

جامعة طنطا  
كلية الآداب  
قسم اللغة العربية

# منهج ثعلب في شرح ديوان زهير بن أبي سلمى "دراسة لغوية"

رسالة ماجستير  
مقدمة من الباحث  
فايز صبحي عبد السلام تركي

تحت إشراف  
أ. د / طاهر سليمان حمودة  
أستاذ العلوم اللغوية، ورئيس قسم اللغة العربية  
بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية

د. أحمد أحمد الضاني  
مدرّس العلوم اللغوية  
بكلية الآداب ، جامعة طنطا  
1415 هـ - 1995 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

\* سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ \*

البقرة، الآية 32.

الإهداء

إلى الوالدين اللذين تحمّلا معي عناء البحث ، وإلى أساتذتي الذين  
علموني ، لهم جميعاً تحية تقديرٍ وعِرفانٍ .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المُقَدِّمَةُ

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين ، أما بعدُ ،

فقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان ؛ ليكون خليفةً له في هذه الأرض ، ومنذ أن خُلِقَ احتاج إلى التعبير عمَّا بداخله ، والإبانة عن مراده ، فكانت حاجته إلى الكلام ؛ ولذلك بدأ الإنسان يفكر في أمر هذه الظاهرة ، وحاول أن يفسر قوانينها ؛ ومن ثمَّ توالى الملاحظات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، والذي لاشكَّ فيه أنَّ هذه الدراسات قد شغلت اللغويين من قديم الزمان ، واستحوذت على فكرهم ، وأخذت الكثير من وقتهم وجهدهم ، وقَدَّموا لنا تراثًا ضخمًا ، كان بمثابة الأساس للدراسات اللغوية الحديثة .

ولقد كانت السمة البارزة عند القدماء هي أنَّ عنايتهم بالتطبيق أغلب من عنايتهم بالتنظير فيما يتصل بقواعد العربية ، ولاشكَّ أنَّهم في تطبيقهم يصدرون عن أفكارٍ معينة ، يمكن أن تشكِّل جوانب نظرية متكاملة . واللافت للنظر أنَّ دَرَسَ القدماء للغة قد غلب عليه المنهج الوصفي Descriptive method حيث وصفوا الظواهر اللغوية كما هي ، وهنا ينبغي ألا نتحاكم مع القدماء بمعايير عصرنا ، فنفرض عليهم كلَّ شيء ؛ ولذلك كان حقًا على الإنسان ألا يقف مكتوف اليدين أمام هذه الظواهر ، بل يعمل جاهدًا من أجل قتل القديم بحثًا في ضوء معطيات الدرس اللغوي الحديث ، فيرجع الباحث إلى مناهج القدماء ، ويدقق النظر فيها بنظرةٍ حديثةٍ ، فيأخذ من القديم جوهره ولبَّه ، ومن الحديث حُسْنَ الصياغة والعرض ، وما وصل إليه من أفكارٍ جديدةٍ ، وما انتهى إليه من قوانينٍ علميةٍ .

ومن جوهر القديم ما أفرده القدماء من درسٍ لغويٍّ للتعليق على النصوص الأدبية ، يتمثل في شروحهم على هذه النصوص الأدبية ، سواءً أكان المشروح شعراً أم نثرًا ، وذلك نحو معاني القرآن للفرَّاء ، وشرح ثعلب على ديوان زهير بن أبي سلمى ، وشرح ابن السكِّيت على دواوين الشعراء ، كعروة بن الورد العبسي ( عروة الصعاليك ) والحطيئة ( جرول بن أوس ) وقيس بن الخطيم ، وشرح ابن جني على ديوان

المتنبي ، وكذلك شَرَح العكبري على ديوان المتنبي ، وشَرَح ابن الأنباري على المفضليات ، وشَرَح ابن الأنباري أيضاً على القصائد السبع الطوال الجاهليات ، وشَرَح النحاس على القصائد التسع ، وشَرَح المشكل من شعر المتنبي لعلي بن اسماعيل بن سيده ، وشَرَح المختار من لزوميات أبي العلاء المعري للبطلبوسي ، وكذلك شَرَح الأعم على ديوان طرفة بن العبد ، وشَرَح ابن هشام على قصيدة بانة سعاد ، وشَرَح السيرافي على كتاب سيبويه ، وشَرَح الأعم على أبيات سيبويه ، وغيرهم .

ويمكننا أن نقول إن هذه الشروح قد جاءت المادة اللغوية فيها مزيجاً من نُظْم اللغة ، الأصوات والصرف والنحو والدلالة ، هذا مع ملاحظة أنها تصبُ جميعاً في نظام واحد هو النظام اللغويّ Linguistic System ، وتعدُّ هذه النُظْم (مستويات التحليل اللغوي) الأساس الذي تقوم عليه الدراسة اللغوية الحديثة ، ومن أفضل المناهج في دراسة اللغة ، وهذا التقسيم "المستوى الصوتي - المستوى الصرفي - المستوى النحوي - المستوى الدلالي" هو عين المنهجية Systematieness التي يقوم عليها الدرس اللغوي الحديث .

ولقد لفت شَرَح ثعلب على ديوان زهير بن أبي سلمى نظري ، فكان موضوعاً لهذه الدراسة في ضوء ما كتبه القدماء والمحدثون ؛ لذا كان عنوان هذا البحث "منهج ثعلب في شَرَح ديوان زهير بن أبي سلمى ، دراسة لغوية" ، وربما يلاحظ القارئ أنني لم أدرج عبارة "في ضوء دراسات القدماء والمحدثين" ضمن العنوان ، حيث جاءت كلمة "دراسة لغوية" مبهمه ، فتشير إلى أنني قد جعلت ذلك من الأشياء التي توضّحها المقدمة ؛ خوفاً من طول العنوان ، ولقد دفعني إلى هذا البحث ما يلي :

أولاً - عَفُدُ الصلة بين تراثنا اللغويّ القديم ومعطيات الدرس اللغويّ الحديث ، وذلك مع ملاحظة عدم الجزئي وراء الحديث ، والانسياق له كلُّ الانسياق .

ثانياً - اتَّخَذ ثعلب في شرحه هذا منهجاً معيناً ، مكوّناً مادةً لغويةً خصبةً ، يمكن أن نشكّلها وفق معايير علم اللغة الحديث ، أي وفق مستويات التحليل اللغويّ ، التي أشار إليها علم اللغة الحديث .

ثالثاً - إنَّ الدراسات التي أُلْفِت حول ثعلب لم تكن جامعةً مانعةً ، مُغلقةً الباب أمامنا ، أضف إلى ذلك أنّ منها ما أثبت بعض الأحكام غير الموفقة الخاصة بثعلب ، وذلك اعتماداً على ما كتبه بعض القدماء والمحدثين .

رابعًا - يتميز أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيبانيّ ثعلب بقدمٍ راسخةٍ في الدرس اللغويّ ، فهو ينتمي إلى مدرسةٍ ، لها باعٌ كبيرٌ في الدرس اللغويّ ، وهي مدرسة الكوفة .

وبعد هذا العرض لأسباب اختيار الموضوع أشير إلى أنّ هذه المستويات ليست منفصلةً عن بعضها ، على النحو الذي سنراه في فصول هذه الدراسة ، ولكنها عبارة عن نظامٍ لغويّ - كما أشرت آنفًا - يتعاون بعضه مع بعض ، وإنّما هو تفسيمٌ من أجل تيسير الدراسة ومحاولة وصف كل مستوى على جده .

وقد كان لي منهجٌ محدّدٌ ، توخيت في معالجة الظواهر اللغوية ، التي قمت بدراستها ، يتوخى المنهجية والموضوعية والدقّة والوضوح في استخدام المصطلحات على قدر المستطاع ، فقمت باستقراء المادة الموجودة في الشرح ، محاولاً تصنيفها إلى أربعة مستوياتٍ ، ثم تناولت الموضوعات الخاصة بكلّ مستوى على جده ، مع الربط بين هذه المستويات على مدار البحث ما أمكن ذلك ، ممثلاً لكلّ موضوع أو ظاهرةٍ ببعض الأمثلة من الشرح ، محاولاً بيان منهج ثعلب في الموضوع ، مدعماً هذا الحديث ببعض ما قاله القدماء والمحدثون .

وربّما يقول قائلٌ : إنك قد اتخذت المنهج الوصفيّ في بحثك ، وعلى الرغم من ذلك لم تقف عند حدّ الوصف ، فلماذا ؟ أقول : إذا كنتُ قد اتخذتُ المنهج الوصفيّ محوراً ، تدور حوله الدراسة ، فليس معنى ذلك أنّ نكتفي بمجرد الرصد والوصف والإحصاء ، فكما يقول أستاذنا الدكتور عبده الراجحي : " إنّه ليس من العلم أن يقف الدرس الوصفيّ عند حدّ وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد تفسيراً لها " ؛ ومن ثمّ كان هدفي الوصف والتحليل والتفسير ما أمكن ، مع محاولة الرجوع إلى مؤلّفات الشارح ممثلة في مجالس ثعلب في بعض المواضع ، وليس اطراداً على مدار البحث .

وبناءً على ما سبق ، فقد جاءت الدراسة معتمدةً على ما لاحظته على منهج ثعلب في هذا الشرح ، فتمثّلت في المقدمة ، التي نحن بصدها وتمهيد وأربعة فصولٍ وخاتمةٍ ، أمّا التمهيد ، فقد تضمّن الحديث عن أربعة أمورٍ هي :

- أولاً - التعريف بالشاعر .
- ثانياً - التعريف بالشارح .

ثالثاً - التعريف بالدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع البحث .  
رابعاً - التعريف بالمادة موضوع البحث ومنهج ثعلب فيها .

أمّا الفصول الأربعة ، فقد دار الفصل الأول منها حول المستوى الصوتي ، وقد عرضت فيه للإبدال الصوتي ، والإحلال بين الصوائت القصيرة ، والقلب المكاني ، وبعض الموضوعات المتصلة بالهمزة ، والإظهار " فك التضعيف " ، والتقاء الساكنين ، وحذف التنوين ، والأصوات وعلاقتها بالدلالة ، وغير الصحيح صوتياً .

ودار الفصل الثاني حول المستوى الصرفي ، فعرضت فيه للموضوعات المتصلة بالصرف في الشرح ، وذلك نحو الوزن الصرفي للكلمات في الشرح ، والمشتقات ، وأبنية الأفعال ، والمقصود والممدود ، والتصغير ، والنسب ، والتحويل في الصيغ الصرفية .

ودار الفصل الثالث حول المستوى النحوي ، وعرضت فيه للموضوعات المتصلة بالنحو في الشرح ، نحو الفصائل النحوية " التذكير والتأنيث ، والمفرد والمثنى والجمع ، والضمائر " ، والإعراب واختلاف وجوهه ، والحروف ، وتعليق شبه الجملة ، والمطابقة بين النعت والمنعوت ، والأساليب النحوية " الترخيم والندبة والقسَم " ، وتحليل التراكيب النحوية " الحذف و الزيادة وإعادة الترتيب " .

أمّا الفصل الأخير ، فقد دار حول المستوى الدلالي ، وتناولت فيه الموضوعات المتصلة بعلم الدلالة ، فجاء على قسمين ، أولهما المعنى المعجمي ، وتكوّن من مبحثين ، هما : وسائل تفسير المعنى المعجمي ، وفي أهداف المعجم وواجباته ، والآخر للمعنى الدلالي ، وتضمّن خمسة مباحث هي : تحرير المعنى ، والعموم والخصوص ، والتغيّر الدلالي ، والاشتقاق ، والعلاقات الدلالية " المشترك اللفظي والأضداد والترادف " .

أمّا الخاتمة ، فقد تضمّنت أهم النتائج التي توصلت إليها ، ثم أتى بعد ذلك ثبّت المصادر والمراجع ، العربية منها والأجنبية ، ثم الفهرست الخاص بموضوعات البحث . وفي ختام هذه المقدمة أودّ الإشارة إلى أنني لا أزعم أنّ كل ما تضمنه هذا البحث من بنات أفكارى ، فتقدير ذلك متروك للقارئ العادل ، والباحث المتفحص ، واللغوي المتمكن .

ولمّا كان الشكر واجباً ، فالشكر لله أولاً ، ثم لأستاذي الدكتور طاهر سليمان حموده ، أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب ، بجامعة الإسكندرية ، وشكري لأستاذي الدكتور محمود سليمان ياقوت ، أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب ، بجامعة طنطا ، فقد رعى هذا البحث منذ أن كان عنواناً حتى نهايته ، وشكري لأستاذي الدكتور أحمد الضاني ، فلم يبخل عليّ بأي توجيه ، وأسجّل شكري و عرفاني إلى كلّ من قدّم إليّ يد المساعدة ، أو أسهم في سبيل ظهور هذا العمل على صورته هذه .

وبعد ، فلا ينبغي لنا أن ننسى قول العماد الأصفهاني : " إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسانٌ في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذلك لكان يُستحسن ، ولو كان قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر " ؛ ولذا فكلُّ إنسانٍ يُؤخذ منه ، ويُردُّ عليه ، فما أجدر الإنسان بالتقصير والعيوب ، إذا لم يحفظه ستار العيوب ، فالكمال لله وحده ، والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .



# التمهيد

إذا كان لا بدّ من تمهيد لهذا البحث ، فقد حرصت ما أمكن على ألاّ يطغى على مادة البحث ؛ لذا كان العرض لموضوعاته عرضاً موجزاً سريعاً ، وقد تضمن هذا التمهيد الموضوعات التالية :

أولاً - التعريف بالشاعر .

ثانياً - التعريف بالشارح .

ثالثاً - التعريف بالدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع البحث .

رابعاً - التعريف بالمادة موضوع البحث ومنهج ثعلب فيها .

وفيما يلي عرضٌ لهذه الموضوعات

## أولاً - التعريف بالشاعر

### نسبه ونشأته:

يُعدُّ زهير بن أبي سلمى من فحول الشعراء في الجاهلية على نحو ما سنبين فيما بعد ، أمّا عن نسبه ، فهو زهير بن أبي سلمى بن ربيعة بن رياح بن قرّة بن الحارث بن مازن بن ثعلبة بن ثور بن هرمة بن الأصم بن عثمان بن عمرو بن أدّ (1) ، وأبوه من قبيلة مُزينة ، ومُزينة هذه قبيلة مُضربية ، تنحدر من أدّ بن طابخة ، وكانت منازلها في الجاهلية سراة الحجاز ، بجوار قبيلة جُهينة القضاعية ؛ ولقرب منازلها من يثرب عقدت حلفاً مع قبيلة الأوس ، وشاركت في بعض الوقائع التي دارت بين الأوس والخزرج (2) .

ورغم ذلك ، فإنَّ زهيراً لم يكن يعيش في ديار قبيلته ، فقد غادر أبوه بلاد مُزينة في الحجاز ، ونزل في غطفان بنجد ، حيث قبيلة أخواله ، وهم بنو سهم بن مُرّة بن عوف بن سعد بن ذُبيان ، وشاركهم في مغازيهم ، ولا يبعد أن يكون تزوج فيهم ، وأنجب ولديه زهيراً وأوساً ، وهو مقيم فيهم ، وفقاً لرواية أبي زياد الكلابي وثعلب (3) ، حيث يقول ثعلب ، وكان أبو سلمى تزوج إلى رجلٍ من بني سهم بن مُرّة بن عوف بن سعد بن ذُبيان ، يُقال له الغدير ، والغدير هو أبو شامة الشاعر ، فولدت له زهيراً وأوساً .

ونظراً لإقامة ربيعة عند أخواله مع أمّه زمناً ، فقد أغار مع جماعةٍ منهم على قبيلة طيِّ ، فأصابوا منهم أموالاً كثيرة ، غير أنهم لم يفردوا له سهماً من الغنيمة ، عندما رجعوا إلى ديارهم ، فغضب من أخواله ، وانطلق عائداً إلى قبيلة مُزينة ، ثم ما لبث أن عاد في جماعة مُزينة ، مغبيراً على ذُبيان عشيرة أخواله ، فلمّا أدركهم الفزع لرؤيتهم بلاد غطفان كرّوا عائدين إلى بلادهم ، وتركوا أبا سلمى وحده ، فدخل على أخواله ، ولم يزل مقيماً في ديارهم حتى وافته المنية (4) .

(1) يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني : الأغاني 10 / 28 .

(2) يُنظر : السابق 17 / 118 .

(3) يُنظر : د . إحسان النص : زهير بن أبي سلمى ، حياته وشعره 51 - 55 ، والأغاني 10 / 309 ، وشرح ديوان زهير ص 55 ، وأنوّه هنا إلى أنّ كلمة الشرح على مدار البحث ستشير إلى شرح ثعلب على ديوان زهير .

(4) يُنظر : الأغاني 10 / 293 .

ومما سبق نلمس أنّ زهيرًا وُلِدَ في منازل بني مُرّة ، ولكن متى وُلِدَ زهير ؟ الواقع أنّ هذا الأمر مثار جدلٍ بين المترجمين له ، فهناك من ذكر أنّه ولد سنة خمسمائةٍ وثلاثين ميلادية ، وهناك من ذكر أنّه ولد في نحو عام خمسمائةٍ وعشرين من الميلاد ، ولعل نشأة زهير في غطفان جعلت الرواة يضطربون في نسبه ، فهذا هو ذا ابن قتيبة يتأرجح في نسب زهير ، فتارةً ينسبه إلى غطفان (1) ، وأخرى ينسبه إلى مُزينة (2) .

ولم يقتصر الأمر على ابن قتيبة وحده ، بل ساورت الشكوك ابن سلام الجُمحي أيضًا ، فنسبه إلى غطفان (3) ، فقد نشأ زهير في كَنَفِ خاله بشامة بن الغدير ، وكان شاعرًا مجيدًا ثريًا ؛ ولذلك كانت غطفان تستشيرُه إذا أرادت الغزو ، وتصدر عن رأيه ، فإذا رجعت من الغزو قسمت له مثل ما تقسم لأفضلهم ، فكثُر ماله لهذا السبب (4) ، وعندما حضرته الوفاة أتاه زهير ، فسأله أن يجعل له نصيبًا من ماله ، فقال له : والله يا ابن أختي لقد قسمت لك أفضل ذلك وأجزله ، قال : ما هو ؟ قال : شعري وورثتيه ، وعندما أنكر زهير أخذهُ الشعر عن خاله قال له : ومن أين جنّت بهذا الشعر ؟ لعلك ترى أنّك جنّت به من مُزينة ، وقد علمت العرب أنّ حصاتها ، وعين مائها في الشعر لهذا الحي من غطفان ، ثم لي منهم ، وقد ورثته عني (5) ، ولم يقتصر مصدر شعره على خاله ، بل كان أبوه أيضًا شاعرًا (6) .

وقد عاش زهير في سعةٍ من المال ممّا ورثه عن خاله ، وما كان يُقدِّمه له سادة بني مُرّة وبني فزارة ، ولاسيما مدائحهم في هَرم بن سنان المرّي وغيره من أشراف قبيلته .

### شعره :

يكاد يتفق الرواة على أنّ زهيرًا كان أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء ، وهم امرؤ القيس والنابغة وزهير ، وإنّما اختلفوا في تقديم أحد

---

(1) يُنظر : الشعر والشعراء 1 / 137 ، وتاريخ الأدب العربي ، للدكتور عمر فروخ

194 / 1 .

(2) يُنظر : الشعر والشعراء 1 / 141 .

(3) يُنظر : طبقات فحول الشعراء 2 / 89 .

(4) السابق 563 .

(5) الأغاني 10 / 311 .

(6) مقدمة شرح ديوان زهير ، ص 9 .

الثلاثة على صاحبه ، فأما الثلاثة ، فلا اختلاف فيهم ، ويُفضّله كثيرٌ من الرواة على صاحبه ، ويقولون إنّه أحكمهم شعراً ، وأبعدهم من سخفٍ ، وأجمعهم لكثيرٍ من المعاني في قليلٍ من المنطق (1) ، بل إنَّ ثعلباً كان يفضله على غيره أيضاً ، حيث يقول : زهير أشعر شعراء الجاهلية ، الحطّينة بعده ، وجريير أشعر شعراء الإسلام ، وبعده المرار الأسدي ، وجريير في صدر الإسلام كزهير في صدر الجاهلية (2) .

فقد كان زهير يصنع الحوليات على وجه التنقيح والتنثيف ، يصنع القصيدة ، ثم يُكرّر فيها خوفاً من التعقّب بعد أن يكون قد فرغ من عملها في ساعةٍ أو ليلةٍ (3) ، واللافت للنظر في شعره كثرة الحكمة ، كما نرى في آخر معلقته إنَّ صحّت نسبة هذه الأبيات إليه ، كما يلاحظ نزوعه إلى المديح ، وذلك مدحه هُرم بن سنان والحارث بن عوف ، فيقول مثلاً في حبِّ سنان للقتال والغزو : ( من المضارع )

إليكَ سِنَانُ الغدَاةِ الرَّحْمِ      يَلُ أَعْصِي النّهَاةَ وَأَمْضِي الفُؤُولَا  
فلا تَأْمِنِي عَزُو أفراسِهِ      بِنِي وائلٍ وارْهَبِيهِ جَدِيدَا  
وكيف اتّقاءِ امرئٍ لا يُؤوبُ      مِنْ العَزُو وبالقومِ حتّى يُطِيلَا (4)

وإضافةً إلى ما ذُكر آنفاً من أخذ الشعر عن خاله بشامة بن الغدير وعن أبيه أيضاً ، فقد كان راويةً لأوس بن حجر زوج أمّه (5) ، ولم يقف أمر الشعر في أسرته عنده ، بل كان ابنه كعب أيضاً شاعراً معروفاً ، جعله ابن سلام في الطبقة الثانية من فحول الجاهلية مع أوس بن حجر والحطّينة وبشر بن أبي خازم (6) .

### وفاته :

إذا أردنا أن نتحدث هنا عن سنة وفاة زهير بالتحديد ، فلا نستطيع ذلك أمام تباين الأخبار المتصلة بوفاته ، ففي الوقت الذي يُذكر فيه أنّه

(1) السابق ، ص 8 .

(2) يُنظر : الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ص 149 .

(3) يُنظر : ابن رشيقي : العمدة 1 / 108 .

(4) الشرح ، ص 194 .

(5) يُنظر : طبقات فحول الشعراء ص 8 ، ويُنظر في شعره عموماً : زهير بن أبي سلمى ، حياته وشعره ص 120 وما بعدها .

(6) يُنظر : طبقات فحول الشعراء 1 / 137 .

توفي قبل مبعث الرسول عليه الصلاة والسلام قبل عام 610 م (1) نرى من يخبرنا بأن الرسول صلى الله عليه وسلم نظر إلى زهير وله مائة سنة ، فقال : اللهم أعذني من شيطانه ، فما لأك بيتاً حتى مات (2) ، ونرى ابن شبة يزعم أن زهيراً كان نظاراً متوقياً ، وأنه رأى في منامه أتياً أتاه ، فحمله إلى السماء حتى كاد يلمسها ، ثم تركه ، فهوى إلى الأرض ، فلما احتضر قصَّ رؤياه على ولده ، وقال : إني لا أشكُّ أنه كائنٌ من خبر السماء بعدي شيءٌ ، فإن كان فتمسكوا به ، وسارعوا إليه (3) .

وأمام هذا الخبر يرى أحد الباحثين أن " الذين اخترعوا هذا الخبر أرادوا أن يربطوا بينه وبين مَقْدِمِ بُحَيْرِ على الرسول صلى الله عليه وسلم وإسلامه ، ولو أنه كان صحيحاً لوجدنا كعباً يبادر كذلك إلى اعتناق الإسلام ؛ عملاً بوصية أبيه ، ولا يقف ذلك الموقف المشين من الرسول في أول الأمر ، ولم يحمله على اعتناق الإسلام إلا خوفه من وعيد الرسول صلى الله عليه وسلم إياه وإهداره دمه " (4) ، وأمام هذه الروايات نرجح أن زهيراً توفي قبل مبعث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهذا ما يُرَجِّحه بعض الباحثين (5) .

### ديوانه :

إذا أنعمنا النظر فيما هو مُتداولٌ من شعرٍ مطبوعٍ لزهير ، سنجد أن له شرحين ، لكن بينهما تباين في عدد القصائد والمقطعات الواردة بهما ، وأولهما من صنعة أبي العباس ثعلب (6) ، والآخر صنعة الأعلام الشنتمري (7) . ولكن الأمر لم يقتصر على هذين ، فهناك أسماء شُراح آخرين لشعر زهير غير ثعلب والأعلام ، ومنهم يعقوب بن السِّكِّيت ( ت 243 هـ ) ، وعلي بن عبد الله الطوسي ، والحسن بن الحسين السُّكَّري

(1) يُنظر : وتاريخ الأدب العربي ، للدكتور عمر فروخ 1 / 194 ، ومقدمة الشرح ، ص 9 .

(2) يُنظر : الأغاني 10 / 291 .

(3) يُنظر : السابق 17 / 88 .

(4) زهير ، حياته وشعره ص 74 .

(5) يُنظر على سبيل المثال : السابق ص 75 .

(6) طبعة دار الكتب المصرية ، عام 1944 ، وهناك تحقيقٌ آخر للديوان ، للدكتور فخر الدين قباوة .

(7) شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة الأعلام الشنتمري ، تحقيق د . فخر الدين قباوة .

(ت 275 هـ) ، وأبو بكر الأنباري محمد بن القاسم (ت 327 هـ) (1) ، كما أن محمد بن هبيرة الأسديّ ، المعروف بصعوداء قد شرح شعر زهير (2) ، وهو من نحاة الكوفة ، وكان منقطعاً إلى عبد الله بن المعتز ، ونسخة شَرَّحه هذه محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ( 87 أدب ) ، وهي في مائة وثمانٍ وثلاثين صفحةً في كلّ منها نحو تسعة عشر سطرًا ، وتاريخها الحادي والعشرون من رجب سنة ألفٍ ومائةٍ وأربعٍ وستين ، وقد اعتمد على هذه النسخة محقق ديوان زهير ، صنعة الأعلَم ، لكنه لم يذكر لنا في مقدمته كيف اهتدى إلى اسم الشارح (3) ، مع ملاحظة أن ابن النديم وياقوتًا لم يشيرا في ترجمتهما لصعوداء إلى أنه شرح شعر زهير (4) .

---

(1) يُنظر : ياقوت الحموي : معجم الأدياء 18 / 312 .

(2) يُنظر : خزانة الأدب 3 / 3 .

(3) يُنظر : مقدمة ديوان زهير ، صنعة الأعلَم الشنتمري ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، ص 4 ، ط 3 ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، 1400 هـ - 1980 .

(4) يُنظر : الفهرست ص 11 ، ومعجم الأدياء 19 / 105 .

## ثانياً- التعريف بالشارح

يتناول هذا الجزء من التمهيد التعريف بثعلب على النحو التالي :

### اسمه وكنيته ولقبه ونسبه وميلاده :

اسمه أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني (1) ، وكنيته أبو العباس ، يقول صاحب مراتب النحويين : " انتهى علم الكوفيين إلى أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وأبي يوسف يعقوب بن السكيت (2) ، وقال عنه السيوطي : ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (3) ، وذلك في باب مَنْ اشتهر بكنيته أو لقبه . أمّا عن لقبه ، فقد ذاع صيته ، فأُلقب بـ ( ثعلب ) لإمام الكوفيين في النحو واللغة (4) ، وعندما يُطلق لقب ( ثعلب ) لا تنصرف الأذهان إلا إليه ، وذلك على الرغم من وجود إنسانٍ آخر له نفس اللقب ، وهو محمد بن عبد الرحمن (5) .

ويتفق اللغويون على أنّ أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلب يُنسب إلى بني شيبان ولاءً ، أي أنّه كان مولى لبني شيبان ، أمّا عن كون هذا الولاء ولاءً عَصَبِيَّةً أم ولاءً إسلامٍ ، فلم نعثر على مَنْ يصرّح بذلك عند مَنْ أرخوا لثعلب (6) ، وقد ولد الإمام ثعلب فيما ذكر المرزباني عن مشايخه سنة مائتين من الهجرة .

### أسرة ثعلب وأخلاقه :

كانت أسرته تتكون من ثعلب وابنته ، التي كان يخاف عليها ، ويتكذب المشاق من أجل تربيته ، فقد سأله الأعرابي كم لك من الولد ؟ فقال : ابنةً ، وأنشده : ( من البسيط )

لَوْلَا أَمِيمَةٌ لَمْ أُجْرَعْ مِنَ الْعَدَمِ      وَلَمْ أُجِبْ فِي اللَّيَالِي حُنْدَسَ الظَّلَمِ  
تَهْوَى حَيَاتِي ، وَأَهْوَى مَوْتَهَا شَفَقًا      وَالْمَوْتُ أَكْرَمُ نَزَالٍ عَلَى الْحُرَمِ

(1) ابن النديم : الفهرست : 11 .

(2) أبو الطيّب اللغويّ : مراتب النحويين : 95 .

(3) المزهري : 2 / 264 .

(4) يُنظر : تاريخ بغداد 5 / 204 .

(5) يُنظر : المزهري 2 / 454 ، وكذلك 2 / 267 حيث ذكره في باب معرفة الألقاب وأسبابها .

(6) يُنظر : مراتب النحويين : 95 ، وأنباه الرواة للقفطي 1 / 138 ، وتاريخ بغداد 5 / 204 ، ووفيات الأعيان 1 / 84 .

وعلى الرغم من عدم كثرة أولاده ، فإنه كان بخيلاً في أسرته ،  
فُيروى أن ابنته قد استهلكت ألف دينارٍ ، فطالبها بذلك أشدَّ مطالبيةٍ  
وأغلظها ، وجمع أصحابه عليها ، وناظرها بحضرتهم (1) .

أمّا إذا أردنا أن نصف أخلاق الرجل في عجالته ، فيمكن أن نقول :  
إنه كان أبيّ النفس ، لا يريد أن يسأل الناس ، أعطوه أو منعه ، وكان  
حُجّةً ، دِينًا ، وَرَعًا ، مشهورًا بالحفظ والصدق (2) ، ولا جدال في ذلك ،  
فقد تلقى العِلْمَ على أستاذةٍ أفاضل ، من بينهم سلّمة بن عاصم ، أستاذه في  
النحو ، والذي كان يُحيي ليله ، وكان ثعلب زاهدًا في الدنيا (3) .

### ثقافته :

يمكن أن نقول عن ثقافة ثعلب : إنه قد حدّق العربية ، وحفظ كُتُب  
الفراء كلها ، حتى لم يشذ عنه حرفٌ منها ، وكان ذلك وسببهُ خمسٌ  
وعشرون سنةً ، وقد كان مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة ، والمعرفة  
بالغريب ، ورواية الشعر القديم ، مُقدّمًا عند الشيخ مُذ هو حدثٌ ،  
ويقال : إنَّ أبا عبد الله بن الأعرابي كان يشكُّ في الشيء ، فيقول له : ما  
عندك يا أبا العباس في هذا ؟ ثقة بغزارة حِفْظه ، كما كان في معرفته  
بالنحو على مذهب الكوفيين ، على ما ليس عليه أحدٌ ، كما سنعرف بعد  
قليل ، عند عرضنا لرأيه في ( نَعَم ) (4) .

فمن علّمه بمعاني الشعر تفسيره شعر السّمّاخ – عندما حضر ابن  
الأعرابي عند أحمد بن سعيد بن سليم – بلا توقّف ، ممّا أدهش ابن  
الأعرابي ، ومن ذلك أنّه " عندما سُئل عن معنى حديث ( ذو لقاح ) قال :  
كما يُقال : حديثٌ ذو شجونٍ ن ، وقال : الناقة اللّقوح التي لها لبنٌ ،  
واللّاقح : الحامل ، واللّقاح : الناقة إذا وضعت ، فالمعنى : حديثٌ ينضمُّ  
إلى حديثٍ ، كما انضمَّ الولد إلى الأمّ ، لمّا صار في بطنها ... ويُقال : حيُّ  
لقاحٍ إذا كانوا أعرّاء ، لا يدينون للملوك ، ولا يقدر عليهم ، كالناقة إذا  
حملت ، لا يقدر الفحل أن يدين منها " (5) .

(1) يُنظر : طبقات النحويين واللغويين 142 – 143 .

(2) يُنظر : معجم الأدباء 5 / 116 ، 119 ، والمزهر 2 / 227 .

(3) يُنظر : مراتب النحويين 94 ، ومعجم الأدباء 5 / 117 .

(4) يُنظر : طبقات النحويين واللغويين 147 ، وتاريخ بغداد 6 / 205 .

(5) طبقات النحويين واللغويين 147 ، ويُنظر : معجم الأدباء 5 / 111 .



ومن آرائه في النحو سؤال الرياشي له عن توجيه كلمة (بازل) بالنصب والرفع في قول الشاعر : ( من الرّجز )  
 مَا تَنْقُمُ الْحَرْبُ الْعَوَانَ مِنِّي      بازلَ عَامِينَ حَدِيثَ سِنِّي  
 فقال ثعلب : الرفع على الاستئناف ، والخفض على الإبتاع ، يريد بالإبتاع إبتاع بازل للبياء في ( مَيِّ ) على البيان أو البذل ، والنصب على الحال (1) .

ومن ذلك أيضاً " أن الرياشي سأله ، فقال : تُجيز نِعَمَ الرجل يقوم ؟ فقلت : نَعَمْ ، هي جائزةٌ عند الجميع ، أمّا الكسائي فيضمر ، والتقدير عنده : نِعَمَ الرجلُ رجلٌ يقومُ ؛ لأنَّ نِعَمَ عنده فِعْلٌ ، والفراء لا يضمّر ؛ لأنَّ نِعَمَ عنده اسمٌ ، فيرفع الرَّجُلَ بِنِعَمَ ، ويقومُ صلَةً للرَّجُلِ ، وأمّا صاحبك ، يعني سيبويه ، فأبّه لا يُضمّر شيئاً ، ونِعَمَ عنده أيضاً فِعْلٌ ، ولكن يجعل ( يقوم ) مترجماً ، وهو الذي يسمونه البذل ، فسكت " (2) .

والجدير بالذكر أنّ دليل الكوفيين على اسمية (نِعَمَ) و (بِئْسَ) هو دخول حروف الجرّ عليها ، فقد حكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودةٍ ، فقيل له : نِعَمَ المولودة مولودتك! فقال : والله ما هي بنِعَمَ المولودة ! نصرها بكاءً ، وبرّها سرقةً ، فأدخلوا عليها حرف الخفض ، ودخول حرف الخفض يدلّ على أنّهما اسمان ؛ لأنّه من خصائص الأسماء (3) ، كما أنّهم ، أي الكوفيون احتجوا أيضاً بدخول النداء عليهما ، والنداء من خصائص الأسماء (4) .

### أساتذته وتلاميذه ومؤلفاته :

تتلمذ ثعلب على أيدي كثير من الأساتذة ، نذكر منهم محمد بن سلام الجُمحيّ ، ومحمد بن زياد الأعرابيّ ، فقد تعلّم اللغة في حلقاته بضع عشرة سنةً ، وعليّ بن المغيرة الأثرم ، فقد أخذ عنه كُتب أبي عُبيدة ، وإبراهيم بن المنذر الحرّانيّ ، وسلمة بن عاصم ، فقد عكف على حلقاته

(1) يُنظر : معجم الأدباء 5 / 110 - 111 .

(2) السابق 5 / 131 ، وتجدر الإشارة إلى أنّ المقصود بقوله : ( ويقوم صلّة للرجل ) أنّ جملة ( يقوم ) صفةٌ للنكرة ( رجل ) ، فالصلة عند الكوفيين يُقصد بها الحرف الزائد ، والاسم الموصول ، والجملة الواقعة صفةً للنكرة .

(3) يُنظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 98 - 99 .

(4) السابق 1 / 99 وما بعدها .

حيث كان يقرأ على الطلاب كُتب الفراء ، وكان يؤديها أداءً بارعاً ،  
وعليه ابتداء النظر في حدود الفراء ، وهو في السادسة عشرة من عمره ،  
كما أخذ عنه عتاداً من قراءات القرآن ، وعبيد الله بن عمر القواريري ،  
والزبير بن بكار ، وأبو الحسن أحمد بن إبراهيم ، وأحمد بن حنبل ، أكبر  
المحدثين والفقهاء في عصره ، ويظهر أنه حمل عنه مذهبه الفقهي ، حيث  
قال : كنتُ أحبُّ أن أرى أحمد بن حنبل ، فصرت إليه ، فلما دخلت عليه  
قال لي : فيم تنظر ؟ فقلت : في النحو والعربية ، فأنشدني أحمد بن حنبل :  
( من الطويل )

خَلَوْتُ وَلَكِنْ قُلْ عَلَيَّ رَقِيبٌ	إِذَا مَا خَلَوْتُ الدَّهْرَ يَوْمًا فَلَا تَقُلْ
وَلَا أَنْ مَا يَحْفَى عَلَيْهِ يَغِيبُ	وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ يَعْزَلُ سَاعَةً
ذُنُوبٌ عَلَى آثَارِ هُنَّ ذُنُوبٌ	لَهُونًا عَنِ الْأَيَّامِ حَتَّى تَتَابَعَتْ
وَيَأْدُنُ فِي تَوْبَتِنَا فَنُتُوبُ (1)	فِيَا لَيْتَ أَنْ اللَّهَ يَغْفِرُ مَا مَضَى

وعلى الرغم من أنه أخذ عن بعض العلماء الذين طبقت شهرتهم  
الآفاق ، فإننا لا نعدم من المحدثين من يقول : " يُلاحظ على ثعلب أنه لم  
يأخذ العلم عن العلماء المشهورين ، إذا استثنينا ابن الأعرابي ، فأسماء  
العلماء الذين تلقى عنهم العلم لا نعرف عنها الكثير " (2) .

أما عن تلاميذه ، فقد تتلمذ كثيرٌ من الناس على يد ثعلب ، نذكر منهم  
أبا موسى سليمان بن محمد ، المعروف بالحامض ، وهو المقدم من  
أصحابه ، إذ جلس مجلسه بعد موته ، وكان يتعصب على البصريين ،  
وصدَّ عنايته على قراءته للناس كُتب أستاذه ثعلب ، كما كان يقرأ كُتب  
الفراء ، وخاصة كتابه ( الإدغام ) ، وألف مختصراً في النحو ، وما زال  
يوالي التدريس حتى توفي سنة 305 هـ (3) ، وتتلمذ على يده أيضاً غلامه  
أبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد ، وكذلك اقتدى بمباحثه اللغوية

(1) يُنظر : معجم الأديب 5 / 107 - 108 ، وابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات  
الأديب ، ص 293 ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب 2 / 208 ، وأنباه الرواة 1 /  
88 .

(2) د . شعبان عوض محمد العبيدي : النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ، ص  
176 .

(3) يُنظر : المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، ص 237 ، وطبقات النحويين  
واللغويين ، ص 170 .

تلميذه أبو بكر محمد بن الحسن المقرئ النَّحوي العطار ، المعروف باسم ابن مُقسِم (1) .

وروى عنه أيضاً محمد بن العباس اليزيدي ، وعلي بن سليمان الأخفش وإبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي وأبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، صاحب كتاب الأضداد وكتاب المذكر والمؤنث وكتاب المقصور والممدود ، وصاحب شرح المفضليات ، ومن تلاميذه أيضاً عبد الرحمن بن محمد الزهري ، وأبو عبد الله الحكيمي ، وأحمد بن كامل القاضي ، وأبو سهل بن زياد وغيرهم (2) .

أمّا عن مؤلفاته ، فله مؤلفات كثيرة ، لكن لم يصلنا أغلبها ، وهذه المؤلفات (3) حصرها محقق مجالس ثعلب في اثنين وأربعين مؤلفاً في فنون العربية والقرآن ، ولم يصلنا منها إلا ستة كتب ، هي : مجالس ثعلب ، والفصيح ، وقواعد الشعر ، وشرح ديوان زهير ، وشرح ديوان الأعشى ، وشرح ديوان ابن الدمينية .

### ثعلب وأحداث عصره ووفاته :

إذا كان ثعلب قد ولد سنة مائتين من الهجرة ، فإنه بذلك يكون قد قضى فترة من عمره معاصراً للعصر العباسي الأول ، حيث خلافة المأمون ، الذي تميّز عصره بأنه أزهى عصور الدولة العباسية ، فقد كان حرّاً الفكر ، شغوفاً بالمعرفة ، وعاصر المعتصم ( ت 227 هـ ) ، ثم ابنه الواثق ( ت 232 هـ ) ، ثم قضى بقية عمره معاصراً العصر العباسي الثاني ، الذي امتد من خلافة المتوكل سنة 232 هـ إلى فتح بني بويه ببغداد ، سنة ثلاثمائة وأربع وثلاثين ، ويُقال : إنّه رأى أحد عشر خليفة ، أولهم المأمون ، وآخرهم المكنفي (4) ، وأهم مظهر سياسي يُعرف به هذا العصر " هو انقسام الدولة إلى دويلات صغيرة ، إذ أخذت الأقطار

---

(1) يُنظر : تاريخ بغداد 5 / 204 ، والمدارس النحوية ، ص 237 – 238 .

(2) يُنظر : تاريخ بغداد 5 / 204 .

(3) حول مؤلفات ثعلب يُنظر : العصر العباسي الأول ، للدكتور شوقي ضيف ص 39 – 43 ، وثعلب ومنهجه في النحو واللغة للدكتور ، أحمد حنفي ص 110 – 196 ، وثعلب ومنهجه النحوي للدكتور إبراهيم سيد أحمد ومجالس ثعلب ، لحمد سليمان طباسي ص 62 – 78 .

(4) يُنظر : معجم الأدباء 5 / 104 ، وطبقات النحويين واللغويين ص 145 .

الإسلامية تستقل عن بغداد شيئاً فشيئاً ، فنشأت دول بني بويه وبني حمدان  
والسامانيين والإخشيديين والفاطميين وغيرها " (1) .

أمّا عن الحياة الاجتماعية في هذا العصر ، فقد كان هناك " تناقضٌ  
بارزٌ بين الموسرين والمُعْدمين ، وكان النظام المالي كله في الجملة نظاماً  
سيئاً ، ولم تكن الأموال تُوزَّع توزيعاً عادلاً ، ممّا أدى إلى نشوء فوارق  
بين الطبقات ، ففريقٌ في النعيم وفريقٌ آخر في بؤسٍ شديدٍ ، وفي أثناء هذا  
كله كان كلُّ خليفةٍ يبنّي قصرًا أو قصورًا ، تتفق مع ذوقه وعصره ،  
ويتفنن في تزيينه ، فالمعتضد بنى قصر التاج ثم عدل عنه ، وبنى قَصْر  
( الثريا ) ، فلمّا تولى ابنه المكتفي أتمَّ بناء التاج " (2) .

أمّا عن الحياة الثقافية في هذا العصر ، فقد شهد هذا القرن ( القرن  
الثالث ) نهضةً علميةً واسعةً بالنسبة للمسلمين ، فشملت مظاهر التطور  
الثقافي آنذاك كل فروع العلم والأدب ، من تفسيرٍ وحديثٍ وفقهٍ ونحوٍ  
ولغةٍ ، وغير ذلك (3) ، وكان ثعلب شديد الاتصال بحكام عصره ، وممّا  
يدلُّ على ذلك أنّ محمد بن عبد الله بن طاهر أقعده مع ابنه طاهر ، وأفرد  
له داره ، فكان ثعلب ينصرف وقت الغداء ، فوصل الخبر إلى محمد بن  
عبد الله ، ممّا ساءه ، فأمر خادمه أن يبلغ ثعلبًا بقوله : أبَيْتُكَ أبرد من  
بيتنا ؟ وأن يقول له : انصرفك إلى بيتك وقت الغداء هُجْنَةٌ علينا ، فلمّا  
عرّفه الخادم بذلك أقام ، فكان على هذه الحال ثلاث عشرة سنةً ، وممّا  
يدلُّ على ذلك أيضًا أنّ ابن طاهر عندما عَظُم الأمر في الدقيق واللحم  
وقت الفتنة لم يقطع شيئاً من ثعلب ، وأمر كاتبه على المطبخ أن يجري  
الأمر على ما هو عليه قائلاً : لستُ أقطع عن أحدٍ ما عودته (4) .

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أنّ أبا العباس ثعلبًا كثيرًا ما كان موضع  
مقارنةٍ بمعاصره أبي العباس المبرّد ، فقد كان المُبرّد كبير نحاة البصرة ،  
بينما كان ثعلب أكبر نحويّ كوفيٍّ في الفترة نفسها ، وقد حُتِمَ بهما تاريخ  
الأدباء ، قال بعض المُحدِّثين (5) : ( من المتقارب )

(1) أحمد أمين : ظهر الإسلام / 1 / 90 .

(2) السابق / 1 / 98 .

(3) أحمد أمين : ضحى الإسلام / 2 / 138 وما بعدها .

(4) معجم الأدباء / 5 / 125 - 126 .

(5) يُنظر : طبقات النحويين واللغويين / 143 ، وعلم اللغة العربية ، للدكتور محمود  
فهيمي حجازي ص 88 .

يَا طَالِبَ الْعِلْمِ لَا تَجْهَلُنْ      وَعُدْ بِالْمُبَرِّدِ أَوْ ثَعْلَبِ  
تَجِدْ عِنْدَ هَذَيْنِ عِلْمَ الْوَرَى      فَلَا تَكُ كَالْجَمَلِ الْأَجْرَبِ  
عُلُومُ الْخَلَائِقِ مَقْرُونَةٌ      بِهِدْيَيْنِ فِي الشَّرْقِ وَالْمَغْرَبِ

وفي مواضع مقارنته بالمبرِّد ما يُروى " أَنَّ الْعَجُوزِيَّ قَالَ : صِرْتُ إِلَى الْمُبَرِّدِ مَعَ الْقَاسِمِ وَالْحَسَنِ ابْنِي عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ وَهْبٍ ، فَقَالَ لِي الْقَاسِمُ : سَلِّهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الشَّعْرِ ، فَقُلْتُ : مَا تَقُولُ - أَعَزَّكَ اللَّهُ - فِي قَوْلِ أَوْسٍ : ( مِنْ الطَّوِيلِ )

وَعَبَّرَهَا عَنْ وَصْلِهَا الشَّيْبَ أَنَّهُ      شَفِيعٌ إِلَى بَيْضِ الْخُدْرِ مُدْرَبٌ  
ثُمَّ صَرْنَا إِلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، فَلَمَّا غَصَّ الْمَجْلِسَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَيْتِ ، فَقَالَ : قَالَ لَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : إِنَّ الْهَاءَ فِي ( أَنَّهُ ) لِلشَّبَابِ ، وَإِنْ لَمْ يَجْرُ لَهُ ذَكَرٌ ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ ، وَالتَّفْتُّ إِلَى الْحَسَنِ وَالْقَاسِمِ ، فَقُلْتُ : أَيْنَ صَاحِبِنَا مِنْ صَاحِبِكُمْ ؟ " (1) .

وبخصوص وفاته ، فقد توفي الإمام ثعلب يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى ، وقيل يوم السبت ، لعشر خلون من جمادى الأولى ، سنة إحدى وتسعين ومائتين ، وسنة تسعون سنة وسبعة أشهر ، وفيها توفي أبو القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ، وأبو العباس أحمد بن محمد بن الفرات ، ودُفِنَ ثعلب في مقبرة باب الشام ، وقبره ظاهرٌ معروفٌ (2) ، ويُقال : إِنَّ سَبَبَ وَفَاتِهِ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، قَدِ انصَرَفَ النَّاسُ مِنَ الْجَامِعِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، وَفِي يَدِهِ كِتَابٌ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ يَمْشِي ، فَصَدَمَتْهُ دَابَّةٌ مِنَ الْخَلْفِ ، وَيُقَالُ : إِنَّهَا فَرَسٌ ، فَأَلْقَتْهُ فِي هُوَّةٍ مِنَ الطَّرِيقِ ، فَأَخْرَجَ مِنْهَا كَالْمَخْتَلَطِ يَتَأَوَّهُ مِنْ رَأْسِهِ ، فَمَاتَ فِي الْيَوْمِ التَّالِي (3) .

(1) معجم الأدباء 5 / 114 - 115 ، وللتوسع في هذا الموضوع يُنظر أيضاً : المصدر نفسه 5 / 132 وما بعدها حيث كان ثعلب يبعث أحياناً مَنْ يمتحن المبرِّد في شيء ما ، كما هجاه أيضاً .

(2) يُنظر : طبقات النحويين واللغويين 144 ، 147 ، 150 ، وتاريخ بغداد 5 / 212 ، وبغية الوعاة للسيوطي 1 / 296 .

(3) يُنظر : معجم الأدباء 5 / 106 - 107 ، وشذرات الذهب 2 / 207 ، والأعلام للزركلي 1 / 84 .

### ثالثاً - التعريف بالدراسات السابقة

يُعدُّ التعريف بالدراسات السابقة لأي موضوع أو بحثٍ من الجوانب التي يجب أن تُراعى عند كتابة التمهيد ، وهذا ما أكَّد عليه أساتذتنا حين مناقشتهم لأكثر من بحثٍ علميٍّ ، وانطلاقاً من هذه الفكرة كانت هذه السطور ؛ كي ترسم صورةً عمَّا هو موجودٌ من دراساتٍ سابقةٍ على هذا الموضوع ، سواءً أفاد منها الباحث أم لم يفد .

فإذا كان من الواجب أن أُعرِّف بدراسات السابقين ، مع ذِكر ما استقدت منه ، فأول ذلك بحثٌ بعنوان " ثعلب ومنهجه في النحو واللغة " ، للباحث أحمد حنفي ، عام ألفٍ وتسعمائةٍ وواحدٍ وستين في رسالته للماجستير ، بكلية الآداب ، بجامعة القاهرة ، ومنه نسخةٌ بالمكتبة المركزية للجامعة ، تحت رقم مائتين وثمانيةٍ وعشرين ، حيث عرض الباحث لثعلب وحياته ، واستغرق ذلك نصف البحث تقريباً ، وعرض بعد ذلك لمنهج ثعلب اللغويِّ والنحويِّ في كل كتابٍ له وصل إلينا ، وكذلك مصادره في هذه الكتب ، وكل ذلك في بحثٍ ، حجمه لم يتجاوز مائتي صفحة ، وأثناء حديثه عرض لمنهج ثعلب في شرح ديوان زهير عرضاً لم يتجاوز خمس صفحات ، كغيره من كتب ثعلب .

أمَّا ثاني هذه الدراسات ، فهو بحثٌ بعنوان " ثعلب ومنهجه النحوي " ، للباحث أحمد إبراهيم سيد أحمد ، عام ألفٍ وتسعمائةٍ وتسعةٍ وسبعين ، وذلك في رسالته للدكتوراه بكلية اللغة العربية ، بالقاهرة ، تحت رقم ألفٍ وأربعمائةٍ واثنين وعشرين ، حيث عرض لثعلب وحياته ، فكانت ترجمةً وافيةً ، ثم عرض لمجالسات ثعلب والمبرد ، فاستغرق ذلك مائتين وخمسين صفحةً ، ثم عرض بعد ذلك لمنهج ثعلب النحويِّ وآرائه في النحو ، وذلك من خلال كتابه مجالس ثعلب ، وكذلك فصيح ثعلب .

أمَّا ثالث هذه الدراسات ، فهي دراسةٌ بعنوان " مجالس أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأثرها في الدرس النحوي " ، للباحث حمد حمدان سليمان طباسي ، عام ألفٍ وتسعمائةٍ وستةٍ وثمانين ، في رسالته للماجستير بكلية الآداب ، بجامعة الإسكندرية ، فترجم لثعلب وحياته ... إلخ ، ثم أصول ثعلب في دراسة اللغة ، ثم منهج ثعلب النحويِّ واللغويِّ ... إلخ .

ولمّا كان فيما تقدم دراساتٌ وثيقة الصلة بعنوان بحثي ، وقد استفدت منها بعض الشيء ، فإنّ ثمة دراساتٍ أخرى ، تتصل بالمنهج ، استفدت منها كثيرًا ، ويأتي على رأسها رسالة ماجستير بعنوان " منهج ابن جنيّ في كتابه المحتسب " لأستاذنا الدكتور عبده الراجحي ، بمكتبة كلية الآداب ، بجامعة الإسكندرية ، عام ألفٍ وتسعمائةٍ وثلاثةٍ وستين ، وقد استفدت من هذه الدراسة في وضع الأطر العامة للبحث ، أضف إلى ذلك كتابه " فقه اللغة في الكتب العربية " ، حيث استفدت منه في معالجة المنهج .

أمّا ثاني هذه الدراسات فكان كتاب " معاجم الموضوعات " لأستاذي الدكتور محمود سليمان ياقوت ، فقد استفدت منه كثيرًا في كيفية معالجة الظواهر الموجودة بالشرح وتناولها ، أضف إلى ذلك كتابه " منهج ابن هشام في شرح بانت سعاد " ، حيث يُعدُّ هذا الكتاب بمثابة الشرارة التي انبعث منها عنوان هذا البحث ، فكان " منهج ثعلب في شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، دراسة لغوية " .

أمّا ثالث هذه الدراسات فكان بحثًا بعنوان " معالم الدرس الدلاليّ في شرح المفضليات للأنباري ، للدكتور عبد الكريم محمد جبل في رسالته للماجستير ، بكلية الآداب ، بجامعة طنطا ، فقد استفدت منه كثيرًا في كيفية معالجة موضوعات المستوى الدلالي ، والتصرّف فيها ، وقد أرشدني إلى الرجوع إلى كثيرٍ من المصادر والمراجع ، وهنا أشير إلى أنّ المصادر والمراجع ليست حكرًا على أحدٍ ، فهي بمثابة وعاءٍ ، يعترف منه من شاء ، سواءً أكانت عربية أم أجنبية .

وبعد هذا العرض للدراسات السابقة الخاصة بثعلب ، والتي استفدت منها بعض الشيء ، والدراسات السابقة الخاصة بالمنهج وفصول البحث ، والتي استفدت منها كثيرًا ، ننتقل إلى العرض لنقطةٍ أخرى ، أرى أنّه من مقتضيات البحث أن يُعرَض لها في التمهيد ، وهي التعريف بالمادة موضوع البحث ومنهج ثعلب فيها ، وذلك فيما يلي .

## رابعًا – التعريف بالمادة موضوع البحث ومنهج ثعلب فيها

قد يكون من الأمور المهمة ، التي ينبغي أن يتضمنها هذا التمهيدي الحديث عن المنهج الذي بنى عليه الشارح شرحه ، وإذا أردنا أن نعطي فكرة عامة عن هذا المنهج ، فأول ما يلقانا سؤالٌ مؤداه : هل أتبع ثعلب منهجًا معيّنًا من المناهج المعروفة في الدرس اللغوي الحديث ؟ وأعني بذلك " الوصفيّ Descriptive ، والتاريخيّ Historical ، والمقارن Comperative ، والتقابليّ Contrastive ، والتحويليّ Transformational " .

الواقع أنّ الشارح كعادة القدماء لم يتخذ في دراسته المنهج التاريخيّ على سبيل المثال ؛ لأنّ القدماء قصرُوا " دراستهم على فترة زمنية معينة ، يتمثل في حرصهم على درّس اللغة الصحيحة التي نزل بها القرآن ، ممّا يعين على فهم نصوصه فهمًا صحيحًا ، يتّسق مع الخصائص الحقيقية لهذه اللغة ، ومهما يكن من أمر ما يُوجّه إليهم من نقدٍ في هذه الناحية ، أي إهمالهم عامل الزمن " (1) ، فإنّ " جهودهم لم تتوقف عن تناول النصوص اللغوية الأدبية بالشرح والتحليل ، على أساس لغويّ وصفيّ ، كما نعرف من شرح ابن جيّ لديوان المتنبي ، ومن المقبول والمفهوم أنّهم تناولوا النصوص المتأخّرة بمعيّار الفترة الزمنية ، التي قصرُوا عليها درسه ، والتي جعلوها نموذجًا للغة الموحدة ، وماذا في ذلك والهدف منه حفظ اللغة وتقويتها ، وهل من الضروري أن نتبع كلّ ما يقوله المحدثون من اللغويين ، فنعيّب على قدمائنا منهجًا يهدف إلى حفظ حياة الأمة بسماتها الخاصة ، التي تُميّزها عن غيرها من الأمم ؟ !

والحق أيضًا أنّ العرب لم يدرسوا لغتهم على أساس المنهج المقارن " (2) ، وكذلك لم يدرسوا لغتهم على أساس المنهج التقابليّ أو التحويليّ ، كما يراه المحدثون تمامًا ، فلا ينبغي أن نحكم على القدماء بمعايير العصر الذي نعيش فيه ، أمّا المنهج الوصفيّ ، فهو ما اتبعه القدماء – ومن بينهم ثعلب – في دراستهم للغة ، ولمّا كان الأمر كذلك ، فما الذي فعله ثعلب ، أو ما ملامح منهجه ؟

(1) د . كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص 57 .

(2) د . عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 177 – 178 .



يمكن القول : إنَّ الشارح قد حدّد البيئَة التي أخذ عنها مادته ، وهي البيئَة المحصورة في شبه الجزيرة العربية ومصادرِها البشرية ، التي استعان بها في استنباط المعايير اللغوية ، ثم تناول مادته اللغوية على أساسٍ وصفيٍّ تقريريٍّ ، يكاد يكون خاليًا من التعليل إلا في مواضع قليلة من الشرح ، " والعجيب أنَّ الدرس اللغوي العربي يتعرض لهجومٍ عنيفٍ بحجة أنه ليس تقريرياً ، والذي نعتقه أنَّ هذا الهجوم مبنيٌّ على الأعمال اللغوية المتأخرة ، التي تأثرت بمناهجٍ عقليةٍ ، أمَّا الأعمال المبكرة ، وهي التي تمثِّل المنهج العربي تمثيلاً صحيحاً ، فإنَّها تكاد تقتصر على المنهج التقريري " (1) .

وظاهر منهج ثعلب في هذه الدراسة يدلُّ على أنَّه كان وصفيًا تقريرياً ، فهو في شَرْحه على شعر زهير يصف الأشياء كما هي دون التواء ، وممَّا يدلُّ على ذلك كثرة قوله : " ومنه ، ومن ذلك قول العرب ، ومنه قول الشاعر ، والعرب تقول " ، وعلى الرغم من ذلك - كما سبقَت الإشارة - فإنَّه لم يخلُ من تعليلٍ ما في مواضع قليلة ، وهنا يحضرنى توضيح الدكتور عبده الراجحي لِمَا وَجَّه إلى المنهج العربي من نقدٍ ؛ نظرًا لتعليقه للظواهر أحياناً ، حيث " يربط الناقدون بين التعليل عندهم والتعليل عند الفلاسفة ، والواقع أنَّه بالرغم من تأثر التعليل عندهم بنظيره عند الفقهاء والمتكلمين ، فإنَّه ... لا يخرج في أغلبه عن التعليل اللغوي ، نقصد أنَّهم لم يكونوا يفسِّرون الظاهرة اللغوية من خارجها ، بل كانوا يعتمدون الربط بين الظواهر في سياقٍ لغويٍّ واحدٍ " (2) .

وليس أدل على ذلك من إشارة ثعلب إلى التقاء الساكنين كعلَّةٍ لتحريك أحدهما - على نحو ما سنبين فيما بعد - وكذلك تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

فَنُنْتَجِ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشَامَ كُلَّهُمْ      كَأَحْمَرَ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعُ فَتَقْطِمِ

فقال : " تنتج لكم : يعني الحرب ، غلمان أشام في معنى غلمان سُؤْمٍ ، فجعل أشام مصدرًا ، ولم يحتج إلى ( مِنْ ) ، ولو كان أفعل لم يكن له بدٌّ من ( مِنْ ) ؛ أي كلهم في السؤم كأحمر عاد " (3) .

(1) السابق ، ص 180 - 181 .

(2) السابق ، ص 181 - 182 .

(3) الشرح ص 20 .

ومن خلال هذا النص يُلاحظ أنَّ ثعلبًا قد أشار إلى استخدام الشاعر لـ (أشأم) على وزن أفعَل ، بمعنى المصدر ، معبِّلاً ذلك بأنَّه لو أراد (أفعل) فلا بد من استعمال (من) قبل أشأم ، ويعضد ذلك قول الأعم الشننمريّ في شرحه على هذا البيت : " أي أنَّ أشأم ههنا صفةٌ للمصدر على معنى المبالغة ، والمعنى غلمان شوِّم ، كما يُقال شُغِلَ شاعِلٌ " (1) .

ومن ملامح منهج ثعلب في هذا الشرح عدم اقتصاره على مستوى واحدٍ من مستويات اللغة ، التي يعرفها علم اللغة الحديث ( الأصوات ، والصرف ، والنحو ، والدلالة ) ، وقد تجلّى ذلك في وصفه للظواهر الصوتية ، كالإبدال ، ومثال ذلك تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )  
 قَفْرًا بِمُنْدَفَعِ النَّحَائِثِ مِنْ ضَفْوَى أَوْلَاتِ الضَّالِّ وَالسِّدْرِ  
 فقال " ... أَوْلَاتٌ : يريد : النحائت ، أرضٌ فيها ضالٌّ ، وهو السِّدْرُ البَرِّيُّ ، والعُبْرِيُّ : ما كان منه على شطوط الأنهار ، ويُقال عُبْرِيٌّ وَعُمْرِيٌّ " (2) ، ومن خلال هذا النص يتضح لنا بيان الشارح أنَّ العُبْرِيَّ والعُمْرِيَّ بمعنى واحدٍ ، وقد حدث الإبدال فيهما بين الباء والميم ؛ لأنَّهما صوتان متجانسان .

ومن هذه الملامح أيضًا تعرُّضه للإحلال بين الصوائت القصيرة ، كقوله : " القَتْبُ : قَتْبُ السَّانِيَةِ ، والقَتْبُ للأحمال ، وقال غيره : يُقال : قَتْبٌ وَقَتْبٌ ، وَجِلْسٌ وَحَلْسٌ ، وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ ... " (3) . هذا ، وقد تعرض أيضًا للهمز وتزكيه ، والإظهار ( فكَّ التضعيف ) ، والتقاء الساكنين ، وحذف التنوين ، والأصوات وعلاقتها بالدلالة ، والمعاظلة ( غير الصحيح صوتيًا ) .

أمَّا على المستوى الصَّرْفِيِّ ، فقد تعرض لبيان الوزن الصرفي لبعض الكلمات ، نحو تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
 كَأَنَّ سَجِيْلَهُ فِي كُلِّ فَجْرٍ عَلَى أَحْسَاءٍ يَمْوُودٍ دُعَاءُ

(1) الأعم الشننمري : شرح ديوان زهير ، ص 20 .

(2) الشرح ، ص 88 .

(3) الشرح ، ص 39 .

فقال : " سحيله : صوته ، ومن هذا سُمِّيَ الْمِسْحَلُ ، مِفْعَلٌ مِنْ السَّحِيلِ " (1) ، أي أَنَّ الشارح بيّن أَنَّ وزن كلمة مسحلٍ هو ( مِفْعَلٌ ) ، والمعروف أَنَّ في بيان الوزن الصرفي للكلمة إفصاحًا عن صيغتها ، ففي قوله ( مِفْعَلٌ ) إشارة إلى أَنَّ الْمِسْحَلُ اسم آلة .

وأشار أيضًا إلى بعض المشتقات ، نحو المصدر واسم المفعول واسم الآلة ، وغير ذلك ، وكذلك توارد أبنية الأفعال على معنى واحد ، نحو تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكْنَةٍ فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمَ

فقال : " الكشْحُ : الخاصرة ، ومُسْتَكْنَةٌ : على أمرٍ أكنه في نفسه ، يُقال : أكننت الشيء في نفسي ، إذا لم أظهره ، وكننته : صنته ، ومنه قوله عزَّ وجلَّ (2) : ﴿ كَانَهُنَّ بَيْنُصْ مَكْنُونٌ ﴾ " (3) ، ومنه يُلاحظ بيانه أَنَّ ( كَنَّ ) على وزن ( فَعَلَ ) ، و ( أَكَنَّ ) على وزن ( أَفْعَلَ ) بمعنى واحدٍ ، وهو عدم إظهار الشيء وصيانيته . هذا ، وقد أشار أيضًا في شرحه إلى المقصور والممدود والتصغير والنسب ، والتحويل في الصيغ الصرفية .

أمَّا على المستوى النَّحْوِي ، فقد أشار إلى بعض قضايا التذكير والتأنيث ، وبيان ما هو مفردٌ أو جمعٌ لمفردٍ ، ثم أشار إلى الضمائر ، من حيث بيان مرجعها ، نحو تعليقه على قول زهير : ( من المنسرح )

عَمَّا قَلِيلٍ رَأَيْتَهُ رَبِّدًا الـ مَنطِقٍ وَاسْتَعْجَلْتَ عَجَائِبُهَا

فقال : " رَبِّدُ الْمَنطِقِ : خفيف الكلام سريع المنطق ، ظهرت منه لَمَّا شربها عجائبٌ ، ويُقال : الهاء للخمر ، وتكون للنَّفْسِ " (4) ، أي أَنَّ مرجع الضمير في قوله ( عجائبها ) هو كلمة ( الخمر ) في بيتٍ سابقٍ ، يقول فيه زهير (5) :

ذَلِكَ وَقَدْ أَصْبَحَ الْخَلِيلَ بَصَّهُ بَاءٌ كُمَيْتٍ صَافٍ جَوَائِبُهَا

(1) الشرح ، ص 71 ، ويمؤود : أرضٌ ، وأحساء : جمع جسي ، وهي مواضع يكون فيها الماء ، ودعاء : يشبه صوت الحمار بإنسانٍ ، يدعو صاحبه ، وهنا أشير إلى أَنَّ الألفاظ المُفسِّرة بالهوامش على مدار البحث قد اعتمدت في تفسيرها على لسان العرب لابن منظور ، وشرح ثعلب .

(2) سورة الصافات ، الآية 49 .

(3) الشرح ، ص 22 .

(4) الشرح ، ص 268 .

(5) السابق ص 267 .

فقد بيّن الشارح أنّ الضمير يعود على الخمر ( الصهباء ) أو على ( النفس ) ، والجدير بالذكر أنّ مرجع الضمير هنا غير محدّد ؛ لكونه يصلح أن يعود على أحد اللفظين ، لكنني أرى أنّ الأرجح أن يعود على ( النفس ) ؛ لأنها أقرب مذكور .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أشار ثعلب إلى إعراب بعض الكلمات ، مبيّناً اختلاف وجوه الإعراب في بعضها ، كما تعرض لبعض القضايا التي تتصل بالحروف ، وتعليق شبه الجملة ، والمطابقة بين النعت والمنعوت ، والأساليب النحوية ، حيث تمثّل ذلك في أساليب الترخيم والنُدْبَة والقسم ، وتنبّه إلى تحليل بعض التراكيب النحوية ، فتعرّض للحذف في الأسماء والأفعال والحروف ، وتعرّض للزيادة ، فأشار إلى زيادة ( من ) و ( ما ) و ( لا ) ، وعرض أيضاً لإعادة الترتيب ، مُشيراً في كثيرٍ من المواضع إلى العلاقة بين هذه الأشياء والدلالة .

أمّا على المستوى الدلاليّ ، فقد طبع الشرح جانباً درس الدلاليّ ، وهما المعنى المعجميّ والمعنى الدلاليّ ، ففيما يخص المعنى المعجميّ يمكن الإشارة إلى أنّ الشارح كوّن بشرحه للألفاظ ما يشبه المعجم ، مُضمّناً إيّاه ما يُسمّى بوسائل تفسير المعنى المعجميّ ، وأهداف المعجم وواجباته ، نحو تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِيْنَ خَلْفَةً وَأَطْلَاوْهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ  
فقال : " وَجِئْتُمْ يَجِئُ إِذَا رَبَضَ ، وَالْجُثُومُ لِلطَّيْرِ مِثْلَ الرَّبُوضِ  
لِلنَّشَاءِ " (1) ، أي أنّه بيّن المقصود من لفظ ( الجثوم ) بنظير له ، وهو ( ربوض النشاء ) ، وهو ما يُعرف بالتفسير بالنظير ، كوسيلةٍ من وسائل تفسير المعنى المعجميّ .

هذا عن المعنى المعجميّ ، أمّا عن المعنى الدلاليّ ، فقد ضمّن الشرح إشاراتٍ عن ( تحرير المعنى ) ، أي تخليصه من اللبس والغموض (2) ، مستخدماً الاستقصاء والتفصيل ، بيّكر المكونات الدلالية للفظ ، نحو تعليقه على لفظ ( المَرَوْرَاة ) الوارد في قول زهير : ( من الطويل )

---

(1) الشرح ، ص 5 والعين : البقر ، والأرام : الطّباء الخالصة البيضاء ، وخَلْفَةً أي إذا مضى فوجّ جاء آخر ، ويُنظر : الخصائص 1 / 197 .  
(2) يُنظر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ، ص 86 وما بعدها .

تَرَبَّصْ فَإِنْ تُفُو الْمَرَوْرَةَ مِنْهُمْ وَدَارَتْهَا لَا تُفُو مِنْهُمْ إِذَا نَحَلْ  
 فقال : " تَرَبَّصْ : يقول : تَلَبَّثْ لَا تَعْجَلْ بِالذَّهَابِ ، وَتُقْوِي : تَحَلُّو ،  
 وَالْمَرَوْرَةَ : أَرْضٌ مُسْتَوِيَةٌ بَعِيدَةٌ " (1) ، فقد بيّن الشارح ملامح لفظ  
 ( الْمَرَوْرَةَ ) بأنّه أرضٌ مستويةٌ بعيدةٌ ، وبهذا يكون اللفظ واضحاً غير  
 مبهم ؛ ويرجع ذلك إلى ذِكر مكوناته الدلالية ، التي يمكن وصفها كالآتي :

<u>اللفظ</u>	<u>مكوناته الدلالية</u>
المَرَوْرَةَ	أَرْضٌ + مُسْتَوِيَةٌ + بَعِيدَةٌ

هذا ، وقد استخدم الشارح أيضاً نوعاً آخر من التحرير ، وهو تحرير  
 المقابلة والفروق (2) ، وأشار أيضاً إلى عموم بعض الألفاظ  
 وخصوصها ، ومظاهر التغيّر الدلاليّ في بعض الألفاظ ، كتوسيع  
 ( تعميم ) الخاصّ ، وتضييق المعنى ( تخصيص العام ) ، وانتقال  
 الدلالة ، واشتقاق كثيرٍ من الألفاظ ، فاتّخذ الحديث عن الاشتقاق عنده  
 اتجاهين ، أولهما الربط الاشتقائيّ ، وفيه يُربط بين فروع الجذر المعجميّ  
 الواحد ، كأن يكون الربط بين دالتين حسيّتين ، أو ردّ دلالةٍ مجردةٍ إلى  
 أخرى حسيّةٍ ، على نحو ما هو موضّح في موضعه من البحث ، والآخر  
 التّأصيل الاشتقائيّ أو بيان الأصل الاشتقائيّ (3) .

وقد عرض ثعلب أيضاً لبعض العلاقات الدلالية ، نحو ( المشترك  
 اللفظي ) ، متّخذاً السياق في كثيرٍ من المواضع وسيلةً لتحديد المعنى  
 المراد ، ونحو الأضداد ، حيث نصّ على الضدية في بعض الألفاظ ، وهذا  
 يُضاف إلى ما نصّ عليه في مجالسه بخصوص الأضداد ، وهو الأمر  
 الذي يجعلني أنصّ على عدم إنكار ثعلب للأضداد – فيما بعد – عند  
 الحديث عنها في الشرح ، ونحو الترادف ؛ وذلك باعتباره واحداً من  
 العلاقات الدلالية بين الألفاظ .

وتأسيساً على ما تقدّم ، فإنّ هذه الملامح بهذا المنهج تنتمي حقاً إلى  
 المنهج الوصفيّ ؛ ولذلك يمكن القول : إنّ المنهج الذي يطبع شرح ثعلب  
 على شعر زهير هو المنهج الوصفيّ .

(1) الشرح ، ص 100 ، ودارتها : أراد دارها ، وَنَحَلْ : أَرْضٌ ، ويُقال : نَحَلْ :  
 بستان ابن عامر .

(2) يُنظر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 88 – 89 .

(3) يُنظر في ذلك السابق ، ص 132 وما بعدها .

ولعلّه من المفيد أن نقف بعد ذلك أمام المصادر التي اعتمد عليها  
الشارح في شرحه ، فهي تتصل بالحديث عن المنهج ، ويمكن بيانها على  
النحو التالي :

**أولاً – رواية اللغة :** فاللغة كما نعرف تتوارثها الأجيال ، ويرويهما  
اللاحق عن السابق ، وقد طبعت الرواية شرح ثعلب ، فنجده يروي عن  
الفراء والأصمعي وأبي عمرو بن العلاء وابن الأعرابي وغيرهم ، على  
نحو ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
وَدَاكَ أَحْزَمُهُمْ رَأْيًا إِذَا نَبَأَ      مِنْ الْحَوَاثِبِ أَبِ النَّاسِ أَوْ طَرَقًا  
فقال : " وروى أبو عمرو :  
وَمَنْ يَفُوقُهُمْ أَمْرًا إِذَا فَرِقُوا      مِنْ الْحَوَاثِبِ أَمْرًا أَوْ طَرَقًا " (1).

والجدير بالذّكر أنّ أسلوب الرواية " ممّا يميّز المؤلّفات العربية  
بصفةٍ عامّةٍ ، فإذا أخذنا واحداً من الكتب العربية القديمة وجدنا اللاحق  
يروي عن سابقه ، ويُصرّح بالأخذ عنهم ، ونجد من تلمذ لبعض اللغويين  
يروي عنه ، وقد قيل : إنّ سيبويه اعتمد في تأليف كتابه على أستاذه  
الخليل بن أحمد ، وقد استمرّ أسلوب الرواية في المرحلة التالية لنهاية  
القرن الثالث الهجريّ ، واستمرّ أيضاً أخذ اللغويين عن تلمذوا لهم ،  
ومنهم اللغوي الكبير أبو الفتح عثمان ابن جنيّ ، الذي تلمذ لأبي علي  
الفارسيّ ، وصرّح كثيراً باعتماده عليه " (2) .

**ثانياً – الشواهد :** لما كانت ثمة أهمية إلى دور الشواهد في شرح  
ثعلب ، فإنّه يمكن القول : إنّها كانت عبارة عن شواهد على الأصوات  
والصرف والنحو والدلالة ، وقد جاءت من كلام العرب ، وهنا يحضرنى  
قول أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الأندلسيّ ( ت 779 هـ  
) : " علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع  
، والثلاثة الأول لا يُستشهد عليها إلاّ بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة ،  
فإنّه يُستشهد فيها بكلام غيرهم من المؤلّدين ؛ لأنّها راجعة إلى المعاني ،  
ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم ، إذ هو أمرٌ راجع إلى العقل ؛

(1) الشرح ، ص 48 ، ويُنظر على سبيل المثال الصفحات : 15 ، 32 ، 38 ، 44 ،  
45 ، 62 ، 89 ، 93 ، 101 ، 118 ، 138 .  
(2) د . محمود ياقوت : معاجم الموضوعات ، ص 150 .

ولذلك قُبِلَ من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتريّ وأبي تمام وأبي الطيّب ، وهلم جرًّا " (1) .

ولقد تنوعت الشواهد في شرح ثعلب بين القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي والنثر العربي ( الأمثال وأقوال العرب ) ، وبعيداً عن التعرّض لموقف القدماء والمحدثين من الاستشهاد بالحديث وشعر بعض الشعراء ( المولدين ) ، فإنّ استشهاد الشارح بالقرآن جاء بدون نسبة الآيات الكريمة إلى سورها ، شأنه في ذلك شأن بقية القدماء من النُّحاة واللغويين ، الذين هرعوا إلى القرآن ، يستمدون منه شواهدهم ، ويأخذون منه دليلاً على الاستعمال اللغوي ، كما أنّه لم يأتِ بسند الأحاديث الشريفة ، أمّا الشعر الذي استحوذ على اهتمام النحويين واللغويين حتى أصبح مصدرًا هامًا من مصادرهم في الاستشهاد ، فقد استحوذ على قدرٍ كبيرٍ من استشهادات الشارح ، فاستشهد بشعر الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، وغيرهم من المجهولين ، الذين لا نعرف عنهم شيئاً ، فقد كان يأتي بيت زهير ، ثم يستشهد عليه بشعر غيره ، متخذًا طُرقًا كثيرة في التفسير والشرح .

أمّا الأمثال ، فقد أتى بها ؛ نظرًا لتضمّن شعر زهير لمعنى مثل ما أو لفظٍ من ألفاظ هذا المثل ، أو التّدليل على قاعدةٍ صرفيةٍ أو نحويةٍ ، لكن يُلاحظ أنّها كانت قليلة ، إذا ما قورنت بغيرها ، وذلك على الرغم من أنّها تمثّل مصدرًا ، لا يُستهان به في التّفعيد للمسائل الصرفية والنحوية ، وغيرها ، على نحو ما نجد في كتاب سيبويه مثلاً .

**ثالثًا – اللهجات :** تعرّض الشارح لدور اللهجات في شرحه لألفاظ زهير ، مُستخدماً في ذلك كلمة ( لغة ) ؛ ومن هنا نعرف أنّ القدماء عندما يتحدّثون عن اللغة كانوا يريدون اللهجة ، وذلك نحو قول ثعلب : " السِّلم والسِّلم لغتان " (2) ، و " وقّيت وأوفيت لغتان " (3) ، ويُلاحظ أنّ إشارة ثعلب إلى دور اللهجات في الشرح لم تقتصر على ذلك فقط ، بل كان يشير إليها من خلال قوله : " العرب تقول كذا " ، و " بعض العرب " ، وقبل أن نفرغ من هذا الحديث نشير إلى " حقيقة

(1) يُنظر : خزانة الأدب 1 / 5 ، ومعجم الموضوعات ص 154 .

(2) الشرح ، ص 16 .

(3) السابق ، ص 31 ، ويُنظر أيضًا ص 353 ، 357 .

مهمة في تاريخ العربية ، هي أنّ هذه اللهجات التي عرضوا لها ليست لهجات عامية ، كما نفهمها في العصر الحديث ، وإنما هي ( عناصر لغوية ) ، وتُنسب إلى قبائل معينة ، وقد دخلت اللغة الموحدة ، وأصبح لها مستوى من الفصاحة ، مقرّر ومعرّوف " (1) .

**رابعاً – القياس :** بناءً على ما سبق من حديثٍ عن الرواية واختلاف اللهجات ، فإنّ هذا الحديث يجزّنا إلى الحديث عن شيء هامّ ، وهو ( القياس ) عند ثعلب ، فهل استخدمه ؟ وما نوعه إذا كان قد استخدمه ؟ هل استخدم القياس الفقهيّ أم القياس النحويّ أم قياس التمثيل أم القياس الأصليّ ( الاستقراء ) ؟

لقد استخدم ثعلب القياس في مواضع كثيرة ، والواقع أنّه لم يستخدم القياس الفقهيّ أو النحويّ التعليليّ أو قياس التمثيل (2) ؛ لأنّه كما يقول أستاذي الدكتور طاهر حمودة : " لم تكن المدلولات السابقة لمصطلح القياس هي المدلولات الشائعة عند النحاة عند إطلاقهم هذا المصطلح ، وإنما كان المدلول الشائع لمصطلح القياس في التراث النحويّ كلّهُ هو ما أتحدث عنه تحت اسم القياس الأصليّ المبنيّ على الاستقراء . وقد عني النحاة منذ أول عهدهم بالنظر في لغة العرب وملاحظة الظواهر ، فإذا لاح لهم اطراد ظاهرة ما حكموا عليها بأنّها قياسيةّة ، أي يمكن أن يُلحق بها ، ويصاغ على مثالها ... كما تبين من استعمال سيبويه لمصطلح القياس أنّه يعني به ما جاء موافقاً ظاهرة ما لِمَا ثبت اطراده عن العرب ، فهذا المعنى للقياس ، وهو الكثرة المطردة عن العرب والحمل عليها هو المعنى الذي عُرف للقياس عند النحاة منذ أول عهدهم ، وهو المعنى الذي ظلّ سائداً لدى النحاة ، وفي التراث النحويّ كلّهُ ، بصرف النظر عمّا كان من أنواع القياس الأخرى ، من قياس فقهيّ أو تعليليّ أو تمثيليّ تنظيريّ أو عقليّ مجرد ، فقد كانت أقلّ شأنًا ، كما أنكرها أو أنكر العمل ببعضها كثيرٌ من الأصوليين واللغويين " (3) .

(1) فقه اللغة في الكتب العربية ص 110 .

(2) قياس التمثيل هو إلحاق نوع من الكلام بنوع آخر في حكم ثبت لهذا الأخير عن طريق الاستقراء عن العرب ، ثم لم يرد عن العرب في النوع الملحق نقل ، يمكننا من إثبات حكم له ، فالحق بنوع آخر ؛ لتحقّق شبه ما بين كلا النوعين ، وقد يُعبر عنه النحاة بأنّه القياس على غير نقلٍ أو على غير شاهد . يُنظر : د . طاهر سليمان حمودة : القياس في الدرس اللغويّ " بحث في المنهج " ، ص 155 .

(3) السابق ، ص 165 – 166 .



ومن معالم القياس عند ثعلب ما جاء في تعليقه على قول زهير :  
( من الكامل )

فَقَرًّا بِمُنْدَفَعِ النَّحَائِنِ مِنْ ضَفَوِيَّ أَوْلَاتِ الضَّالِّ وَالسِّدْرِ  
فقال : " ضَفَوِيَّ مُحَرَّكَ الْفَاءِ مُثْنَى ، وَضَفَوِيَّ مِثْلَ عَطَشَى " (1) ، فقد بين  
ثعلب أنَّ كلمة ( ضَفَوِيَّ ) مُحَرَّكَ الْفَاءِ مِثْنَى ؛ وذلك قياساً على كلمة  
عَطَشَى . وكذلك ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
طَبَاهَا ضَحَاءً أَوْ خَلَاءً فَخَالَفْتُ إِلَيْهِ السِّبَاغُ فِي كِنَاسٍ وَمَرَقَدٍ  
فقال : " طَبَاهَا : دَعَاها ، يَطْبِيه وَيَطْبُوهُ مِثْلَ مَحَوْتٍ وَمَحْيَيْتُ " (2) ، ومن  
خلاله يتضح لنا أنَّ لفظ ( يَطْبِيه ) يأتي بالياء ، كما أنَّه يأتي بالواو قياساً  
على ( مَحَوْتٍ وَمَحْيَيْتُ ) والواقع أنَّ الشارح لم يتوصل إلى ذلك إلا بعد  
الاستقراء لكلام العرب .

ومن أمثلة القياس أيضاً ما جاء في تعليقه على قول زهير : " ( من  
الوافر )

وَأَعْيَسَ مَخْلُوجَ عَنِ الشُّوْلِ مُلْبِدٍ فَنَابَانَ مِنْ أُنْيَايِهِ غَرْدَانَ  
فقال : " والشُّوْلُ الْإِنَاثُ الَّتِي قَلَّ لِبْنُهَا ، الْوَاحِدَةُ شَانَلَةٌ ، وَإِذَا رَفَعْتَ ذَنْبَهَا  
فَهِيَ شَانَلٌ وَشَوْلٌ ، قَالَ :

\* كَانَّ فِي أَدْنَابِهِنَّ الشُّوْلُ \*

وهذا على غير قياس ؛ لأنها إذا شالت ذنبها فالذَّكْرُ يفعل ذلك ، فالقياس  
بالهاء ، وإذا ذهب لبئها فلا حظ للذَّكْرُ فيه ، فكان ينبغي أن يكون  
بغيرها " (3) ، وفيه يُلاحظ أنَّ الشارح قد بين دور القياس في تذكير اللفظ  
أو تأنيته ، وهو ما يؤكِّد على تنبئه إلى الدور الذي يسهم به القياس في  
الدرس اللغوي .

وبعدُ ، فهذا هو الهيكل العام لمنهج ثعلب في شرحه على ديوان  
زهير ، وليس القصد هنا أن نتتبع الظواهر اللغوية التي درسها تتبُّعاً  
مُفَصَّلًا ، إنَّما القصد الإشارة إلى الصورة العامة لمنهجه ، أمَّا تفصيل  
ذلك ، فموزَّعٌ على فصول البحث الأربعة فيما يأتي .

(1) الشرح ، ص 88 .

(2) السابق ، ص 222 .

(3) السابق ، ص 359 - 360 ، ومُلْبِدٌ : بال على فخذه وراثٌ حتى تَلَبَّدَ ، وذلك  
للجمل ، والغرد : المُصَوِّثُ .

# الفصل الأول

## المستوى الصوتي

## توطئة

يُعدُّ المستوى الصوتي *Phonetical Level* أوّل مراحل التحليل اللُّغويّ ، التي يتبعها علم اللغة الحديث في دراسة اللغة ، فالوحدة الصوتية تمثّل اللبنة الأولى في النظام اللغوي ؛ " لأتّها المادة الخام ، التي تُبنى منها الكلمات والعبارات ، فما اللغة إلاّ سلسلة من الأصوات المتتابعة أو المتجمعة في وحدات أكبر ، ترتقي حتى تصل إلى المجموعة النفسية ؛ وعلى هذا فإنّ أي دراسة تفصيلية للغة ما تقتضي دراسة تحليلية لمادتها الأساسية ، أو لعناصرها التكوينية ، وتقتضي دراسة تجمعاتها الصوتية " (1) .

وعلى الرغم من أنّ أكثر الباحثين يرون ضرورة البدء بالأصوات عند دراسة اللغة ، فإنّ أحد الباحثين يرى أنّه ليس من الضروري البدء بالمستوى الصوتي (2) ، وهذا الرأي يُعدُّ مخالفاً لما أجمع عليه المشتغلون بالدراسات اللغوية ، فهم يرون أنّ " الأصوات هي المظهر المادي للغة ، ولا نستطيع أن ندرس المياني الصرفية أو الصيغ قبل أن ندرس الأصوات التي تشكّل هذه الصيغ ، فهناك ظواهر صوتية كثيرة لا بد من الإلمام بها قبل الخوض في مسائل علم الصرف ... وهذا القول ينطبق بحذافيره على النحو ، فلا يمكن الاهتداء إلى نظرية نحوية متكاملة إذا نحن أغفلنا جوانب صوتية مهمة ، مثل النبر *Stress* والتنغيم *Intonation* ، والدراسة الصوتية مهمة أيضاً في علم المعاجم (3) ، ونحن بواسطة هذه الأصوات المنظمة نستطيع أن نفهم الدلالات والمعاني ، وبالتالي نستطيع أن ننظم علاقتنا ، وأن نتعاون في فهم الكون وبناء الحضارة ، والصوت والمعنى هما من أبرز خصائص اللغة الإنسانية ؛ ولذلك كان تحليل الصوت اللغويّ معزولاً ومنطوقاً محور التفكير الصوتي عند علماء اللغة قديماً وحديثاً " (4) .

فقد " كانت أبجدية الخليل (ت 175 هـ) الصوتية أوّل ما عُرف في هذا المجال ، ثم تلاه سيبويه (ت 180 هـ) وابن جنيّ (ت 392 هـ)

- (1) د . أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغويّ ، ص 347 .
- (2) -See , Bloomfield , Language .P.138 .
- (3) د . عاطف مذكور : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 87 – 90 .
- (4) د . حلمي خليل : مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص 33 – 34 .

وغيرهما ممّن فعلوا فعله ، نذكر منهم الأزهرّي في كتابه ( تهذيب اللغة ) وابن سيده في ( المُحكّم ) والمازني في ( التصريف ) والفرّاء في ( معاني القرآن ) ، ولقد استطاع هؤلاء على تفاوت المعطيات أن يصنّفوا الأصوات من حيث عددها ، ومن حيث حيزات نطقها ، وسماتها ، شدّة ورخاوة ، جهراً أو همساً ، انطلاقاً من معرفة دقيقة في طريقة إنتاج الصوت والتحكّم في مجرى الهواء " (1) . ولم يقتصر الأمر على هؤلاء العلماء ، بل سار الخالفون على نهجهم ، فكانت مؤلفاتهم تحتوي على جوانب صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ، وقد احتوى شرح ثعلب على كثير من الظواهر الصوتية ، التي تحتاج إلى الشرح والتحليل ، فقد أشار إلى ( الإبدال الصوتي ) وظواهر صوتية أخرى ، سأعرض لها في هذا الفصل .

ولكن ألا يمكننا أن نعرج على معنى الجذر المعجمي Lexical Root ( ص . و . ت ) ، الذي يتكون منه أصل كلمة ( صوت ) في الاصطلاح ، قبل العرض للظواهر الصوتية في شرح ثعلب وبيان منهجه فيها ؟ إذا كان من الممكن ذلك ، فالصوت في الاصطلاح يُعرّف بأنه " العملية الحركية ذات الأثر السمعي ، وهو من أداء المتكلم في نشاطه اللغوي العادي اليومي ، فكلنا ينطق في كلامه أصواتاً لغوية مسموعة . إذا فما يُسمّى صوتٌ هو " الأثر الواقع على الأذن من بعض حركات نذبية للهواء ، والنذببات في اللغة يُحدثها الجهاز الصوتي للمتكلم (2) ، " فالصوت ليس مادة ، ولكن طاقة أو نشاطاً خارجي ، تقوم به أجسام مادية ، ويؤثر في الأذن تأثيراً يُحدث السماع " (3) .

ونظراً لتناولنا – فيما يلي من صفحات – الظواهر الصوتية السياقية ، التي وردت في الشرح ، فإنّه من الجدير بالذكر أن نتناول قبل ذلك كيفية دراسة المستوى الصوتي للصوت اللغوي ، فإذا نظرنا إلى هذا المستوى وجدناه يهتم بدراسة الصوت اللغوي من خلال علمين اثنين ، أولهما : علم الأصوات اللغوية Phonetics أو علم طبيعة الأصوات ، ويدرس الأصوات اللغوية معزولة عن السياق الصوتي الذي ترد فيه ، أي مجردة ، وذلك دون الاهتمام بوظيفتها ، " فيقوم بدراسة الجهاز النطقي

(1) د . تمام حسّان : مناهج البحث في اللغة ، ص 126 .

(2) فندريس : اللغة ، ص 43 .

(3) د . عبد الرحمن أيوب : أصوات اللغة ، ص 21 .

عند الإنسان ، ويسجّل الحركات العضوية ، التي يقوم بها هذا الجهاز أثناء النطق ، وكذلك الآثار السمعية المصاحبة لهذه الحركات (1) ؛ ولذلك فهي دراسة لذاتها ، ومن أجل ذاتها (2) ؛ ونظرًا لأنها كذلك نجد الدكتور كمال بشر يقول : " يُطلق ( الفوناتيک ) ... ويُراد به دراسة الأصوات من حيث كونها أحداثًا منطوقَةً بالفعل Speech Event لها تأثيرٌ معيّن Audible Effect دون نظرٍ في قيم هذه الأصوات أو معانيها في اللغة المعينة ، إنّه ( الفوناتيک ) يعنى بالمادة الصوتية ، لا بالقوانين الصوتية ، وبخواص هذه المادة أو الأصوات ، بوصفها ضوضاء Noise ، لا بوظائفها في التركيب الصوتي للغةٍ من اللغات " (3) .

أمّا الثاني ، فهو علم وظائف الأصوات Phonology ووظيفته دراسة الصوت اللغويّ من خلال البنية اللغوية التي ورد فيها دون أن يكون معزولاً عنها ، ومن ناحيةٍ أخرى يهتم الفونولوجي بالصلة بين الصوت والمعنى ، أي الدور الذي يلعبه الصوت في تحديد المعنى ، " فيوضّح ما يربط بينها ( الأصوات ) من علاقات ، وما يفرق بينها من قيمٍ خلافيةٍ ؛ أي أنّه يدرس ويصنّف النظام الصوتي للغةٍ ما ، وتصنيف هذه الأصوات تبعًا لوظيفتها في اللغة " (4) ، وهو ما يراه تروبتسكوي Trubetzkoy ، حيث يرى أنّ الفونولوجيا هي دراسة التقابلات الصوتية ، التي لها القدرة على تمييز المعنى المعجميّ (5) .

وهذا المصطلح ( Phonology ) له عدّة ترجماتٍ في دراسات المحدثين ، وهي :

- علم الأصوات التنظيميّ أو علم وظائف الأصوات (6) .
- علم الأصوات التشكيليّ (1) .

- 
- (1) علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 86 .
  - (2) د. محمود سليمان ياقوت : فقه اللغة وعلم اللغة ، ص 197 .
  - (3) علم اللغة العام ( الأصوات ) ص 28 .
  - (4) علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 86 .
  - (5) يُنظر : د . كونغ إجو : نظرية علم اللسانيات الحديثة وتطبيقها على أصوات العربية ، ص 113 ، وأيضًا ص 114 - 115 ، حيث عرّضه للفونيم والفونولوجيا عند جاكوبسن ، وكيف أنّها ( الفونولوجيا ) لا تتعامل عنده مع الأصوات ، وإنّما تتعامل مع ملامحها المميزة ، التي يمكن أن تدخل في تقابلٍ مميز .
  - (6) يُنظر : علم اللغة العام ( الأصوات ) ص 29 .

- علم الأصوات اللغوية الوظيفي (2) .
- التشكيل الصوتي (3) .

وتأسيساً على ما سبق ، فإنّ ( الفونولوجي ) يختلف عن ( الفوناتيكي ) في أنّه يتعامل مع الأصوات داخل السياق ، في حين أنّ ( الفوناتيكي ) يدرس الأصوات دون إشارةٍ محدّدةٍ إلى وظيفتها في النظام الصوتي (4) ، والواقع أنّنا في تحليل النظام الصوتي لأي لغةٍ لا بد أن نتحرك بصورةٍ دائمةٍ بين هذين المستويين ، أعني المستوى الفوناتيكي والمستوى الفونولوجي (5) ، وفيما يلي من مباحث عرضٍ لِمَا ورد في شرح ثعلب من ظواهر صوتيةٍ سياقيةٍ .

- 
- (1) يُنظر : برتيل مالبرج : علم الأصوات ، ص 226 .
  - (2) يُنظر : د . محمود السعران : علم اللغة ، ص 212 .
  - (3) يُنظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 111 .
  - (4) – David Crystal : Linguistics ,P . 172 .
  - (5) يُنظر : مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص 86 .

## المبحث الأول الإبدال الصوتي

يعدُّ ذِكر الصِّفات الفارقة للأصوات العربية ، سواءً أكانت صوامت أم حركات من قبيل وُصف الأصوات وهي مفردةٌ ، أي بعيدةٌ عن السياق ، أي عمَّا يجاورها من أصوات أخرى ، أمَّا إذا أردنا أن نتحسَّس وظيفة الأصوات ، فهذا ما نجده داخل السياق الصوتي ، وإذا أردنا أن نصف الظواهر الصوتية السياقية في شرح ثعلب سنجد أنَّ أوَّل ما يلقانا هو الإبدال الصوتي Sound Shift ، فلقد اهتمَّ اللغويون القدماء بإبدال الأصوات Consonant Shift اهتمامًا كبيرًا ، وسلّموا بوجود هذه الظاهرة في العربية .

ومن الذين تلقَّوا بوادِر هذه الظاهرة من الأعراب " اليزيدي ( ت 202 هـ ) والشيباني ( ت 206 هـ ) والفرَّاء ( ت 207 هـ ) وأبو عبيدة ( ت 211 هـ ) وأبو زيد الأنصاري ( ت 216 هـ ) وابن الأعرابي ( ت 231 هـ ) والكسائي ( ت 231 هـ ) ، وغيرهم من رواة البوادي أو الآخذين عن الأعراب الوافدين إلى الأمصار (1) . ومن الذين سمَّوا هذه الظاهرة إبدالاً ابن السِّكِّيت ( ت 244 هـ ) في كتابه ( القلب والإبدال ) وعبد الرحمن الزجَّاجي ( ت 340 هـ ) في كتابه ( الإبدال والمعاقبة والنظائر ) (2) وأبو الطيب اللغوي ( ت 351 هـ ) في كتابه ( الإبدال ) ، أضاف إلى ذلك بعض الأبواب التي عُقدت لهذا الغرض في ثنايا مؤلِّفات القدماء ، وهو الأمر الذي جعل ابن فارس يعدُّه من سنن العرب في كلامها ؛ " فهم يقيمون بعضها مقام بعض ، نحو : مدحه ومدهه ، وفرسٌ رفلٌ ورفنٌ ، وهو كثيرٌ مشهور " (3) .

وقد عُولج الإبدال على المستويين الصرفي والصوتي ، وما يعيننا الآن هو الإبدال الصوتي ، الذي يُعرَّف عند القدماء بأنَّه إقامة حرفٍ مكان

- 
- (1) يُنظر : أبو الطيب اللغوي : الإبدال ، مقدمة المحقق ص 6 .
  - (2) هذا الكتاب مخطوطٌ بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، بمخطوطات جامعة القاهرة ، وقد حققه عزُّ الدين التنوخي ، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1962 م .
  - (3) ابن فارس : الصحابي ، ص 35 .

حرف ، يُقال : مدحه ومدهه ، هذا مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة ، أي أنّ الإبدال معناه وجود كلمتين تتحدان في جميع أصواتهما ماعدا صوتاً ، ومعناهما واحد (1) ، وهذان قد حلَّ أحدهما مكان الآخر ، وهذا ما يُسمّى بـ ( المغايرة ) Dissimilation ، وهى نقيض المماثلة Assimilation ، وتؤدي إلى أن تصبح الأصوات المكونة مختلفة بعد أن كانت متفقةً أو متقاربةً ، وتوضح المغايرة من الأمثلة الآتية :

- عنوان ← علون      ن ن ← ل ن

- لعلّ ← لعنّ      ل ل ← ل ن

- (كرسار Corsar ) ← قرصان      ر ر ← ر ن

وكلُّ هذه الأمثلة توضّح أنّ الصوتين الناتجين متباعداً عن الصوتين الموجودين في الكلمة الأساسية ؛ ولذا فالتغيُّر الحادث مغايرةٌ (2) .

وفي هذا الصدد أشير إلى أنّ التعريف السابق للإبدال فيه نظرٌ - على نحو ما يراه الدكتور عبد الصبور شاهين - فيبدو " أنّ الذين وضعوا هذا التعريف قد تصوروا أنّ عملية هذا الإبدال إراديةٌ ، يقوم بها صاحب اللغة متى شاء ؛ ولذا عبّروا بقولهم ( إقامة حرفٍ مكان حرفٍ ) ، ولو أنّهم عبّروا بقولهم ( قيام حرفٍ مكان حرفٍ ) لكانوا أقرب إلى التعبير عن طبيعة التطور الصوتي ، الذي يطرأ على اللغة ، فالواقع أنّ حدوث هذه الظاهرة غير متوقّف على إرادةٍ ، تُفصد إليه ، وإنّما هو عمليةٌ ، ترتبط بالتاريخ وبالزمن الطويل ، بحيث يجد المتكلمون باللغة أنفسهم أمام كلماتٍ متعدّدةٍ ، يدلُّ تشابهها على أنّ إحداها قد تعرضت لمثل هذا التطور خلال السنين ، وليس من حق أي إنسان في رأينا أن يقوم هو بإحلال صوتٍ محلّ آخر ؛ من أجل توليد مفردةٍ أو صيغةٍ جديدةٍ ، يضيفها إلى ما لدينا من تراثٍ لغويٍّ ، بل المفروض أنّنا نلتزم بما ورثناه من تقاليد هذه الفصحى " (3) ، وهذا ما أكّده أبو الطيّب اللغوي من قبل ، فقد صرّح بأنّ الإبدال غير مُتعمّدٍ ، وذلك في قوله : " ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرفٍ مكان حرفٍ ، وإنّما هي لغاتٌ مختلفةٌ لمعانٍ متفقةً ،

(1) يُنظر : الصاحبى في فقه اللغة ، ص 173 ، ومعجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ، ص 209 .

(2) يُنظر : مدخل إلى علم اللغة للدكتور محمود فهمي حجازي ص 53 ، ومنهج ابن هشام في شرح بانة سعاد للدكتور محمود سليمان ياقوت ص 19 ، وظاهرة المخالفة الصوتية وأثرها في نمو المعجم العربي للدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ص 242 .

(3) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص 265 .



تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد ، حتى لا يختلفان إلا في حرفٍ واحد (1) .

ولم يقتصر الأمر في تعريف الإبدال على ذلك ، بل اشترط ابن سيده وجود علاقة صوتية بين المُبدل والمُبدل منه ، فقال : " ما لم يتقارب مخرجاه البتة ، فقل على حرفين غير متقاربين ، فلا يُسمّى بدلاً " (2) ؛ أي أنّه اشترط للإبدال التقارب بين الحرفين في المخرج ، وهذا ما صرح به أبو علي الفارسي ( ت 377 هـ ) ، فقال : " أصل البدل في الحروف إنّما هو فيما تقارب منها ، وذلك نحو الدال والطاء والتاء والذال والثاء والهاء والهمزة والميم والنون ، وغير ذلك ممّا تدانت مخرجه " (3) ، كما صرح بذلك ابن جنيّ أيضًا في خصائصه ، وإن كان قد ضيق باب الإبدال اللغويّ ، فجعله مقصورًا على الضرورة القصوى ، التي لا تجيز غيره ، وذلك في باب الحرفين المتقاربين ، يُستعمل أحدهما مكان صاحبه (4) . لكنه توسّع في مفهوم المتقارب ، فلم يُقصره على التقارب في المخرج ، بل قِيلَ من مسوّغات الإبدال التقارب في معظم الصفات ، وإن لم يتقاربا مخرجًا ، وأن يُتسنى الحُكم بالأصالة والفرعية ، كأن تكون إحدى الكلمتين أعمّ تصرّفًا أو أدور استعمالاً ، وإلاّ فالكلمتان عنده أصلان من قبيل اختلاف اللغات (5) .

وهنا يمكننا أن نسأل : ما الحكم إذا لم توجد علاقة صوتية بين الحرفين ؟ للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول : إنّ المحدثين جعلوا الكلمتين اللتين تحتويان على حرفين مُبدلين ، ولا توجد بينهما علاقة صوتية من قبيل الترادف أو شبه الترادف ، على نحو ما سنوضح عند دراسة ملاحظ الترادف في الشرح فيما بعد (6) .

- 
- (1) الإبدال 1 / 69 ، ويُنظر : الزجّاجي ومعيار الإبدال اللغويّ في كتابه الإبدال والمعاقبة والنظائر ، للدكتور فوزي يوسف عبده الهابط ، ص 563 وما بعدها .
  - (2) المخصّص 13 / 274 .
  - (3) لسان العرب ، مادة ( حث ) .
  - (4) يُنظر : الخصائص 2 / 84 .
  - (5) يُنظر : د . إسماعيل أحمد الطحان : الإبدال اللغويّ في ضوء علم اللغة الحديث ، ص 41 .
  - (6) يُنظر : أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص 71 وما بعدها ، و الإبدال اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث ، ص 41 وما بعدها ، ومقدمة كتاب الإبدال لابن السكّيت ، حيث تقديم الدكتور حسين محمد محمد شرف ص 48 – 54 .

وبعد هذا العرض للإبدال ، واهتمام القدماء به أمثال ابن السكيت وأبي الطيب اللغوي وابن سيده ، وغيرهم ، أشير إلى أنني أرى أن بعض ما ذكره ابن السكيت وأبو الطيب اللغوي لا يُعدُّ من الإبدال اللغوي إذا طبقنا عليه شرط التقارب في المخرج أو الصفة (1) ، ولكن ما أسباب الإبدال في اللغة ؟ وما فائدة هذه الظاهرة في لغتنا ؟ هذا ما سنتوقف أمامه بعد العرض لبعض أمثلة الإبدال في الشرح على النحو الآتي :

## النون والميم :

مثال ذلك في الشرح كلمتا ( الحزن والحزم ) ، وقد ورد ذلك في تعليق الشارح على قول زهير : ( من الطويل )  
 جَعَلَنَّ الْقَنَانَ عَنْ يَمِينٍ وَحَزَنَهُ      وَكَمَّ بِالْقَنَانَ مِنْ مُجَلٍّ وَمُحْرَمٍ  
 فقال : " والحزن والحزم سواء ، وهو الموضع الغليظ " (2) ، وفيه يلاحظ إشارته للإبدال بين النون والميم ، مع اتفاق المعنى ، وفي كتب اللغة أمثلة كثيرة من هذا النوع ، نحو الغيم والغين ، بمعنى السحاب ، وماح الغصن وناح ، بمعنى تمايل (3) ، ويعضد ذلك الإبدال ما جاء في لسان العرب من قول أبي عمرو الشيباني : " الحزن والحزم : الغليظ من الأرض " (4) ، وهنا يمكن الإشارة إلى أن النون والميم مختلفان في المخرج ، فمخرج النون يتم باتصال طرف اللسان بالثثة مع خفض الطبق ( الحنك اللين ) Soft Palate ، أي أنها صوتٌ ذلقيٌّ ، يخرج من

(1) يُنظر على سبيل المثال : باب الحاء والجيم ، فليست هناك علاقة صوتية بينهما ، سواء في المخرج أو الصفة ، مما لا يسوغ الإبدال بينهما ، أمّا عند أبي الطيب ، فقد جعل للثاء أحد عشر حرفاً ، يُبدل منها ، وهي الجيم والحاء والذال والراء والشين والصاد والضاد والكاف والميم والنون ، وإذا أنعمنا النظر في هذه الأصوات سنجد بوناً شاسعاً بينها وبين الثاء في المخارج والصفات . يُنظر : الإبدال لأبي الطيب 154 / 1 - 204 .

(2) الشرح ص 11 .

(3) أبو الطيب اللغوي : الإبدال 1 / 255 .

(4) اللسان ، مادة ( حزن ) ، ويُنظر : الجمهرة ، وكذلك تهذيب اللغة ، مادة ( حزن ) .

طرف اللسان (1) ، أمّا الميم ، فصوتٌ شفويٌّ Labial ن يُنطق بانطباق الشفتين تمامًا ، حيث يُحبس الهواء خلفهما ، ويُخفّض الحنك اللين ( الحنك الأقصى ) ، فيتمكّن الهواء الخارج من الرتتين حينئذٍ من المرور عن طريق الأنف ؛ بسبب ما يعتريه من ضغطٍ ، ويتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق بالميم ، وعلى الرغم من هذا الاختلاف بينهما في المخرج ، فإنّهما متحدان صفةً ، وهو الأمر الذي سوّغ الإبدال بينهما ، فهما متحدان في صفتي الجهر والترقيق .

### الباء والميم :

مثال الإبدال بين هذين الصوتين ما جاء بين كلمتي ( العُبريِّ والعُمريِّ ) ، وقد وردتا في تعليق الشارح على قول زهير : ( من البسيط )

قَامَت تَبَدَّى بِذِي ضَالٍ لَتَحْرُونِي وَلَا مَحَالَةَ أَنْ يَشْتَاقَ مَنْ عَشِقًا  
 قَالَ : " بِذِي ضَالٍ : مَوْضِعٌ بِهِ ضَالٌّ ، وَهُوَ السِّدْرُ الْبَرِّيُّ ، وَالْعُبْرِيُّ  
 وَالْعُمْرِيُّ : مَا كَانَ عَلَى النَّهَارِ " (2) ، أَي أَنَّ الْعُبْرِيَّ وَالْعُمْرِيَّ بِمَعْنَى  
 وَاحِدٍ ، وَهُوَ مَا نَبَتَ مِنَ السِّدْرِ عَلَى الْأَنْهَارِ ، وَيَعُضَدُ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي  
 لِسَانِ الْعَرَبِ ، قَالَ : " الْعُبْرِيُّ مِنَ السِّدْرِ : مَا نَبَتَ عَلَى عِبرِ النَّهْرِ  
 وَعَظْمٌ ، مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ ... قَالَ أَبُو زَيْدٍ : يُقَالُ لِلسِّدْرِ وَمَا عَظُمَ مِنَ الْعَوْسَجِ :  
 الْعُبْرِيُّ وَالْعُمْرِيُّ : الْقَدِيمُ مِنَ السِّدْرِ " (3) .

فتعليق الشارح هنا نفهم منه وقوع الإبدال بين صوتي الباء والميم ، وهما صوتان متجانسان ، حيث تجاوزا مخرجًا ، فمخرجهما ممّا بين الشفتين معًا ، واتفقا في كثيرٍ من الصفات ، فكلاهما صوتٌ مجهورٌ مرققٌ ، لكن مجرى الهواء مع الميم في الأنف ، ومع الباء من الفم ، والباء صوتٌ شديدٌ مُقلقلٌ ، والميم بين الشدة والرخاوة ، فلا قلقله فيه ، وقد أدى هذا الاتفاق إلى اعتبار هذين اللفظين من الألفاظ التي وقع فيما بينها الإبدال الصوتي .

- 
- (1) رجعت في وصف الأصوات على مدار هذا المبحث إلى علم اللغة العام ( الأصوات ) ص 73 وما بعدها ، ومناهج البحث في اللغة ص 110 وما بعدها ، وعلم اللغة بين القديم والحديث ص 98 وما بعدها .  
 (2) الشرح ، ص 34 – 35 ، ويُنظر كذلك ص 88 من الشرح .  
 (3) اللسان ، مادة ( عبر ) .

## الفاء والكاف :

مثال الإبدال بين هذين الحرفين كلمتا ( الحسيفة والحسيكة ) ، وقد وردتا في تعليق الشارح على قول زهير : ( من الطويل )  
كِرَامٍ فَلَا ذُو النَّبْلِ مُدْرِكٌ تَبْلِهِ لَدَيْهِمْ وَلَا الْجَانِي عَلَيْهِمْ بِمُسْلَمٍ  
فقال : " النَّبْلُ وَالصَّغْنُ وَالْحَقْدُ وَالْغَمْرُ وَالضَّبُّ وَالْحَسِيفَةُ وَالْحَسِيكَةُ وَالذِّمْنَةُ : غِلٌّ فِي الصَّدْرِ ، يَجِدُهُ الرَّجُلُ عَلَى صَاحِبِهِ " (1) ويعضد ذلك ما جاء في اللسان من قول أبي عبيد : " وحسيفة وحسيكة وسخيمة بمعنى واحد " (2) ، فالكلمتان كما رأينا بمعنى واحد ، وقد وقع الإبدال فيهما بين صوتي الفاء والكاف ، وهما صوتان متباعدان مخرجًا ومتقاربان صفةً ؛ فالفاء صوتٌ يخرج ممّا بين الشفة السفلى ورأس الثنيتين العلين ، بينما الكاف صوتٌ ينشأ عن التقاء بداية مؤخرة اللسان مع نهاية سقف الحنك الأعلى ( الحنك الصلب ) Hard Palat ، لكنهما يتحدان في صفات الهمس والترقيق والانفتاح ، ممّا سوّغ الإبدال ، مع ملاحظة أنّ صوت الفاء ينفرد بصفة الرخاوة ، بينما ينفرد صوت الكاف بصفة الشدة .

## الراء واللام :

مثال الإبدال بين هذين الصوتين كلمتا ( النَّثْرَةُ وَالنَّثْلَةُ ) ، وقد وردتا في تعليق الشارح على قول زهير : ( من المضارع )  
وَضَاعَفَ مِنْ فَوْقِهَا نَثْرَةً تَرُدُّ الْقَوَاضِبَ عَنْهَا فُلُولًا  
فقال : " وَيُرْوَى نَثْلَةٌ ، وَالنَّثْلَةُ وَالنَثْرَةُ : الدَّرْعُ " (3) ، فقد بيّن الشارح أنّ النَّثْلَةَ وَالنَّثْرَةَ بمعنى الدَّرْعِ ، وفي هذا يقول ابن منظور : " النَّثْرَةُ : الدَّرْعُ السَّلْسَةُ الْمَلْبَسُ ، وَقِيلَ هِيَ الدَّرْعُ الْوَاسِعَةُ ، وَنَثَرَ دَرْعَهُ عَلَيْهَا : صَيَّبَهَا ، وَيُقَالُ لِلدَّرْعِ نَثْرَةٌ وَنَثْلَةٌ ، قَالَ ابْنُ جَبِّي : وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الرَّاءُ بَدَلًا مِنَ اللَّامِ ؛ لِقَوْلِهِمْ : نَثَرَ عَلَيْهِ دَرْعَهُ ، وَلَمْ يَقُولُوا نَثَرَهَا ، وَاللَّامُ أَعْمٌ تَصْرُفًا ، وَهِيَ الْأَصْلُ ، يَعْنِي أَنَّ بَابَ نَثَلَ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ نَثَرَ " (4) .

وكأنّ الشارح في تعليقه السابق يشير إلى ما بين الصوتين من إبدالٍ ، فهما صوتان متقاربان مخرجًا وصفةً ، إذ " من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ، بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ممّا

(1) الشرح ، ص 28 .

(2) اللسان ، مادة ( حسف ) .

(3) الشرح ، ص 199 .

(4) اللسان ، مادة ( نثر ) ، ويُظنر : ابن جَبِّي : سر صناعة الإعراب 1 / 206 .

فُويق الضاحك والنَّاب والرباعية والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان ، بينه وبين ما فُويق الثنانيا مخرج النون ، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً ؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء " (1) ، أي أن اللام صوتٌ أسنانيٌّ لثويٌّ ، وهو ما اتصل طرف اللسان عند النطق به بالأسنان العليا ومقدمة اللسان باللثة ، وهي أصول الثنانيا العليا ، بينما صوت الراء صوتٌ لثويٌّ ، وهو ما اتصل عند النطق به طرف اللسان باللثة .

أما من ناحية الصفات ، فكلاهما صوتٌ مجهورٌ Voiced ، متوسطٌ بين الشدة والرخاوة ، مُرَقَّقٌ ؛ أي غير مُفَحِّمٍ Non – Emphatic ، وقد سوَّغ هذا التقارب الإبدال بينهما ، وإن كان صوت الراء ينفرد بصفة التكرار Trill ؛ " ولهذا نجد الأطفال عندما يفرون من الراء - لِمَا فيها من تكرير - يتحوّلون بها اللام ، فيقولون في ( راح ) مثلاً ( لاح ) ، فلا يمتنع أن يقع العكس لهذا القرب ، أعني أن يتحول باللام إلى الراء " (2) .

### الشين والجيم :

مثال الإبدال بين هذين الصوتين كلمتا ( أشاءك ، وأجاءك ) ، وقد وردتا في تعليق الشارح على قول زهير : ( من الوافر )  
 وجرارٍ سارٍ مُعْتَمِداً إِلَيْنَا      أَجَاءتُهُ الْمَخَافَةُ وَالرَّجَاءُ  
 فقال : " وأشاءك وأجاءك بمعنى " (3) ، أي أن الشارح بيّن أن الكلمتين بمعنى واحد ، والذي سوَّغ الإبدال بينهما في الشين والجيم " أنّهما متفقان مخرجاً ، فكلُّ منهما صوتٌ لثويٌّ حنكيٌّ ، أما من ناحية الصفات ، فبينهما تباعدٌ ما ، إذ إنَّ الشين صوتٌ مهموسٌ ، احتكاكيٌّ ، مُرَقَّقٌ ، أما الجيم فهو صوتٌ مجهورٌ انفجاريٌّ شديدٌ Explosive احتكاكيٌّ ، مُرَقَّقٌ . ومثال هذا الإبدال أيضاً قول ابن السكيت : " يُقال في مثل : شرٌّ ما أشاءك إلى مُخَّة عرقوبٍ ، يعني أنه ليس في العرقوب مُخٌّ ، ويُقال : أجاءك في مكان أشاءك ..قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ (4) ،

(1) سر صناعة الإعراب 1 / 52 .

(2) د . حسام سعيد النعيمي ك الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، ص 142 .

(3) الشرح ، ص 77 .

(4) سورة مريم ، الآية 23 .

أي أَلجأها " (1) ، فالتقارب بين الصوتين – على نحو ما بيّنا – هو الذي سوَّغ الإبدال بينهما .

### السين والشين :

مثال هذا الإبدال ما وقع بين الصوتين في كلمتيّ ( شَنَّ ، وَسَنَّ ) ، بمعنى صبَّ الماء ، وقد وردتا في تعليق الشارح على قول زهير : ( من المتقارب )

فَلَمَّا تَبَلَّجَ مَا حَوَّلَهُ      أَنَاخَ فَشَنَّ عَلَيْهِ الشَّلِيلَا  
فقال : " فشَنَّ عليه صبَّ عليه ، يُقال : شَنَّ عليه الدِّرع ، ولا يُقال سَنَّ ، وَسَنَّ عليه الماء . أبو عمرو : وَسَنَّ عليه الماء وَشَنَّ : صَبَّ " (2) ، فقد ذكر الشارح قول أبي عمرو ، وهو أَنَّ سَنَّ وَشَنَّ الماء بمعنى صَبَّ ، وقال الجوهري : " سننت الماء على وجهي ، أي أرسلته إرسالاً من غير تفريق ، فإذا فرَّقته بالصَّبِّ قلت بالشين المعجمة " (3) ، وقد سوَّغ الإبدال بين الصوتين التقارب في المخرج والصفات ، فمخرج السين عند التقاء طرف اللسان بالثنايا السُّفلى أو العُلَيَا ، بحيث يكون بين اللسان والثنايا مجرى ضيقٌ جدًّا ، يُسبِّب اندفاع الهواء خلاله صفيراً عاليًا ، أمَّا مخرج الشين ، فهو عند التقاء أوَّل اللسان وجزءٍ من وسطه بوسط الحنك الأعلى (4) ، ويُضاف إلى ذلك أنَّ صفات كلِّ منهما صوتٌ رخو مهموسٌ .

### الياء والواو :

مثال هذا الإبدال ما جاء بين كلمتي ( ريق وروق ) ، ويدلان على أوَّل كلِّ شيءٍ ، قال زهير : ( من البسيط )

كَأَنَّ رِيْقَتَهَا بَعْدَ الْكُرَى اعْتَبَقَتْ      مِنْ طَيْبِ الرَّاحِ لَمَّا يَعْدُ أَنْ  
عَتُّ قَا

وقد جاء في شرحه : " وروق كل شيءٍ أوَّله ورَيْقه أيضًا : قال لبيد :

- 
- (1) ابن السِّكِّيت : الألفاظ ص 506 ، ويُنظر : معاجم الموضوعات ، ص 214 .
  - (2) الشرح ، ص 198 – 199 ، ويُنظر : الرازي : الحروف ، ضمن ثلاثة كتب في الحروف ، ص 151 .
  - (3) اللسان ، مادة ( سنن ) .
  - (4) يُنظر : الدكتور إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص 63 ، 65 .

\* بصافي المَرَجِ مِنْ رَيْقِ الْعَمَامِ \* (1) .

فقد بين ثعلب أن لفظي ( روق ورَيْق ) بمعنى أوّل الشيء ، وفي هذا قال ابن منظور : " ويُقال : فَعَلَه في رَوْقٍ شَبابه ورَيْقٍ شَبابه ، أي في أوّله ، ورَيْقٍ كَلِّ شيءٍ أَفضله ، وهو فَعِيلٌ ، فأدغم (2) ، ورَيْقٍ كَلِّ شيءٍ أَفضله وأوّله ، تقول : رَيْقُ الشَّبَابِ ورَيْقُ المَطَرِ ، وقد يُخَفَّفُ ، فيُقال : رَيْقٌ ، قال لبيد :

مَدَحْنَا لَهَا رَيْقُ الشَّبَابِ فَعَارَضَتْ      جَنَابَ الصِّبَا فِي كَاتِمِ السِّرِّ أَعْجَمًا " (3).

ومن خلال ما سبق يُلاحظ إجماع اللغويين على أن ( رَوْقٍ ورَيْقٍ ) بمعنى واحد ، وقد وقع الإبدال فيهما بين صوتي الياء والواو ، وهما حرفا عِلَّةٍ ، و حروف العِلَّة " أَحَقُّ بِالِإِبْدَالِ مِنْ كَلِّ مَا عَدَاهَا مِنَ الحروف ؛ لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ : طَلَبُ الخَفِّ َوَ ، والكثرة ، والمناسبة بين بعضها وبعض ، من جهة أَنَّهُ يُتِمَكَّنُ بِهَا أَوْ بِبَعْضِهَا مِنْ إِخْرَاجِ الحروف ، ومن جهة ما فيها مِنَ المَدِّ وَاللِّينِ ، ومن جهة ما تَمَكَّنُ بِهَا فِي الشَّعْرِ مِنَ التَّلْحِينِ ، ومن جهة اتِّسَاعِ مَخْرَجِهَا ، على اشتراكها في ذلك أجمع .

أما طلب الخَفَّةِ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الواو إِلَى الياء فِي ( مِيقَاتِ ) أَخْفُتْ مِنَ الأَصْلِ ، الَّذِي هُوَ ( مَوَاقِتِ ) ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْهُ ، فَالخَفَّةُ تُطَلَّبُ بِهِ . وَأَمَّا الكثرة ، فَإِنَّ مَا كَثُرَ فِي الكَلَامِ أَحَقُّ بِالتَّخْفِيفِ ، وَلِهَا كَثْرَةٌ ، لَيْسَتْ لِغَيْرِهَا مِنَ الحروف ؛ لِأَنَّهُ لَا تَخْلُو كَلِمَةٌ مِنْهُنَّ أَوْ مِنْ بَعْضِهنَّ ، إِذْ لَوْ أَشْبَعَتْ الضَّمَّةُ لِصَارَتْ وَاوًا ، وَلَوْ أَشْبَعَتْ الفَتْحَةُ لِصَارَتْ أَلْفًا ، وَلَوْ أَشْبَعَتْ الكسرة لِصَارَتْ يَاءً ، فَالكثرة تُطَلَّبُ بِالتَّخْفِيفِ ... وَأَمَّا المُنَاسِبَةُ ، فَتَتَطَلَّبُ جَوَازَ قَلْبِ بَعْضٍ إِلَى بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالِ بِالكَلِمَةِ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّ المُقَارِبَ لِلحرفِ يَقُومُ مَقَامَ نَفْسِ الحرفِ ، فَكَأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ بِذِكْرِهِ نَفْسَ الحرفِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ المُتَبَاعِدُ مِنْهُ ؛ فَلهذه العِلَّةُ مِنْ اجْتِمَاعِ الأَسْبَابِ الثَّلَاثَةِ كَانَتْ أَحَقُّ بِالِإِبْدَالِ مِنْ غَيْرِهَا " (4) .

(1) الشرح ، ص 35 – 36 .

(2) اللسان ، مادة ( روق ) .

(3) السابق ، مادة ( ريق ) .

(4) المخصّص 13 / 267 – 268 ، ويُنظر : الزجّاجي ومعيار الإبدال اللغوي ، ص 594 – 595 .

وبالإضافة إلى ما ذُكِرَ فإنَّ هذه الأصوات متقاربة في المخرج والصفات ، فالواو " صوتٌ صامتٌ " (1) ، أو نصف حركةٍ ، من أقصى اللسان ، مجهورٌ ، نحو الواو في ( ولد ) ، ويمكن وصفه بأنه شفويٌّ كذلك ، حيث إنَّ الشفتين تنضمان عند النطق به ، والياء صوتٌ صامتٌ ، أو نصف حركةٍ ، حنكيٌّ ، وسيطٌ ، ( أي أنَّ الياء عند علماء العربية من وسط الحنك ، وهو وصفٌ دقيقٌ ) ، وكذلك مجهورٌ ، نحو الياء في ( يترك ) .

ومن أمثلة هذا الإبدال أيضًا كلمتا ( رواح ورياح ) ، للدلالة على الخروج بالعشيِّ ، وقد وردتا في تعليق الشارح على قول زهير : ( من الطويل )

إلى هَرَمٍ تَهْجِيرُهَا وَوَسِيحُهَا      تَرَوِّحُ مِنْ لَيْلِ التَّمَامِ وَتَقْتَدِي  
فقال : " ويُقال : خرج برواحٍ وبريحاء ، إذا خرج بالعشيِّ " (2) ، أي أنَّ اللفظين بمعنى واحدٍ ، قال ابن منظور : " ونقول : خرجوا برواحٍ من العشيِّ وريحاء ، بمعنى " (3) ، وقد وقع الإبدال بين اللفظين - مع اتِّفاق المعنى - متممًا في صوتي الواو والياء ، وهما حرفا علَّةٍ ، وقد سبق العرض لمثل ذلك .

وبعد هذا العرض للإبدال من خلال الأمثلة التطبيقية ، التي وردت في شرح ثعلب نتوقف أمام أسباب الإبدال في اللغة ، فنعرضها على النحو التالي :

## 1 – الاختلاف اللهجي :

يُقصد بالاختلاف اللهجي اختلاف لهجات القبائل Dialects ، فهي تسهم بدورٍ بارزٍ في نشوء ظاهرة الإبدال ، وذلك ملموسٌ من خلال

(1) يجيء كلُّ من الواو والياء حرفًا صامتًا في حالتين : الأولى : إذا أتبعَت الواو أو الياء بحركةٍ من أي نوعٍ ، كما هو الحال في ( ولد ، ويترك ) ، والأخرى إذا وقعنا ساكنين ، وقبلهما فتحةٌ ، كما هو الحال في ( حوض ، وبيت ) ، ويكون كلُّ منهما حرفًا صامتًا ( حركة طويلة ) في غير ذلك . يُنظر : علم اللغة العام ( الأصوات ) ، ص 83 – 86 ، 134 – 135 .

(2) الشرح ، ص 231 ، ويُنظر أيضًا ص 210 ، 227 ، والتهجير : السير في الهجرة ، وهو نصف النهار ، وسيجُّ : ضربٌ من السير فوق العنق ، وليل التمام : أطول ما يكون الليل .

(3) اللسان ، مادة ( روح ) .



إشارات القدماء في كتبهم ، على نحو ما صرَّح به أبو الطيّب اللغوي (1) ، وما صرَّح به ابن السكّيت بأنَّ استخدام الياء بدل الهمزة لهجة تميم ، ومثّل لذلك بكلمة ( العباية ) ، التي تُروى ( العباة ) كذلك (2) ، ويُقال : " هو أشدُّ سواداً من حلك الغراب وحك الغراب ، والنون عندهم مُبدلةٌ من اللام ... قال أبو حاتم : قلت لأُمّ الهيثم : كيف تقولين : أشدُّ سواداً من ماذا ؟ قالت : من حلك الغراب ، قلت : أتقولينها من حك الغراب ؟ قالت : لا أقولها أبداً " (3) .

وبناءً على هذا ندرك أنَّ قبيلةً تنطق الكلمة بالنون ، وأخرى تنطقها باللام ، وهو ما يؤيد أنَّ اختلاف اللهجات ( اللغات ) من أسباب الإبدال ، وهذا ما صرَّح به بعض المحدثين ، كما هو الحال عند أستاذي الدكتور محمود ياقوت (4) ، والأستاذ الدكتور إبراهيم نجا ، حيث يقول : " فالحقُّ أحقُّ أن يُتبع ، وهو أنَّ الإبدال ينشأ من اختلاف اللغات " (5) ، لكني أشير إلى أنَّ اختلاف اللغات " لا يمنع أن تكون إحدى الصورتين أصلاً لصاحبيتها ؛ فقد يتطور النطق عند قبيلةٍ دون أخرى ، يساعد على ذلك انقطاع وسائل الاتصال في العصر الجاهليّ ؛ لأنَّه لا يُعقل أن تكون الكلمة منذ نشأتها ذات صورتين ، الأولى بالباء مثلاً ، والثانية بالميم ، فيقول : هذا بكرٌ ، وذلك مكرٌ ، ولا شكَّ أنَّ تتنوع أحوال الكلمة تاريخياً صعّب من مهمة الباحثين في الحُكم بالأصالة أو الفرعية ، ممّا يجعل الحُكم بذلك من باب الاحتمال أو التخمين " (6) .

## 2 - التطور الصوتي :

لَمَّا كانت اللغة ملازمةً للإنسان مدة حياته على هذه البسيطة ، فإنَّها بذلك تكون فريسةً لبعض التطورات الصوتية ، وهذا هو شأن أي لغةٍ من لغات البشر ؛ ومن هنا يمكن أن نعدَّ التطور الصوتي من أسباب الإبدال ، قال الدكتور إبراهيم أنيس : " إنَّ الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين ، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا

(1) يُنظر : الإبدال : 1 / 69 .

(2) القلب والإبدال ، ص 56 .

(3) الجمهرة 2 / 185 .

(4) معاجم الموضوعات ، ص 215 .

(5) اللهجات العربية ، ص 75 .

(6) د . أحمد علي محمود ربيع : الظواهر اللغوية في كتب غريب القرآن ،

ص 40 .

يجاوز حرفاً من حروفها يمكن تفسيرها على أنّ إحدى الصورتين أصلٌ ، والأخرى فرعٌ لها ، أو تطوّرٌ عنها ، هذا التطور لا بدّ من وجود العلاقة الصوتية فيه بين الحرفين ، المُبدل والمُبدل منه ، من قُربٍ في الصفة أو قُربٍ في المخرج " (1) ، كما أنّ " المتكلمين باللغة يجدون أنفسهم أمام الكثير من الكلمات ، يدلُّ ما بينها من التشابه على أنّ إحداها قد أصابه التطور خلال السنين ؛ لذلك نجد أبا الطيّب اللغويّ حين نظر في الكلمتين ( البَلّه والعلّه ) اعتد قيام العين مقام الباء من باب البدل ، أي أنّ الباء أصابها التطور ، فتحوّلت إلى العين ، وهذا ما أدّى إلى إنتاج ( العله ) من الأصل ( البَلّه ) " (2) .

ويُضاف إلى ذلك " أنّ تاريخ اللغة شاهدٌ على ذلك ، فكثيرٌ من الأصوات العربية حدث في نطقها تطوّرٌ ، فنُطق البدوي للضاد غير نُطق الحضريّ ، والطاء كذلك ، بل إنّ بعض الأصوات التي وضعت في الجهر قديماً أصبحت مهموسةً ، والطاء خير شاهدٍ على ذلك ، والتقارب بين الحروف قد يُسهّل هذه العملية ، ويساعد عليها ، فبعض المناطق يميل أهلها إلى ترقيق بعض الأصوات ، فيقلبون الصاد سيباً والطاء تاءً ... الخ " (3) .

### 3 – التصحيف والتحريف :

يُعدُّ كلٌّ من التصحيف والتحريف من الظواهر التي لازمت الكتابة العربية على مرّ السنين ، وهو ما يمكن أن يُعدَّ بلاءً ابتليت به الكتابة العربية (4) ؛ ومن هنا فقد يكون لهما دورٌ في نشأة الإبدال بين بعض الكلمات ، كما هو ملاحظٌ بين الحاء والجيم في ( أَحمت وأجمت ) بمعنى ( دنت ) ، إذ إنّ المخارج متباعدةً ، فالجيم الفصيحة صوتٌ حنكيٌّ ، والحاء صوتٌ حلقيٌّ Pharyngal ، وهما مختلفان في أغلب الصفات ؛ فلا مسوّغٌ للتبادل بينهما ، ومن الجائز أن تكون الجيم هي الأصل ، وقد نشأت عنها الحاء بطريق التصحيف ، ومما يؤيد ذلك وجود المادة في بعض المعاجم بالجيم دون الحاء (5) ، وفي هذا الصدد قال أحد

- 
- (1) من أسرار العربية ، ص 71 .
  - (2) معاجم الموضوعات ، ص 216 .
  - (3) الظواهر اللغوية في كتب غريب القرآن ، ص 42 .
  - (4) يُنظر : معاجم الموضوعات ، ص 216 .
  - (5) يُنظر : اللسان مادة ( أجم ) ، والصاحح للجوهريّ مادة ( حمم ) .

الباحثين : " لا نشكُّ لحظةً أنَّ رِوَاةَ اللِّغَةِ ، والَّذين قاموا بجمْع ألفاظها لم يكونوا من المعاصرين لهؤلاء العرب الذين تفرّعت عنهم هذه الظواهر الكثيرة للّهجات العربيّة ، من قلبٍ وإبدالٍ وترادفٍ وتضادٍ ، بل كان أكثرهم ممّن عاشوا بعد قرنين من ظهور الإسلام ، وهم الذين استرعى انتباههم مثل هذا التعدد في صور بعض الكلمات ، ودلّونا عليها ؛ ولذلك حين نشق بتلك الروايات لا نستطيع أن نحكم بشكلٍ قاطعٍ على إحدى الصورتين أو هاتين الصورتين بالصّحّة أو التصحيف ... ومن كثرتها جعلتنا لا نستبعد أن بعض تلك الكلمات التي أُقِّمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلاً وليدة التصحيف أو التحريف " (1) .

#### 4 - كَثْرَةُ الاسْتِعْمَالِ :

تُعَدُّ كثرة الاستعمال من مسوّغات وقوع بعض الظواهر اللغوية ، نحو الحذف لكثرة الاستعمال ، ولا نستبعد أن يكون له دورٌ بارزٌ في نشأة الإبدال ، وذلك ملموسٌ من قول ابن جنّي : " فأما قولهم : ما قام زيدٌ بل عمرو ، وبَنَ عمرو ، فالنون بدلٌ من اللام ، ألا ترى إلى كثرة استعمال ( بَنَ ) ، والحكم على الأكثر لا على الأقل . هذا هو الظاهر من أمره ، ولست مع هذا أدفع أن يكون ( بَنَ ) لغةً قائمةً برأسها ، وكذلك قولهم : رجلٌ ( خاملٌ ) و ( خامنٌ ) ، النون فيه بدلٌ من اللام ، ألا ترى أنّه أكثر ، وأنّه عليه تصرف ، وذلك قولهم : حَمَلٌ يَحْمَلُ حُمُولًا ، وكذلك قولهم : قام زيدٌ ، فَمَ عمرو ، والفاء بدلٌ من الثاء في ثَمَ ، ألا ترى أنّه أكثر استعمالاً " (2) .

وبعدُ ، فما هي أسباب وقوع الإبدال في اللّغة ، فما فائدته ؟ يمكن القول هنا : إنّه من خلال ما سبق - من عرضٍ ، تحدثنا فيه عن تعريف الإبدال ، وذكرٍ لبعض الأمثلة التطبيقية من خلال شرح ثعلب - نرى أن الإبدال واقعٌ بالفعل في اللّغة ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن الدكتور إبراهيم السمرائي قد أنكر وقوعه في اللّغة ، فبعد أن عرض لأقوال القدماء والمحدثين في هذه القضية قال : " وأريد أن أخلص من هذا العرض لأقوال الأقدمين والمحدثين في هذه المشكلة إلى أنّ العربيّة قد اشتملت على لغاتٍ عدّة ، هي لغات القبائل المختلفة ، وطبيعيٌّ أن يحصل

(1) د. محمد سعيد محمد أبو عبا : ظاهرة القلب والإبدال في اللهجات العربيّة القديمة ، ص 56 .

(2) الخصائص 2 / 86 .

الخلافاً بين هذه اللغات ؛ وعلى هذا فليس هناك إبدالاً ، بل هناك اختلافاً بين المعريين ، فالذي يقول : ( صراط ) لا يقوله بالسين ( صراط ) والعكس حاصلٌ أيضاً " (1) .

وهذا الرأي فيه نظرٌ ، فالاختلاف بين المعريين واقعٌ ، ولا شك في ذلك ، لكن ما نتيجته ؟ إنَّ نتيجة هذا الاختلاف تتمثل في وقوع الإبدال في اللغة ، ومما يؤيد هذه النظرة أنَّ هذا الباحث نفسه عاد ، وقال في آخر حديثه عن الإبدال والقلب : " وقد حفلت العامية المحلية في كثيرٍ من أقطار العربية بما أسماه اللغويون بـ ( الإبدال ) ، واستقراؤنا لشيءٍ من هذه الطرائف العامية يؤيد أنَّ الإبدال يقع في الأحرف التي تتقارب مخارجها ، مع اختلاف بيئة القائلين ، فالمعروف أنَّ الفعل العامي ( لَعُوسَ ) يصبح ( لَعُوسَ ) ، كما يصبح ( لَعُوصَ ) ، ( وسأل ) يكون ( سعل ) في لغة كثيرٍ من القرويين ، وأنَّ مجاورة السين للحاء في العامية العراقية تؤدي إلى إبدال الصاد بالسين ، يُقال : سخام وصخي وصخلٌ ، وغير هذا ، وهو سخام وسخي وسخلٌ " (2) .

والذي نراه أنَّ الإبدال واقعٌ في اللغة ، بدليل الأمثلة التي ذُكرت آنفاً ، وأنَّ الدكتور السمرائي عند إنكاره لتسمية الظاهرة بـ ( الإبدال ) يكون قد وقع في تناقضٍ مع نفسه ، فقد صرَّح بعد ذلك بلفظ الإبدال ، وأقرَّ بوقوعه في العامية دون استعمال بديلٍ لتسميته إبدالاً .

وبعدُ ، فإنَّ القيمة الحقيقية لظاهرة الإبدال " تكمن في أنَّها أضافت مادةً ضخمةً - حفلت بها المعاجم العربية والكتب اللغوية ، حيث ينشأ عنها مفرداتٌ جديدةٌ ، لم تكن معروفةً من قبلُ - إلى رصيد المعجم اللغوي " (3) . وعلى الرغم من ذلك نجد الدكتور إبراهيم السمرائي يظنُّ أنَّ العربية لم تَفِدْ من هذه السِّعة ، قائلاً : " على أنَّ هذه السِّعة التي أُضيفت للمعجم العربي بطريقة الإبدال قد تُوسِّع فيها ، وربما دخلها شيءٌ من التجوز والتوسُّع والكذب ، وذلك أنَّك تجد الكثير ممَّا عرض له الإبدال ، كما نصَّ عليه الأقدمون يفتقر للشاهد الصحيح ، قال أبو عمرو : والتبجُّس والتفجُّس الكبر ، وعن الليث الفجس والتفجُّس عظمةٌ وكِبْرٌ

(1) التطور اللغوي التاريخي ، ص 11 .

(2) السابق ، ص 118 ، 119 .

(3) ظاهرة المخالفة الصوتية ، ص 11 .

وتطاول... ومثل هذه الألفاظ اليتيمة كثيرٌ في معجماتنا ، وهي عَقْلٌ عن الشاهد الفصيح الصحيح ، ثم إنَّك لا يصعب عليك تمييز المادة التي ارتُجِلت ارتجالاً ، وأضيفت إضافةً ، وما أظنُّ أنَّ العربية تفيد من هذه السعة غير المقتضاة " (1) .

والملاحظ من خلال العرض السابق لبعض الألفاظ التي وقع فيها ( الإبدال ) في شرح ثعلب أنه لم يصرِّح بوقوعه بين الكلمتين أو التقارب في المخارج أو الصفات ، وإنَّما اكتفى بذكر اتحاد الكلمتين في المعنى ، وذلك على الرغم من أنَّ اتحاد المعنى ليس مسوغاً للإبدال ، فقد يكون للتصحيح دوره في هذا الموضوع ، كما هو الحال عنده - على سبيل المثال لا الحصر - في ( أَجَمَّتْ وَأَحَمَّتْ ) (2) ، وكذلك ( مَصْرَّةٌ ومضرةٌ ) (3) ، ولكني أرى أنَّ الشارح قد ترك التصريح بذلك اعتماداً على فهم القارئ ، وأنَّ ذلك لم يكن تقصيراً منه أو عدم دراية بالأمر ، فقد صرَّح بذلك في أحد مؤلفاته ، فقال في تعليقه على الكلمات التي تنتهي بياءٍ مشددةٍ ، تُبدل جيمًا في بعض اللغات " أبدلت الياء الجيم في التشديد ؛ لُقرب مخرجها ، ولا بأس من أن تجيء في المخففة " (4) ، وفي ذلك ما يفيد أنَّ لثعلب في غير هذا الشرح - أعني شرحه على ديوان زهير - إدراكاً أوسع لمفهوم الإبدال ، حيث صرَّح بقرِّب المخرج تاركاً التصريح بالاتحاد في الصفات ؛ اعتماداً على الاتفاق في واحدٍ منهما ( المخرج أو الصفة ) ، مع ملاحظة أنَّه في شرحه هذا ، وكذلك في مجالسه لم يتعرَّض لأسباب تلك الظاهرة ، وتأسيساً على كلِّ ما تقدَّم يمكن القول : إنَّ مفهوم ثعلب للإبدال هو قيام حرفٍ مكان حرفٍ في كلمتين متحدتين في المعنى مع وجود قُرْبٍ بين هذين الصوتين في المخرج أو الصفة ، وفيما يلي عرضٌ للإحلال بين الصوائت القصيرة في المبحث التالي .

(1) التطور اللغوي التاريخي ، ص 119 .

(2) الشرح ، ص 97 .

(3) السابق ، ص 104 .

(4) مجالس ثعلب 1 / 117 .

## المبحث الثاني الإحلال بين الصوائتِ القصيرة

تُعدُّ الصوائتِ القسم الثاني من قِسْمِي الأصوات الرئيسيين ، وتنقسم بدورها إلى صوائتِ طويلةٍ Long Vowels وصوائتِ قصيرةٍ Short Vowels ، وتنقسم الصوائتِ القصيرة في العربية إلى ثلاث حركات هي : الفتحَة ، وهي صائتٌ أماميٌّ يُصنّف مفتوح ، والكسرة ، وهي صائتٌ وسطيٌّ يُصنّف مفتوح ، والضَمَّة ، وهي صائتٌ خلفيٌّ يُصنّف مفتوح (1) .

ويتحدّد نوع الحركة عن طريق وضع الشفتين ووضع اللسان ، وهما يشكّلان مجرى الهواء ، " فالضَمَّة في العربية تُنطق بأن تتخذ الشفتان شكْل الاستدارة ؛ ولذلك توصف بأنّها صوتٌ مستدير Rounded ، وهي بهذا تختلف عن الفتحَة والكسرة ، ففيهما تتخذ الشفتان وضع الانبساط ، ويوصف كلٌّ منهما بأنه صوتٌ منبسط Spread ، وتختلف الفتحَة عن الكسرة في وضع اللسان داخل الفم ، من حيث الارتفاع ، فعند النطق بالفتحَة يكون اللسان في أدنى مستوى له في الفم ، وفي الكسرة يكون في أعلى مستوى له في الفم " (2) .

ولمّا " كان النظام الصوتي لأيّ لغةٍ ... يعتمد على الصوائتِ في المقام الأوّل في بناء الكلمات وتحديد دلالاتها ، فإنّ الصوائتِ تقوم بدور ، لا يقلُّ أهميّةً عمّا تقوم به الصوامت ، فهي التي تمكّن المتكلم من النطق بالصوائتِ من ناحية ، كما أنّها تشارك الصوامت في تحديد دلالات الألفاظ من ناحيةٍ ثانية ، ومثال ذلك ما نراه في الإنجليزية في هذه الكلمات : Pat بمعنى نفرة ، Pit بمعنى حفرة ، Pot بمعنى قدر ، وفي العربية كلمات مثل : Kataba كَتَب ، Kutib كُتِب ، و Kaatb كاتب ، و Kuttaab كُتَّاب ، و Kitabb كِتَاب ، وكُتِب Kutup " (3) .

(1) يُنظر : د . كريم حسام الدين : أصول تراثية في علم اللغة ، ص 66 .

(2) علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 101 .

(3) د . كريم حسام الدين : الدلالة الصوتية ، ص 175 .

وتأسيساً على ما سبق ، فهناك بعض الألفاظ في اللغة يدخلها تغييرٌ في ضبط أحد أصواتها المفردة ، وذلك دون أن يتغير المعنى ، وهو ما يُسمّى بالإحلال Replacement في دراسات المحدثين ، أي إحلالً لصائتٍ قصيرٍ محلّ آخر ، وأحياناً يتغير المعنى ، كما سيتضح من خلال العرض للإحلال الصوتي فيما هو آتٍ . ولكن إلامَ يُعزى هذا الإحلال ؟ إنّ ذلك يُعزى إلى اختلاف اللهجات ، حيث " تختلف اللهجات العربية في نُطق الصوائت القصيرة اختلافاً بيّناً في بعض ألفاظها ، فقد يُحرّك الحرف في لفظه بالكسر في لهجةٍ ، ويكون بالضمّ في لهجةٍ ثانية ، وقد يكون الحرف ساكناً في لهجةٍ ، وهو متحرّكٌ في أخرى " (1) .

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أنّ هناك صورةً أخرى ثلاثيةً للإحلال الصوتي بين الصوائت القصيرة ، كفونيمات استبداليةٍ ، تؤدي إلى التباين الدلالي بين ثلاث كلماتٍ ، تتشابه في الأصل والوزن وترتيب الصوامت ، وتختلف في حركة فائها أو عينها ، ويبدو أنّ هذه الصورة من التحوّل الداخلي للصوائت داخل الكلمة قد لفتت أنظار اللغويين القدماء ، فاهتموا بها ، وجمعوا هذه الكلمات في مصنّفاتٍ ، تحمل عنوان المثلث (2) .

وهنا أشير إلى أنّ دور الصوائت لا يقتصر على تباين الدلالة فقط ، ولكن هناك دورٌ لها على المستويين ، الصرفيِّ والنحويِّ ، وهذا ما سنوضّحه عند العرض للعلاقة بين هذه المستويات ، ويمكن حصر الإحلال بين الصوائت القصيرة في شرح ثعلب في أربعة نقاطٍ ، هي :

أولاً – بين الفتح والكسر .  
 ثانياً – بين الفتح والضمّ .  
 ثالثاً – بين الكسر والضمّ .  
 رابعاً – بين التسكين والتحرّيك .

وفيما يلي عرضٌ لهذه النقاط على النحو التالي :

- 
- (1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جيّ ، ص 209 .  
 (2) يُنظر :منهج ابن هشام في شرح بانث سعاد ص 17 ، ومعجم الموضوعات ص 243 ، وقد وصل إلينا بعض هذه المصنّفات ، ومنها ( المثلث لُفُرب ت 206 هـ ) ، تحقيق الدكتور السويسي ، طبعة تونس ، و ( المثلث للبطليوسي ت 402 هـ ) ، تحقيق الدكتور صلاح الفرطوسي ، طبعة بغداد 1982 م ، ويُنظر : هامش 30 ص 179 من كتاب ( الدلالة الصوتية ) حيث ذكر الدكتور كريم حسام الدين أمثلةً أخرى لهذه المؤلّفات .

## أولاً - بين الفتح والكسر :

تضمن شرح ثعلب على ديوان زهير بعض الكلمات التي حدث فيها إحلالٌ بين الصوائت القصيرة متمثلاً في المزوجة بين الفتح والكسر ، ومن هذه الملاحظ ما يأتي :

1 - قال ثعلب : " **الْقَتْبُ** : قَتَبَ السَّانِيَةَ ، وَالْقَتَبُ لِلْأَحْمَالِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : قَتَبٌ وَقَتَبٌ وَجَلَسٌ وَحَلَسٌ وَمَثَلٌ وَمَثَلٌ وَبَدَلٌ وَبَدَلٌ وَنَجَسٌ وَنَجَسٌ وَنَكَلٌ وَنَكَلٌ وَشَبَّهَ وَشَبَّهَ " (1) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
لَهَا أَدَاةٌ وَأَعْوَانٌ غَدَوْنَ لَهَا      قَتَبٌ وَعَرَبٌ إِذَا مَا أَفْرَعُ انْسَحَقَا

2 - قال ثعلب : " **النَّشْوَةُ مِنَ السُّكْرِ** ، وَالنَّشْوَةُ مِنَ الْخَبْرِ ، مِنْ أَيْنَ نَشَيْتَ هَذَا ، أَيْ عَلِمْتَهُ " (2) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
وَقَدْ أَغْدُوْ عَلَى شَرْبِ كِرَامٍ      نَشَاوَى وَاجِدِينَ لَمَّا نَشَاءُ

3 - قال ثعلب : " **تَنَاءٌ** : هِجَاءٌ ، وَيُرْوَى تِنَاءٌ " (3) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
سَيَاتِي آلَ حِصْنِ أَيْنَ كَانُوا      مِنْ الْمَثَلَاتِ مَا فِيهَا تِنَاءٌ

4 - قال ثعلب في تعليقه على قول زهير ( من البسيط )  
يَعُشَى الْحِدَاةُ بِهِمْ حُرَّ الْكَنْثِيبِ كَمَا      يَعُشَى السَّفَائِنَ مَوْجُ اللَّجَّةِ الْعَرَكَ  
" **الْعَرَكَ** : الْمَلَّاحُونَ ، وَاحِدُهُمْ عَرَكَيٌّ ، وَرَوَاهَا أَبُو عبيدة :  
\* يَعُشَى السَّفَائِنَ مَوْجُ اللَّجَّةِ الْعَرَكَ \*  
والعَرَكَ : المتلاطم الذي يدفع بعضه بعضاً " (4) . وفي هذا الصدد قال صاحب تهذيب اللغة : " **والعَرَكَيُّ** : صَيَادُ السَّمَكِ ، وَجَمْعُهُ عَرَكٌَ ... قَالَ :  
ومنه قيل للملَّاحين عَرَكٌَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَصِيدُونَ السَّمَكَ ، وَقَالَ زُهَيْرُ :  
يَعُشَى الْحِدَاةُ بِهِمْ حُرَّ الْكَنْثِيبِ كَمَا      يَعُشَى السَّفَائِنَ مَوْجُ اللَّجَّةِ الْعَرَكَ  
أبو عبيدة عن الأصمعيّ : **العَرَكَُ** **والعَرَكَُ** **الصوت** " (5) .

(1) الشرح ، ص 39 .

(2) السابق ، ص 72 .

(3) السابق ، ص 79 .

(4) السابق ، ص 167 .

(5) الأزهري : تهذيب اللغة ، مادة ( عرك ) .



- 5 – قال ثعلب : " النَّبُحُ : الجَدْرِيُّ ... يُقال : الجَدْرِيُّ والجَدْرِيُّ " (1) .  
 6 – قال ثعلب : " التَّهْيُ والتَّهْيُ والتَّهْيَةُ : الغدير في بياضها ويريقها " (2) .  
 7 – قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
 وصَبْرِي حِينَ جَدَّ الأَمْرُ نَفْسِي إذا ما أُرْعِدَتْ رئةَ الجَبَانِ  
 " ويُروى : عند جَدِّ الأَمْرِ ، ويروى : حين جَدَّ الأَمْرِ ، والأوَّلُ أجود ؛  
 لأنَّهُ يدل على المَواطِنِ " (3) .

### ثانياً – بين الفتح والضم :

هناك بعض الكلمات في شرح ثعلب تضمنت إجحلاً صوتياً بين الفتح والضمِّ ، نحو :

- 1 – قال ثعلب : " يُعْظَمُ : يجيء بأمرٍ عظيمٍ ، ويروى يُعْظَمُ ، أي يصير عظيمًا " (4) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
 عَظِيمِينَ فِي عُلْيَا مَعَدِّ هُدَيْمًا وَمَنْ يَسْتَبِحُ كَنْزًا مِنَ الْمَجْدِ يُعْظَمُ  
 2 – قال ثعلب : " الناس كلهم يرون ( فَيُؤْمِنُ ) ، وحكى يعقوب عن بعض الأعراب ( فَيُؤْمِنُ ) بالفتح " (5) ، وقد ورد هذا اللفظ بالضمِّ في قول زهير : ( من الوافر )  
 عَفَا مِنْ آلِ فَاطِمَةَ الجِوَاءِ فَيُؤْمِنُ فَالْقَوَادِمُ فَالجِسَاءُ  
 3 – قال ثعلب : " تُؤلوي : تضرب بذنبيها يَمَنَةً وَيَسْرَةً ... وتُلوي بالفتح أيضاً " (6) .  
 4 – قال ثعلب : " تُصْطَدُ : يطعنُها ، وَيَعْقُرُها ، وَرُوي تَصْطَدُ " (7) .  
 5 – قال ثعلب : " يُبْعَدُ : يَسْبِقُ بعيداً ، وَيُروى : وَيُبْعَدُ ، من بَعَدَ يُبْعَدُ ، أي صار بعيداً " (8) .

- 
- (1) الشرح ، ص 249 .  
 (2) السابق ، ص 278 .  
 (3) السابق ، ص 348 .  
 (4) السابق ، ص 17 .  
 (5) السابق ، ص 56 .  
 (6) السابق ، ص 78 .  
 (7) السابق ، ص 229 .  
 (8) السابق ، ص 234 ، ويُنظر أمثلة لهذا النوع من الإجحال في مجالس ثعلب على سبيل المثال 1 / 301 .

## ثالثاً – بين الضمّ والكسر :

من الألفاظ التي ورد فيها الإحلال بين الصوائت القصيرة في شرح ثعلب على ديوان زهير ما يأتي :

1 – قال ثعلب : " البُرْك : طائرٌ ، يُجمع أبرًاكًا وبُرْكَانًا ، ويروى ( البِرْكُ ) عن الأصمعيّ وأبي عبيدة ، وهي جمع بَرْكَةٍ ، يريد الحفائر " (1) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
حتى استغائتُ بماءٍ لا رشَاءَ له من الأباطح في حافاته البُرْكُ

2 – الرِّبَع والرُّبَع ، قال ثعلب : " واحد الرِّبَع رِبْعَةٌ ، وهي المِرْبَاع ، يعني أنّه كان رئيسًا للجيش ، وأخذ الرُّبَع من الغنيمة . الأصمعيّ : سوى رُبْعٍ ، وهو المِرْبَاع " (2) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
سوى رِبَعٍ لم يأت فيها مَخَانَةٌ ولا رَهَقًا من عائِدٍ مُتَهَوِّرٍ

وهنا أشير إلى أنّه نتيجة لما ذكر آنفًا من أنّ الإحلال بين الصوائت القصيرة يُعزى إلى تباين لهجات القبائل ، فإنّ الضم يُعزى إلى القبائل البدوية ، ومن بينها تميم وقيس ، أمّا الكسر ، فيُعزى إلى القبائل المتحضّرة مثل أهل الحجاز ، " فالقبائل البدوية مالت بشكلٍ عام إلى مقياس اللين الخفيّ المُسمّى بالضمّة ؛ لأنّه مظهرٌ من مظاهر الخشونة البدوية ، فحيث كسرت القبائل المتحضّرة وجدنا القبائل البدوية تضمُّ " (3) .

ولكن يجب التنبّه إلى أنّ " نسبة صائتٍ قصيرٍ إلى قبيلةٍ ما ليس أمرًا مطردًا ؛ لأنّ نشوء اللغات ونموها لا يتم في تتابع منطقيّ ، ملنّزماً في سيره طريقاً مستقيماً " (4) ، إذا ما المخرج من ذلك ؟ يحضرنى هنا قول القائل : " لعلّ المخرج أنّ يُقال : إنّ ذلك الضم سُمِع من بعض جُفاة أهل الحجاز ، الذين كانوا أقرب إلى موضع البداوة منهم إلى مواضع

(1) السابق ، ص 176 .

(2) السابق ، ص 235 .

(3) د . إبراهيم أنيس : اللهجات العربية ، ص 91 .

(4) فندريس : اللغة ، ص 40 .

الحضارة " (1) ، ومما يدل على ذلك أن ابن السكيت قد نسب الضم إلى أهل الحجاز ، وذلك في باب ( ما يُضمُّ ويُفتح من حروفٍ مختلفة ) ، فقال : " وأهل الحجاز يقولون : سُكاري وكُسالي وغُباري بالضمِّ ، وبنو تميم يفتحون " (2) .

### رابعاً – بين التسكين والتحريك :

من ملاحظ هذا النوع من الإحلال ما يأتي :  
1 – الزَّهْمُ والزُّهْمُ ، قال ثعلب : " والزَّاهِقُ : السَّمِينُ ، والزَّهْمُ أَسْمَنُ منه ، والزُّهْمُ : الشَّحْمُ " (3) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

القائدُ الخَيْلِ ِ منكوِّبًا دَوَابِرُهَا منها السَّنُونُ ومنها الزَّاهِقُ الزَّهْمُ  
2 – المَعَكُ والمَعِكَ ، قال ثعلب : " المَعَكُ : المَطَلُ ، والمَعِكَ : المَطُولُ ، يريد أن الماطِل غادِرٌ " (4) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

فَارْدُدْ يَسَارًا وَلَا تَعْنَفْ عَلَيَّ وَلَا تَمْعَكَ بِعِرْضِكَ إِنَّ الْغَادِرَ الْمَعِكَ

وهنا أشير إلى أن التحريك هو الأصل ، فسيبويه يرى أن الأصل التحريك ، والتسكين من قبيل التخفيف ، وذلك في باب ( ما يُسكَّن استخفافاً ، وهو في الأصل متحرِّكٌ ) (5) .

هذا ، وأشير أيضاً إلى أنه من خلال العرض السابق للإحلال بين الصوائت القصيرة في شرح ثعلب يتبين لنا أن بعضاً من هذه الألفاظ يتفق في الدلالة ، وبعضها الآخر يختلف في الدلالة ؛ وذلك نتيجة اختلاف الروايات المترتبة على تباين اللهجات ، حيث إن الاستعمال اللهجي يؤدي دوراً مهماً في تعليل الاختلاف في بنية الكلمة خلال اللغة المنطوقة ، على نحو ما أشير إليه آنفاً (6) .

- 
- (1) الدراسات اللهجية والصوتية ، ص 210 .
  - (2) إصلاح المنطق ، ص 132 .
  - (3) الشرح ، ص 153 .
  - (4) السابق ، ص 180 .
  - (5) يُنظَر : الكتاب 4 / 113 .
  - (6) يُنظَر : معاجم الموضوعات ، ص 250 .

## المبحث الثالث القلب المكاني

يُعدُّ القلب المكاني ظاهرةً صوتيةً ، تنبّه لها اللغويون القدماء والمحدثون على السواء ، ويُعرّف القلب المكاني لغةً بأنه " تحويل الشيء عن وجهه " (1) ، أمّا في الاصطلاح ، فهو عبارة عن تقديم بعض حروف الكلمة على بعض أو تأخيرها ، أي أنّه " تغيير مواقع الحروف داخل الكلمة ، فقد يحدث في بعض الأحيان أن تتبادل الأصوات المتجاورة ( الفونيمات Phonems ) أماكنها في السلسلة الكلامية ، ويُسمّى هذا في اصطلاح المحدثين قلباً مكانيّاً Metahesis ، كما يُسمّى Interversion ، ومن أمثلة ذلك نُطق بعضهم كلمة ( Enmaty ) (2) .

أمّا عن أسبابه : فقد أرجع العلماء وجود هذه الظاهرة في اللغة إلى أسبابٍ متنوعةٍ ، أوجزها فيما يلي :

- 1 – التيسير : فقد يقع القلب بُغية التيسير وتحقيق نوع من الانسجام الصوتي ، نحو ( طمس ) التي قُلبت إلى ( طسم ) ؛ لكي لا يُفصل بين الطاء والسين – وهما متقاربا المخرج – بالميم (3) ، أو " يكون في أصله نوعاً من التعرُّر في اللفظ ، سببه أنّ المتكلم يتهيأ للفظ صوتٍ ، فينطق به في غير موقعه الصحيح " (4) .
- 2 – اختلاف اللهجات : فقد يكون القلب نتيجة اختلاف اللهجة ، مثل الطَّبِيخ لغة البطيخ (5) ، وكما يقول العراقيون يواسي في يساوي (6) .
- 3 – أخطاء العوام والأطفال ، كما في قولهم أنارب في ( أرانب ) ، ومعالق في ( ملاعق ) (7) .

- 
- (1) لسان العرب ، مادة ( قلب ) .
  - (2) يُنظر : أصول تراثية في علم اللغة ، ص 196 ، وأسس علم اللغة ص 149 .
  - (3) يُنظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص 336 .
  - (4) د . داوود عبده : أبحاث في اللغة ص 131 .
  - (5) يُنظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص 336 .
  - (6) يُنظر : التطور اللغوي التاريخي ، ص 120 .
  - (7) يُنظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص 336 ، والتطور اللغوي التاريخي ، ص 120 ، و علم الأصوات ، لبرنتيل مالبرج ، ص 151 .

4 - التحريف : يعدُّ التحريف من أسباب القلب المكانيّ ، وذلك يُلمَس من قول السيوطيّ : " ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبًا ، كقولهم في ( اضمحلّ ) امضحلّ ، وفي ( اكفهر ) اكرهف ، وفي ( أطيبت ) أيطبت " (1) .

والجدير بالذِّكر أنّ هذه الأسباب في حقيقتها " متصلةٌ ببعضها أشدّ الاتصال ، فالخطأ في النطق لا يحدث إلا إذا تسابقت حروف الكلمة ، وتزاحمت على اللسان ، حتى تؤدي إلى اضطراب في النطق ؛ ومن ثمّ يحدث تقديم بعض الحروف على بعض ، ويتغير نظام البناء في الكلمة ، وهذا يأتي مع السرعة في النطق ، وهي صفةٌ من صفات القبائل البدوية ... كما أنّ للأطفال دورًا ، لا يُنكر في هذا المجال ؛ لقصورهم عن نطق بعض الألفاظ النطق السليم ، فإذا لم تصح لهم في الصِّغر نشئوا عليها ، حتى تصير عندهم من المسلمات ، وهو في كلّ ما مضى لا يسير حسب قواعد معينةٍ أو أسسٍ ثابتةٍ ، بل يحدث اعتباطًا " (2) .

أمّا عن آراء العلماء فيه ، فقد اختلف العلماء تجاه هذه الظاهرة ، فعلماء الكوفة مثلاً يرون أنّ الكلمات التي اتحدت معانيها ، واختلفت في ترتيب حروفها من باب القلب المكانيّ ، لافرق بين صيغةٍ وأخرى ، سواءً أكان الناطق بها قبيلةً واحدةً أم العرب جمعهم ، أي أنّهم لا يفرّقون بين ما كان من اختلاف القبائل ، وما كان موجودًا في الاستعمال اللغوي العام ، ومنهم ابن دريد في جمهرته وابن فارس ، وغيرهما ، أمّا جمهور البصريين ، ومعهم ابن جنيّ فيرون أنّ الكلمتين المتحدتين في الحروف ، المختلفتين في الترتيب قد نشأتا عن أحد طريقتين ، أحدهما : القلب ، وذلك إذا أمكن الحكم على إحدى الكلمتين بالأصالة والأخرى بالفرعية ، أمّا الآخر : فهو اختلاف القبائل ، وذلك إذا لم يمكن الحكم على إحدى الكلمتين بالأصالة والأخرى بالفرعية ؛ لتساويهما في التصرف والاستعمال ، ومثال ذلك ( جذب وجبذ ) . هذا ، وقد أنكر ابن درستويه القلب المكانيّ ، وضعّف المحدثون من وجهة نظر كلّ فريقٍ ، كما أنّهم لم يسلّموا بوجهة نظر ابن درستويه ؛ لأنّه لا مانع من إطلاق القلب المكانيّ على هذه

(1) الأشباه والنظائر 1 / 13 .

(2) الظواهر اللغوية في كتب غريب القرآن ، ص 400 - 401 ، ويُنظر : الدراسات اللغوية في كتاب الأمالي ، ص 326 .

الأمثلة ، لكن يُلاحظ أنه ينشأ من اختلاف اللهجات ، فلا فرق بين القلب وبين اختلاف اللهجات ولا ضير من تسميته قلبًا مكانيًا (1) .

وتأسيسًا على ما سبق من اعتراف الكوفيين بالقلب المكانيّ ، فهذا هو ثعلب في مجالسه يقول بالقلب ، حيث أورد لنا أمثلة كثيرةً ، منها على سبيل المثال قوله : " ويُقال : هو في أسْمَطَمَة قومه وأطْسَمَة قومه (2) ، ويُقال : هو يتكسَع ويتسكَع في طَمَّتَه ، إذا تحيّر (3) ، وقال : الوشَل : الماء القليل ، والشَوَل : ما يتبقى في القربة من الماء القليل " (4) .

أمّا عن ملامح القلب المكانيّ في شرحه على ديوان زهير ، فيمكن بيان ذلك فيما يلي :

1 – قال ثعلب " شاكي السلاح ، أي سلاحه ذو شوكةٍ ، يريد شائك ، فألغى الياء ، كما قال :

\* كَلَوْنُ التَّوْوَرِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَأَرُهَا \*

أراد سائرها " (5) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لَيْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ (6)  
وفي تعليق الأعلام الشنتمريّ على هذا البيت قال : " شاكي السلاح ، أي سلاحه ذو شوكةٍ ، يريد شائك ، فألغى الياء ، وأراد ( شائك ) ، فقلب الياء من عين الفعل إلى لامه " (7) .

والذي نريد أن نبينه أن ثعلبًا أراد بقوله " شاكي السلاح ، أي سلاحه ذو شوكةٍ ، يريد شائك " أن يخبرنا بأنه قد حدث قلبٌ مكانيٌّ في كلمة ( شائك ) ، وذلك بقلب عين ( شائك ) إلى محلِّ اللام ، فأصبحت

(1) يُنظر : د . محمد السيد عطية بكر : من قضايا فقه اللغة ص 98 – 102 ، وكذلك د . عبد الغفار هلال : اللغة العربية " خصائصها وسماتها " ص 197 – 1990 .

(2) مجالس ثعلب 1 / 101 .

(3) السابق 1 / 243 .

(4) السابق 2 / 567 .

(5) الشرح ، ص 23 .

(6) المُقَدِّف : الغليظ اللحم ، واللَّبْد : الشعر المترابك على زُبْرَةِ الأسد إذا أَسَنَّ ، فهو ذو ليدة ، وأظفاره لم تُقَلِّمْ : أي هو تام السلاح ، حديده : يريد الجيش ، واللفظ للأسد ، وعلى ذلك فالأظفار : السلاح . ويُنظر في ذلك : أمالي ابن الشجريّ ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، 1 / 318 .

(7) شرح الأعلام لديوان زهير ، ص 22 .

(شاكبي) ، وهو ما يمكن تفسيره بأن (شائك) تمثل البنية العميقة DeeP Structure ، بينما تمثل كلمة (شاكبي) البنية السطحية Surface Structure ، وقد حدث بينهما مايسمى عند المحدثين بالتحويل Transformation ، ويمكن بيان ذلك في الشكل الآتي :

DeeP Structure Transformation → Surface Structure

↓  
شائك

↓  
شاكبي

وإن نظرةً إلى رأي البصريين في (شاكبي) ستبين لنا أنهم يعدونه أصلاً ؛ لأنه أكثر استعمالاً من (شائك) ، الذي يعدونه فرعاً (1) ، بيد أن هذا الرأي له ما يدحضه ؛ لأنَّ الحُكم على الكلمة لقلّة تصرّفها لا يمكن التسليم به لجواز تصرّفها ، وهنا يحضرنى قول الدكتور إبراهيم نجا : " إنَّ العرب إما أن تكون قد أمانته ، أو أن الرواة لم يستطيعوا أن يصلوا إليه . كذلك لا يمكن الحُكم على الكلمة بالفرعية ؛ لقلّة استعمالها ؛ لعدم وجود مقياسٍ مُحدّدٍ للاستعمال ، فقد تكون الكلمة قد استُعملت في عصرٍ ، وانزوت في عصرٍ آخر ، فمقياس الاستعمال غير منضبط ؛ لتعريض الكلمة إلى أحكامٍ متفاوتةٍ حسب الذبوع وعدمه " (2) .

وفي هذا الصدد لا يفوتني الإشارة إلى أن ثعلباً لم يُدل لنا بالنظرة السابقة ، وذلك بحُكم أنه كوفيُّ المذهب ، كما أنه لم يتّبع نظرة الكوفيين ، الذين ترددوا في الحُكم على بعض الكلمات بأنها من قبيل القلب تارةً ، أو نتيجة اختلاف اللغات تارةً أخرى .

2 - قال ثعلب : " الهاري والهائر : الضعيف الذي لا جُول له ، أي عَقْلٌ " (3) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
يُقْسِمُ نَمَّ يُسَوِّي الْقَسَمَ بَيْنَهُمْ      مُعْتَدِلُ الْحُكْمِ لَا هَارٍ وَلَا هَشِيمٌ

فالناظر في قول ثعلب يجد أنه لم يُصرِّح بالقلب ، وإنما اكتفى بذكر اتحاد المعنى ، ويمكن تبرير عدم تصرّحه هذا بأنه اكتفى بما ذكره فيما سبق من شَرِّحه ، بخصوص (شاكبي السلاح) ، وبالعودة إلى (الهائر)

(1) يُنظر : المُزهر 1 / 481 ، وخزانة الأدب للبغدادي 3 / 17 ، 7 / 18 .  
(2) اللهجات العربية ، ص 107 بتصرّف يسير ، وحول هذا الموضوع يُنظر : شرح النحاس للمعلقات التسع ص 317 ، وشرح التبريزي للقوائد العشر ص 147 ، وأمالي ابن الشجري 1 / 318 .  
(3) الشرح ، ص 161 .

نجد أن عين الكلمة أيضاً انتقلت ، وأصبحت ( هاري ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَقَمَّنْ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنُ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ (1) .

3 – قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
 فَصَرَّمْ حَبْلَهَا إِذْ صَرَّمْتَهُ وَعَادَكَ أَنْ تُلَاقِيَهَا الْعِدَاءُ  
 " وعادك أي صرفك ، وعَدَاكَ : شَعَلَكَ ، وهما واحدٌ ، عداك وعادَكَ " (2) ، وهذا القلب الذي لم يصرَّح به ثعلب ، وإنما ضمَّن كلامه ما يدلُّ عليه ، شاركه فيه السرقسطيُّ – على سبيل المثال – فقال : " وعادَكَ الشَّيءُ : صرفك ، مقلوبٌ عن عَدَاكَ " (3) .

وبعدُ ، فلنا أن نتساءل : ما فائدة القلب المكاني في اللغة ؟ إنَّ فائدته تكمن في إضافة كلماتٍ جديدةٍ إلى رصيد المعجم العربي (4) ، كما أنَّ هذه الظاهرة تفيد في معرفة ( الأصل ) ، ففي الإنجليزية القديمة bride قُلبت في الحديثة إلى bird ، ومن هذه الظاهرة في الإنجليزية (5) :

Aks → ask	wasp → wasp
aps → asp	revelant → relevant
Prehaps → Perhaps	Perty → Pretty

ولعلَّه من المفيد الإشارة إلى أنَّ من المحدثين مَنْ ربط بين القلب المكاني وفنَّ الإضحاك ، وأعني بذلك الدكتورة فاطمة محجوب في قولها : " ومن الظواهر اللغوية أيضاً ما يُعرف بالنقل المكاني metahesis إذ يُنقل صوتٌ في الكلمة الواحدة ، فنجد أناساً يقولون بالعامية ( أنارب ) بدلاً من ( أرانب ) ، وذلك بالنقل المكاني بين الراء والنون ، ويستغلُّ الكتاب هذه الظاهرة اللغوية في خَلْق عنصر الإضحاك ، فنسمع ( ناعسة ) في البرنامج التلفزيوني ( عاداتٌ وتقاليد ) تقول :

(1) سورة التوبة ، الآية 109 .

(2) الشرح ، ص 62 .

(3) الأفعال 1 / 242 .

(4) يُنظر : ظاهرة المخالفة الصوتية ، ص 13 .

(5) يُنظر : د . عبده الراجحي : النَّحو العربي والدرس الحديث ، ص 146 ، وكذلك :

Wardhangh Ronald , intoroduction to linguistics , P , 174 .

والجدير بالذكر أنَّ معنى brid عروس أو عروسة ، ومعنى bird طائر ، ومعنى relevant مناسب أو موافق ، ومعنى ask ثعبان ، ومعنى wasp دُبُور ، ومعنى pretty جميلاً أو حسنٌ . ويُنظر كذلك : أصول تراثية في علم اللغة ، ص 196 .



جماويس بدلاً من جواميس ، بإحداث نقلٍ مكانيٍّ بين الواو والميم ، ونسمع في مجالٍ آخر كلمة ( روماتزم ) تُنطق ( موراتيضم ) ، وفي كثيرٍ من الأحيان يضع المؤلف مثل تلك الكلمات التي يحدث فيها النقل المكانيّ على لسان شخصيةٍ ، تؤدّي دور إنسانٍ ، لم ينل حظاً من التعليم أو على لسان طفلٍ " (1) ، وفي كلّ ذلك ما يدلُّ على وجود علاقةٍ بين القلب المكانيّ وفنّ الإضحاك .

---

(1) دراسات في علم اللغة ، ص 25 – 26 .

## المبحث الرابع أشياء تخصُّ الهمزة

عرض ثعلب في شَرْحه على ديوان زهير لبعض الجوانب المتصلة بالهمزة ، وذلك يكمن في العلاقة بين الهمز والدلالة ، وتحقيق الهمزة وتسهيلها ، وقلب الهمزة إلى صوتٍ آخر . والمعروف أنَّ الهمز يُطلق في اللغة ، ويُراد به العَمَزُ والضغط ، وهو ما يُفهم من قول ابن منظور : " والهمز مثل العَمَز والضغط ، ومنه الهمز في الكلام ؛ لأنَّه يُضغَط " (1) ، وقال ابن فارس : " الهاء والميم والراء كلمة تدلُّ على ضغطٍ وعَصْرٍ ، وهمزت الشيء في كَفَي ، ومنه الهمز في الكلام ، كأنَّه يضغط الحرف " (2) ، وتفصيل ما سبق على النحو التالي :

### أولاً - في العلاقة بين الهمز والدلالة :

ربط ثعلب بين الهمز والدلالة ، وذلك في تعليقه على قول زهير :

( من البسيط )

قَامَتْ تَبْدَى بِذِي ضَالٍ لَتَحْرُنَنِي وَلَا مَحَالَةَ أَنْ يَشْتَاقَ مَنْ عَشِيقًا  
فَقَالَ : " تَبْدَى : تظهر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا  
الآيَاتِ ﴾ أي ظهر لهم من الرَّأْيِ ، وكل ظاهر فهو غير مهموز ، فإذا  
أردت ابتداء الرَّأْيِ همزته ، فقلت : بدأت الرأي وابتدأته ، وأبدأته ، قال  
الله عزَّ وجلَّ : ﴿ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ﴾ ، وقال ذو الرُّمَّة :  
\* فَقُلْتُ لَا وَالْمُبْدَى الْمُعِيدُ \* " (3) .

وفي هذا قال الفراء : " لا تهمزوا بادِي الرَّأْيِ ؛ لأنَّ المعنى فيما  
يظهر لنا ويبدو ، قال : ولو أراد ابتداء الرَّأْيِ فهمز كان صوابًا ، وقال  
ابن الأنباري : بادئ بالهمز من بدأ إذا ابتدأ " (4) ، وقال ابن منظورٍ  
أيضًا : " وبادي الرَّأْيِ : ظاهره ( عن ثعلب ) ، وقد ذُكِرَ في الهمز ،

(1) اللسان ، مادة ( همز ) .

(2) مقاييس اللغة : 6 / 65 .

(3) الشرح ، ص 34 ، وحول هذا الملحظ يُنظر : مجالس ثعلب 2 / 417 ، وقول  
زهير : بذِي ضال : موضعٌ به ضالٌّ ، وهو السِّدْرُ البَرِّيُّ ، وقول ذي الرُّمَّة من بحر  
الرَّجَز .

(4) اللسان ، مادة ( بدأ ) ، والآية الأولى في نصِّ ثعلب من سورة يوسف ، الآية  
35 ، والثانية من سورة الروم ، الآية 11 .

وأنت بادي الرأى تفعل كذا ، حكاة اللحياني بغير همز ، ومعناه أنت فيما بدا من الرأى وظهر ، وقوله عز وجل : ﴿ وَمَا تَرَكَ ابْنَكِ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِادِي الرأى ﴾ ، أي ظاهر الرأى ، قرأ أبو عمرو وحده بادي الرأى بالهمز ، وسائر القراء قرءوا بادي بغير همز " (1) .

### ثانياً - تحقيق الهمزة وتسهيلها :

أشار ثعلب إلى تحقيق الهمزة Glattalization في بعض المواضع ، وتركها ( تسهيلها ) في بعضها الآخر ، وإليك بعض هذه المواضع :

1 - قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
 كأن كوري وأنساعي وميترتي كسوئهن مئيباً ناشطاً لهفاً  
 " والميثرة : ماؤثر به الرجل ، والجمع مآثر ، فمن ترك الهمزة قال مياثر ومواثر " (2) ، أي أنه أشار إلى أن جمع ( ميثرة ) مآثر بالهمز ، وأن هناك من يترك الهمز ، فيقول : مياثر ومواثر ، بيد أنه لا يوجد في كتب اللغة من همز جمع ميثرة ، كما قال الشارح ، على أنه لا وجه للهمز ، وإنما جمعها مياثر مراعاة للفظ ، ومواثر مراعاة للأصل (3) .

وإذا كانت كتب اللغة لا تحتوي على جمع كامة ( ميثرة ) بالهمز ، فإن ذلك يتطلب منا عدم الاقتصار في البحث عن ظاهرة ما في المعاجم وكتب اللغة فقط ، بل علينا أن نبحث عنها فيما جادت به قرائح القدماء ، ومن بين ذلك الشروح التي وضعها القدماء على الدواوين الشعرية ، ومنها شرح ثعلب على ديوان زهير ، حيث صرح بجمع كلمة ( ميثرة ) بالهمز على ( مآثر ) .

2 - قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
 أذلك أم أقب البطن جاب عليه من عقبيته عفاء ؟  
 " الأقب : الضامر ، وجاب : غليظ ، مهموز ، وجابة المدري غير مهموز " (4) ، وفي هذا الصدد قال ابن منظور : " الجاب : الحمار الغليظ من حمر الوحش ، يهمز ولا يهمز " (1) .

(1) اللسان ، مادة ( بدا ) ، والآية من سورة هود ، الآية 27 .  
 (2) الشرح ، ص 42 ، والكور : الرخل ، والأنساع : ما يشد به الرخل ، والناشط : الثور ، واللهق : البيض .  
 (3) ينظر : هامش 6 من الشرح ، ص 42 ، وكذلك د . محمد حماسة عبد اللطيف : من وجوه استعمال الهمزة في الشعر وموقف النحويين منه ، ص 73 - 76 .  
 (4) الشرح ، ص 65 .

3 - قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
 مَخَوِّفٍ بِأَسْهُ يَكْلَاكَ مِنْهُ قَوِيٌّ لَا أَلْفٌ وَلَا سَوَّوْمٌ  
 " وَيَكْلَاكَ : يحفظك منه ، ترك الهمزة " (2) ، فكلاً يكلاً مهموزاً ، بيد أنَّ  
 الشارح قد أشار إلى أنَّ الشاعر ترك الهمز ، " قال الفراء : هي مهموزةٌ ،  
 ولو تُرِكَتْ هَمَزٌ مِثْلُهُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ قُلْتُ : يَكْلُوْكُمْ ، بِوَاوٍ سَاكِنَةٍ ، وَيَكْلَاكُمْ  
 بِأَلْفٍ سَاكِنَةٍ مِثْلٍ يَخْشَاكُمْ ، وَمَنْ جَعَلَهَا وَاوًا سَاكِنَةً قَالَ : كَلَاتُ بِأَلْفٍ ،  
 يَبْرُكُ النَّبْرَةُ مِنْهَا ( الهمزة ) ، وَمَنْ قَالَ : يَكْلَاكُمْ قَالَ : كَلَيْتُ ، مِثْلُ  
 قَضِيْتُ ، وَهِيَ لُغَةٌ قَرِيْشٍ ، وَكُلُّ حَسَنٌ " (3) .

4 - قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
 لَعْمُرُكَ إِنِّي وَابْنُ أَحْتِي بِيَهْسًا لِرَادَانٍ فِي الظَّلْمَاءِ مُؤْتَسِيَانِ  
 " مُؤْتَسِيَانِ مِنَ الْأَسْوَةِ يَتَأْسِيَانِ ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَعِيدٍ : هُوَ مَهْمُوزٌ " (4) .

وهكذا نرى أنَّ ثعلباً قد أشار إلى تحقيق الهمز في بعض الكلمات  
 وتتركه في بعضها الآخر ، دون أن ينسب هذه اللغة أو غيرها ، ويبدو من  
 العرض السابق أنَّ تحقيق الهمز لغة قومٍ ، كما أنَّ تركه لغة قومٍ آخرين ،  
 فمن المعروف أنَّ تحقيق الهمز خاصةً من خصائص لغة تميم ، ومن  
 المعروف أيضاً " أنَّ الفصحى اتخذت طريق تحقيق الهمز ، وهو الذي  
 عرفته قبيلة ( تميم ) كذلك ، كما روي لنا أنَّ بعض القبائل العربية لم تهمز  
 في كلامها ، ومنها قبيلة قريش ، قال أبو زيد الأنصاري " أهل الحجاز  
 وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون ، وقف عليها عيسى بن عمر ،  
 فقال : ما أخذ من قول تميم إلا بالنبر ( بمعنى الهمز ) ، وهم أصحاب  
 النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا " (5) .

وهنا أشير إلى أنَّ الحجازيين لم يكونوا جميعاً " بعيدين عن تحقيق  
 الهمز إلى تسهيله ، بل منهم من استهواه تحقيقه ، وهم من سماءهم سيبويه  
 ( أهل التحقيق ) ، فكانوا ينطقون بالهمز كإخوانهم من القبائل المحققة له ،  
 قال سيبويه : " وقد بلغنا أنَّ قومًا من أهل الحجاز ، من أهل التحقيق

- 
- (1) اللسان ، مادة ( جَاب )  
 (2) الشرح ، ص 210 .  
 (3) اللسان ، مادة ( كَلَا ) ، ويُظنر : أمالي ابن الشجري 2 / 368 .  
 (4) الشرح ، ص 361 .  
 (5) يُظنر : مقدمة لسان العرب 1 / 14 ، وبحوث ومقالات في اللغة ، للدكتور  
 رمضان عبد التواب ، ص 81 .

يحقّقون نبئ وبرئية ، وذلك قليلٌ ردئٌ " (1) ، وقد ذهب الدكتور عبده الراجحي إلى ترجيح التحقيق عند القبائل الحجازية ، فقال : " من المرجّح أنّ القبائل الحجازية التي كانت تجنح إلى تحقيق الهمزة هي تلك القبائل التي كانت تسكن أطراف الحجاز ، مجاورة لأهل البادية من وسط شبه الجزيرة وشرقيها " (2) .

### ثالثاً - قلب الهمزة عن صوتٍ آخر :

أشار ثعلب في شرحه إلى الهمزة المُبدلة من صوتٍ آخر ، وذلك في موضعين من شرحه ، أولهما في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )  
يَصْطَادُ أَحْدَانَ الرَّجَالِ فَمَا تَنْفَكُ أَجْرِيهِ عَلَى دُخْرِ  
فقال : " أَحْدَانٌ : جَمْعٌ وَاحِدٌ ، أَبْدَلِ الْوَاوَ هَمْزَةً " (3) ، أمّا الموضع الآخر ، فقد كان في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
إِذَا مَا سَمِعْنَا صَارِحًا مَعَجَتْ بِنَا إِلَى صَوْتِهِ وَرُقُ الْمَرَائِلِ ضُمَّرُ  
فقال : " يُقَالُ : وَرُقٌ وَأَرُقٌ ، تُبَدَّلُ الْوَاوُ هَمْزَةً " (4) .

وبإمعان النظر في المثالين اللذين ذكرهما الشارح نجد أنّ الواو مضمومة ؛ ولذلك قُلبت همزة ، وذلك يتصل بما نراه عند أصحاب القراءات في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْنِتْ ﴾ (5) ، فقد قرأ أبو عمرو بن العلاء ( ت 154 هـ ) بالواو ( وَقُنْتُ ) على الأصل ؛ لأنّها ( فُعِلَتْ ) من الوقت ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَوَقَّيْتُ كُلَّ نَفْسٍ ﴾ (6) ، وقرأ الباقون ( أُقْنِتْ ) ، وحجّتهم في ذلك خط المصاحف بالألف ، فمن همز أبدل الهمزة من الواو ؛ لانضمام الواو ، وكلُّ واوٍ انضمت ، وكانت لازمةً ، جاز أن تُبدل منها همزة (7) ، كقولهم في ( وجوه ) ( أجوه ) ، وقد تناول ابن جنّي علة قلب الواو همزة في باب ( ذُكِرَ الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المُجوّزة ) ، فقال : " ومن ذلك أن يُقال لك : ما علة قلب واوٍ ( أُقْنِت ) همزة ؟ فنقول : علة ذلك أنّ الواو انضمت ضمّاً

- 
- (1) الكتاب 3 / 555 ، ويُنظر : اللغة العربية " خصائصها وسماتها ، ص 224 .
  - (2) اللهجات العربية ، ص 106 .
  - (3) الشرح ، ص 95 .
  - (4) السابق ، ص 215 .
  - (5) سورة المرسلات ، الآية 11 .
  - (6) سورة آل عمران ، الآية 25 .
  - (7) يُنظر : معجم الموضوعات ، ص 232 ، والعلامة في النحو العربي ، للدكتور محمود ياقوت ، ص 140 .

لازماً ، وأنت مع هذا تميز ظهورها واوا غير مُبدلة ، فتقول : وُقِّتت ،  
فهذه عِلَّة الجواز إذا لا عِلَّة الوجوب " (1) .

وبعدُ ، فأحسب أنه من حقنا الآن أن نقول : لقد تبين لنا ممَّا سبق  
ذِكْره أنَّ الهمز وتَرْكُه يترتب عليه اختلافٌ في المعنى ، كما أنَّ الهمز  
وتَرْكُه يرجع إلى الخلاف اللّهجيّ بين القبائل ؛ لأنَّ الهمز يُنسب إلى قومٍ ،  
وتَرْكُه إلى قومٍ آخرين ، ولكن هذا الأمر ليس بقاعدةٍ مطّردةً ، فقد تردّدت  
القبائل بين الهمز وتَرْكِه .

---

(1) الخصائص 1 / 165 .

## المبحث الخامس الإظهار ( فَكُّ التضعيف )

أشار ثعلب إلى الإظهار ، بمعنى ( فَكُّ التضعيف ) في شرحه ، وقبل العرض لهذه الإشارات أشير إلى أنَّ الإظهار لغة قوم ، والإدغام لغة قوم آخرين ؛ ومن هنا فإنَّ اللهجات تُسهم بدورٍ كبيرٍ في هذا المجال ، فالإدغام " يُنسب إلى تلك القبائل التي كانت تسكن وسط شبه الجزيرة وشرقيها ، ومعظمها قبائل بادية ، تميل إلى التخفيف والسرعة في الكلام ، حيث يؤدي الإدغام إلى الانسجام بين الأصوات المتجاورة ؛ ومن ثمَّ إلى الاقتصاد في الجهد العضليّ ، وهو ما يُعرف عند المحدثين بقانون السهولة والتميسير أو قانون الجهد الأقل Low of least effort ، كما نستطيع أن ننسب الإظهار إلى بيئة الحجاز المتحصّرة ، وهي تميل إلى التأنّي في الأداء بحيث تُظهر كل صوتٍ فيه " (1) .

ومن النصوص المهمة في هذا الموضوع تعليق الزوزني على قول زهير : ( من الطويل )  
مَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخُلُ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَعْنَعَنْ عَنْهُ وَيُدْمَمُ  
فقال : " مَنْ كَانَ ذَا فَضْلٍ وَمَالٍ ، فَيَبْخُلُ بِهِ اسْتُعْنِعِي عَنْهُ وَدُمٌّ ، فَأُظْهِرِ  
التضعيف ، على لغة أهل الحجاز ؛ لأنَّ لغتهم إظهار التضعيف في محلِّ  
الجزم والباء على الوقف " (2) .

وإذا أردنا أن نبيّن منهج ثعلب بخصوص هذه الظاهرة سنجد أنّه قد صرّح بالإظهار في موضعين ، وأشار إليه ضمناً في موضعٍ ثالث ، وذلك على النحو التالي :

1 - قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
ثُمَّ اسْتَمَرُّوا وَقَالُوا إِنَّ مَوْعِدَكُمْ مَاءٌ بِشَرْقِيٍّ سَلْمَى فَيَدُّ أَوْ رَكَكُ

(1) د . إبراهيم أنيس : في اللهجات العربية ، ص 56 بتصرّف ، ويُنظر : شرح المفصل 10 / 121 .

(2) الزوزني : شرح المعلمات ، ص 187 ، وحول الإظهار يُنظر : الكتاب 3 / 535 ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، للدكتور عبد الصبور شاهين ، 78 ، وما بعدها .

" وقال الأصمعيّ : قلت لأعرابيّ : أين رَكَكَ ؟ فقال : لا أعرفه ، ولكن هاهنا ماءً ، يُقال له رَكَ ، فاحتاج ، فأظهر الإدغام " (1) .

فتعلب قد أشار هنا نقلاً عن الأصمعيّ إلى أنّ ( رَكَكَ ) أصلها ( رَكَ ) ، لكن الشاعر لمّا احتاج إلى إقامة وزن البسيط فكّ الإدغام ، وذلك دون التصريح بأنّ ( رَكَكَ ) لغة في ( رَكَ ) .

2 - قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
وقَدْ أَرَانِي أَمَامَ الْحَيِّ تَحْمِلُنِي جَزْدَاءُ لَا فَحَجَّ فِيهَا وَلَا صَكَكُ  
" يُقال : صَكَكُ يَصُكُّ صَكَكًا وَصَكًّا " (2) .

3 - قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )  
لَمْ يَلْقَهَا إِلَّا بِشِكَّةِ حَازِمٍ يَخْشَى الْحَوَادِثَ عَازِمٍ مُسْتَعِدِّ  
" وَمُسْتَعِدُّ : أَرَادَ مُسْتَعِدًّا مُتَهَيِّئًا ، فَأَظْهَرَ الْإِدْغَامَ ، كَمَا قَالَ :  
\* تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ \*  
أَرَادَ : مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلَّ " (3) .

والملاحظ ممّا سبق أنّ ثعلبًا قد ربط بين الإظهار والضرورة الشعرية ، أو ما يُسمّى بلغة الشعر ، وفي هذا يقول سيبويه : " واعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجزّوه على الأصل ، قال الشاعر ، وهو قَعْنَبُ بْنُ أُمِّ صَاحِبٍ :  
مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَتِي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا  
وقال : \* تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ \* ، وهذا النحو في الشعر كثيرٌ " (4) .

وأشير إلى أنّ هناك مَنْ يُظهر في غير الضرورة ، ولقد ربط ابن جنيّ بين هذا الأمر والانتساع في الدرس الصوتيّ ، وهو ما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Expansion ، فقال : " ومن ذلك قولهم في غير الضرورة : ضيب البلد : كثر ضيابه ، وألّل السيّقاء : تعيّرت

(1) الشرح ، ص 167 ، ويُظنّ في هذا الموضع : القيروانيّ : ضرائر الشعر ، ص 119 .

(2) الشرح ، ص 170 ، والفحج : تباعد ما بين الفخذين ، وتداني صدور القدمين ، والصكك : اصطكاك العُرْقُوبَيْنِ فِي الدَوَابِّ ، وفي الناس في الرُّكْبَيْنِ .

(3) السابق ، ص 227 ، وشطر البيت من الرجز .

(4) الكتاب 3 / 535 .



ريحه ... إلى غير ذلك ممّا جاء في السّعة مع غير الضرورة ، وإنّما صوابه لَحَّت عينه ، وضرب البلد ، وألّ السقاء " (1) .

---

(1) الخصائص 1 / 330 .

## المبحث السادس التقاء الساكنين

يُعدُّ التقاء الساكنين من الظواهر الموقعية السياقية الصوتية المنتشرة في لغتنا ؛ ونظرًا لرفُضِها هذه الظاهرة ، فقد لجأت إلى التخلُّص من ذلك بالتحريك ، مراعاةً منها للتكافؤ والانسجام في بنية الكلمة الواحدة ، وفي اتصال الكلمة بغيرها حتى يجيء الكلام على هيئةٍ مخصوصةٍ موسيقيةٍ منسجمةٍ (1) ، وهو اقتصادٌ عضليٌّ ، يلجأ إليه المتكلم (2) ، وقبل الإشارة إلى تفاصيل كيفية التخلُّص من هذه الظاهرة نشير إلى أنَّ السياق يتميز بأنَّه "ديناميكيٌّ متحرِّكٌ ، ويأتي على حركته أن تكون له بعض المطالب ، فقد تكون الكلمة السابقة مبنيةً على السكون ، والكلمة اللاحقة مبدوءة بحرفٍ ساكنٍ ، كما في قولك : ( اعرض اقتراحك ) ، فالكلمة الثانية تبدأ بحرفٍ ساكنٍ ، هو القاف ، وليست الألف قبلها إلا علامةً إملائيةً على الوصل ، ولا تُنطق الألف هنا ، وإنَّما ينتقل المتكلم من الضاد إلى القاف بواسطة كسرة التخلُّص . وقد تكون الكلمة السابقة مجزومةً بالسكون ، واللاحقة مبدوءة بالساكن ، نحو : لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ... فيتطلب السياق في هذه الحالة شيئاً غير الذي قدره النظام ؛ لأنَّ النظام قرَّر السكون ، ولكن السياق قرَّر التخلُّص من هذا السكون ، وعمدت اللغة إلى أن تجعل من مطلب السياق قاعدةً فرعيةً خاصةً أو نظاماً فرعياً ضيقاً ، يُسمَّى التخلُّص من التقاء الساكنين " (3) .

وتأسيساً على ما سبق ، فالتخلُّص من التقاء الساكنين يكون بتحريك الساكن الأوَّل بالكسر ؛ لأنَّه الأصل ، ومقتضى القياس ، فلا يُعدَّل عنه إلا لِعِلَّةٍ (4) ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ﴾ (5) ، فد ( إذا ) ظرفٌ للزمان الماضي ، مبنيٌّ على السكون ، الذي حرَّك إلى الكسر ؛ منعاً من التقاء الساكنين ، ومن العرب مَنْ يُحرِّك بالضمِّ اتباعاً للضمَّة بعد ذلك ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَظَلَّلْنَا

- (1) يُنظر : التطور اللغوي التاريخي ، ص 73 .
- (2) يُنظر : د . إبراهيم أنيس : أسرار العربية ، ص 170 .
- (3) د . تمام حسَّان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 296 .
- (4) يُنظر : شرح المفصل ، 9 / 125 .
- (5) سورة البقرة ، الآية 60 .

عَلَيْكُمْ الْعَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوى ﴿ (1) ، فحرف الجرّ ( على )  
 مبنيّ على السكون ، و ( كم ) ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيّ على السكون ، الذي  
 حُرِّكَ إلى الضمِّ ، منعاً من التقاء الساكنين ، ومنهم مَنْ يفتح ، إمّا اتباعاً  
 لفتحة قبل ذلك ، أو للخفة ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ  
 ظَلَمُوا رِجْزاً مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ (2) ، فإنّ ( من ) حرفٌ  
 مبنيّ على السكون ، الذي حُرِّكَ إلى الفتح منعاً من التقاء الساكنين (3) .

أمّا عن ملاحظ هذه الظاهرة في شرح ثعلب ، فذلك جاء عنده في  
 موضع واحدٍ ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
 أَلْقَائِلِينَ يَسَارًا لَا تُنَاطِرُهُ غَشَا لِسَيِّدِهِمْ فِي الْأَمْرِ إِذَا أَمَرُوا  
 فقال : " وكان ينبغي أن يجزم ، يقول لا تُنَاطِرُهُ ، فجاءت الراء مُنْجِزَةً ،  
 والهاء منجزةً ، لَمَّا وَقَفَ عَلَيْهَا ، فَحَرَّكَ الرَّاءَ ؛ لئلا يجمع بين  
 ساكنين " (4) .

فقد بيّن ثعلب أنّه كان ينبغي على الشاعر أن يجزم آخر الفعل  
 المضارع ( تناطره ) بالسكون ، وفي هذه الحالة تكون الراء مجزومةً ،  
 والهاء مجزومة ؛ للوقف عليها ، وهنا يلتقي ساكنان ، وهو ما ترفضه  
 العربية ؛ ولذلك كان تحريك الشاعر للراء ؛ لئلا يجمع بين الساكنين ،  
 والملاحظ أنّ الشاعر قد حرّك الرّاء بالضمِّ ، اتباعاً لحركة بناء الهاء  
 بعده .

ومما سبق نستنتج أنّ الشارح إلى جانب استخدامه المنهج الوصفيّ  
 كان معيارياً Standard , Normatione , Prescriptive ، وذلك  
 ملموسٌ من التماسه لِعلّة التحريك ؛ لئلا يجتمع ساكنان ، " وهذا ما يؤكّد  
 أنّ المعيارية قائمةٌ على الوصفية ، كما يؤكّد ضرورة وجود الوصفية ،  
 حتى يتسنى وجود المعيارية ، وهذا لم يكن من قبيل الخلط بين المناهج في  
 التحليل (5) ، فعلماء العربية لم يقيموا حاجراً أو فاصلاً بين هاتين الغائتين  
 ( التفسيرية والتعليلية ) ، أو كما يقول علماء اللغة الآن بين الوصفية

(1) سورة البقرة ، الآية 57 .

(2) سورة البقرة ، الآية 59 .

(3) يُنظر : الكتاب 3 / 532 .

(4) الشرح ، ص 306 .

(5) يُنظر : د . صبحي الفقي : نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء  
 النظرية التحويلية ، ص 140 ، 144 .

والمعيارية ... وهذا المزج عند علماء العربية بين المعيارية والوصفية لم يجعلهم بعيدين عن مفهوم العلم الصحيح ؛ لأنَّ غاية العلم في ذاتها تفسير الواقع ... وليس هناك ما يمنع أن يجعل من هذه الغاية التفسيرية وسيلة عملٍ نفعية ، بعبارةٍ أخرى تفسير الواقع من أجل استغلاله " (1) .

## المبحث السابع

---

(1) د . حسام البهنساوي : القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ، ص 72 - 73 .

## حَذْفُ التَّنْوِينِ

يُعرَّفُ التَّنْوِينُ بِأَنَّهُ عبارة عن " نون زائدة ، تلحق الآخر ؛ لغير توكيد ، فخرج نون حَسَنٌ ؛ لأنها أصلٌ ، ونون ( ضَيْفَن ) للطفيلي ؛ لأنها متحركة ، ونون مُنْكَسِرٌ وانْكَسَرَ ؛ لأنها غير آخر ، ونون ( لَنْسَفَعًا ) ؛ لأنها للتوكيد " (1) ، ولكن لماذا تناولنا التَّنْوِينُ في هذا المكان ؟ الواقع أنَّ التَّنْوِينُ " يُنْطَقُ صوتًا ، كالنون الساكنة ؛ ولوقوعه آخر الكلمة يتعرض كثيرًا للحذف " (2) ؛ ولهذا أثرت أن أتناوله ضمن مباحث هذا الفصل ؛ لأنه حذفٌ صوتيٌّ .

وأرى أَنَّهُ من المفيد بمكان قبل العرض لحذفه عند ثعلب أن أعرض لأقسامه ، ومواقع حَذْفِهِ الخاصة بالأسماء ، أمَّا عن أقسام التَّنْوِينِ ، فلقد قسمه النحويون إلى أربعة أقسامٍ ، وهي :

- 1 - تنوين التمكين ، وهو اللاحق للاسم المُعرَّب المُنْصَرَفِ .
- 2 - تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ، فرقًا بين معرفتها ونكرتها ، نحو : جاءني سيبويه ، وسيبويه آخر .
- 3 - تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو مسلمات ، في مقابلة الموجود في جمع المذكر السالم ، نحو مُسْلِمِينَ .
- 4 - تنوين العوض ، وينقسم إلى :

( أ ) تعويضٌ عن جملةٍ ، كتنوين ( إِذْ ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ (3) .

( ب ) عَوْضٌ عن مفردٍ ، وهو اللاحق اللفظي كل وبعض ، عوضًا عمَّا تضافان إليه عند انقطاعهما عن الإضافة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾ (4) .

(1) يُنْظَرُ : مغني اللبيب 2 / 340 .

(2) يُنْظَرُ : د . طاهر سليمان حمودة : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص 181 .

(3) سورة الواقعة ، الآية 84 .

(4) سورة الفرقان ، الآية 39 .

(ج) عوض عن حرفٍ ، وهو اللاحق للأسماء المنقوصة ( قاضٍ - جوارٍ - غواشٍ ) في حالتي الرفع والجرّ ، عند تجرّدهما من (أل) ومن الإضافة .  
وهناك تنوين التثنية ، وهو اللاحق للقوافي المطلقة (1) .

أمّا عن حذف التنوين ، فإنّ ذلك يرد في المواضع التالية :

- 1 - يُحذف لزومًا لدخول (أل) ، أي لام التعريف على الاسم .
- 2 - يُحذف لزومًا للإضافة ، نحو ( غلامك ) .
- 3 - يُحذف لمانع الصّرف ، أي لسببٍ من الأسباب التي تمنع الاسم من الصرف .
- 4 - يُحذف للوقف في غير النصب ، أي مع الكسرة أو الضمة السابقة ، فإذا سبق بفتحة أُبدل ألفًا .
- 5 - يرى سيبويه أنّ التنوين يُحذف من كلّ اسمٍ غالبٍ ، وصِفَ بابين ، ثم أُضيف إلى اسمٍ غالبٍ أو كُنْيَةٍ أو أمٍّ ، وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو ، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كُثِرَ في كلامهم ؛ لأنّ التنوين حرفٌ ساكنٌ ، وقع بعده حرفٌ ساكنٌ ، ومن كلامهم أنّ يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان (2) .
- 6 - يُحذف من العلم المفرد والنكرة المقصودة في النداء .
- 7 - يُحذف في تركيب النسبة في آخر الاسم المنسوب إليه ، حين تلحقه الياء .
- 8 - يُحذف في التركيب المزجيّ ، نحو خمسة عشر ، فأصلها خمسة وعشر .
- 9 - يُحذف قليلاً لالتقاء الساكنين ، وخصّه سيبويه بالضرورة (3) .
- 10 - يُحذف في الضرورة من الأسماء ، فيما يُسمّى بمنع المصروف في الصرف ، وهي ضرورةٌ مُستتبحةٌ ؛ لخروجها عن الأصل (4) .

نأتي إلى حديث ثعلب عن التنوين ، فنجده قد أشار إلى حذفه في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )

- 
- (1) يُنظر : مغني اللبيب 2 / 340 - 344 .
  - (2) يُنظر : الكتاب 3 / 504 .
  - (3) يُنظر : السابق 1 / 169 .
  - (4) حول هذه المواضع يُنظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ ، ص 173 - 174 .

حَامِي الدِّمَارِ عَلَى مُحَافِظَةِ الـ جُلَى أَمِينُ مُعَيَّبِ الصَّدْرِ  
قال : " ... وترك التنوين في ( أمين ) كما قال :  
\* ولا ذاكِرَ اللهِ إلا قليلاً \* " (1) .

فالشارح قد أشار إلى أَنَّ الشاعر حذف التنوين من كلمة ( أمين ) ، وهذا الحذف للإضافة ، نحو كتاب زيد ، وقد تناول ابن جَبِّي تحت عنوان ( الحُكم الطارئ ) حَذَفَ التنوين للإضافة ، نحو غلام زيدٍ وصاحب عمرو ، ويُعَلَّل هذا الحذف من منظور العلامة (2) ، " فالتنوين والإضافة ضدان ، إذ إنَّ التنوين مُؤدِّنٌ بتمام ما دخل عليه ، والإضافة حاكمةٌ بِنَقْصِ المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده ... فلَمَّا كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا تعادتا وتنافتا ، فلم يمكن اجتماع علامتيهما ، وأيضًا فإنَّ التنوين عَلمُ التنكير ، والإضافة موضوعةٌ للتعريف ، وهاتان قضيتان متناقضتان إلا أنَّ الحُكم للطارئ من العلمين ، وهو الإضافة ، ألا ترى أنَّ الأفراد أُسْبِقَ رتبةً من الإضافة ، كما أنَّ التنكير أُسْبِقَ رتبةً من التعريف " (3) .

هذا ، ولم يكتفِ ثعلب فيما سبق بالإشارة إلى حَذَفِ التنوين في كلمة ( أمين ) ، بل مثَّلَ لذلك بموضعٍ آخر ، يطرد فيه حَذْفُه ، وهو الحذف لالتقاء الساكنين ، كما قال الشاعر : ( من المتقارب )

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعَيَّبٍ      ولا ذاكِرَ اللهِ إلا قليلاً

فقد حذف الشاعر التنوين من ( ذاكِر ) ؛ نظرًا لالتقاء الساكنين ، وهما ساكن التنوين على الراء في ( ذاكِر ) ، وساكن اللام في لفظ الجلالة ( الله ) ، وإلى ذلك قصد الشارح .

## المبحث الثامن الأصوات وعلاقتها بالدلالة

(1) الشرح ، ص 90 ، والدِّمَار : ما ينبغي له أن يحميه من حُرْمِه ، والجُلَى : الخصلة الظمى ، والجمع جُلُلٌ ، وقد يُقصد بها جماعة العشير ، ويُقال : هي البليَّة النازلة العظيمة ، وقوله : ( أمينُ مُعَيَّبِ الصَّدْرِ ) يقول : ما عُيِبَ عنك منه فهو مأمونٌ لا يُخْشى ، أي لا يُضنم إلا الوفاء والخير .

(2) يُنظَر : العلامة في النحو العربي ، ص 101 .

(3) الخصائص 3 / 62 - 65 ، و يُنظَر : العلامة في النحو العربي ، ص 101 .

تُعَدُّ العلاقة بين الصوت والمعنى من القضايا اللغوية ، التي نالت اهتمام بعض القدماء العرب ، " فقد بدأ البحث عن طبيعة العلاقة بين جَرَس الكلمة ومعناها ، الذي يتَّسِق معها عند العرب في وقتٍ مُبَكِّرٍ ، ومنذ أن واجهوا مُشْكل الآيات القرآنية وإعجازها واستخراج الأحكام الشرعية واللغوية منها ، سواءً عند علماء الفقه والأصوليين أم عند اللغويين ؛ إدراكاً من هؤلاء لأهمية قضايا الصوت والمعنى ، وقيمتها الدلالية في خدمة القرآن الكريم والشريعة الإسلامية وحِفْظ نقاء العربية وصفائها " (1) . ومن الذين تحدثوا عن الصلة بين اللفظ ومدلوله أحد الأصوليين ، وهو عبَّاد بن سليمان الصيمريّ من المعتزلة ، حيث رأى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبةً طبيعيةً ، وكان بعض مَنْ يرى رأيه يقول : " إنَّه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ، فسُئِل ما مُسمَّى (إِدْغَاغ) ، وهو بالفارسية الحَجْر ، فقال : أجد فيه يُبسًا شديدًا ، وأراه الحَجْر " (2) .

ومن الأمر الطبيعيّ ، الذي لا بد منه ، ولا وعي عنه أن نعرض - بإيجازٍ - لأراء ابن جَبِّي في هذا الموضوع ، فقد قال : " فإنَّ كثيرًا من هذه اللُّغة وجدته مُضاهياً بأجْراس حروفه أصوات الأفعال ، التي عبَّر عنها ، ألا تراهم قالوا (قَضُمٌ) في اليابس ، و (خِضْمٌ) في الرُّطْب ؛ وذلك لقوة القاف ووضَعُف الخاء ، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ، والصوت الأضعف للفعل الأضعف " (3) .

ولم يكتفِ ابن جَبِّي بذلك ، بل عقد بابًا تحت عنوان " إمساس الألفاظ أشباه المعاني " كان مضمونه عَقْد الصلة بين اللفظ والمعنى ، على النحو الآتي (4) :

1 - المصادر الرباعية المضعفة ، تأتي للتكرير ، نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقة ، والصعصعة ، والجرجرة ، والقرقرة .

(1) د . عبد الكريم مجاهد : علم الدلالة بين العرب والغرب ، ص 50 ، 60 ، نقلًا عن د . هادي نهر : الحروف والأصوات العربية في مباحث القدماء والمحدثين ، ص 249 .

(2) الخصائص 1 / 65 ، ويُنظر : المزهر 1 / 47 .

(3) السابق 1 / 66 .

(4) السابق 2 / 155 - 168 .



2 - هناك مصادر وصفات تدل على السرعة ، تأتي على وزن ( فَعَلَى ) ، نحو البَشِكِي والجَمَزِي والوَلَقَى ...إلخ .

3 - يأتي وزن ( استَفْعَل ) في أكثر الأمر للطلب ، نحو : استسقى ، واستطعم ، واستوهب .

4 - يرى ابن جنيّ أنهم ( الصرفيين ) جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل ، فقالوا : كَسَّرَ ، وقَطَّعَ ، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلاً المعاني ، فأقوى اللفظ ينبغي أن يُقابل به قوة الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام .

5 - تعرّض ابن جنيّ أيضاً لمقابلة الألفاظ بما يُشاكل أصواتها من الأحداث ، على نحو ما سبق في ( خِضْمٍ و قِضْمٍ ) ، كذلك ( النَّضْحُ و النَّضَجُ ) ، وما جاء من تسميتهم الأشياء بأصواتها ، وكذلك مَرُجُ صوت ( الفاء ) مع أصوات ( الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون ) داخل كلمة معينة ؛ للدلالة على الوهن والضعف .

وعلى الرغم من ذلك يُلاحظ أحياناً ابتعاد المعنى عن الصوت ، وفي هذا يقول ابن جنيّ : " على أنه في بعض الأحيان يُلاحظ ابتعاد المعنى عن الصوت ، حتى أنك لو ذهبت تلتمس الجامع بينهما لأدّى بك ذلك إلى التعسّف في التأليف والتوفيق ، ويرجع ذلك عنده إلى خفاء العلاقة بسبب بُعدها في الزمن ؛ لأنّ لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنّا ... كما يجوز أن يكون البُعد الذي تراه بين الصوت والمعنى آتياً من ضَعْفِ نَظَرِ الدارس وعودِ بَفْكره عن أن ينال الجمع بينهما " (1) .

وبخصوص هذا الموضوع في شرح ثعلب ، فإنّه قال في تعليقه على قول زهير ( من الطويل )

وَكُنْتُ إِذَا مَا جِئْتُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ مَضَتْ وَأَجَمَّتْ حَاجَةُ الْغَدِّ مَا تَحَلُّو  
" قال الأصمعيّ : أَجَمَّتْ ، وهي روايته ، وقال : كلُّ ما كان معناه دَنَتْ و حان وقوعها فهو بالجيم " (2) ، ومن خلال هذا النص يتضح لنا نقل ثعلب لهذا الرأي عن الأصمعيّ دون معارضة ؛ ومن ثمّ موافقته له على ذلك .

وقال كذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
وَتَنَضَّحُ ذِفْرَاهَا بِجَوْنٍ كَأَنَّهُ عَصِيْمٌ كُحَيْلٍ فِي الْمَرَاجِلِ مُقَعَّدٍ

(1) السابق 2 / 164 .

(2) الشرح ، ص 97 .

" كلُّ تخينٍ نَضَحٌ ، وكلُّ رقيقٍ نَضَحٌ " (1) ، فكأنَّ الشارح بقوله هذا يشير إلى التمايز بين الصوتين من حيث التفخيم والترقيق ، فالخاء صوتٌ مُفَحَّمٌ ، أمَّا الحاء فصوتٌ مُرَقَّقٌ ، وكلُّ منهما مناسبٌ لِمَا وضعَ له ، وشبيهه بقول ثعلب قول ابن جَبِّي : " ومن ذلك قولهم : النَّضْحُ للماء ونحوه ، والنَّضْحُ أقوى من النَّضْحِ ، قال سبحانه : ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾ (2) ، فجعلوا الحاء - لرققتها - للماء الضعيف ، والخاء - لغلظها - لِمَا هو أقوى منه " (3) .

ولمَّا كان ثعلب قد تحدث في الموضوعين السابقين عن علاقة الأصوات بالمعاني ، فلا يُسْتَعْرَبُ ذلك ، فقد تحدّث عن تزامم الأصوات في المكان الواحد ؛ للدلالة على معنى متقارب ، وهذه الظاهرة قريبةٌ ممَّا نحن بصدده ، فقد روي عنه أنّه قال : " الرَّجَسُ في القرآن العذاب ، كالرجز ، ورجس الشيطان وسوسته وهَمْزُه ، ونحو ذلك من أمره ، والرجز عبادة الأوثان ، ووسواس الشيطان رجزٌ ، وقد ترى إلى تزامم السين والزاي في هذا الموضوع ، فقراءة الجماعة رجز الشيطان كمعنى رجز الشيطان " (4) .

وبعد هذا العرض أرى أنّ ثَمَّةَ سؤالاً ، يفرض نفسه علينا ، مؤداه : ما موقف المحدثين من هذه المناسبة بين اللفظ والمعنى ؟ إنّ من المحدثين مَنْ يرى وجود مناسبةٍ طبيعيةٍ بين الألفاظ والمعاني ، وينسب هذا الرأي إلى ( هملبت ) ، وإن كان يرى أنّ ذلك غير مطرّدٍ في كلّ كلمات اللغة ، بيد أنّه يذكر أنّ هذه الصلة كانت في البداية واضحةً ، ثم أصبحت غامضةً في كثير من الأحيان بسبب ما يعرض للأصوات والدلالات من تطوّر ، وقد لقي هذا الرأي إنكاراً من ( مدفيج ) وشيئاً من الاستحسان مع التحقّق من قبَل ( يسيرسن ) الذي يرى أنّ هذه الظاهرة لا تكاد تطرّد في لغةٍ من

(1) السابق ، ص 222 ، والدّفريان : الجيدان الناتئان في القفا ، والعصيم : الأثر ، ويُقال : إنّ الإبل أول ما يبيدو عرْفُها أسود ، ثم يصفُرُ ، وكحيل : ضربٌ من الهنأ ، ومُعَدَّدٌ : مطبوخٌ .

(2) سورة الرحمن ، الآية 66 .

(3) الخصائص 2 / 160 .

(4) منهج ابن جَبِّي في كتابه المحتسب ، 133 .

اللغات ، وأنَّ جانبًا من الكلمات يفقد هذه الصلة على مرِّ الأيام ، في حين تكتسبها كلمات أخرى ، وتصبح واضحةً فيها بعد أن كانت لا تُلحَظ (1) .

وخلاصة القول : " إنَّ هذه الصلة ليست طبيعية ، بل عُرفية اعتبارية ، وهذا ما يراه بعض المحدثين إلا فيما يسميه علماء اللغات بالكلمات ذات الجرس المُعبّر Onomatepoeia ، كالقَرع والقعقة والصلصلة والخريز والفحيح " (2) . واعتمادًا على ما سبق فإنِّي أرى أنَّ بعض المحدثين " لا يتعرض للبحث في مثل هذه المواضع ، ويسد السبيل إليها ؛ لأنَّ عمَل عالم اللغة إنَّما هو عمَلٌ وصَفِيٌّ بحثٌ ؛ ولأنَّ تعليل مثل هذه الظواهر يكون في معظم أمره تخمينًا ، لا يقوم عليه دليلٌ (3) . وأخيرًا – كما يقول الدكتور عبده الراجحي – لا نستطيع أن نُنكر وجود مثل هذه العلاقة بين الصوت والمعنى ، ولكن فتح الباب على مصراعيه للبحث في هذا الموضوع كثيرًا ما يؤدي إلى المغالاة في التفسير واعتساف العِلل ، كما نجد في كثيرٍ من الأمثلة التي يوردها ابن جنِّي نفسه " (4) .

---

(1) يُنظر : د . طاهر سليمان حمودة : دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص 181 ، وكذلك :

Jespersen ,Otto , Language . p. 396 – 397 .

(2) دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص 174 .

(3) يُنظر : منهج ابن حَيِّ في كتابه المحتسب ، ص 61 ، وكذلك :

Bloch & Tragr : Outline of linguistics analysis , p 8 .

(4) منهج ابن حَيِّ في كتابه المحتسب ، ص 61 بتصرُّفٍ يسير .

## المبحث التاسع غير الصحيح صوتياً ( المعاطلة )

تضمّن شرح ثعلب بعض الملاحظ ، التي يمكن أن نضعها تحت مصطلح ( غير الصحيح صوتياً ) ، وقبل أن نعرض لهذه الملاحظ نشير إلى أن مصطلح ( غير الصحيح ) قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالدرس النحوي ، حتى شاع مصطلح ( غير الصحيح نحويّاً ) ( Ungrammatical ) (1) ، ولكنني أرى أنّ صحّة التراكيب لا تقتصر على الجانب النحويّ فقط ، بل الصحة صحّة صوتية و صرفية ونحوية ودلالية ؛ ومن هنا كان قول أحد الباحثين : " ومن هذا المنطلق نقترح أن تشمل أقسام الصحة ما يلي :

أولاً – الصحيح نحويّاً ، وهو ما توقّرت فيه الصحة التركيبية ، وإن كان غير صحيح دلاليّاً ، مثل احترق الثلج .  
ثانياً – الصحيح دلاليّاً ، وهو ما توقّرت فيه الصحة الدلالية ، وإن كان غير صحيح نحويّاً ، مثل : قد زيداً رأيت .  
ثالثاً – الصحيح مُطلقاً ، وهو ما توقّرت فيه الصحة على المستويات اللغوية كلّها ، مثل : يُكرّم الإسلام العلماء ؛ ومن هنا لم يكن مغالاة قولنا بوجود غير الصحيح صوتياً " (2) .

وهنا أشير إلى أنّ ثعلب قد استخدم مصطلحين اثنين للتعبير عن غير الصحيح صوتياً ، وهما : لم يثقل ، ولا يُقال ؛ ومن هنا فإنّه يمكننا القول بأنّ هذين المصطلحين يدوران في إطار الجذر المعجميّ ( ق و ل ) .

### أمّا عن هذه الملاحظ ، فهي :

أولاً – قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

(1) يُنظر في ذلك : كتاب التراكيب غير الصحيحة نحويّاً في الكتاب لسيبويه ، للدكتور محمود سليمان ياقوت .

(2) د . صبحي الفقي : نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية ص 68 ، ويُنظر أيضاً : جون ليونز : نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة الدكتور حلمي خليل ، ص 55 – 56 ، هامش 1 حيث يقترح المترجم أنّ التراكيب غير الصحيحة توصف بها عدة مستويات ، هي : 1 – المستوى الفونولوجي 2 – المستوى النحويّ 3 – المستوى الدلاليّ .

رَعَى بَعِيْثٌ لِأُوْرَاكِ فَنَاصِفَةً      من الشِّتَاءِ فَلَمَّا شَأُوْهُ نَفَقَا  
 " فمن العرب مَنْ يقول : نَفَقَتْ ، ومنهم مَنْ يقول : نَفَقَتْ كَنَفَاقِ البَيْعِ ، قال  
 الفَرَّاءُ : يُقَالُ : نَفَقَ البَيْعُ نَفَاقًا ، ولم يَقُلْ نَفَقَ " (1) ، ومن خلال هذا النص  
 تتضح لنا إشارة ثعلب إلى صحة وضع الصائت القصير ، وهو الأمر  
 الذي يترتب عليه صحة الدلالة ، قال صاحب اللسان : " وَنَفَقَ البَيْعُ  
 نَفَاقًا : رَاجَ ، ونَفَقَتِ السَّلْعَةُ نَفَقًا ، بِالْفَتْحِ : غَلَّتْ ، وَرَغِبَ  
 فِيهَا " (2) .

ثَانِيًا - قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من المضارع )  
 فَلَمَّا تَبَلَّجَ مَا حَوَّلَهُ      أَنَاخَ فَشَنَّ عَلَيْهِ السَّلِيلًا  
 " فَشَنَّ عَلَيْهِ : صَبَّ عَلَيْهِ ، يُقَالُ : شَنَّ عَلَيْهِ الدَّرْعَ ، وَلَا يُقَالُ : سَنَّ ، وَسَنَّ  
 عَلَيْهِ المَاءَ ، أَبُو عمرو : وَسَنَّ عَلَيْهِ المَاءَ ، وَشَنَّ : صَبَّ " (3) ، وفيه بين  
 ثعلب أن الصحيح قولنا : شَنَّ عَلَيْهِ الدَّرْعَ ، بصوت الشين لا بصوت  
 السين ، ويؤيد ذلك ما ورد في لسان العرب ، قال ابن منظور : " وَشَنَّ  
 عَلَيْهِ دَرَعَهُ يَشْنُهَا شَنًَّا : صَبَّهَا ، وَلَا يُقَالُ : سَنَّهَا " (4) .

ثَالِثًا - قال ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )  
 فَابْتَزَهْنَ حُنُوفَهُنَّ ففَانِظُ      عَطِبُ وَكَابِ لِلجَبِينِ مُتَرَبِّ  
 " يُقَالُ : فَاطَتَ نَفْسَهُ ، وَلَا يُقَالُ فَاضَتَ ، قال الفَرَّاءُ : إِنَّمَا يَفِيضُ  
 الدَّمْعُ " (5) ، فالشارح في نضه هذا أشار إلى أن الصحيح قولنا : فَاطَتَ  
 نَفْسَهُ ، بصوت ( الظاء ) ، لا بصوت ( الضاد ) ؛ لأنَّ الفيض يكون  
 للدَّمْعِ ، واستشهد في ذلك بقول الفَرَّاءِ ، وأمام عدم صحة وضع  
 ( الضاد ) مع النفس نجد تضاربًا في الأقوال ، حيث " يقول ابن  
 الأعرابي : فَاضَ الرَّجُلُ ، وَفَاطَ ، إِذَا مَاتَ ، وَكَذَلِكَ فَاطَتَ نَفْسَهُ ، وَقَالَ  
 الأَصْمَعِيُّ : لَا يُقَالُ : فَاطَتَ نَفْسَهُ ، وَلَا فَاضَتَ ، وَإِنَّمَا هُوَ فَاضَ الرَّجُلُ  
 وَفَاطَ إِذَا مَاتَ ، قَالَ الأَصْمَعِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا عمرو يَقُولُ : لَا يُقَالُ فَاطَتَ  
 نَفْسَهُ ، وَلَكِنْ يُقَالُ فَاطَ إِذَا مَاتَ ، بِالظَّاءِ ، وَلَا يُقَالُ فَاضَ ، بِالضَّادِ ...  
 وَحكى المازنيُّ عن أَبِي زيد ، قَالَ : كلُّ العرب تقول : فَاطَتَ نَفْسَهُ إلا بني

(1) الشرح ، ص 44 .

(2) اللسان ، مادة ( نَفَقَ ) .

(3) الشرح ، ص 199 .

(4) اللسان ، مادة ( شَنَّ ) .

(5) الشرح ، ص 380 ، وابتزهنّ : سلبهن ، ففانظُ : ميثُ ، ومُتَرَبِّ : مطروح في  
 التراب ، والضمير المستتر في ( فابتزهن ) يعود على الثور في بيت سابق .

ضبّة ، فإنّهم يقولون فاضت نفسه ، بالضاد ، وأهل الحجاز وطّيء يقولون : فاضت نفسه ، وقضاة وتميم وقيس يقولون : فاضت نفسه ، مثل فاضت دمعته ، وزعم أبو عبيدة أنّها لغة لبعض بني تميم ، يعني فاضت نفسه وفاضت " (1) .

ومن هذه الأقوال يبدو لنا أنّ الغالب هو قولنا : فاضت نفسه ، لا فاضت نفسه ، واعتماداً على ما سبق نرى أنّ ثعلباً قد اعتمد في إشاراته إلى غير الصحيح صوتياً على السماع ، أي أنّه اعتمد على المصدر البشري في هذا الأمر ، وخاصة الفراء ، كما أنّه اعتمد على الوصف في شرحه كمنهج عامّ ، وربط ذلك كلّه بالدلالة ، وهو الأمر الذي يجعلنا نقول : إنّ غير الصحيح صوتياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدلالة .

وبعدّ ، فهي الجوانب الصوتية ، التي تسنّى لي ملاحظتها في شرح ثعلب ، ولو أنّنا عاصرنا الرجل وسمعنا منه هذا الشرح نُطفاً لتبيّنت لنا خصائص صوتية كثيرة ، فالكتابة " في أي لغة لا تعكس صورة النطق لهذه اللغة بشكلٍ دقيقٍ ، فهي وسيلة عاجزة عن تصوير كافة الخصائص الصوتية لهذه اللغة ؛ لأنّها تُسقط من حسابها عوامل ومميزات كثيرة ، تحتفظ بها اللغة المنطوقة ، مثل عوامل السرعة والزمن والتّعد ، واختلاف النطق حسب الأفراد واللهجات ، وكلّ ذلك يؤدي إلى طائفة من الاختلافات في أحوال نطق الصوت الواحد ؛ ومن ثمّ عندما يتحول الصوت اللغوي إلى حرفٍ مكتوبٍ يصبح رمزاً ، ويسقط من حسابه كل تلك الاختلافات " (2) ، وعلى الرغم من ذلك ، فإنّ هذه الملاحظ الصوتية تُعرب لنا عن نظرة ثعلب الثاقبة بالنسبة للدرس الصوتي .

### ويمكننا أن نخلص من هذا الفصل إلى النتائج الآتية :

أولاً – يتميز أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب بنظرٍ ثاقبٍ واطلاعٍ واسعٍ فيما عرض له من ظواهر صوتية .

ثانياً – استخدم ثعلب في تفسيره للظواهر الصوتية المنهج الوصفي ، فمدرسة الكوفة تتميز بأنّها مدرسةٌ وصفيةٌ ، وقد جاء منهجه أقرب إلى المنهج الصحيح ، وكان أهم ما يتميز به ما يأتي :

---

(1) اللسان ، مادة ( فيض ) .

(2) مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص 32 ، ويُنظر : اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة " بحثٌ في النظرية " ، للدكتور محمد العبد ، ص 30 – 31 .

(أ) استخدم السَّمع والرواية وسيلةً للتفسير والتعليل ، حيث إنَّ السَّمع يُعدُّ من أهم وسائل الدرس اللغويّ ، أو المادة الحقيقة للغة ، أضف إلى ذلك أنَّ الكوفيين يتميزون بالانّساع في الرواية ، وبهذا يكون ثعلب قد استخدم المصدر البشري في منهجه .

(ب) إنَّ هذا التعليل للظواهر الصوتية بالاعتماد على المسموع أو المرويّ كان تعليلًا تقريرياً خاليًا من النظرات الفلسفية .

(ج) اعتماده على القرآن الكريم والشعر العربيّ في تدعيم آرائه الصوتية .

(د) لم يغرق ثعلب نفسه في تعليل الظواهر الصوتية ، وخاصة في العلاقة بين الأصوات والدلالة ، وذلك على خلاف ما فعل ابن جيّ مثلاً .  
ثالثًا – كان الشارح معيارياً في بعض الأحيان إلى جانب استخدامه المنهج الوصفيّ ، فقد أومأت بعض ملاحظته إلى استخدامه للمعيارية – على نحو ما بيّن داخل الفصل – وهو الأمر الذي لا يعيبه ؛ لِمَا نلمسه من قيمة وجود المعيارية بجانب الوصفية في التحليل اللُّغويّ .

# الفصل الثاني

## المستوى الصَّرْفِيُّ



## توطئة

يُعدُّ المستوى الصرفي Morphological Level أو ما يُسمَّى بعلم الصرف (1) واحدًا من مستويات التحليل اللغوي ، التي يجب على دارس اللغة أن يكون على دراية به ؛ حتى يتسنى له معرفة بنية الكلمات ومعانيها خلال استعمالها في لغتنا العربية ، وهنا يحضرنى قول ابن فارس : " فَإِنَّ مَنْ فَاتَهُ عِلْمُهُ فَاتَهُ الْمُعْظَمُ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : ( وَجَدَ ) ، وَهِيَ كَلِمَةٌ مَبْهَمَةٌ ، فَإِذَا صَرَّفْنَا أَفْصَحْتَ ، فَقَلْنَا فِي الْمَالِ : ( وَجَدْتُ ) ، وَفِي الضَّالَّةِ : ( وَجَدْنَا ) ، وَفِي الْغَضَبِ : ( مَوْجَدَةٌ ) ، وَفِي الْحُزْنِ : ( وَجَدًا ) ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَنَاوَاهُ : ﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَأَنَّهُمْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ (2) ، وَقَالَ : ﴿ وَأَقْسَبُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (3) ، فَانظُرْ كَيْفَ تَحَوَّلَ الْمَعْنَى بِالتَّصْرِيفِ مِنَ الْعَدْلِ إِلَى الْجَوْرِ " (4) .

هذا ، ويذكر ابن عصفور أن " التصريف أشرف شطري العربية وأعضها ، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحويٍّ ولغويٍّ إليه أيما حاجة ؛ لأنه ميزان العربية ، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزءٌ كبيرٌ من اللغة بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف ، نحو قولهم : كلُّ اسمٍ في أوله ميمٌ زائدةٌ مما يُعملُ به ويُنقل ، فهو مكسور الأول ، نحو مطرقة ومزوحة إلا ما استثنى من ذلك ، فهذا لا

---

(1) حول التوسُّع في دراسة الصرف أو التصريف ، وما كتبه القدماء والمحدثون بخصوص هذين المصطلحين ، واقتراب معنى الصرف من معنى المورفولوجيا في الدراسة اللغوية الحديثة ، يُنظر ما يأتي :

أ - د . كما بشر : دراسات في علم اللغة ( القسم الثاني ) ، ص 102 وما بعدها .

ب - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 33 وما بعدها .

ج - د . عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية " رؤية جديدة في الصرف " ، ص 23 وما بعدها .

د - د . عصام نور الدين : المصطلح الصرفي ، ص 48 وما بعدها .

هـ - د . عصام نور الدين : المصطلح الصرفي " مميزات التذكير والتأنيث " ، ص 51 - 125 .

(2) سورة الجن ، الآية 15 .

(3) سورة الحجرات ، الآية 9 .

(4) الصاحبى ، ص 310 - 311 .

يعرفه إلا مَنْ يعلم أنّ الميم زائدةٌ ، ولا يعلم ذلك إلا مِنْ جهة التصريف " (1) .

ومن الجدير بالذّكر الإشارة إلى أنّ التحليل المورفولوجي Morphological analysis يمثّل حلقةً وسطى بين دراسة الأصوات التي تُكوّن الصيغ أو الأشكال الصرفية ، ودراسة التراكيب التي تنتظم فيها هذه الصيغ أو الأشكال الصرفية ، وإذا كانت الأصوات من ناحية نُطقها وصفاتها هي موضوع علم الأصوات ، ودراسة وظائفها وأنظمتها موضوع علم الفونولوجي ، فإنّ دراسة الكلمات والقواعد التي تُكوّنها وتنظّم أشكالها موضوع علم المورفولوجي ، أي دراسة بنية الصيغ أو الأبنية الصرفية (2) .

فالموضوع الأساسي أو موضوع الدراسة في علم الصرف هو " دور السوابق ( Brefixes ) واللاحق ( Suffixes ) والتغييرات التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة ، مثل tell – retell – foretell ، ومثل Dog,s – Dog ، ومثل Walk – Walked – Walking ، ومثل See – Saw – Seen ، ومثل Write – Wrote – Written " (3) .

وتأسيساً على ما سبق ، فالمورفيم Morpheme أساس التحليل في علم الصرف ، ويُعرّف المورفيم بأنّه الصيغة اللغوية التي لا تحمل لأي تشابه صوتي أو دلاليّ لأي صيغة أخرى ، أو أصغر وحدة لغوية مجردة ذات معنى ، ويكون المورفيم منفصلاً مثل bird و dance و play ، أو متصلاً مثل ing حين نقول playing و in حين نقول in happy ، ونقدّم بياناً بالمورفيمات في الجملة الآتية : Peer John ran away ، إنّ تلك الجملة تتكون من خمسة مورفيمات هي :

1 – Peer 2 – John 3 – Ran 4 – a 5 – way  
وقد عدّ الصوت a مورفيماً ؛ يتركب مع كلمات أخرى ، نحو around ،  
a ground , asher (4) .

(1) الممتع في التصريف ، ص 27 .

(2) يُنظر : أصول تراثية في علم اللغة ، ص 202- 203 .

(3) ماريوباي : أسس علم اللغة ، ص 53 .

(4) يُنظر : د . محمود ياقوت : فقه اللغة وعلم اللغة ، ص 204 ، وكذلك :

ولمَّا كُنَّا قد قَدَّمنا بيَّانًا بالمورفيمات في الجملة السابقة ، فإنَّنا نشير إلى أن " تحليل الكلمات إلى المورفيمات التي تتكون منها ليس أمرًا سهلاً على الدوام ، فالأسماء والأفعال الشاذة يشكِّل تحليلها بعض الصعوبات ، فكلمة feet حين الإتيان بصيغة الجمع منها تصبح feet ؛ لذلك من الصعوبة التَّوصُّل إلى هذا المورفيم الذي أدَّى إلى إنتاج صيغة feet ؛ لأنَّ المتكلم باللغة الإنجليزية قد اعتاد إنتاج صيغة الجمع عن طريق إلحاق S الجمع بالكلمة ، حتى إنَّ هذا الإلحاق أصبح قانونًا قياسيًّا ... وهناك بعض التعقيدات التي تتصل بالمورفيمات إذ إنَّ بعضها له عدة صيغ صوتية ، وذلك بالنظر للسياق الذي تقع فيه ، والمقصود بالسياق هنا التَّأثُّر والتَّأثير الصوتي الذي ينتج عن اتصال المورفيم بكلمة من الكلمات ، ففي الإنجليزية – على سبيل المثال – المورفيم الدال على الزمن الماضي ed يمكن نُطقه بثلاث طُرُق مختلفة ؛ اعتمادًا على الأصوات التي سبقته ، فإذا كان الصوت t أو d ينطق مورفيم الزمن الماضي ed ، كما في walked ، وإذا كان الصوت الذي ينتهي به صامتًا مجهورًا ، أو صائتًا يُنطق مورفيم الزمن الماضي كما في rolled ، ولعلَّه من المفيد الإشارة إلى أن تلك الصيغ المختلفة للنطق يُطلق عليها allomorphs ، أي إنَّه التنوع الصوتي للوحدة المورفيمية ، وإذا كانت الأمثلة السابقة مع الفعل ، فهناك أمثلة للاسم المفرد حين جمعه ، كما في books ، والصوت s وهو مورفيم الجمع ، لم يتغيَّر نُطقه ، ولكنه مع doors يُنطق z ، ومع buses يُنطق iz وهكذا " (1) .

ونشير أيضًا إلى أن دور المورفيم في الجملة ينحصر في مجالين ، أحدهما " علم الصرف التصريفيّ inflectional morphology ، وهو الذي يتعامل مع تحويل المفرد إلى الجمع ، والفعل الماضي إلى المضارع ، ويرتبط هذا بطبيعة التركيب النحوي للجملة ، والآخر يُسمَّى علم الصرف الاشتقاقيّ Derivational Morphology ، وأساس اهتمامه النظر في الكلمات التي تم اشتقاقها أو توليدها من كلمات أخرى ،

---

(1) معاجم الموضوعات ، ص 254 – 255 ، والجدير بالذِّكر أنَّ معنى a shore هو شاطئ أو ساحل ، ومعنى a ground هو أرض أو بلاد أو أساس ، ومعنى a round هو دَوْر أو دورة أو مستدير أو حَوْل ، ومعنى rolled هو لَفَّ أو دحرج أو دار ، ومعنى spotted هو بَقَّع أو لَطَّخ .

دون تدخل النحو ، وذلك نحو اشتقاق drinkable من drink واشتقاق dis infect من infect " (1) .

ولمّا كان فيما سبق عرضٌ للمورفيم في اللغة الإنجليزية ، باعتباره من معطيات الدرس اللغويّ المعاصر ، فإنّه من الجدير بالذِّكر أنّ نعروض لبعض المورفيمات في اللغة العربية خلال بعض الأمثلة ، على النحو التالي :

- 1 - حروف المضارعة في الصيغ الآتية :  
أفعل : ( الهمزة ) ، نفعل : ( النون ) ، تفعل : ( التاء ) ، يفعل : ( الياء ) ، فتلك الحروف الأربعة عبارة عن مورفيم له وظيفة مُحدّدة ، هي تحويل صيغة ( فَعَلَ ) إلى تلك الصيغ الأربعة التي أثبتناها ، وهذا المورفيم عبارة عن ( سابقة ) Prefix أُلصقت ببداية صيغة فَعَلَ " (2) .
- 2 - " حين صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي كما في ( كتب - كاتب ودرس - دارس ... ) تعدُّ الألف ها هنا مورفيمًا ، أدّى وظيفةً تصريفيةً معينةً ، هي الدلالة على مَنْ قام بالفعل ، أي اسم الفاعل " (3) .
- 3 - حين دخول الهمزة على الفعل الثلاثي اللازم ، نحو جلس ، حضر ، نام ، فإنّ هذه الأفعال تتحول إلى : أجلسه ، أحضرتَه ، وأنمته ، وبذلك جعلنا الفاعل مفعولاً ، فالهمزة ( مورفيمٌ ) أفاد معنى التعدية .

والجدير بالذِّكر هنا أنّه لا تقتصر صعوبة تحليل المورفيمات على اللغة الإنجليزية فحسب - كما أشرنا إلى ذلك آنفًا - بل تمتدُّ هذه الصعوبة إلى العربية أيضًا ، " فإذا أتينا بصيغة الجمع لكلمة كتاب نقول : إنَّها كُتِبَ ، ولا نستطيع أن نتعرف على الأصل المقدّر The underlying structure الذي أدّى في النهاية إلى إنتاج ( كُتِبَ ) ؛ لذلك نستطيع أن نقول : إنّ صيغ ( جمع التكسير ) تحتاج إلى دراسةٍ للتعرف على الطرق التي أدت إلى إنتاج الجمع من المفرد " (4) .

- 
- (1) السابق ، ص 255 ، ومعنى drinkable أنّه صالحٌ للشرب ، ومعنى infect هو أَعْدَى أو أَصَاب ، ومعنى dis infect هو طَهَّر أو أزال العقوبة أو الفساد .
  - (2) فقه اللغة وعلم اللغة ، ص 211 .
  - (3) معاجم الموضوعات ، ص 255 ، وللتوسُّع في دراسة المورفيم يُنظر : عادل على السكّريّ : الظواهر الصرفية في كتاب المخصّص لابن سيده الأندلسيّ ص 214 - 226 ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية الآداب ، بجامعة الإسكندرية .
  - (4) السابق ، نفسه .

ونتيجة لهذه الصعوبات التي برزت في تطبيق المورفيم على الأنواع المختلفة من اللغات ، وحتى على اللغة الإنجليزية نفسها ، التي اخترع هذا المفهوم لخدمتها (1) ، وجدنا من يتعرض للمورفيم بالنقد ، مثال ذلك ما يدعو إليه الدكتور ريمون طحان من الإعراض عن استعمال كلمة ( مورفيم ) التي شاعت في الآونة الأخيرة ؛ لأن المورفيم يصلح في دراسة اللغات الإلصاقية ، أمّا اللغات التي تلجأ إلى الكسوع وإلى التغير الداخلي ، كاللغة العربية ، فالأحسن أن نتكلم على مميز ، وعلى كلمات مميزة ، وذلك أقرب إلى الواقع اللغوي (2) ؛ لأن " المميز يستوعب جميع أحوال المسألة الصرفية ، ويعدّها إعداداً مُحكماً مُستقلاً ، ويلفظ بحقها أحكاماً عامة ، ويعرضها عرضاً حديثاً ، ويستخلص قواعدها وفروعها ، ويستصفي أحوالها النافعة ، ممّا يجعلنا نستغني عمّا ليس من الصرف ، ونقنع بما هو منه " (3) .

ويتبنى هذا الاتجاه أيضاً الدكتور عصام نور الدين ، فقد رفض استعمال مفهومي المورفيم والعلامة ؛ لأنّهما لا ينهضان منهجياً بالدرس الصرفي ؛ ولأنّهما يختلط فيهما مفهوم الصرف بمفهوم علم النحو (4) ، والذي أراه أنه لا حاجة بنا إلى رفض المورفيم واستعمال مصطلح ( المميز ) ؛ لأنّه من خلال استقراء ما كتبه الدكتور ريمون طحان ، وما كتبه الدكتور عصام نور الدين ، وجدناه لا يخرج عن كونه مورفيمات ، وإلا فليبين لنا الأستاذان كيفية تغلب مصطلح ( المميز ) على الصعوبات التي ذكرناها آنفاً ؛ حتى نستطيع أن نُغلب استعمال هذا المصطلح على مصطلح المورفيم .

وفيما يلي من مباحث عرض للظواهر الصرفية ، التي طبعت شرح ثعلب ، وبيان منهجه فيها .

---

(1) د . نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص 277 .

(2) الأسنوية العربية ، ص 129 ، هامش 1 .

(3) د . ريمون طحان : فنون التقعيد وعلوم الأسنوية ، ص 223 .

(4) المصطلح الصرفي ، مميزات التذكير والتانيث ، ص 114 - 126 .

## المبحث الأول الوزن الصرفي للكلمات

يُعدُّ الوزن الصرفيُّ للكلمات من المباحث التي اهتم بها علماء الصرف ، ويُعدُّ أيضًا من الظواهر التي طبعت الشروح اللغوية ، التي وضعها القدماء على النصوص الأدبية ؛ لذا كان الوزن الصرفيُّ للكلمات من الظواهر اللافتة للنظر في شرح ثعلب ، ممَّا جعلني أعقد لها هذا المبحث ، وقبل العرض لما جاء منها أشير إلى أنَّه " بفضل هذا الميزان الصرفيِّ أمكن استيعاب كلِّ الصيغ ، من أسماء وأفعال ، ولم يخرج على هذا التصنيف إلاَّ الكلمات الدخيلة والأدوات والضمائر والحروف التي تستعصي على هذا الميزان " (1) .

أما عن ملاحظ الوزن الصرفيِّ ، فنعرض بعضها على النحو الآتي :  
1 – ملهى على وزن مَفْعَل ، وقد جاء ذلك في تعليقه على قول زهير :  
( من الطويل )

وفيهنَّ ملهىً للطيِّفِ ومُنظَّرٌ      أنيقٌ لعَيْنِ النَّاطِرِ الْمُتَوَسِّمِ  
فقال ثعلب : " وملهى : مَفْعَلٌ ، من اللهو ، والملهى واللهو واحدٌ ، مثل  
المَقْتُلِ والقَتْلِ " (2) .

2 – كلمة ( مِسْحَل ) على وزن ( مِفْعَل ) ، وذلك في تعليقه على قول  
زهير : ( من الطويل )

ثَلَاثٌ كَأَقْوَاسِ السَّرَّاءِ وَنَاشِطٌ      قَدْ اخْضَرَ مِنْ لَسَنِ الْعَمِيرِ جَحَافِلُهُ  
فقال ثعلب : " ويُروى : ومِسْحَلٌ ... ومِسْحَلٌ مِفْعَلٌ من السَّحِيلِ " (3) .

3 – كلمة ( عُرَاضٌ ) على وزن ( فُعَالٌ ) ، وكلمة ( عريض ) على وزن  
( فعيل ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )

وَرَدٌ عُرَاضِ السَّاعِدِينَ حَدِيدِ      دِ النَّابِ بَيْنِ ضِرَاعِهِمِ عُثْرٌ

---

(1) أصول تراثية في علم اللغة ، ص 204 .  
(2) الشرح ، ص 10 ، ويُنظر أيضًا نفس الشرح بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ص 20 .  
(3) السابق ، ص 131 ، ويُنظر أيضًا ص 70 ، وقوله : ثلاثٌ : يريد ثلاث أُنثى ، كأقواس السَّرَّاءِ : منطويات ، والسَّرَّاءِ : شجرٌ تُنَّخَذُ منه القسيُّ ، وناشط : يخرج من بلدٍ إلى بلدٍ ، ومِسْحَلٌ : الحمار .

فقال ثعلب : " العُنْزُ : العُبْرُ ، ووَزْدُ : تعلوه حُمْرَةٌ ، وعُرَاضٌ وعَرِيضٌ وفُعَالٌ وفَعِيلٌ أخوان " (1) .

4 – كلمة ( تَأَوَى ) على وزن ( تفاعل ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

حَتَّى تَأَوَى إِلَى لَا فَاحِشٍ بَرَمٍ وَلَا سَجِيحٍ إِذَا أَصْحَابُهُ غَنَمُوا  
فقال ثعلب : " تَأَوَى : تفاعل ، من أوى يأوي " (2) .

5 – كلمة ( مِدْوَدٌ ) على وزن ( مِفْعَلٌ ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

نَجَاءٌ مَجْدٌ لَيْسَ فِيهِ وَتَيْرَةٌ وَتَدْبِيبُهَا عَنْهَا بِأَسْحَمَ مِدْوَدٍ  
فقال ثعلب : " ومِدْوَدٌ : مِفْعَلٌ ، من ذاد يذود : دفع عن نفسه " (3) .

6 – كلمة ( النَّقَالِي ) على وزن ( التفاعل ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

لَعْمَرُكُ وَالْحُطُوبُ مُعَيَّرَاتٌ وَفِي طَوْلِ الْمُعَاشِرَةِ النَّقَالِي  
فقال ثعلب : " النَّقَالِي : التباغض ، وهو تفاعلٌ ، من قليته أقليه قلى " (4) .

7 – كلمة ( ارْتَاع ) على وزن ( افتعل ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )

ارْتَاعَ يَذْكَرُ مَشْرَبًا بِثَمَادِهِ مِنْ دُونِهِ خُشَعٌ دَنُونٌ وَأَنْقُبُ  
فقال ثعلب : " ارتاع : افتعل ، من راع " (5) .

ولم يقتصر الأمر على ذُكْر الكلمة ووزنها ، إنَّما كان يذكر ثعلب في بعض الأحيان الكلمة وكلمةً أخرى تضارعها في الوزن ؛ وذلك لبيان

(1) السابق ، ص 95 .

(2) السابق ، ص 161 ، وقوله : لا فاحش : رجلٌ ليس بفاحشٍ ، يعني هَرَمًا ، ولا بَرَمٍ : غير مطقٍ .

(3) السابق ، ص 229 ، وتَيْرَةٌ : تَلْبُتٌ وفترةٌ ، والوتيرة : الطريقة ، بأسحم مذود : يقصد بقرنها الأسود .

(4) السابق ، ص 342 ، وذلك حين طلق امرأته أم أوفى .

(5) السابق ، ص 375 ، وارتاع : ماضٍ ثلاثيٌّ مزيد فيه ، أي أنَّه موازن للرباعيِّ على غير سبيل الإلحاق ، ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيبٍ ، زيادةً غير مطردةٍ في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمةٍ أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، وكل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها ، من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ، وإن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً . يُنظر : شرح الشافية 1 / 52 .

وزن الأولى ، ومن ذلك ما ورد في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

أَيَّامَ دُنْيَانُ إِذْ عَضَّ الزَّمَانُ بِهِمْ      كان الغياثُ لهم من هَيْشَةَ الْهُورِ  
فقال ثعلب : " الْهَيْشُ : الإفساد ، وهو مثل الغيث " (1) .

فمما سبق يتبين لنا وزن الشارح لبعض الكلمات ، عن طريق ذكر وزن الكلمة أو عن طريق مقارنتها بغيرها من الوزن نفسه ، ولكن هل ثعلب – من خلال هذا العرض – إضافةً تُذكر بالنسبة للدرس الصرفي في مجال الوزن الصرفي أم لا ؟ وهل للكوفيين بعض المخالفات للبصريين والجمهور ؟ وهل ورد ذلك عند ثعلب في شرحه هذا ؟

الواقع أنَّ منهج ثعلب في ملاحظ الوزن الصرفي للكلمة – من خلال ما ذكرته من أمثلة وما لم أذكره - كان عبارة عن تطبيقٍ لِمَا يقصده الدرس الصرفي من تعريف الوزن الصرفي أو الميزان الصرفي بأنَّه ذلك المقياس الذي " وضعه علماء العرب لمعرفة أحوال بنية الكلمة ، وهو أحسن ما عُرف من مقاييس في ضبط اللغات ، ويُسمى ( الوزن ) في الكتب القديمة ( مثلاً ) ، فالمثل هي الوزن ، ولَمَّا كان أكثر الكلمات العربية يتكون من ثلاثة حروف ، فإنَّهم جعلوا الميزان الصرفي مكوناً من ثلاثة أصول ، هي ( ف ع ل ) ، وجعلوا الفاء تقابل الحرف الأول والعين تقابل الحرف الثاني واللام تقابل الحرف الثالث ، على أن يكون شكلها على شكل الكلمة الموزونة " (2) ، وما زاد بلام ثانيةٍ وثالثةٍ ، ويُعبّر عن الزائد بلفظه إلاّ المُبدل من تاء الأفعال ، فإنَّه بالتاء وإلاّ المُكرّر للإلحاق أو لغيره ، فإنَّه بما تقدّمه ، وإن كان من حروف الزيادة إلاّ بثبت ؛ ومن ثمَّ كان جئتيت فعليلاً لا فعليتا ... " (3) .

أمَّا عن وجود بعض المخالفات بين الكوفيين والبصريين وأثرها في شرح ثعلب ، فقد خلا الشرح من هذه الأشياء ، والذي نستطيع أن نقوله في نهاية هذا المبحث أنَّ الشارح كان وصفيّاً تقريرياً ، وفيما يلي عرضٌ للمشتقات في الشرح موضع الدراسة .

(1) السابق ، ص 319 ، والهُور : جمع هور ، وهو من العُمرة من البحر لا تُدرك ، وهي المهلك .

(2) د . عبدہ الراجحي : التطبيق الصرفي ، ص 10 .

(3) شرح شافية ابن الحاجب 1 / 10 - 11 .



## المبحث الثاني المشتقات

يُعدُّ الاشتقاق من المباحث الصرفية التي لاقت رواجًا في الدرس الصرفي ، فقد تميزت لغتنا العربية بأنها لغة اشتقاقية ؛ ونظرًا لذلك فقد تنبعت المشتقات في شرح ثعلب ، وأخذت بوجهة النظر الكوفية ، التي ترى أنَّ الفعل الماضي الثلاثي المُجرَّد المسند إلى المفرد الغائب أصل المشتقات ، فالمصدر مشتقُّ من الفعل وفرغ عليه ، نحو ضرب ضربًا وقام قيامًا ، أمَّا البصريون فيرون أنَّ الفعل مشتقُّ من المصدر وفرغ عليه (1) .

وقبل العرض لهذه المشتقات أشير إلى أنَّ الاشتقاق الصرفي يُعدُّ نوعًا من نوعي الاشتقاق الأصغر ، وهذا ما سأوضِّحه فيما بعد ، أمَّا عن المشتقات التي تتضمنها الشرح ، فهي :

أولاً- المصدر ، وورد منه قسمان ، الميمي والصريح .  
ثانيًا - صيغة المبالغة .  
ثالثًا - اسم المفعول .  
رابعًا - اسم الآلة .  
خامسًا - اسم المكان .  
وفيما يلي عرضٌ لهذه المشتقات :

### أولاً- المصدر:

يعتبر المصدر واحدًا من الصيغ المستعملة في العربية ، ويُعرَّف بأنه ذلك النوع من الأسماء الدال على الحدث مشتملاً على حروف فعله ، ولا يخلو من بعضها لفظاً أو تقديرًا إلاَّ عُوض عنها في اللفظ (2) ، ولمَّا كان علم الصرف يدرس الأبنية والصيغ اللغوية ووظائفها ، فإنَّه يدرس المصدر ، فيتناول بالدرس مصادر الفعل الثلاثي وغير الثلاثي ودلالاتها ، وعلى الرغم من ذلك ، فإنَّ المصدر يُدرس أيضًا على مستوى

(1) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 135 ، ودروس في المذاهب النحوية للدكتور عبده الراجحي ، ص 147 - 157 .  
(2) يُنظر : حاشية الصبَّان 1 / 287 ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك 3 / 287 .

التركيب syntax ؛ وذلك لأنَّ المصدر قد يقع موقع المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والمفعول به والمفعول المطلق ... إلخ ، وقد يكون المصدر نائباً عن الفعل ، نحو : فَضْرَبُ الرَّقَابِ ، ونحو ضرباً زيد ، فزيدٌ منصوبٌ بـ ( ضَرَبَ ) ؛ لنيابته مناب الفعل ( اضْرَب ) ، وفيما يلي عرضٌ لملاحظ المصدر في شرح ثعلب :

#### ( أ ) – المصدر الميميّ :

يُعرّف المصدر الميميّ بأنّه الدال على الحدث مبدوءاً بميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة ، ويُصاغ من الثلاثيِّ على وزن ( مَفْعَل ) بفتح الميم والعين وسكون الفاء ، مالم يكن مثلاً صحيح اللام ، حيث تُحذف فاؤه في المضارع ، كوعَدَ ، فإنّه يكون على وزن ( مَفْعَل ) بكسر العين ، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر (1) ، فماذا قدّم ثعلب في شرحه من صيغ المصدر الميميّ ؟ لقد ورد في شرحه أكثر من موضع واحدٍ للمصدر الميميّ ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

رعى بغيثٍ لأوراكٍ فَنَاصِفَةً      من الشِّتَاءِ فَلَمَّا شَأَوْهُ نَفَقَا

فقال : " قال الفراء : يُقال نَفَقَ البيع نَفَاقًا ، ولم يقل : نَفَقَ ، ونَفَقَتِ الدابة نُفُوقًا ، ونافق الرجل نِفَاقًا ومنافقة " (2) ، ومن خلال هذا النص يُلاحظ إشارة ثعلب للمصدر الميميّ من ( نافق ) ، وهو غير ثلاثيٍّ ؛ لذلك كان مصدره على وزن مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر .

#### ( ب ) – المصدر الصريح :

ورد المصدر الصريح في شرح ثعلب ، حيث نراه يورد الفعل أحياناً متبوعاً بالمصدر ، وأحياناً أخرى يشير إلى المصدر دون ذكر الفعل ، ويمكننا العرض لملاحظ المصدر الصريح عنده على النحو التالي :

أولاً – أشار ثعلب إلى المصدر مسبوقةً بالفعل ، وأحياناً بدون ذكر الفعل ، كما يأتي :

( أ ) – قال زهير : ( من الوافر )

تَ رَبَّعَ بِالْقَنَانِ وَكَلَّ فَجَّ      طَبَّاهَ الرَّعِيَّ مِنْهُ وَالْخَلَاءُ

(1) أحمد الحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ، ص 76 ، 78 .  
(2) الشرح ، ص 44 ، ويُنظر أيضاً على سبيل المثال ص 369 من الشرح .

وعَلَّقَ عليه ثعلب بقوله : " والرَّعي : الكَلأ ، والرَّعي : المصدر " (1) ،  
ويعضد قوله بأنَّ الرَّعي هو المصدر قول ابن منظور : " الرَّعي مصدر  
رعى الكَلأ ، ونحوه ، يرمى رَعْيًا " (2) .

(ب) - قال زهير : ( من البسيط )  
وَمَنْ يُحَارِبُ يَجِدْهُ غَيْرَ مُضْطَهَدٍ يُزْبِي عَلَى بَغْضَةِ الْأَعْدَاءِ بِالطَّبِينِ  
وعَلَّقَ عليه ثعلب بقوله : " ويُقال : الطَّبِينُ : مصدر طَبِنَ يَطْبِنُ طَبْنًا ، أي  
بالفِطْنَةِ والعِلْمِ " (3) ، ومنه يتضح بيان الشارح أَنَّ الطَّبِنَ ، وهو على  
وزن ( فَعَل ) مصدر طَبِنَ يَطْبِنُ ، على وزن ( فَعَلَ يَفْعَلُ ) المتعدي ،  
ومما جاء منه متعديًا قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا  
صَالِحًا ﴾ (4) .

(ج) - قال زهير : ( من البسيط )  
قَوْدُ الْجِيَادِ وَإِصْهَارُ الْمَلُوكِ وَصَبُّ رُ فِي مَوَاطِنَ لَوْ كَانُوا بِهَا سَنُمُوا  
وعَلَّقَ عليه ثعلب بقوله : " قَوْدٌ : مصدرٌ ، أي فَضَّلَهُ قَوْدَ الْجِيَادِ " (5) ،  
وفي هذا قال ابن منظور : " الْقَوْدُ : تَقْيِضُ السَّوْقِ ، يقود الدابة من  
أمامها ، ويسوقها من خلفها ... قاد الدابة قَوْدًا " (6) .

(د) - قال زهير : ( من البسيط )  
فَزَلَّ عَنْهَا وَوَأْفَى رَأْسَ مَرْقَبَةٍ كَمَنْصِبِ الْعِثْرِ دَمَى رَأْسِهِ النَّسْكَ  
وعَلَّقَ عليه ثعلب بقوله : " والعِثْرُ : الذي يُذْبِحُ فِي رَجَبٍ ، ويُقالُ لِلذَّبِيحَةِ  
العِثْرَةَ ، وَالذَّبِيحُ : المذْبُوحُ ، وَالذَّبِيحُ الْمَصْدَرُ " (7) .

(هـ) - قال زهير : ( من المتقارب )  
نَوَاشِيرَ أَطْبَاقٍ أَعْنَاقِهَا وَضُمُّرُهَا قَافِلَاتٌ قُفُولًا

- 
- (1) السابق ، ص 66 ، والقنن : جبل لبني أسد ، طباه : دعاه ما فيه من الرَّعي  
وخلأؤه من الناس ، وفجَّ : طريق .  
(2) اللسان ، مادة ( رعى ) .  
(3) الشرح ، ص 123 .  
(4) سورة الكهف ، الآية 110 .  
(5) الشرح ، ص 162 .  
(6) اللسان ، مادة ( قود ) .  
(7) الشرح ، ص 178 .

وعَلَّقَ عليه ثعلب بقوله : " قفولا مصدر قَفَلَ يَقْفُلُ قُفُولاً " (1) ، فقد بيّن الشارح أَنَّ ( قفولاً ) مصدرٌ ، ثم أتى بفعله اللازم ، وهو قَفَلَ يَقْفُلُ ، أي فعلٌ يَقْفُلُ ، وقد ورد مثل هذا المصدر دالاً على صفةٍ ( طُلُوع ) في قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ (2) .

**ثانياً – أشار ثعلب إلى ما جاء على وزن أفعال ، ويُراد به المصدر ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )**  
 فَتُنْتَجِ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشْأَمَ كُلُّهُمْ كَأَحْمَرَ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعُ فَتَقْطِمِ  
 فقال : " غِلْمَانَ أَشْأَمَ في معنى غلمان سُؤْمٍ ، فجعل أَشْأَمَ مصدرًا ، ولم يحتج إلى ( مِنْ ) ، ولو كان أَفْعَلَ لم يكن له بدٌّ من ( مِنْ ) ، أي كلهم في السُّؤْمِ كأحمر عادٍ " (3) ، فأشأم على وزن أفعال ، يُراد به المصدر ( سُؤْمٌ ) .

**ثالثاً – أشار ثعلب إلى تعدد صيغ المصدر ، ومن ذلك ما يأتي :**

1 - عَلَّقَ على قول زهير : ( من الطويل )  
 رَأَيْتُ الْمَنَايَا حَبَطَ عَشْوَاءَ مَنْ تُصِيبُ ثُمُّهُ وَمَنْ تُحْطِي يُعَمَّرَ فَيَهْرَمِ  
 فقال : " يُقَالُ : عَشَا يَعْشُو عَشْوًا ، إذا جاء على غير بَصَرٍ ، وَعَشَى يَعْشَى عَشًا إذا أصابه العشا حديثًا ، ومثل قوله ( حَبَطَ عَشْوَاءَ ) قول الحطيئة :

\* متى تَأْتِيهِ نَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ \*

أي تَأْتِي على غير بَصَرٍ " (4) ، فقد بيّن الشارح أَنَّ تعدد صيغ المصدر مرتبطٌ بتغيُّر الدلالة ، فعشوا إذا جاء على غير بصرٍ ، وعشا إذا أصابه العشا حديثًا ، أي أَنَّ الفعل عشا يعشو مصدره ( عشوا ) ، وَأَنَّ الفعل عشي يعشى مصدره ( عَشًا ) .

2 – قال زهير : ( من الطويل )

وقد كنتُ من سَلَمَى سِنِينًا ثَمَانِيًا على صِيرٍ أَمْرٍ ما يَمُرُّ وما يَحْلُو

(1) السابق ، ص 196 ، ويُنظر : على سبيل المثال أيضًا ص 239 – 240 من الشرح نفسه .

(2) سورة طه ، الآية 130 .

(3) الشرح ، ص 20 .

(4) السابق ، ص 29 ، ويُنظر إصلاح المنطق ، ص 198 ، وقول الحطيئة من الطويل .

وفيه قال ثعلب : " صِير أمرٌ : منتهاه وصيرورته ، وهو مصدر صار يصيرُ صَيْرًا وصَيْرورةً ، تقول أنا من حاجتي على صِيرٍ وعلى صَيْرورةٍ " (1) ، أي أن مصدر ( صار يصير ) يمكن أن يكون صَيْرًا أو صيرورةً ، قال ابن منظور : " صار الأمر إلى كذا ، يصير صَيْرًا ومصيرًا وصيرورةً ، وصَيْرُهُ إليه ، وأصاره ، والصيرورة مصدر صار يصير ... وتقول للرجل : ما صنعت في حاجتك ، فيقول : أنا على صِيرٍ قضائها ، وصِمَاتٍ قضائها ، أي على شرف قضائها " (2) .

3 - قال زهير : ( من البسيط )

بَانَ الْخَلِيطُ ولم يَأُؤُوا لِمَنْ تَرَكَوا  
وزَوَّدَكَ اشْتِنَاءًا أَيَّةً سَلَكُوا  
وعليه علّق ثعلب بقوله : " يُقال : بان يبين بيئًا وبينونةً " (3) .

4 - قال زهير : ( من الكامل )

مَنَعُوا الْخَزَايَةَ عن بُيُوتِهِمْ  
بِأَسِنَّةٍ وَصَفَائِحِ خُدْمِ  
وعليه علّق ثعلب بقوله : " الْخَزَايَةُ : الْخَزْيُ ، وأكثر الكلام خَزِي يَخْزِي خَزِيًا ، إذا وقع في هَلَكَةٍ ، وَخَزِي يَخْزِي خَزَايَةً ، إذا استحيا من شيءٍ فَعَلَهُ ، مثل قول ذي الرُّمَّة : \* خَزَايَةً أدركته بعدَ جَوْلته \* " (4) ، أي أن خَزِي يَخْزِي مصدره ( خَزِي وَخَزَايَةً ) ، وقد ربط ثعلب ذلك بالمعنى ، فأشار إلى أن خَزِي يَخْزِي خَزِيًا إذا وقع في هَلَكَةٍ ، وَخَزِي يَخْزِي خَزَايَةً إذا استحيا وخجل من شيءٍ فَعَلَهُ .

## ثانيًا - صيغ المبالغة :

ذكر الصرفيون لصيغة المبالغة أوزانًا كثيرةً ، أشهرها خمس صيغ ، وهي : فَعَّالٌ مثل غَسَّاشٌ وأَكَّالٌ ، ومِفْعَالٌ مثل : مِطْعَانٌ مِهْوَانٌ ، وفَعُولٌ مثل : ضروبٌ وشُرُوبٌ ، وفَعِيلٌ مثل سَمِيعٌ وعَلِيمٌ ، وفِعْلٌ ، مثل : حَذِرٌ ونَزِقٌ ، وفي هذا قال ابن مالك (5) :

فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولٌ  
في كثرةٍ عن فاعلٍ بديلٌ  
فَيْسْتَحِقُّ ما لَه من عملٍ  
وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعْلٌ

(1) السابق ، ص 96 - 97 .

(2) اللسان ، مادة ( صير ) .

(3) الشرح ، ص 164 ، والخليط : المجاور لك في الدار ، لم يأووا : لم يَرْحَمُوا ، أَيَّةً سَلَكُوا : أي جهةً سلكوا فأنت مشتاقٌ .

(4) السابق ، ص 254 ، ويُظنر أيضًا ص 72 من الشرح نفسه .

(5) يُظنر : شرح ابن عقيل 2 / 111 .

أما عن أوزان المبالغة التي وردت في شرح ثعلب ، فيمكن تناولها فيما يلي :

1 – صيغتا ( فَعُولٌ وَفَعِيلٌ ) : وردتا في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

عَشْرًا وَخُمْسًا فَقَدِ طَابَتْ مَرَاتِعُهُ      من الرَّبِيعِ وَلَمْ يَبْدُنْ وَقَدِ زَهَقًا  
فقال : " وقد حكى الفراء أيضًا ماءً شروبٌ وشريبٌ ، إذا كان بين الملح والعدب " (1) .

2 – صيغة ( فَعَّالٌ ) : وردت في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

أَعْرَّ أَبْيَضُ فَيَاضٌ يُفَكِّكُ عَنِّ      أَيَدِي الْعُنَاةِ وَعَنِّ أَعْنَاقِهَا الرَّبَقَا  
فقال : " وفَيَاضٌ : كثير العطاء ، ومنه فاضت دجلة ، إذا كثر ماؤها " (2) .

فالناظر في الصيغ السابقة يجد أنها قد اشتقت من الأفعال الثلاثية ؛ للدلالة على معنى اسم الفاعل ، وفي ذلك تأكيدٌ للمعنى وتقويةٌ له ومبالغةٌ فيه .

### ثالثاً – اسم المفعول :

اسم المفعول اسمٌ يُشْتَقُّ من الفعل المضارع المتعدي المبني لغير الفاعل ؛ للدلالة على وصف مَنْ يقع عليه الفعل (3) ، ويأتي من الثلاثي على وزن مفعول ، نحو مكتوب ، من كتب ، ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً ، وفَتْحَ ما قبل الآخر ، مثل : مُخْرَجٌ ، من الفعل خرج ، وإن كان اسم المفعول من فِعْلٍ لازمٍ ، فيجب استعمال شبه الجملة في هذه الحالة ؛ لكون أداء شبه الجملة لوظيفة المفعول به ، فالفعل يمكن أن يتعدى بواسطة شبه الجملة ، فنقول

(1) السابق ، ص 45 ، ويُنظر : أمثلة أخرى ص 93 ، 369 من الشرح نفسه .

(2) السابق ، ص 52 .

(3) يُنظر : شذا العرف في فن الصرف ص 75 ، والتطبيق الصرفي ص 81 .

مثلاً في ( مرَّ بالمكان ) : المكان ممرورٌ به (1) ، أمَّا عن اسم المفعول في شرح ثعلب ، فقد ورد في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
 كَخُنْسَاءٍ سَفْعَاءِ الْمَلَاطِمِ حُرَّةٌ مُسَافِرَةٌ مَزُودَةٌ أُمَّ فَرْقَدٍ  
 فقال : " وَمَزُودَةٌ : مَدْعُورَةٌ ، زُنْدُ الرَّجْلِ ، فَهُوَ مَزُودٌ ، أَي مَدْعُورٌ " (2) .

#### رابعاً – اسم الآلة :

اسم الآلة اسمٌ مصوغٌ من المصدر الثلاثي لَمَّا وَقَعَ الْفِعْلُ بِوِاسْطَتِهِ ، أَي أَنَّهُ اسْمٌ يُسْتَقُّ مِنَ الْفِعْلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْآلَةِ ، وَهُوَ لَا يُسْتَقُّ إِلَّا مِنَ الْفِعْلِ الْثَلَاثِيِّ الْمُتَعَدِّي (3) ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ : مَفْعَالٌ ، وَمِفْعَلٌ ، وَمِفْعَلَةٌ ، وَقَدْ وَرَدَ مِنْهَا وَزْنٌ ( مِفْعَلٌ ) فِي تَعْلِيقِ ثَعْلَبٍ عَلَى قَوْلِ زَهِيرٍ : ( مِنْ الْوَافِرِ )  
 كَأَنَّ سَحِيلَهُ فِي كُلِّ فَجْرٍ عَلَى أَحْسَاءٍ يَمْوُودٍ دُعَاءً  
 فقال : " سَحِيلُهُ : صَوْتُهُ ، وَمِنْ هَذَا سُمِّيَ الْمِسْحَلُ مِفْعَلٌ ، مِنْ السَّحِيلِ " (4) .

#### خامساً – اسم المكان :

يدلُّ اسم المكان على مكان حدوث الفعل ، ويُسْتَقُّ مِنَ الْثَلَاثِيِّ وَغَيْرِ الْثَلَاثِيِّ ، وَمَا جَاءَ فِي شَرْحِ ثَعْلَبٍ كَانَ مِنَ الْثَلَاثِيِّ ، وَذَلِكَ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِ زَهِيرٍ : ( مِنْ الطَّوِيلِ )  
 وَفِيهِنَّ مَلْهَى لِلطَّيْفِ وَمَنْظَرٌ أُنْبِقُ لَعَيْنِ النَّاطِرِ الْمُتَوَسِّمِ  
 فقال : " وَمَلْهَى : مَفْعَلٌ ، مِنَ اللَّهْوِ ، وَاللَّهُوَ وَاحِدٌ ، مِثْلُ الْمَقْتَلِ وَالْقَتْلِ " (5) ، فَقَدْ بَيَّنَّ الشَّارِحُ أَنَّ ( مَلْهَى ) عَلَى وَزْنِ ( مَفْعَلٌ ) ، وَكَأَنَّهُ بَتْبِيَانُهُ هَذَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ ( مَلْهَى ) اسْمُ مَكَانٍ .

(1) يُنْظَرُ : شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ 303 ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ 2 / 79 – 80 .

(2) الشرح ، ص 225 .

(3) يُنْظَرُ : شَذَا الْعَرَفِ فِي فَنِّ الصَّرْفِ ص 83 ، وَالتَّطْبِيقُ الصَّرْفِيُّ ص 88 .

(4) الشرح ، ص 70 ، وَيُنْظَرُ أَيْضًا ص 122 مِنَ الشَّرْحِ نَفْسِهِ ، عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ .

(5) السَّابِقُ ، ص 10 .

وابتعاداً عن الخلاف بين البصريين والكوفيين نلاحظ على تناول ثعلب للمشتقات أنه لم يكن متميزاً عن غيره ، فقد عرض للمصدر الميميّ مستشهداً برأي الفراء ، كما أشار إلى المصدر الصريح ، وبين تعدد صيغه وعلاقتها بالدلالة ، فربط بين الشكل والوظيفة ، كما تناول صيغة المبالغة واسم المفعول واسم الآلة واسم المكان ، فربط في كل ذلك أيضاً بين الشكل والدلالة ، وفيما يلي عرض لأبنية الأفعال في شرح ثعلب في المبحث التالي .



## المبحث الثالث أبنية الأفعال

يُعدُّ البحث في الأبنية واحداً من المباحث التي يهتم بها المشتغلون بعلم الصرف ، قدماء ومحدثين ، وبإمعان النظر في دراسات علماء التصريف لأبنية الأفعال نجد أنهم قد وضعوا لكلِّ بناءٍ عدَّة معانٍ ، كما أنهم تنبَّهوا للمعاني التي تضيفها حروف الزيادة حين دخولها على الأفعال المجرّدة ، وهذه الأبنية قد تتوارد مع اختلاف المعنى ، كما ذكر ابن سيده في باب ( افتراق فعلت وأفعلت في المعنى ) (1) ، وتأتي أحياناً أخرى والمعنى متفقٌ بين الصيغتين أو الثلاث ، فنرى فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى ، وفَعَلَ وفَعَّلَ بمعنى ، وفَعَّلَ وأَفْعَلَ بمعنى ، وفَعَّلَ وأَفْعَلَ واستَفْعَلَ بمعنى ... إلخ .

وقد أنكر بعض اللغويين توارد الأبنية مع اتِّفاق المعنى في لغةٍ واحدةٍ ، فيرى ابن درستويه أنه " لا يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد ، كما لم يكونا على بناءٍ واحدٍ ، نحو شَقَّاه الله وأشَقَّاه ، أي جعله شَقِيًّا ... إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ، فأما من لغةٍ واحدةٍ ، فمحالٌ أن يختلف اللفظان والمعنى واحدٌ ، كما يظن كثيرٌ من النحويين واللغويين ، كما أنه ألف كتاباً في افتراق معنى فَعَلَ وأَفْعَلَ " (2) ، وهذا ما أشار إليه سيبويه أيضاً (3) ، وقد تضمّن شرح ثعلب بعض الأبنية ، التي تتوارد على معنى واحد ، نعرضها على النحو الآتي :

### أولاً – فَعَلَ وأَفْعَلَ :

(أ) جَدَّ وأَجَدَّ ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَاَنْفَرَقَا وَعَلِقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسْمَاءَ مَا عَلِقَا  
فقال ثعلب : " ويُقال : قد جدَّ فلانٌ في أمره وأجدَّ ، إذا أخذ فيه ، فهو جادٌ ومُجدٌ " (4) ، ومعنى ذلك أنه ماثل بين الصيغتين : فَعَلَ وأَفْعَلَ ، فجعلهما بمعنى واحدٍ ، والأصل في صيغة ( أفعل ) كما يذكر الصرفيون أن تكون

(1) يُنظر : المخصّص 14 / 166 – 173 .

(2) المزهر 1 / 384 وما بعدها .

(3) يُنظر : الكتاب 4 / 61 .

(4) الشرح ، ص 33 .

للتعدية ، فيصير اللازم بها متعدياً ، وتأتي صيغة ( فَعَلَ ) متعديةً ، نحو ( نقلت أساس البيت ) ، وتأتي لازمةً ، نحو ملكَ ونصَبَ ؛ ونظرًا لهذه المشاركة بين الصيغتين في المعنى والعمل ، أي في التعدية واللزوم وردتا بمعنى واحدٍ .

وهذا ما أكده اللغويون ، فيقول صاحب كتاب الأفعال : " وجدَّ في الأمر جدًّا وأجدَّ : إذا عزم " (1) ، ويقول ابن منظور : " جدَّ في الأمر يجدُّ ويجدُّ ، بالكسر والضمِّ ، جدًّا ، وأجدَّ : حقق " (2) ، وهو الأمر الذي يؤكد على أنَّ جدَّ على وزن ( فَعَلَ ) وأجدَّ على وزن ( أفَعَلَ ) بمعنى العزم والتحقيق .

(ب) رَهَنَ وَأَرْهَنَ ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
 وَفَارَقْتَكِ بِرَهْنٍ لَا فِكَالَ لَهُ      يَوْمَ الْوَدَاعِ فَأُمْسَى رَهْنُهَا غَلِقًا  
 فقال : " ويُقال : رهنْتَ الرَّهْنَ وَأَرْهَنْ الشَّيْءَ ، إذا أدامه " (3) ، أي أنَّ رَهَنَ ( فَعَلَ ) ، وَأَرْهَنَ ( أفَعَلَ ) بمعنى الدوام ، ويُعضد ذلك قول السرفسطي : " ورهنْتُك الشيءَ رهنًا : أخذته منِّي على مباحةٍ ، ورهنَ الشيءَ رهونًا : أقام ... وأرهنْتُك الشيءَ : أعطيتُكهُ ؛ لِتَرْهَنَهُ ، وأرهنْتَ الميْتَ قبرًا : ضمَّنته إيَّاه " (4) .

(ج) حَزَنَ وَأَحْزَنَ ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
 قَامَتْ تَبْدَى بِذِي ضَالٍ لِتَحْزُنَنِي      وَلَا مَحَالَةَ أَنْ يَسْتَأَقَّ مَنْ عَشِقًا  
 فقال : " ويُقال : حزنني وأحزنتني " (5) ، وهذا ما صرَّح به صاحب الأفعال ، فقال : " وحزنتني الأمرُ حُزْنًا ، قال أبو عثمان : وحزنا أيضًا ، وأحزنتني " (6) ، وقال ابن منظور : " الحَزْنُ والحَزْرُنُ : نقيض الفرح ، وهو خلاف السرور ... وفي استعمال الفعل منه لغتان ، تقول حَزَنْتُني يَحْزُنُنِي حُزْنًا ، فأنا مَحْزُونٌ ، ويقولون : أَحْزَنْتُني ، فأنا مُحْزَرُنٌ ، وهو

(1) السرفسطي : الأفعال 2 / 245 .

(2) اللسان ، مادة ( جدد ) .

(3) الشرح ، ص 33 .

(4) الأفعال 3 / 25 .

(5) الشرح ، ص 35 ، ويُنظر أيضًا على سبيل المثال ص 297 من الشرح نفسه .

(6) الأفعال 1 / 327 .

مُحْزَنٌ ... وَحَزَنَهُ لُغَةٌ قَرِيْشِيَّةٌ ، وَأَحْزَنَهُ لُغَةٌ تَمِيْمِيَّةٌ ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا " (1) ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يُؤَكِّدُ عَلَى أَنَّ حَزَنَ ( فَعَلَ ) ، وَأَحْزَنَ ( أَفْعَلَ ) بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَأَنَّ قَوْلَ ابْنِ مَنْظُورٍ ( حَزَنَ لُغَةَ قَرِيْشِيَّةً ، وَأَحْزَنَ لُغَةَ تَمِيْمِيَّةً ) يَعْضُدُ مَا عَرَضْنَا لَهُ أَنْفَاءً مِنْ أَقْوَالِ اللُّغَوِيِّينَ أَنَّ اتِّفَاقَ الْمَعْنَى مَعَ اخْتِلَافِ الْمَبْنِيِّ نَتِيْجَةٌ لِاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ ( اللَّهْجَاتِ ) .

### ثَانِيًا - فُعَالٌ وَفَعِيلٌ :

يَأْتِي ( فُعَالٌ ) مُشَارِكًا ( فَعِيلٌ ) فِي الصِّفَةِ كَثِيْرًا ، وَقَدْ أُوْرِدَ الشَّارِحُ مِثَالًا وَاحِدًا لِهَذَا الْاِتِّفَاقِ ، وَذَلِكَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ زَهِيْرٍ : ( مِنْ الْكَامِلِ )  
 وَرَدُّ عُرَاضِ السَّاعِدِيْنَ حَدِيْدِ ۚ النَّابِ بَيْنَ ضَرَاغِمِ غُنْثَرِ  
 فَقَالَ ثَعْلَبٌ : " وَعُرَاضٌ وَعَرِيْضٌ وَفُعَالٌ وَفَعِيلٌ أَخْوَانٌ " (2) ، أَيْ أَنَّ فُعَالًا وَفَعِيلًا يَشْتَرِكَانِ فِي الصِّفَةِ كَثِيْرًا ، بِيَدِ أَنَّ ابْنَ جَنِّيٍّ يَرَى أَنَّ ( عُرَاضٌ ) أَبْلَغُ مِنْ ( عَرِيْضٌ ) ، وَ ( طُوَالٌ ) أَبْلَغُ مِنْ ( طَوِيْلٌ ) ، وَكَذَلِكَ ( خُفَافٌ ) مِنْ ( خَفِيْفٌ ) (3) .

### ثَالِثًا - فَعَلٌ وَأَفْعَلٌ :

يَأْتِي ( فَعَلٌ ) بِتَضْعِيْفِ الْعَيْنِ مُشَارِكًا ( أَفْعَلٌ ) فِي أَكْثَرِ الْمَعَانِي ، لَكِنْ أَحَدُهُمَا قَدْ يَكْتَرُ فِي مَعْنَى ، وَيَقْلُ فِي الْآخَرِ (4) ، وَقَدْ تَضَمَّنَ شَرْحُ ثَعْلَبٍ مِثَالًا وَاحِدًا ، وَذَلِكَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ زَهِيْرٍ : ( مِنْ الطَّوِيْلِ )  
 فَاتَّبَعَ آثَارَ الشَّيْبَانِيِّ وَلِيَدُنَا كَشَوُّوْبِ غَيْثٍ يَحْفَشُ الْأَكْمَ وَإِلَيْهِ  
 فَقَالَ : " وَيُرْوَى : تَبَّعَ ، وَتَبَّعَ وَأَتَّبَعَ وَاحِدٌ " (5) ، وَمِنْ خِلَالِ هَذَا الْعَرَضِ لِأَقْوَالِ ثَعْلَبٍ وَغَيْرِهِ نَرَى أَنَّ تَوَارِدَ الْأَبْنِيَّةِ مَعَ اتِّفَاقِ الْمَعْنَى يَرْجِعُ فِي كَثِيْرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ إِلَى اخْتِلَافِ اللَّهْجَاتِ ، وَفِيْمَا يَلِي عَرَضٌ لِمَوْضُوعٍ آخَرَ ، وَهُوَ ( الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ ) ، وَذَلِكَ مَوْضُوعُ الْمَبْحَثِ التَّالِي .

(1) اللسان ، مادة ( حَزَنَ ) ، وَيُنْظَرُ مَوَاضِعُ أُخْرَى بِالشَّرْحِ ، فَعَلَى سَبِيْلِ الْمِثَالِ يُنْظَرُ ص 46 ، 320 .

(2) الشرح ، ص 95 .

(3) يُنْظَرُ : الْخِصَائِصُ 3 / 270 .

(4) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ 4 / 50 .

(5) الشرح ، ص 135 ، وَمَعْنَى

## المبحث الرابع المقصور والممدود

لَمَّا كان الصرفيون في تصريف الفعل يهتمون بموقع حرف العلة من الفعل ، سواءً أكان في فائه أم في عينه أم في لامه ؛ " لأنَّ التغيرات التي تصيب الفعل في تصريفه تتناول هذه المواقع المختلفة ، فإنَّهم يهتمون أيضًا بآخر الاسم فحسب ؛ لأنَّ الاسم يتم تصريفه من خلال تثنيته أو جمعه أو النسب إليه ، فتصيب التغيرات آخره إذا كان علةً ... وكذلك لأنَّ الآخر هو حرف الإعراب ، الذي قد يظهر عليه علامات الإعراب ، إذا كان صحيحًا ، أو تُقَدَّر ، إذا كان معتلاً ، والمقصور والممدود نوعان من الأسماء المتمكِّنة ، فلا يُطلقان اصطلاحًا على الاسم المبني ، ولا على الفعل ، ولا على الحرف " (1) ، وكلاهما ( المقصور والممدود ) قياسيٌّ وسماعيٌّ ، فالأوَّل وظيفة النَّحويِّ ، والثاني وظيفة اللغويِّ (2) ، أي أنَّ مهمة الصرفيين أن يبحثوا في الأسماء المقصورة والممدودة قياسيًا ؛ لأنَّ السماع مهمة المشتغلين بجمع اللغة ، أضف إلى ذلك أنه ليست له قاعدة تضبطه .

ومن المفيد التعرُّف على تعريف المقصور والممدود قبل العرض لملاحظتهما عند ثعلب ؛ لاحتياجنا إلى هذا التعريف فيما بعد ، فالمقصور يُعرَّف بأنه الاسم المتمكِّن ، الذي آخره ألفٌ لازمةٌ ، كالمعنى والرَّحَى والعصا ، وله نظيرٌ من الصحيح ، وهذه الألف مفردةٌ ، احترازًا عن الممدود ؛ لأنها في الأصل ألفان ، قُلبت الثانية همزةً ، والممدود هو ذلك الاسم المتمكِّن ، الذي آخره همزة بعد ألفٍ زائدةٍ ، نحو كساء ورداء ، وله نظيرٌ من الصحيح (3) .

ونظرًا لأنَّ كُلاً من المقصور والممدود قد استرعى انتباه القدامى ، فقد كانت لهم فيه مؤلفاتٌ كثيرةٌ ، فمنهم مَنْ خصَّه بالتأليف ، ومنهم مَنْ عقد له أبوابًا في مؤلفاته ، ولكن دعنا من هذا الأمر ؛ حتى نشير إلى أنَّ

(1) د . محمد حماسة عبد اللطيف : دراسات في الصرف والعروض ، ص 19 .

(2) يُنظر : شرح الأشموني 4 / 106 .

(3) يُنظر : شرح المفصل 6 / 36 ، و شرح شافية ابن الحاجب 2 / 324 وما بعدها ، و شرح الأشموني 4 / 106 ، وشذا العرف في فن الصرف ص 90 .

كُلًّا من المقصور والممدود يأتي على صورٍ مختلفةٍ ، فقد يأتيان والمعنى مختلفٌ ، وهو الغالب ، كالهوى والهواء والثرى والثراء والعشا والعشاء ... إلخ ، ويأتيان والمعنى واحدٌ ، كالقوى والقراء ، بمعنى إطعام الضيف والإحسان إليه ، والجري والجراء ، بمعنى نعمة الشباب ومُنته ... إلخ ، فماذا قدم لنا ثعلب في شرحه ؟ لقد جاءت ملامح المقصور والممدود متناثرةً على مدار الشرح ، وأمكن عرضها على النحو التالي :

### أولاً – ما يُفْتَحُ أوله فَيُقْصَرُ وَيُمدُّ ، والمعنى مختلفٌ ، وذلك نحو :

أ – العَمَاءُ : وذلك في تعليقه على قول زهير : " ( من الوافر )  
يَشْمَنُ بُرُوقَهُ وَيُرْشُ أُرْيَ الْجَنُوبِ عَلَى حَوَاجِبِهَا الْعَمَاءُ  
فقال : " وواحد العَمَاءُ عماءةٌ ممدودةٌ " (1) ، أي أن كلمة ( العَمَاءُ ) ممدودةٌ ، وهذا ما ذكره ابن دُرَيْدٍ في شرح المقصور والممدود في البيت الثاني والعشرين قائلاً (2) : ( من الكامل )  
وأراك قد حال العمى ما بين عينك والعماء  
العمى مقصوراً عمى البصر ، ويُقال : رجلٌ عمي القلب ، أي جاهلٌ ، والعماء ممدودٌ السحاب ، قال أبو زيدٍ : هو شبه الدخان ، يركب رؤوس الجبال .

ب – الجَدَى والجَدَاءُ : وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
فَتَبَانُ جِنْتُ مُرْتَعِبًا إِلَيْهِ قَلِيلُ الْوَفْرِ مُجْتَدِيًا حَبَانِي  
فقال : " وقوله مُجْتَدِيًا : طالبًا جداه ، والجدى الندى ، وهو مقصورٌ ، يُكْتَبُ بالياء ، ومن المطر أيضاً مقصورٌ ، ومن العنَاء ممدودٌ ، والعرب تقول : إنك لقليلُ الجدَاء عَيِّي ، أي قليلُ العنَاء " (3) .

فقد ذكر الشارح في هذا النص أن ( الجَدَى ) بمعنى الندى مقصورٌ ، وبمعنى المطر مقصورٌ أيضاً ، ونظيره قول صاحب اللسان : " الجَدَا مقصورٌ : المطر العام ، فيقال أصابتنا جدًا ، أي مطرٌ عامٌ " (4) ،

(1) الشرح ، ص 57 – 58 .

(2) يُنظر : ابن دريد : شرح المقصور والممدود ، ص 31 ، وكذلك د . محمود عبد اللطيف الليثي : حول كتاب شرح المقصور والممدود لابن دريد ، ص 80 وما بعدها .

(3) الشرح ، ص 358 .

(4) اللسان ، مادة ( جدا ) .

وذكر الشارح أن ( الجَدَا ) بمعنى ( الغنَاء ) ممدودٌ ، أي الجَدَاء ، ثم استشهد على ذلك بقول العرب : إِنَّكَ لَقَلِيلُ الجَدَاءِ عَنِّي ، أي قليل الغنَاء ، وعلى الرغم من أن الشارح قد صرَّح بأن ( الجدَى ) مقصورٌ يُكْتَبُ بالياء ، فإنَّ الفراء يقول : " الجدا مقصورٌ ، يُكْتَبُ بالألف ، إذا اجتدك الرجل ، والجَدَاءُ الغِنَى ، تقول : إِنَّهُ لَقَلِيلُ الجَدَاءِ عَنكَ ، ممدودٌ " (1) ، وقد جمع ابن السكِّيت ذلك في قوله : " الجَدَا يُكْتَبُ بالياء والألف " (2) .

### ثانياً – ما يُكسِرُ أوله فيُقصر ويُمدُّ ، والمعنى مختلفٌ ، وذلك نحو :

أ – الغنى والغناء : ورد ذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
يَجْرُونَ البُرودَ وَقَدْ تَمَشَّتْ حُمَيَّا الكَأْسِ فِيهِمُ والغِنَاءُ  
فقال : " والغِنَاءُ ممدوداً : من الصوت ، والغِنَى من المال مقصورٌ ، وقد مدَّ الشاعر ، فقال :

سَيُعْنِينِي الَّذِي أُعْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدَوْمٌ وَلَا غِنَاءٌ " (3)

فقد ذكر الشارح أن الغِنَاءَ بمعنى الصوت ممدودٌ ، والغِنَى مقصورٌ بمعنى المال ، ثم ذكر أن الغِنَى بمعنى المال قد يُمدُّ ، واستشهد على ذلك بالبيت المذكور ، وقد ذكر ابن دريد الغِنَى مقصوراً وممدوداً في قوله (4) : ( من الكامل )

وَأرى الغِنَى يَدْعُو الغِنَى إِلَى المَلَاهِي والغِنَاءِ

ثم قال : الغِنَى مقصورٌ اليسار والثروة ، وقال المغيرة بن جُبِيناء التميمي : ( من الطويل )

كِلَاتَا عَنِّي عَن أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِنْنَا أَشَدُّ تَعَانِيَا

أمَّا الفراء فقد قال (5) : " والغِنَا على وجهين ، الغِنَى الذي هو ضدُّ الفقر مقصورٌ ، يُكْتَبُ بالياء ، والغِنَاءُ المكروه ممدودٌ ، يُكْتَبُ بالألف ، قال الشاعر : ( من البسيط )

تَعَنَّ بِالشَّعْرِ إِمَّا كُنْتَ قَائِلُهُ إِنَّ الغِنَاءَ لِهَذَا الشَّعْرِ مِضْمَارٌ

وقال ابن سيده : " الغِنَى مقصورٌ ضدُّ الفقر ، فَإِذَا فُتِحَ مُدٌّ ، فَأَمَّا قوله :

سَيُعْنِينِي الَّذِي أُعْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدَوْمٌ وَلَا غِنَاءٌ

(1) المنقوص والممدود ، ص 21 .

(2) اللسان ، مادة ( جدا ) .

(3) الشرح ، ص 73 ، وبيت الشعر من الوافر .

(4) شرح المقصور والممدود ، ص 37 .

(5) المنقوص والممدود ، ص 18 .

قَائِهِ يُرْوَى بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَمَنْ رَوَاهُ بِالْكَسْرِ أَرَادَ مَصْدَرَ غَانِيَتٍ ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالْفَتْحِ أَرَادَ الْغَنَى نَفْسَهُ " (1) .  
**ثالثاً- ما يَفْتَحُ أوله ، فَيُقْصِرُ وَيُكْسِرُ ، فَيَمْدُ ، والمعنى واحد ، وذلك نحو : الأضا والإضاء ، وقد ورد ذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )**

تَرَبَّعَ صَارَةً حَتَّى إِذَا مَا فَتَى الدُّحْلَانَ عَنْهُ وَالإِضَاءَ  
 فقال : " والإضاء : العُذْرَان ، الواحدة أَضَاءَةٌ ، مثل أَكْمَةٍ وإِكَامٍ ، وَأَضَاءَةٌ وَأَضَاءٌ ، مثل حَصَاةٍ وَحَصَى ، يريد أقيم في الربيع في هذه الأرض ، فإذا كسرت الإضاء مددته ، وإذا فتحت قَصْرَتَهُ " (2) ، ومن هذا النَّصِّ يبدو أَنَّ الشارح قد أشار إلى استعمال كلمة ( الإضاء ) بمعنى واحد ، سواءً أكانت مكسورة ( ممدودة ) أم كانت مفتوحة ( مقصورة ) ، وفي هذا قال ابن دُرَيْدٍ : "

كَمْ قَدْ وَرَدَتْ إِلَى أَضَاءٍ وَصَدَدَتْ عَنْ ذَلِكَ الإِضَاءِ  
 الأضا والإضاء الغدير من الماء " (3) ، ويقول الفراء أيضاً : " والإضاء بالمَدِّ والأضا بالقَصْرِ ، فإنَّ واحده أَضَاءَةٌ ، جُمِعَ عَلَى واحِدَتِهِ ، فَيُقْصَرُ ، مثل حَصَاةٍ وَحَصَى ، وَيُجْمَعُ عَلَى مثال أَكْمَةٍ وإِكَامٍ ، وَيُكْسَرُ أوله ، فَيَمْدُ " (4) ، وهذا ما ذكره صاحب اللسان (5) .

وبمقارنة ثعلب بغيره نرى أَنَّهُ قد فصَّلَ القول كما فصَّله الفراء وغيره ، فبيِّنَ دور الصوائت القصيرة ( الكسرة والفتحة ) والإحلال بينهما ، فكان لهما أثرٌ ظاهرٌ في الدرس الصرفيِّ ، وهو ما يؤكدُ العلاقة الوثيقة بين المستويين الصوتيِّ والصرفيِّ .

#### **رابعاً – المقصور الذي لا يشبهه شيءٌ:**

وذلك نحو كلمة ( الأذي ) ، التي وردت في تعليقه على قول زهير :  
 ( من الوافر )  
 وَكَفِّيَ عَنِ أَدَى الْجِيرَانِ نَفْسِي وَإِعْلَانِي لِمَنْ يَبْغِي عَلَانِي

- 
- (1) اللسان ، مادة ( غَنَّا ) .  
 (2) الشرح ، ص 65 – 66 ، وتربَّع صارَةً : يعني أَنَّ الحمار أقيم في الربيع ، وصارَةً : موضعٌ ، وفَتَى : يريد فَنَى ، وهي لغة طَبِئِي ، والدحلان : الواحد دَحْلٌ ، وهي البئر الجيدة الموضع من الكلاً .  
 (3) شرح المقصور والممدود ، ص 46 ، والبيت من مجزوء الكامل .  
 (4) المنقوص والممدود ، ص 26 .  
 (5) يُنْظَرُ : اللسان ، مادة ( أضا ) .

فقال : " الأذى مقصورٌ يُكْتَبُ بالياء ، يُقال : أذيتُ بفلانٍ وتَأَذَّيتُ به " (1) .

### خامساً – الممدود المكسور أوله :

وذلك نحو كلمة ( الجباء ) في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )

فَنَىٰ إِنْ جِئْتُ مُرْتَعِبًا إِلَيْهِ قَلِيلَ الْوَفْرِ مُجْتَدِيًا حَبَانِي  
فقال : " والجبء العَطِيَّةُ ممدودٌ " (2) ، وقد ذكر الفراء أيضًا هذا اللفظ في باب الممدود المكسور أوله ، فقال : " الجبء ما حبوت به صاحبك " (3) .

وبعد هذا التطواف حول شرح ثعلب بقي علينا أن نشير إلى استعماله مصطلح ( المنقوص ) بمعنى المقصور ، وذلك على الرغم من تعريفه للمقصور بقوله : " المقصور ما لم يُمد ، ياء وواو قبلها فتحةً " (4) ، ومما ورد على هذا النحو قوله : " وجويث من الجوى منقوصٌ ، وهو داءٌ في الجوف " (5) ، وقوله في تعليقه على قول زهير ( من الطويل )  
مَطَوْتُ بِهِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى كَانَهُ أَخُو سَبَبٍ يُرْمَى بِهِ الرَّجْوَانُ  
فقال : " والرَّجْوَانُ : جانبا البئر ، الواحد رَجًا منقوصٌ " (6) ، ومن خلال ما سبق تتضح إشارة ثعلب إلى أن ( الجوى ) و ( الرَّجَا ) اسمان منقوصان ، وإذا طبقنا عليهما تعريف المنقوص سنجد أنه لا ينطبق عليهما ؛ لأنه مفتوح ما قبل الآخر ، فهو مقصورٌ ، فهل كان ثعلب بدعًا في ذلك ؟

الواقع أن ثعلبًا لم يكن بدعًا في هذا الأمر ، فهذا هو الفراء شيخ مدرسة الكوفة يؤلف كتابًا بعنوان ( المنقوص والممدود ) ، وإذا قرأنا ما بداخل الكتاب سنجد من المقصور والممدود ، وها هو أحد معاصريه

---

(1) الشرح ، ص 349 ، ويُنظر أيضًا ص 104 من الشرح ، بتحقيق د . فخر الدين قباوة .

(2) السابق ، 358 .

(3) المنقوص والممدود ، ص 42 .

(4) مجالس ثعلب 1 / 217 .

(5) الشرح ، 83 .

(6) السابق ، ص 364 .



( ابن السكيت 186 - 246 هـ ) يستعمل المصطلحين ، فمن استعماله للمقصور تعليقه على قول الحطيئة : ( من الكامل )  
تلك الرزية لا رزية مثلها فأقني حياءك لا أبالك واصبري  
فقال : " أي احفظي حياءك ، والحياء من الاستحياء ، وحياء الناقة ممدودان ، وحياء الغيث مقصور ، يُكتب بالألف ؛ لأنه يُرد إلى الواو " (1) ، ومن استعماله للمنقوص بمعنى المقصور ما أورده صاحب تهذيب اللغة ، حيث قال : " قال ابن السكيت : ويقال لولد الحمار عفو وعفو وعفو وعفو وعفاً منقوصاً " (2) .

فالملاحظ من الأقوال السابقة وجود أسماء مقصورة ، يُطلق عليها ( المنقوص ) ، ولها قواعد تضبطها ، وذلك واضح من قول ابن ولاد : " فأما المقصور الذي يُسمى منقوصاً ، فهو ما كان ألفه التي في آخره مبدلة من ياء أو واو ، وانفتح ما قبلها ، وكانت في موضع حركة ، فأبدل منها ألف ، نحو ملهى ، ألفه مبدلة من واو ؛ لأنه من اللهو ، ومرمى ألفه مبدلة من الياء ؛ لأنه من الرمي ، والأصل فيها ملهو ومرمي ، فلما تحركت الواو والياء ، وانفتح ما قبلها أبدل منها ألف " (3) .

وبعد ، فهذا عرضٌ لملاحظ المقصور والممدود في شرح ثعلب على ديوان زهير ومنهجه فيه ، ننقل بعده إلى العرض للتصغير في شرحه .

---

(1) ابن السكيت : شرح ديوان الحطيئة ، ص 200 .  
(2) الأزهرى : تهذيب اللغة ، مادة ( عفا ) 3 / 223 .  
(3) المقصور والممدود ، ص 3 ، ويُنظر : مجالس ثعلب وأثرها في الدرس النحوي ، لحمد حمدان سليمان طباسي ، ص 126 .

## المبحث الخامس التصغير

يُعدُّ التصغير واحدًا من موضوعات علم الصرف ، التي تخصُّ الاسم المتمكِّن ، فإذا صَغِرَ الاسم المتمكِّن " ضُمَّ صدره ، وفُتِحَ ثانيه ، وألْحَقَ ياء ساكنة ثالثة (1) ، ولكن لِمَ كانت هذه العلامة للتصغير ؟ الواقع " أنَّ التكتيِر هو الأصل ، ولم يفتقر الكلام معه إلى علامة تدلُّ على التكتيِر ؛ لأنَّ العلامات إنَّما يُوتى بها عند تغيير الكلام عن أصله ، وأمَّا التصغير ، فإنَّه يفتقر إلى علامة ؛ لأنَّه حادثٌ لنيابته عن الصفة " (2) .

ويأتي التصغير في اللغة العربية لعدَّة معانٍ ، هي : التحقير والتقليل أو الاختصار والتقريب والتعطف والتعظيم (3) ، أمَّا عن أبنيته ، فقد جاء في التسهيل : " يُصَغَّرُ الاسم المتمكِّن الخالي من التوغُّل في شبه الحرف ، وصيغته فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ " (4) ، فماذا ورد في شرح ثعلب من هذه الصيغ ؟ الواقع أنَّه لم يرد إلا مثالٌ واحدٌ ، وكان تصغيره قياسيًّا وفَقَّ وزنٍ معروفٍ من الأوزان المذكورة أنفًا ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )

بَيْنَا يُضَاحِكُ رَمَلَةً وَجِوَاءَهَا      يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ أَقْيَدِرُ جَانِبُ

فقال : " وأَقْيَدِرُ : قصيرٌ ، والأَقْدَرُ : القصير ، وأَقْيَدِرُ تصغيرٌ " (5) ، أي أنَّ ( أَقْيَدِرُ ) تصغير ( أَقْدَرُ ) ؛ لأنَّ ما كان على أربعة أحرف يُصَغَّرُ على وزن ( فُعَيْعِلُ ) ، وذلك بضمِّ الأول وفتح الثاني وزيادة ياء التصغير الساكنة وكسْر الحرف الذي بعدها .

(1) شرح المفصل 5 / 133 .

(2) السابق 5 / 115 ، ويُنظَرُ العلامة في النحو العربي ، ص 27 ، 106 .

(3) يُنظَرُ : السيوطي : همع الهوامع 2 / 185 ، وشرح الشافية 1 / 192 .

(4) ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص 284 ، ويُنظَرُ الكتاب 3 / 415 .

(5) الشرح ص 379 ، والمعني بينا هذا الثور مسرورٌ برملته ، التي يرعى بها إذا قُدِرَ له كَلَابٌ ، والجانب : القصير الغليظ ، والجدير بالذكر أنَّ هذا الشاهد ليس من باب تصغير ( أفعل ) في التعجُّب ، فأفعل ( يَأْمَلُجُ ) في التعجب اسمٌ غير متمكِّنٌ ، سمح العرب بتصغيره شذوذًا ، ومعه أيضًا اسم الإشارة والاسم الموصول والاسم المبني بسبب التركيب المزجي ، مثل خمسة عشر ، فتصغيرها خُمَيْسَةٌ عَشْرُ .

## المبحث السادس النَّسَبُ

يُعَدُّ النَّسَبُ ظاهرةً لغويةً مهمةً ، التفت إليها القدماء ، فخصوها بدراسةٍ مستفيضةٍ ، ولعلها أكثر أهميةً في عصرنا الحاضر ؛ لكثرة الحاجة إلى استعمالها بسبب انتشار العلوم ومناهج التفكير ومذاهب الأدب والفنون والسياسة والاجتماع ، وأنت لا تكاد تقرأ صفحةً واحدةً من كتابٍ أو رسالةٍ أو صحيفةٍ أو غيرها إلا وتلتقي بكلمات من نحو : غربيّ – شرقيّ – ليبيّ – مصريّ – اشتراكيّ – وجوديّ – ماركسيّ ... إلخ (1) .

والاسم المنسوب The relative noun هو الملحق بآخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها علامة للنسب إليه (2) ، وقد تضمن شرح ثعلب بعضًا من ملاحظ النسب ، يمكن عرضها على النحو الآتي :

### (أ) النسب إلى مُذَكَّر صيغة فُعَيْلة :

ورد ذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
وَكُلِّ غُرَيْرِيٍّ كَأَنَّ فُرُوجَهُ إِذَا رُفِعَتْ مِنْهُ فُرُوجُ حَصَانِ  
فقال : " غُرَيْرِيٍّ : منسوبٌ إلى غُرَيْرٍ " (3) ، وغُرَيْرٍ على وزن ( فُعَيْل ) مذكّر صيغة ( فُعَيْلة ) ، وهو تصغير ترخيم أغرّ ، والجدير بالذّكر أنّه عند النسب إلى ( فُعَيْل ) ننظر ، فإذا كانت اللام صحيحةً فلا تغيير فيه عند النسب ، وهذا ما حدث في ( غُرَيْر ) ، وقد اختلف النحاة في كيفية النسب إلى هذه الصيغة ، فيما كانت لامه صحيحةً ، على النحو التالي :

1 - رأى الخليل وسيبويه أنّ القياس إثبات الياء ، إذا كانت اللام صحيحةً ، وذلك نحو عُبيد : عُبيديّ ، وأنّ ما نُسب إليه من هذه الصيغة بحذف الياء ، نحو قریش : فُرَشِيّ شاذّ ، لا يُقاس عليه ، وفي هذا قال سيبويه : " قال الخليل : كُلُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ( أي ما جاء على غير قياس ،

(1) يُنظَر : التطبيق الصرفيّ ، ص 139 .

(2) شرح المفصل 5 / 141 – 143 .

(3) الشرح ، ص 360 .

وهو الصيغ الشاذة ( عدلته العرب ، تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تُحدث العرب فيه شيئاً ، فهو على القياس ، فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُدَيْلٍ : هُدَيْيٌّ ، وفي فُفَيْمِ كنانة : فُفَمِيٌّ ، وفي مُلَيْحِ خزاعة : مُلَحِيٌّ " (1) .

2 - أمّا المُبرّد ، فقد خالف الخليل وسيبويه ، فيرى أنّه يجوز في ياء ( فُعَيْل ) إذا كانت لامه صحيحةً حذفتها أو إثباتها ، وذلك في قوله : " اعلم أنّ الاسم إذا كان فيه ياء قبل آخره ، وكانت الياء ساكنةً ، فحذفتها جائزٌ ؛ لأنّها حرفٌ مميّتٌ ، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسر ، فحذفوا الياء الساكنة لذلك ، وسيبويه وأصحابه يقولون إثباتها هو الوجه ، وذلك قولهم في النسب إلى سُليمٍ : سُلمِيٌّ ... وإلى قريشٍ : قُرَشِيٌّ ، وإثباتها كقولك في نُمَيْرٍ : نُمَيْرِيٌّ ، وقُشَيْرٍ : قُشَيْرِيٌّ " (2) .

### (ب) النَّسْبُ إِلَى الثَّنَائِي :

ورد ذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
 وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِيَّ إِلَّا وَشِجْهُ      وَتُعْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ  
 فقال : " الْخَطِيُّ : الرَّمَّاح ، نسبها إلى الْخَطِ ، وهي جزيرةٌ بالبحرين " (3) ، أي أنّ كلمة ( الْخَطِ ) اسمٌ ثنائي الوضع ، وثانيه صحيحٌ ، وعند النسب إليه يجوز تضعيف ثانيه وتَرْكُهُ ، فنقول : الْخَطِيُّ ، وَالْخَطِيُّ ، بتخفيف الطاء وتشديدها .

### (ج) - النَّسْبُ عَلَى اللَّفْظ :

ورد من هذا النوع أمثلةٌ كثيرةٌ في الشرح ، نذكر منها ما يأتي :  
 1 - أنطاكيٌّ نسبةً إلى أنطاكية ، وذلك في تعليقه على قول زهير :  
 ( من الطويل )  
 عَلَوْنَ بِأَنْمَاطِ عِنَاقٍ وَكِلَّةٍ      وَرَادٍ حَوَاشِيهَا مُسَاكِهِةَ الدِّمِ  
 فقال : " وَيُرَوَى : علون بأنطاكيّة فوق عِفْمَةٍ ، نسبها إلى أنطاكيّة ، وكلُّ شيءٍ عندهم من قبيل الشام فهو أنطاكيٌّ " (4) .

(1) الكتاب 3 / 335 .

(2) المقتضب 3 / 133 - 134 .

(3) الشرح ، ص 115 .

(4) السابق ، ص 10 .

2 - جَدَلِيَّةٌ نَسْبَةٌ إِلَى جَدِيلَةٍ ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

وَمَثْنَى نَوَاجِ ضُمَّرِ جَدَلِيَّةٍ كَجَفْنِ اليمانيِّ نُبُّهَا قَدْ تَحَسَّرَا  
فقال : " وَجَدَلِيَّةٌ : إِبْلٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَى جَدِيلَةٍ " (1) ، وهنا أشير إلى أنه ربما يُظنُّ أَنَّ جَدَلِيَّةً نَسْبَةٌ إِلَى جَدِيلَةٍ ، على وزن فَعِيلَةٍ ، فأقول : إِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَتَحَقَّقْ ؛ لِأَنَّ الشاعِرَ لو أَرَادَ النَّسْبَ إِلَى صِيغَةِ فَعِيلَةٍ لَحَذَفَ تَاءَ التَّائِيثِ ، كَنه نَسَبَ إِلَيْهَا عَلَى اللَّفْظِ ، فَلَمْ يَحْذَفِ التَّاءَ .

#### (د) النَّسْبُ إِلَى الْمُنتَهَى بِيَاءٍ ، قَبْلِهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ :

وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
كَبْنِيَانَةَ الْقَرْيَةِ مَوْضِعُ رَحْلِهَا وَأَثَارُ نَسْعِيهَا مِنَ الدَّفِّ أْبْلُقُ  
فقال : " الْقَرْيَةُ : إِضَافَةٌ إِلَى الْقَرْيَةِ " (2) ، وإزاء هذا القول أشير إلى ما في اللسان من قوله : " وَالنَّسْبُ إِلَى قَرْيَةٍ قَرْيَةٌ ، فِي قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو ، وَقَرْوِيٌّ فِي قَوْلِ يُونُسَ ، وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : مَا رَأَيْتَ قَرْوِيًّا أَفْصَحَ مِنَ الْحَجَّاجِ ، إِنَّمَا نَسَبَهُ إِلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي هِيَ الْمِصْرُ ... قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : وَالْقَرْوِيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى الْقَرْيَةِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ يُونُسَ ، وَالْقِيَاسُ قَرْيَةٌ " (3) ، فمما سبق نلاحظ أنَّ يُونُسَ قَدْ اعْتَمَدَ عَلَى مَا جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ فِي قَوْلِهِمْ : قَرْوِيٌّ ، نَسْبَةٌ إِلَى قَرْيَةٍ ، فَاعْتَبَرَهُ قِيَاسِيًّا ، فِي حِينِ أَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَ ابْنِ سَيِّدِهِ : قَرْيَةٌ ، وَلَكِنِّي أَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْقِيَاسَ (قَرْيَةٌ) قِيَاسًا عَلَى مَا يُقَالُ فِي ظَبْيِيَّةَ : ظَبْيِيٌّ (4) .

#### (هـ) شَوَادُّ النَّسْبِ :

هناك بعض الألفاظ جاء النسب إليها شاذًا عما قرّر في هذا الباب ، ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
إِذَا مَا لَجَّ وَاسْتَنْعَى نَنَاهُ مَعَ التَّوْقِيرِ مَجْدُولٌ يَمَانَ

---

(1) السابق ، ص 262 ، ويُظنر : أيضًا ص 12 ، 270 ، 323 ، 371 ، ومثني نواج : أَرْمَةٌ الإِبِلِ ، ضُمَّرَ : ضَوَامِرُ مَهَازِيلِ .  
(2) السابق ، ص 257 ، وفي البيت شبّه زهير الناقة ببنيان القرى ، والدَّفِّ : الْجَنْبُ .  
(3) اللسان ، مادة (قرا) .  
(4) يُظنر : الكتاب 3 / 346 - 348 .

فقال : " يمانٍ : منسوبةٌ إلى اليمين " (1) ، ومنه يُلاحظ أنّ ( يمان ) نسبةٌ إلى ( اليمين ) دون الإشارة إلى أنّ هذا من شواذِّ النَّسب ، فكان القياس أنّ يُقال : يَمَنِيٌّ (2) ، وفيما يلي عرضٌ للتحويل في الصيغ الصرفية .

---

(1) الشرح ، ص 35 ، ويُنظر أيضاً ص 120 ، 163 ، ولَجَّ : في نشاطه وصعوبته ، تناه : عطفه وردّه ، والمجدول : زمامه المفتول .  
(2) يُنظر : الكتاب 3 / 337 - 338 ، وشرح الشافية 2 / 83 .

## المبحث السابع التَّحْوِيلُ فِي الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ

نشير إلى أنَّ التحويل في الصيغ الصرفية قد تحدّث عنه القدماء ، حيث وُجِدَت بعض الإشارات التي تدلُّ على تحويل صيغةٍ صرفيةٍ إلى صيغةٍ صرفيةٍ أخرى ، ونجد ذلك في القرآن الكريم والشعر العربي والأمثال والأقوال المأثورة ؛ لذلك نجد استعمال ( فاعل ) بمعنى ( مفعول ) أو ( فعيل ) بمعنى ( مفعول ) ... وغير ذلك (1) ، ومن إشارات القدماء لهذه الظاهرة قول سيبويه (2) : " واعلم أنَّه قد يجيء في فَعَلٍ ( أفعال ) مكان أَفْعَل ، قال الشاعر الأعشى : ( من المتقارب )  
وُجِدَتْ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ      وَرَزْدَكَ أَنْقَبَ أَرْزَادَهَا

وقال ابن جنيّ : " ألا تراهم قالوا في قول الله عزَّ وجلَّ : ﴿ مِنْ مَّاءٍ ذَافِقٍ ﴾ (3) ، إنَّه بمعنى مدفوق ، فهذا لَعْمَرِي معناه ، غير أنَّ طريق الصفة فيه أنَّه ذو دَفْقٍ ، كما حكاه الأصمعيّ عنهم من قولهم : ناقةٌ ضارب ، إذا ضُرِبَتْ ، وتفسيره أنَّها ذات ضَرْبٍ أي ضربت ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (4) ، أي لا ذا عِصْمَةٍ ، وذو العِصْمَةِ يكون مفعولاً ، كما يكون فاعلاً ؛ فمن هنا قيل : إنَّ معناه : لا معصوم " (5) .

وقبل الدخول في العرض لملامح التحويل في الصيغ الصرفية عند ثعلب نعرض لمعنى الجذر المعجمي Lexical root (ح و ل ) ، في اللغة والاصطلاح ، ففي اللغة : يُقال تحوَّل عن الشيء ، زال عنه إلى غيره ، أبو زيد : حال الرجل يحول ، مثل تحوَّل من موضعٍ إلى موضعٍ ، حال إلى مكانٍ آخر ، أي تحوَّل " (6) .

(1) يُنظَر : منهج ابن هشام في شرح بانت سعاد ، ص 27 .

(2) الكتاب 3 / 568 .

(3) سورة الطارق ، الآية 6 .

(4) سورة هود ، الآية 43 .

(5) الخصائص 1 / 153 .

(6) اللسان ، مادة ( حول ) .

أما في الاصطلاح ، فيُعرّف التحويل بأنه تحويل جملةٍ إلى أخرى أو تركيبٍ إلى آخر ، وهذه الجملة المحوّل عنها تُعرّف بالجملة الأصل ( Kernel sentence ) (1) ، ويُعدُّ التحويل Transformation من المصطلحات " التي انتشرت انتشارًا واسعًا في الدرس اللغويّ الحديث مرتبًا بظهور الاتجاه اللغويّ ، الذي عُرفت مدرسته باسم مدرسة ( النحو التحويليّ التوليديّ ) ، على يد العالم اللغويّ الأمريكيّ الشهير نعوم تشومسكي ، بدءًا من سنة 1957م ، وهي السنة التي ظهر فيها كتابه ( الأبنية التركيبية ) ، الذي يحمل بذور نظريته " (2) ، وعلى الرغم من ذلك ، فإنّ استخدامنا له هنا فيما يتصل بالتحويل يكاد يكون مصطلحًا صرفيًّا خالصًا ، فالقداميّ والمحدثين من اللغويين العرب يشيرون إليه ، حين دراسة بعض الظواهر الصرفية ؛ ولذلك فهم حين يتعرّضون للحديث عن صيغ المبالغة – مثلاً – نجد أنّ التحويل أو غيره من الألفاظ مأخوذة من الجذر المعجميّ ( ح و ل ) ، وهو المستخدّم (3) ، وذلك نحو تحويل صيغة فاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه إلى خمسة أوزان قياسية (4) .

وقد جاءت ملاحظ التحويل في الصيغ الصرفية عند ثعلب كما يأتي :

أولاً- التحويل في الفصائل النحوية .

ثانيًا – التحويل في القراءات القرآنية .

ثالثًا – التحويل في المصدر .

رابعًا – التحويل في صيغة فعيل .

وفيما يلي عرضٌ لهذه الأمور :

### أولاً- التحويل في الفصائل النحوية :

يأتي التحويل بصورةٍ مطّردةٍ في الفصائل النحوية ، نحو استعمال صيغة المفرد ؛ للدلالة على الجمع ، كما في قولنا : الرجل أفضل من المرأة ، ويقصدون بذلك أنّ جنس الرّجال أفضل من جنس النساء .

الرجل ————— ← الرجال

(1) Palmer , Frank : Grammar , p . 138 .

(2) من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، ص 9 .

(3) يُنظر : د . محمود سليمان ياقوت : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، ص 9 .

(4) يُنظر : شرح التصريح 2 / 67 ، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ص 7- 9 ، فقد ذكر الدكتور ياقوت تلك العبارات والمصطلحات المستخدمة خلال الكتب العربية .



وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ (1) ، أي أطفالاً ، فهذا الاستعمال ( استعمال المفرد بمعنى الجمع ) يؤدي إلى التحويل في الصيغ ، فوزن طفل – مثلاً – ( فَعْل ) ، والجمع أطفال وزنه ( أفعال ) ، وتم استعمال صيغة ( فعل ) مكان ( أفعال ) ... إلخ (2) .

ولعلّه ممّا يتصل بالتحويل في الفصائل النحوية عند ثعلب استعمال صيغة المفرد ؛ للدلالة على الجمع ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )

لِمَنْ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الجِجْرِ أَقْوَيْنَ من جَجَجَ ومن دَهْرٍ  
فقال : " أبو عمرو : من جَجَجَ ومن شَهْرٍ ، أبو عبيدة : مُدُّ جَجَجٍ ومُدُّ شَهْرٍ ، وقال أبو عمرو : لا أعرف الجَجْرَ إلا جَجْرَ ثَمُودَ ، ولا أدري أهو ذاك أم لا . وجَجْرُ اليمامة مفتوحٌ ، وقوله : من شهرٍ ، أراد : من شهورٍ " (3) ، أي أنه أشار هنا إلى استعمال زهير لكلمة شهر في إحدى الروايات قاصداً بها الجمع ( شهور ) .

وهناك تحويلٌ في أزمنة الأفعال ، ومنه ما ورد في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

ومَنْ يَعْصِ أطْرَافَ الرَّجَاجِ فَإِنَّهُ يُطِيعُ العَوَالِي رُكْبَتِ كُلِّ لَهْدَمٍ  
فقال : " يقول : مَنْ عصى الأمر الصغير صار إلى الأمر الكبير " (4) ، فالتحويل هنا يتمثل في استعمال زهير لصيغة المضارع بدلاً من الماضي ، وذلك ملموسٌ من قول ثعلب : مَنْ عصى ، وهذا تحويلٌ من صيغة المضارع إلى الماضي ؛ وذلك إشارة إلى العصيان الذي كان فيما مضى ، واستمر إلى الوقت الحاضر .

ومثال ذلك أيضاً ما ورد في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

ومَنْ يُوفِ لا يُدَمِّمُ وَمَنْ يُفْضِ ِ إِلَى مُطْمَئِنِّ البِرِّ لا يَتَّجَمِّمُ  
قَلْبَهُ

- 
- (1) سورة غافر ، الآية 67 .  
(2) يُنظَرُ : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، ص 13 – 28 .  
(3) الشرح ، ص 86 ، وأقوين : حَلُون ، والقُنَّة : الجبل الذي ليس بمنتشر ، ويُنظَرُ أيضاً ص 103 من الشرح نفسه .  
(4) السابق ، ص 31 ، والرَّجَاج جمع الرَّجِّ ، وهو الصُّلح ، فمن أبى الصُّلح ، وهو الرَّجُّ الذي لا يطعن به أطاع العوالي ، وهي التي يُطعن بها ، فالعوالي هي الرِّماح ، واللَّهْم : الماضي ، يُقال : سِنَانٌ لَهْدَمٌ ، ولسانٌ لَهْدَمٌ .

فقال : " يقول : مَنْ وَفَى لَمْ يُدَمِّمْ " (1) ، ومن خلاله يُلاحظ أيضاً إشارة ثعلب إلى استعمال زهير لصيغة المضارع ( يُوفِي ) مكان الماضي ( وَفَى ) ، وسبب هذا التحويل راجع إلى أَنَّ الزمن في سياق الشرط يكون غالباً للمستقبل ، سواءً أستخدمنا صيغة المضارع أم الماضي ، أضف إلى ذلك الدلالة على أَنَّ مَنْ أَمْضَى كَلَّ أَمْرٌ عَلَى جِهَتِهِ ، واستمرَّ على ذلك لم يرجف قلبه ، وعاش محموداً غير مذموم (2).

### ثانياً – التحويل في القراءات القرآنية :

هناك تحويلٌ في الصيغ الصرفية يتصل بالقراءات القرآنية ، فنجد الاسم يتحوّل إلى الفعل ، والمفرد إلى الجمع ، والتخفيف إلى التشديد ، وفاعل إلى فعل ، والفتح إلى الكسر ، والفتح إلى الضمِّ ، وإفعال ، إلى فعل ... إلخ (3) ، ولعلّه ممّا يتصل بالتحويل في القراءات القرآنية تعليق ثعلب على قول زهير : ( من البسيط )

وَمِنْ ضَرِيْبَتِهِ التَّقْوَى وَيَعْصِمُهُ  
 مِنْ سَيِّءِ الْعَثْرَاتِ اللهُ وَالرَّحْمُ  
 بقوله : " هكذا بخط الشيخ أبي سعيد ، قال : وقرأت على غيره :  
 ( الرَّحْمُ ) ، والتفسير يدلُّ عليه ، قال الأصمعيُّ : سألت أبا عمرو بن  
 العلاء عن قوله تعالى : ﴿ وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾ (4) ، فقال : لا أقرؤها إلا  
 مُثَقَّلَةً ، يعني مُحْرَكَةً ، وأنشدنا هذا البيت ، قال ثم سمعت أنا بعدُ :  
 \* وَلَمْ تَعْرَجْ رُحْمٌ مِّنْ تَعْرَجًا \* " (5) .

ففي ضوء هذه الروايات نرى أَنَّ كلمة ( الرَّحْم ) تحوّلت من القراءة بالفتح إلى القراءة بالضمِّ ( الرَّحْمُ ) ، كما أَنَّ كلمة ( رُحْمًا ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾ تحوّلت من القراءة بالسكون إلى القراءة بالتحريك .

### ثالثاً – التحويل في المصدر :

للمصدر علاقةٌ بالتحويل في الصيغ الصرفية ، وذلك من حيث تحويل الفعل إلى المصدر ، ووضع المصدر موضع اسم الفاعل ، وتحويل المصدر إلى اسمي الفعل والمفعول من ناحية المعنى ، وغير ذلك (6) ،

(1) السابق ، ص 31 .

(2) يُنْظَرُ : السابق ، ص 31- 32 .

(3) يُنْظَرُ : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، ص 29 – 35 .

(4) سورة الكهف ، الآية 81 .

(5) الشرح ، ص 163 ، وشطر البيت من الرَّجَز .

(6) يُنْظَرُ : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، ص 52 – 59 .

وفي هذا الصدد أشار الشارح إلى استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل ،  
 وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
 مازلتُ أَرْمُقُهُمْ حَتَّى إِذَا هَبَطْتُ أَيْدِي الرِّكَابِ بِهِمْ مِنْ رَاكِسٍ فَلَقَا  
 فقال : " قال : وقال : أبو عبيدة في فلق : فالحق : يكون بين الجبلين  
 والهضبتين ، فجعله فلقاً ، كما قالوا في يابس ييسُ " (1) ، ومن خلاله  
 نلاحظ الإشارة إلى أن زهيراً قد استعمل المصدر ( فلق ) ، وأراد به اسم  
 الفاعل .

وقد يجيء المصدر ، ويُراد به اسم المفعول ، " ومن التراكيب التي  
 ورد بها هذا الاستعمال : يَرْهَمُ ضَرْبُ الأَمِيرِ ، أي مضروبه ، وهذا خَلَقُ  
 الله ، والإشارة إلى المخلوق ، وقتلته صبراً ، أي مصبوراً ، وقوله تعالى :  
 ﴿ وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (2) ، معناه : مكذوب ، والعرب تقول  
 للكذب مكذوبٌ ، وللضعف مضعوفٌ ، وليس له عَقْدُ رأيٍ ومعقود رأيٍ ،  
 فيجعلون المصدر في كثيرٍ من الكلام مفعولاً ... ويقولون للجلد : مجلود ،  
 قال الشاعر : \* إِنَّ أَحَا المَجْلُودِ مَنْ صَبَرَا \* (3) .

وقد ورد ذلك في تعليق ثعلب على قول زهير : ( من البسيط )  
 شَجَّ السُّقَاةُ عَلَى نَاجُودِهَا شَبِمًا مِنْ مَاءِ لَيْئَةٍ لَا طَرْقًا وَلَا رَنًا  
 فقال : " ويُقال : طرقت الإبلُ الماءَ تطرُقُهُ طَرْقًا ، إِذَا بَوَّلَتْ فِيهِ ،  
 وَبَعَّرَتْ ، وماءٌ مطروقٌ وطرُقٌ " (4) ، وبإمعان النظر في قول ثعلب  
 (وماءٌ مطروقٌ وطرُقٌ) يتبين لنا أنه يرى أن المصدر ( طَرْقٌ ) يُستخدم  
 بمعنى اسم المفعول ( مطروق ) .

#### رابعاً – التحويل في صيغة فعيل :

لصيغة ( فعيل ) عدّة تحويلات خاصة بها ، وتتصل في الوقت نفسه  
 بصيغتي ( فاعل ) و ( مفعول ) (5) ، وقد تضمن شرح ثعلب تحويلاً  
 لـ ( فعيل ) إلى ( مفعول ) ، كما في الأمثلة الآتية :

- 
- (1) الشرح ، ص 37 .  
 (2) سورة يوسف ، الآية 18 .  
 (3) معاني القرآن للفراء 2 / 38 ، ويُنظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، ص  
 54 – 55 ، وشرط البيت من مجزوء البسيط .  
 (4) الشرح ، ص 37 ، والناجود أول ما يخرج من الخمر ، والشبم : البارد ، ولينة :  
 بئرٌ من أعذب بئرٍ بطريق مكة ، والرَّنق : الكدر .  
 (5) يُنظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، ص 60 – 65 .

1 - في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
مَتَى تَبَعْتُهَا تَبَعْتُهَا دَمِيمَةً وَتَضَّرَ إِذَا ضَرَّيْتُمُوهَا فَتَضَّرَمَ  
قال : " وذميمة : مذمومة ، وأكثر ما يكون فعيلٌ المصروف عن مفعول  
بغير هاءٍ ، مثل امرأة قتيل ومقتولة " (1) ، وفيه نلاحظ أنَّ الشارح قد  
تنبّه إلى أنَّ أصل ذميم ( مذموم ) ، فَصُرِفَ من مفعول إلى فعيل .

2 - في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
فَأَضَّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ سَلِيْبٌ عَلَى عَلِيَاءَ لَيْسَ لَهُ رِذَاءُ  
قال : " وسليب : مسلوبٌ ، وعلياء : موضعُ عالٍ " (2) ، وفيه نلاحظ أنَّ  
الشارح تنبّه إلى أنَّ زهيرًا قد جعل كلمة ( سليب ) على وزن ( فعيل )  
صفةً لخبر كأنَّ ( رجل ) ، وأراد بها اسم المفعول ؛ وذلك - فيما  
أرى - راجعٌ إلى إرادة الجمع بين معنى الصيغتين ، إثراءً للجانب الدلاليّ  
في النَّصِّ ، أضف إلى ذلك أنَّ ( سليب ) تسهم في توافق النظام النَّحْوِيِّ  
مع النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ ؛ ومن ثَمَّ استقام الوزن وصحة القافية برويها المراد .

3 - في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
ثَلَاثٌ كَأَفْوَاسِ السَّرَاةِ وَنَاشِطٌ قَدْ أَخْضَرَ مِنْ لَسَنِ الْغَمِيرِ جَحَافِلَهُ  
قال : " والغمير : نبتٌ يطول ثم يصيبه مطرٌ ، فيخرج تحته نبتٌ أخضر ،  
فيكون غميرًا لهذا الطويل ، أي مغمورًا " (3) ، ومن خلال هذا النَّصِّ  
نلاحظ إشارة ثعلب إلى أنَّ زهيرًا قد استخدم المضاف إليه ( الغمير )  
على وزن ( فعيل ) بمعنى ( مغمور ) على وزن ( مفعول ) ؛ رغبةً في  
الجمع بين المعنيين ، وسعيًا إلى توافق النظام النَّحْوِيِّ مع النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ .

ويعد هذا العرض لِمَا في شرح ثعلب من ملاحظاتٍ صرفيةٍ أشيرُ  
إلى أنَّ هذه الملاحظات جديرةٌ بأن تُجمع مع غيرها من الملاحظات  
الصرفية عند العلماء العرب ؛ كي تكون مادةً صالحةً للدارسين حين  
تحليل منهج القدماء في دراسة الصرف ، أو عند تعرُّضهم لتحليل نصٍّ ما  
من النصوص تحليلاً نصِّيًّا ، ويمكننا أن نخلص من هذا الفصل إلى النتائج  
التالية :

(1) الشرح ، ص 19 .

(2) السابق ، 71 .

(3) السابق ، 131 .

أولاً – لا داعي لإنكار استعمال مصطلح المورفيم واستبداله بمصطلح المميّز ، فهما – حسب رؤيتنا – مصطلحان مترادفان .

ثانياً – اعتمد ثعلب في ملاحظاته الصرفية على المنهج الوصفي ؛ ومن ثمّ غلبت على عرضه الصفة التقريرية ، وإن لم يخلُ من بعض التعليقات ، وهذا ما يقودنا إلى النتيجة التالية .

ثالثاً- نتيجة لما سبق ، فقد اعتمد في منهجه على السماع ، حين عرضه للملاحظ الصرفية ؛ وذلك لم يُعرق نفسه في التفسيرات الفلسفية ، وإنما اعتمد على الاستعمال اللغويّ .

رابعاً – استشهد ثعلب في تدعيم ملاحظاته الصرفية بالشعر العربي ، ناسباً بعضه إلى قائله ، وغير ناسبٍ إياه في مواضعٍ أُخر .

خامساً – تُسهم اللهجات Dialects بدورٍ مهمّ في توارد أبنية الأفعال على معنى واحدٍ ، وذلك على الرغم من اختلاف المبنى .

سادساً – تنبّه ثعلب إلى العلاقة بين الأصوات والصرف ، فبيّن أثر الصوائت القصيرة في المقصور والممدود ، كما تنبّه إلى المقصور الذي يُسمّى منقوصاً .

سابعاً – أدرك ثعلب العلاقة بين الصرف والدلالة ؛ ولذلك لم يدرس الشكل أو الصيغة Form بمعزلٍ عن المبنى ، بل ربط بين المعنى والمبنى ، وظهر ذلك بوضوح في دراسة المصدر وأبنية الأفعال .

وبعدّ ، فهذا عرضٌ لما في شرح ثعلب على ديوان زهير من ظواهر تخصّص المستوى الصرفيّ ، وفي الفصل التالي عرضٌ لملاحظ المستوى النحويّ .

# الفصل الثالث المستوى النحوي

## توطئة

لمّا كان العرْضُ في الفصلين السابقين للأصوات أولاً ، ثم عُرِضَ بعد ذلك للمستوى الصرفي ، باعتبار أنّه يدرس بنية الكلمة ، معتمداً في كثيرٍ من مباحثه على علم الأصوات ، فإنّه أن يأتي دور المستوى النحويّ أو التركيبيّ Syntax ، حيث يتعامل هذا المستوى مع نظام الكلمات داخل الجُمْل ، أي داخل السياق ؛ لذا كان " النحو أكثر ملامح اللغة نَبْضًا بالحياة ، وهو من الوسائل التي لولاها لَمّا استطاع البشر التفاهم أبداً ، بل هو القوة المحرّكة Dynamic force التي تسمح لنا بالتكلّم وفهم مئات الكلمات الجديدة كل يوم ، والتي نسمعها من قبل . النحو وسيلة نحو التفسير النهائي لتعقيدات التركيب اللغوي " (1) .

ولمّا كان ما يُقصد من النحو في الدرس اللغويّ الحديث " مجموعة القواعد والأنظمة التي تتحكّم في وضع الكلمات وترتيبها وصورة النطق بها عن طريق ما يطرا على أواخرها من أشكال إعرابية مختلفة وفُقا لِمّا يُراد منها من شرح المعاني والأفكار الدائرة في ذهن المتكلّم ، شريطة أن يكون هذا المتكلّم واعياً ومدركاً للقوالب اللغوية المتعارف عليها ، وعلى مدلولاتها بين الناطقين بها " (2) ، أو كما يرى Bloch & Trager أن النحو تحليل التركيبات اللغوية ، وأنّ هذه التركيبات هي ما يُصطلح عليه بالجُمْل " (3) ، فهل تحقّق ذلك عند ثعلب ؟

الواقع أنّه لم تصلنا كتبٌ نحويّةٌ متخصّصةٌ عن ثعلب ، ولكن المصدر الذي يمكننا أن نأخذ منه منهجه النحويّ ، أو الدرس النحويّ عنده هو كتابه ( مجالس ثعلب ) ، أضف إلى ذلك شروحه التي كان يتناول فيها النحو ، باعتباره واحداً من مستويات التحليل اللغوي عند التصدي للنصوص ، وما يُهمُّنا هو ذلك الشرح الذي نحن بصدده ، فإذا كان النحو قد " اتّصف في العصور المتأخّرة – عصور النقل والتقليد – بأنّه علم الإعراب ، فاهتمّ النحاة بأواخر الكلمات أكثر من اهتمامهم بأيّ نوع آخر ،

---

(1) ديفيد كريستال : التعريف بعلم اللغة ، ص 121 ، ويُنظر : أسس علم اللغة ، ص 54 .

(2) د . حسن عون : دراسات في اللغة والنحو العربي ، ص 54 .

(3) يُنظر : منهج ابن حيّ في كتابه المحتسب ، ص 78 ، وكذلك :

Bloch & Trager : Outline of linguistics analysis , p .9 .

وسيطر عليه التفكير المنطقي والفلسفي أو كاد ، وفقد بذلك أهم خصائصه ، ونعني بها دَرَسَ الجملة ( ونظامها ) ، وماتت الوحدة العضوية للجملة بين أيديهم ، وانفرط نظام التركيب ، نجد ذلك واضحاً عند ابن هشام الأنصاري في شذوره المشهور ، فبابٌ للمرفوعات ، وبابٌ للمنصوبات ، وبابٌ للمجرورات ... والنظام العام للجملة ضائعٌ هنا وهناك ، وإذا كان تصوّر رواد النحو الأول من عصر سيبويه حتى ابن جنّي أقرب إلى الفهم الحديث وألصق به ، وذلك أنّ النحو كما نراه في كتاب سيبويه ، وكما يؤخذ من مجالس القدماء ومناظراتهم كان دراسةً لغةً وأساليب ، قوامها أنماطٌ من الأمثلة والعبارات المأثورة " (1) .

إذا كان هذا هو المقصود بالنحو عند رواده من إبراز الجملة ، نظاماً وتركيباً ، وعند المتأخرين بأنّه علم الإعراب ، فإننا سنجد أنّ ثعلباً قد أخذ بمفهوم الرواد ، مع بعض الشيء من مفهومه عند المتأخرين ، فبيّن نظام الجملة ، من إعرابٍ وغيره ، وهو الأمر الذي جعلنا لا نغالي إذا قلنا إنّ ثعلباً قد اقترب من مفهوم النحو في الدرس اللغوي الحديث ، كما سنرى عند الشروع في بيان ملاحظته النحوية في الشرح ، ويتضح ذلك أيضاً في قوله عن النحو " لا يصحُّ الشعر ولا الغريب ولا القرآن إلا بالنحو ، النحو ميزان هذا كلّه ، وقال : تعلموا النّحو ؛ فإنّه أعلى المراتب " (2) .

- وسوف نرى مدى اقتراب مفهوم النحو عنده منه في الدرس اللغوي الحديث ، وذلك من خلال الملاحظ النحوية التالية :
- 1 - الفصائل النحوية ، وتشمل : التذكير والتأنيث ، والمفر والمثنى والجمع ، والضمائر .
  - 2 - الإعراب واختلاف وجوهه .
  - 3 - الحروف .
  - 4 - تعليق شبه الجملة .
  - 5 - المطابقة بين النعت والمنعوت .
  - 6 - الأساليب النحوية " الترخيم - النُدبة - القَسَم " .
  - 7 - في تحليل التراكيب النحوية ( الحذف - الزيادة - إعادة الترتيب ) .

(1) يُنظر : منهج ابن جنّي في كتابه المحتسب ، ص 76 ، بتصرّفٍ يسير ، وكذلك : علي النجدي ناصف : سيبويه إمام النحاة ، ص 27 .  
(2) مجالس ثعلب 1 / 310 .



## المبحث الأول الفصائل النحوية

يرى اللغويون أنّ الفصائل النحوية Grammatical categories تشمل العدد Number والجنس Gender والزمن tense ، وهذه الفصائل وغيرها ( كالمبني للفاعل والمبني لغير الفاعل ) تمثل تمثّل جزءاً أساسياً في اللغات الكلاسيكية ؛ ولهذه الأهمية فقد استُخدمت تلك الفصائل في وصف اللغات الحديثة (1) ، وهنا أشير إلى أنّ هذه الفصائل متعدّدة متنوّعة ، مختلفة ، عدداً ونوعاً ، باختلاف اللغات (2) ، وقد اهتمّ ثعلب بالعديد من الموضوعات التي تندرج تحت تلك الفصائل ، نعرضها على النحو التالي :

### أولاً- التذكير والتأنيث :

يُعدُّ كلُّ من التذكير والتأنيث من أهم الموضوعات التي تُدرس في إطار الفصائل النحوية ، كما أنهما يُعدّان " من أغمض أبواب النحو ، ومسائلهما عديدةٌ مُشكّلةٌ ، ولم يوقّق المستشرقون إلى حلّها حلاًّ جازماً ، مع صرّف الجهد الشديد في ذلك " (3) ، وليس أدل على ذلك من " انقسام اللغويين إزاء الاسم المفرد المختوم ببناء التأنيث في الوقف بين قائلٍ بأنّ ( التاء ) هي الأصل وقائلٍ بأنّ ( الهاء ) هي الأصل ، وانقسامهم بين بصريين وكوفيّين في هذه المسألة " (4) .

ولم يقتصر تناول التذكير والتأنيث على الشروح التي وضعها اللغويون والنحاة على النصوص ، إنّما كان للقدماء باعٌ كبيرٌ في هذه المسألة ، فتناولها بعضهم في ثنايا كتبه ، وأفرد لها آخرون مؤلّفاتٍ

---

(1) See : A – Palmer : Grammar , p .77 ,78 .

B – R . H . Robins : General linguistics , pp .231 – 235 .

(2) يُنظر في هذا الموضوع : المرجع السابق ، ص 77 - 90 ، حيث تحدث بالمر عن الفصائل النحوية في اللغات ، كالإنجليزية والفرنسية والأسبانية والإيطالية والروسية والأثيوبية ، وكذلك يُنظر : معجم الموضوعات ، ص 269 – 272 .

(3) علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، ص 232 ، ويُنظر : برجستراسر : التطور النحويّ ، ص 112 .

(4) المصطلح الصرفي " مميزات التذكير والتأنيث " ، ص 181 .

بعينها ، نصَّ عليها ابن النديم في ( الفهرست ) ، كما حصرها محقِّق كتاب المذكَر والمؤنَّث لابن الأنباري (1) .

ولقد عرَّف الزمخشريُّ المذكَر بأنَّه " ما خلا من العلامات الثلاث ، التاء والألف والياء ، في نحو عُرفة وأرض وحُبلى وحمراء ، والمؤنَّث ما وجدت فيه إحداهن " (2) .

هذا ، وقد افتتح الفرَّاء مؤلِّفه ( المذكَر والمؤنَّث ) بذكَر علامات المؤنَّث ، فقال : " وللمؤنَّث علاماتٌ ثلاث ، منها الهاء التي تكون فرْقاً بين المؤنَّث والمذكَر ، مثل فلانٌ وفلانَةٌ ، وقائِمٌ وقائِمَةٌ ، ومنها المَدَّة الزائدة التي تراها في الضرَّاء والحمراء والصفراء ، وما أشبه ذلك ، ومنها الياء التي تراها في حُبلى وسُكرى وصَفْرى . فأما المَدَّة والياء ، فلا يقعان لمذكَرٍ في حالٍ أبداً ، وأما الهاء ، فلها ضروبٌ تقع فيها ، فأول ذلك قولك للرجل : أنت جالسٌ ، وللمرأة : أنت جالسةٌ ، فالهاء ها هنا أدخِلت للتأنيث ، لا يكون غيره (3) ، وإذا رأيت المؤنَّث قد وصِفَ بفعلٍ ، لا يُشركه فيه المذكَر ، فاجعله بطرْح الهاء ، كما رأيتهم قالوا : امرأةٌ حائضٌ ، وطامتٌ ، وطاهرٌ ، إذا أردت طهرها من حيضها قلت : طاهر ، ولو أردت الوضوء قلت : طاهرة ، لا غير ، وهو كثيرٌ ، ومنه ناكح وعاشق " (4) ... إلخ .

والملاحظ ممَّا سبق أنَّ النحاة قد ربطوا بين التذكير والتأنيث والعلامة ؛ وذلك لأنَّ العلامة تؤدي دوراً مهمًّا في هذا الباب ، وقد " أكثر النحويون من استخدام المصطلح في معالجة القضايا اللغوية المختلفة ، التي تتصل بالصيغ والكلمات والجمل ، ودرسوا خلالها الشواهد القرآنية والشعر والقراءات ، كما أشاروا إلى بعض الأنواع للعلامة التي تميِّزها عن غيرها حين استعمالها ؛ لذلك نستطيع أن نقول : إنَّ العلامة هي المحور الرئيسي الذي عالج النحويون خلاله قضايا التذكير

---

(1) يُنظر : الفهرست ، ص 122-126 ، وابن الأنباري : المذكَر والمؤنَّث ، المقدمة ص 8 - 12 .

(2) شرح المفصل 5 / 88 .

(3) المذكَر والمؤنَّث ، ص 57 ، 58 .

(4) السابق ، ص 116 .

والتأنيث " (1) ، ولم يقتصر الأمر على ذكر العلامات السابقة ، بل هناك صفاتٌ يستوي فيها المذكر والمؤنث ، تخلو من التاء ، وقد ذكر العلماء بعض الأوزان لها (2) .

والشيء اللافت للنظر في دراسة القدماء للتذكير والتأنيث أنهم قد ربطوا بينهما وبين الأصلية والفرعية ، نلمس ذلك من قول سيبويه : " إنَّ الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختصُّ بعد ذلك ، فكلُّ مؤنثٍ شيءٌ ، والشيءُ يُذكر ، فالتذكير أولٌ ، وهو أشدُّ تمكُّناً ، كما أنَّ النكرة هي أشدُّ تمكُّناً من المعرفة ؛ لأنَّ الأشياء إنَّما تكون نكرةً ثم تُعرَّف ، فالتذكير قبلٌ ، وهو أشدُّ تمكُّناً ، فالأول أشدُّ تمكُّناً عندهم ، فالنكرة تُعرَّف بالألف واللام والإضافة ، وبأن تكون علماً ، والشيء يختصُّ بالتأنيث ، فيخرج من التذكير ، كما يخرج المنكور إلى المعرفة " (3) .

وهذا ما يراه ابن يعيشٍ أيضاً ، إذ يقول : " ولمَّا كان المذكر أصلاً ، والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامةٍ ؛ لأنَّه يُفهم عند الإطلاق ، إذ كان الأصل ، ولمَّا كان التأنيث تأنيثاً لم يكن بدُّ من علامةٍ ، تدلُّ عليه " (4) .

فسيبويه قد صرَّح بأنَّ التذكير أصلٌ والتأنيث فرعٌ ، وذكر ابن يعيشٍ أنَّ عدم احتياج المذكر إلى علامةٍ دليلٌ على أصليته ، واحتياج المؤنث إلى علامةٍ دليلٌ على فرعيته ، وهنا أن لنا أن نتساءل عمَّا قدَّمه ثعلب في شرحه ، فيما يتصل بالتذكير والتأنيث ، وهو ما يمكن بيانه فيما يلي :

(1) العلامة في النحو العربي ، ص 48 - 49 ، وما بعدها حيث تحدَّث أستاذي الدكتور محمود ياقوت بالتفصيل عن قضايا التذكير والتأنيث .

(2) يُنظر : شرح الأشموني 4 / 35 ، 56 ، وشرح التصريح 2 / 286 ، والمذكر والمؤنث للفرَّاء ص 60 - 68 ، وصيغ يستوي فيها المذكر والمؤنث ، مقالٌ ضمن إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بعنوان " في أصول اللغة " ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز ، 3 / 51 - 56 ، والظواهر اللغوية في كتب غريب القرآن ص 439 ، ولغة تميم " دراسة تاريخية وصفية " ، للدكتور ضاحي عبد الباقي ص 47 ، والمصطلح الصرفي ص 240 ، 241 .

(3) الكتاب 3 / 241 - 242 ، ويُنظر : د . إبراهيم السامرائي : في التذكير والتأنيث ، ص 82 - 83 .

(4) يُنظر : شرح المفصل 5 / 88 ، وقضايا التقدير النحويّ ، للدكتور محمود ياقوت ، ص 260 ، حيث تناول التذكير والتأنيث ضمن حديثه عن الأصلية والفرعية .

أ - لقد أشار ثعلب إلى بعض الألفاظ التي يمكن استعمالها في حالة التذكير أو التأنيث ، ومثال ذلك ما ورد في تعليقه على قول زهير :  
( من البسيط )  
إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَاَنْفَرَقَا      وَعَلِقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسْمَاءِ مَا عَلَقَا  
فقال : " ويُقال : بفلانٍ علاقةً من فلانةٍ ، وعلقٌ من فلانةٍ " (1) .

ومثال ذلك ما ورد في تعليقه على قول زهير :  
( من البسيط )  
وَقَدْ أَرَانِي أَمَامَ الْحَيِّ تَحْمِلُنِي      جَرْدَاءُ لَا فَحَجَّ فِيهَا وَلَا صَكَكُ  
فقال : " وروى الأصمعيُّ : وصاحبي وردةٌ نهدتُ مراكلها ، ويُقال : فرسٌ وردةٌ وفرسٌ وردٌ " (2) .

ومثال ذلك أيضًا ما ورد في تعليقه على قول زهير :  
( من الطويل )  
تُهَوِّنُ بَعْدَ الْأَرْضِ عَنِّي فَرِيْدَةٌ      كِنَازُ الْبَضِيْعِ سَهْوَةٌ الْمَشْنِيِّ بَازِلُ  
فقال : " وبازل للذكر والأنثى سواءً " (3) ، أي أنَّ الاسم واقعٌ على المذكر والمؤنث ، ولا علامة للتأنيث فيه ، كقولهم : عقربٌ ذكر وعقربٌ أنثى (4) .

ب - اهتم ثعلب ببيان بعض الألفاظ التي تختصُّ بالمذكر أو المؤنث دون غيره ، مع بيان الدلالة ، ومن ذلك ما يأتي :

1 - قال زهير : ( من الوافر )  
بَارِزَةَ الْفَقَارَةِ لَمْ يَخْنُهَا      قِطَافٌ فِي الرِّكَابِ وَلَا خِلَاءُ  
وجاء في شرحه : " يُقال خِلَاثُ الناقَةِ ، تَخْلَأُ خِلَاءً ، ويُقال : نَاقَةٌ خَلْوَةٌ ، ولا يكون ذلك في الذَّكَر " (1) ، أي أنَّ الخِلاء لا يكون إلا في الإناث خاصةً (2) .

- 
- (1) الشرح ، ص 33 .  
(2) السابق ، ص 169 ، والفحج : تباعد ما بين الفخذين ، وتداني صدور القدمين ، وإقبال إحدى الرجلين على الأخرى ، والصكك : العرقوبين في الدواب ، وللركبتين في الإنسان .  
(3) السابق ، ص 296 ، وسهوةٌ : سهلة ، وفريدة : لا مثل لها .  
(4) الأنباري : المذكر والمؤنث 58 / 1 .

2 - قال زهير : ( من الطويل )

تَرَى بِحِفَافِيهِ الرَّذَايَا وَمَتْنَهُ  
قِيَامًا يُقَطِّعُن الصَّرِيفَ الْمُفْتَرِّا  
وجاء في شرحه : " حِفَافَاهُ : جانباه ، وَمَتْنُهُ : وسطه ، والرذايا : الإبل  
الساقطة رزوحًا ، فَتَخَلَّفُ : يريد : من بُعِدَ هذا الطريق تَرَدَّى  
الإبل ، فَتَبْرُكُ في جانبه ووسطه ، والصَّرِيفُ للذكور دون الإناث ، وهو  
إذا ضَجِرَ صرف بنابه ، وإذا ضجرت الإناث رَعَتْ ، ومُفْتَرٌّ : ضعيفٌ  
لشدة الإعياء " (3) .

**جـ -** اهتم ثعلب ببيان المذكر والمؤنث لبعض الألفاظ ، على النحو التالي :

1 - قال زهير : ( من الطويل )

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِينَ خَلْفَةً وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ  
وجاء في شرحه : " الْعَيْنُ : البقر ، الواحدة عَيْنَاء ، والذَّكَرُ أعين " (4) ،  
وهذا ما صرَّح به الأعلام الشنتمريُّ أيضًا ، فقال : " الْعَيْنُ جمع أعين  
وعَيْنَاء " (5) .

2 - قال زهير : ( من الطويل )

فَأَصْبَحَ يَجْرِي فِيهِمْ مِنْ تِلَادِكُمْ مَعَانِمُ شَتَّى مِنْ إِفَالِ الْمُرْتَمِ  
وجاء في شرحه : " والإفال : الفُصْلان ، الواحد أَفَيْلٌ ، والأنثى  
أفيلة " (6) .

3 - قال زهير : ( من الكامل )

دَعَهَا وَسَلَّ الِهَمَّ عَنكَ بِجَسْرَةٍ تَنْجُو نَجَاءَ الْأُخْدَرِيِّ الْمُفْرَدِ  
وجاء في شرحه : " الْجَسْرَةُ : الناقة البسيطة الطويلة ، والذَّكَرُ  
جَسْرٌ " (7) .

4 - قال زهير : ( من الكامل )

وَكَأَنَّهَا يَوْمَ الرَّجِيلِ وَقَدْ بَدَأَ مِنْهَا النَّبَانُ يَزِينُهُ الْجَنَاءُ  
وجاء في شرحه : " والنَّبانُ : أطراف أصابعها ، وهو ذَكَرٌ ، والأنثى  
بنانة " (1) .

(1) الشرح ، ص 63 ، والأرزة : الدانية بعضها من بعض .

(2) الأعلام الشنتمري : شرح ديوان زهير ، ص 127 .

(3) الشرح ، ص 262 .

(4) السابق ، ص 6 .

(5) شرح الأعلام ، ص 10 .

(6) الشرح ، ص 17 .

(7) السابق ، ص 270 .

5 - قال زهير : ( من الطويل )  
وَاعْيَسَ مَخْلُوجَ عَنِ السَّوْلِ مُلِيدٍ      فَنَابَانَ مِنْ أُنْيَابِهِ عَرْدَانَ  
وجاء في شرحه : " أعيَس : جمل أبيض ، الأنثى عيساء " (2) .

د - تنبّه ثعلب إلى دور القياس في الدرس اللغوي ، فتوقّف أمام بعض الألفاظ ، مبيّناً دور القياس في تذكيرها أو تأنيثها ، وذلك نحو تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

وَاعْيَسَ مَخْلُوجَ عَنِ السَّوْلِ مُلِيدٍ      فَنَابَانَ مِنْ أُنْيَابِهِ عَرْدَانَ  
فقال في شرحه : " والسَّوْل : الإناث التي قلّ لبثها ، الواحدة شائلة ، وإذا رفعت ذنبها فهي شائلة وشوّل ، قال :  
\* كَأَنَّ فِي أَدْنَابِهِنَّ السَّوْلُ \*

وهذا على غير القياس ؛ لأنّها إذا شالت ذنبها ، فالذكر يفعل مثل ذلك ، فالقياس بالهاء ، وإذا ذهب لبثها فلا حظّ للذكر فيه ، فكان ينبغي أن يكون بغير هاء ، قال الشيخ أبو سعيد - أعزّه الله - : يجب أن يكون أشالت ، وعلى لفظ البيت ، فينبغي أن يُقال شال ذنبها " (3) .

ومما سبق نلاحظ أنّ الشارح قد تعرّض لذكر بعض الألفاظ التي يمكن استعمالها في حالة التذكير أو التأنيث ، كما اهتم ببيان المذكر والمؤنث من بعض الألفاظ ، أضف إلى ذلك تعرّضه لدور القياس في التذكير والتأنيث Feminization .

وقبل أن نفرغ من هذا الموضوع نشير إلى أهمية معرفة التذكير والتأنيث ، فقد " جعل العرب لمعرفة المذكر والمؤنث أهمية ، قد تفوق معرفة الإعراب ؛ لأنّ الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في السماء والأفعال ... ومعرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعراب ، وكلتاها لازمة " (4) ، فلقد " بيّنت كلّ تجارب الحياة للإنسان الناطق أنّه من الواجب التفرقة بين الذكر والأنثى ، وتمييزهما ، سواء كان هذا في عالم الإنسان أو عالم الحيوان ، وكان من الطبيعي والمنطق أيضاً أنّ اللغة

(1) السابق ، ص 340 .

(2) السابق ، ص 360 ، ومخلوج عن الشول : نُجّي عنها وفُرقَ بينهما ، والشول : الإناث التي قلّ لبثها .

(3) السابق ، ص 359 - 360 .

(4) يُنظر : المصطلح الصرفي ، ص 150 .

حين تعالج فكرة الجنس تفرّق بين المذكر والمؤنث (1) ؛ لأنّ من ذكّر مؤنثاً أو أنث مذكراً كان العيب لازماً له ، كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً (2) ، ونرى أنّ أهمية التمييز بين المذكر والمؤنث لم تقتصر على العربية وحدها – سواءً كان ذلك بإفراد الظاهرة بمؤلفاتٍ خاصةٍ أو تناولها في شرح النصوص الأدبية – فاللغة الإنجليزية وكذلك اللغة الفرنسية تفرّقان بين المذكر والمؤنث " (3) .

### ثانياً – المفرد والمثنى والجمع :

يُعدُّ كلُّ من المفرد والمثنى Dual والجمع Plural من الموضوعات التي تدخل في إطار الفصائل النحوية ، وظاهرةً موجودةً في لغات البشر ، باستثناء بعض اللغات التي ليس فيها مثنى ، كالإنجليزية مثلاً ، حيث " تحرص اللغات على تمييز فكرة الأفراد وفكرة الجمع ، ففي الكثرة الغالبة من اللغات مفردٌ ، ولكنها تتخذ في هذا المعنى العقليّ العام طرائق شتى لتصويره أو التعبير عنه ، فمن اللغات ما يميّز في الصيغة بين المفرد وغير المفرد ، فتجعل للمفرد صيغةً ، ولغيره أيّاً كان كمّه صيغةً أخرى ، كمعظم اللغات الأوربية ، ومثل هذه اللغات تلقت في هذه الظاهرة اللغوية بالتقسيم المنطقيّ عند الحديث عن الكميّ ، في حين أنّ اللغات السامية تتخذ لهذه الفكرة العقلية ثلاث صيغ ، واحدة للمفرد ، وأخرى للمثنى ، وثالثة للجمع ، بل إنّ العربية لتُفرّق بين الجموع ، فتجعل من الصيغ ما يفيد القلّة ، ومنها ما يفيد الكثرة " (4) .

وإذا أنعمنا النظر في تراثنا اللغويّ سنجد أنّ هذه الظاهرة لم تكن وليدة شرح ثعلب على ديوان زهير ، بل اهتمت بها المعاجم اللغوية ، ومعاجم الموضوعات ، فقد نال هذا الموضوع اهتمام الرسائل اللغوية ، والغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وكتاب الألفاظ لابن السكّيت ؛ وذلك لأنّ اللغويين عدّوا بيان صيغ الجمع ممّا يجب توافره في المعجم ، وكذلك كان هذا الموضوع من معالم منهج الشُّراح في شروحهم

(1) د . إبراهيم أنيس : أسرار العربية ، ص 158 .

(2) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ، ص 87 .

(3) Grammar , p. 195 – 196 .

(4) أسرار اللغة ، ص 152 – 153 .

اللغوية على النصوص ، وطردًا لهذا المنهج نجد ثعلب يتعرض له في شرحه ، فلنحاول التعرف على ما يتصل بهذا الموضوع فيما يلي :

( أ ) من اللافت للنظر في هذا الشرح بيان جمع ما هو مفردٌ ، نحو :

1 - البُرْعَم : هو ثمرٌ وزهرٌ ، وجمعه براعيم (1) ، وهذه الكلمة ( برعم ) على أربعة أحرف ، وتحتل زيادة ألفٍ وياء ؛ لذلك كان جمعها براعيم ، مفتوح ومفتاح ، " فكلُّ ما رأيتَه يحتمل زيادة ألفٍ وياءٍ ، ثم جمعته زدت فيه ياءً ، نحو قولك : مفاتيح ومفاتيح ، وقد يجيء مالا يجوز فيه ، نحو معمر وجعفر ، فالاختيار أن لا تزيد فيه ياء ، نحو قولك : جعافر ، ومعامر " (2) .

2- قال الأصمعيُّ : الجُلَى : الخصلةُ العظمى ، والجمع جُلُلٌ (3) .

3 - جَمْعُ القَطِينِ قُطُنٌ ، قال لبيد :

\* فَتَكَنَسُوا قُطُنًا تَصِرُ خِيَامُهَا \* (4) .

4 - اليُمُنُّ : جماعة يمين ، وربما جُمع أيمُنًا ، وهو قليلٌ (5) ، وأنشد :  
طِرُنْ انْقِطَاعَةً أوتارٍ مُحْظَرَبَةٍ في أقوْسٍ نازعِثها أيمُنٌ شُمْلًا  
فقد بيّن الشارح أن ( يُمُنٌ ) جمع يمين ، وبيّن أنه ربما يُجمع على أيمُن ، وهذا قليل ، واستشهد على ذلك بالبيت المذكور ، ولم ينسبه إلى قائله .

5 - قال في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

يَنْزِعُ إِمَّةً أَقْوَامٍ ذَوِي حَسَبٍ مِمَّا تُبَسِّرُ أَحْيَانًا لَهُ الطَّعْمُ  
" طُعْمَةٌ وَطَعْمٌ ، قال النابغة :

\* نرجو الإله ونرجو البرِّ والطَّعْمَا \* (6) .

---

(1) الشرح ، ص 3 .

(2) ابن دريد : الجمهرة 3 / 508 .

(3) الشرح ، ص 111 .

(4) السابق ، ص 113 ، وقول لبيد من الكامل .

(5) السابق ، 118 ، والبيت من البسيط ، ومحظربةٌ : شديدة القتل ، حظرب الوتر والحبل ، إذا أجاد قتلَه .

(6) السابق ، ص 162 ، وقول النابغة من البسيط .



فقد بيّن الشارح أنّ كلمة ( طُعْمَة ) تُجْمَع على ( طُعْم ) مستشهداً بقول النابغة الذبيانيّ ؛ وذلك لأنّ طُعْمَة على وزن ( فُعْلَة ) ، وهذا الوزن ضمن الأوزان التي تُجْمَع على ( فُعْل ) ، مثل غِرْفَةٍ وَغُرْف (1) .

6 - حُقْبٌ : دَهْرٌ ، وجمعه أحقاب (2) ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ لَا يَثْبِغَنَ فِيهَا أَحْقَاباً ﴾ (3) .  
7 - المِدْنَبُ : مجرى الماء إلى الرّوضة والحديقة ، وجمعه مدانب (4) .

( ب ) لَمَّا كَانَ الشَّارِحُ قَدْ اِهْتَمَّ بِبَيَانِ مَا هُوَ مَفْرَدٌ ، فَقَدْ اِهْتَمَّ أَيْضًا بِبَيَانِ مَفْرَدٍ مَا جُمِعَ ، نَحْوُ :

- 1 - العُقُقُ : الواحد عَقُقٌ ، وهي التي عظُمت بطونها (5) .
- 2 - أجوازٌ : أوساطٌ ، والواحد جوزٌ ، والنّواتي : الملاحون ، والواحد نُوتِيٌّ (6) .
- 3- قال ابن الأعرابيّ : القلاع : الشّراع ، والوحد قَلْعٌ (7) .
- 4 - النُّظْمُ : واحدها نِظْمٌ ، وهو الخيط (8) .
- 5 - الصّفايا : القِرار الكثيرة اللّبن ، والواحدة صَفِيٌّ ، وواحدة العِشار عُشراء (9) .
- 6 - المَطَافِلُ : التي معها أولادها ، والواحدة مُطْفِلٌ (10) .
- 7 - الهُورُ : جمع هُورٍ (11) ، والفرّاء يقيس ( فُعْلا ) بضمّ ففتحٍ ، في مثل هذا وغيره ، ويقول : إنّه سماعيٌّ (12) .
- 8 - الخطوب : الأمور ، الواحد خَطْبٌ (13) .

- 
- (1) يُنْظَرُ : جمهرة اللغة 3 / 508 .
  - (2) يُنْظَرُ : الشرح ، ص 206 .
  - (3) سورة النّبا ، الآية 23 .
  - (4) يُنْظَرُ : الشرح ، ص 373 .
  - (5) يُنْظَرُ : السابق ، ص 50 .
  - (6) يُنْظَرُ : السابق ، ص 118 .
  - (7) يُنْظَرُ : السابق ، ص 119 .
  - (8) يُنْظَرُ : السابق ، ص 149 .
  - (9) يُنْظَرُ : السابق ، ص 208 .
  - (10) يُنْظَرُ : السابق ، ص 298 .
  - (11) يُنْظَرُ : السابق ، ص 319 .
  - (12) يُنْظَرُ : هامش رقم 1 ص 319 من الشرح .
  - (13) يُنْظَرُ : الشرح ، ص 371 .

( ج ) أمّا عن المثني ، فلم نعرش في الشرح إلا على مواضع قليلة ، صرّح في بعضها بلفظ ( المثني ) ، وأشار إليه في بعضها الآخر إشارةً ضمنيةً ، يفهمها القارئ ، وذلك نحو :

- 1 - في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )  
فَقَرًّا بِمُنْدَفِعِ النَّحَائِتِ مِنْ ضَفْوَى أُولَاتِ الضَّالِّ وَالسِّدْرِ  
قال : " ضَفْوَى ، مُحَرَّكَ الفاء مثني ، وضَفْوَى مثل عَطَشَى " (1) .
- 2 - في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
مَطُوتٌ بِهِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى كَأَنَّهُ أَخُو سَبْسَبٍ يُرْمِي بِهِ الرَّجْوَانَ  
قال : " وَالرَّجْوَانَ : جَانِبَا الْبُئْرِ ، الْوَاحِدَ رَجًا ، مَنقُوصٌ " (2) .

( د ) أشار الشارح في ثنايا شرحه إلى بعض الألفاظ التي تُستعمل بصيغة واحدة في المفرد والجمع أو في المفرد والمثني والجمع ، وذلك نحو :

- 1 - في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَاثْفَرَقَا وَغَلِقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسْمَاءَ مَا عُلقَا  
قال : " ... وَالْخَلِيْطُ يَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا " (3) .
- 2 - في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
عَفَا مِنْ آلِ فَاطِمَةَ الْجَوَاءِ فَيُؤْمِنُ فَالْقَوَادِمُ فَالْحِسَاءُ  
قال : " الْجَوَاءُ أَرْضٌ ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الْجَوَاءُ : مَنْ أَرَادَ بِهِ جَمْعًا فَهُوَ جَوٌ ، وَقَدْ يَكُونُ الْجَوَاءُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ " (4) .
- 3 - في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
كَأَنَّ أَوَابِدَ الثَّيْرَانِ فِيهَا هَجَانٌ فِي مَعَابِنِهَا الطَّلَاءِ  
قال : " وَالْهَجَانُ : إِبْلٌ بَيْضٌ كِرَامٌ ، وَكُلُّ هَجَانٍ كَرِيمٌ ، وَرَبْمَا جَعَلَ الْهَجَانَ لِلوَاحِدِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَرَبْمَا جُمِعَ ، قَالَ : ( من السريع )

---

(1) الشرح ، ص 88 ، ويُنظر أيضًا ص 57 ، ومندفع : حيث يندفع الماء إلى النحائت ، والنحائت : آبارٌ في موضع معروفٍ ، يُقال له : النحائت ، وضموى : مكانٌ .

(2) السابق ، ص 364 ، ومطوت به : مددت به في السير ، وأخو سبسبٍ : يريد أن الذي يسير معه كأنه متعلّقٌ بحبلٍ ، يترجح به في البئر من النعاس .

(3) السابق ، ص 33 .

(4) السابق ، ص 56 .

هذا جَنَائِي وَهَجَائِي فِيهِ إِذْ كُلُّ جَانٍ يَدُهُ إِلَى فِيهِ " (1) .

فمن خلال هذا النَّصِّ يتضح لنا إشارة الشارح إلى أنَّ لفظ (الهجان) يُستعمل للمفرد والمنتى والجمع ، وربما جُمع ، فقالوا : هجائن ، ويُعصَّد ذلك ما جاء في اللسان : " قال الأزهري : والهجانُ من الإبل : البيض الكرام ... قال : ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، يُقال : بعيرٌ هجانٌ وناقَةٌ هجانٌ ، وربما قالوا هجائن ، قال ابن أحمر :  
كَانَ عَلَى الْجَمَالِ أَوْ أَنَّ حَفَّتْ هَجَائِنٌ مِنْ نِعَاجٍ أَوْ رَاعِينَا " (2) .

( هـ ) أشار الشارح إلى تعدُّد صيغ الجمع لبعض الكلمات ، وذلك نحو :

- 1 - في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
كَانَ كُورِي وَأَنْسَاعِي وَمِيئَرْتِي كَسَوْنَهْنَ مُشِبًّا نَاشِطًا لَهَقًا  
قال : " والميثرة : ما وُثِرَ به الرجل ، والجمع مآثر ، فَمَنْ تَرَكَ الهمزة قال مياثر ومواثر " (3) .
- 2 - السَّمَاءُ : المطر ، يُقال : أصابتنا سماءٌ ، وسماءان وسُمِيٌّ وأُسْمِيَّةٌ (4) .
- 3 - في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
وَلَأَنْتَ أَشَجَعُ حِينَ تَتَّجِهَ الـ أَبْطَالُ مِنْ لَيْثِ أَبِي أَجْرٍ  
قال : " وأجرٍ جَمْعُ جَرَوْ ، والجرؤ : للسباع وغيرها من الكلاب ، وأمثالها ، وجمعه أجرٍ وجرأء " (5) .
- 4 - النَّقَبُ : الطريق في الجبل ، نَقَبٌ وَأَنْقَبٌ ، مثل عَبْدٍ وَكَبْشٍ وَأَكْبَشٍ (6) .

( و ) أشار الشارح إلى اسم الجنس ، وذلك في موضعٍ واحدٍ من الشرح ، نتناوله فيما يلي :

- 
- (1) السابق ، ص 58 .
  - (2) لسان العرب ، مادة ( هجن ) .
  - (3) الشرح ، ص 42 ، والكور : الرَّحْلُ ، والأنساع : ما يُشدُّ به الرَّحْلُ ، والناشط : الثور ، واللهمق : البيض .
  - (4) يُنظر : السابق ، ص 57 .
  - (5) السابق ، ص 94 .
  - (6) يُنظر : السابق ، ص 375 .

قبل الإشارة إلى هذا الموضوع نشير إلى أن هناك أشياء يُلاحظها ابن اللغة Native speaker ، ومن بينها " ما يدلُّ على الجمع ، فالجمع له صيغه المخصوصة المتعارف عليها ، سواءً أكان جمع تكسير أم جمعاً سالمًا ، لكن يوجد في الألفاظ العربية ما يدلُّ على جمع ، ولا يسميه علماء النحو والتصريف جمعًا ، وإنما يسمون هذه الأسماء أحيانًا ( اسم جنسٍ جَمْعِيٍّ ) ، وأحيانًا أخرى ( اسم جمع ) ، فهناك إذن ثلاثة أنواع ، تدلُّ على الجمع ، الجمع بصيغه وأنواعه ، اسم الجنس الجمعيّ Generic noun ، اسم الجمع Plural noun .

ومما يتصل بما نحن بصدده ذُكر ثعلب لملاحظ ، يخصُّ اسم الجمع ، ولكن قبل أن نذكر هذا الموضوع لنا أن نتساءل : ما اسم الجمع ؟ هنا أقول : إنَّ الجمع " اسمٌ لجماعة الناس ، والجمع مصدر قولك : جمعت الشيء ... وقد استعملوا ذلك في غير الناس حتى قالوا : جماعة الشجر ، وجماعة النبات (1) ، وقد استمدَّ اللغويون من هذا المعنى ( اسم الجمع ؛ ليكون دليلًا على الجماعات المترابطة من الموجودات ؛ ولذلك فقد مثَّل له بكلماتٍ دالةٍ على جماعة ، وليست المفردات منها متماثلةً ، فجماعة الناس مفرداها : رجلٌ ، وامرأةٌ ، وجماعة الشجر مفرداها شجرةٌ ، ولكن الأشجار تتنوّع ، وتختلف أنواعها ، وجماعة النبات تختلف أفرادها باختلاف النباتات ... وهكذا ، وقد تكون أفرادًا لجماعةٍ متماثلةٍ ، وما يدلُّ عليهم جميعًا اسم جمع كذلك ، فالمَرُ كَبُ اسمٌ من أسماء الجمع ، كنفِرٍ ورهطٍ ... وهو جمع راكبٍ ، كصاحبٍ وصاحبٍ " (2) .

فاسم الجمع – معجميًا – يدلُّ على " مجموعةٍ مترابطةٍ من الوحدات الوجودية ، تمثِّل مجموعةً واحدةً ... وتخالِف صيغته صيغ الجمع " (3) ، وتأسيسًا على ما سبق نرى أن اسم الجمع ما دلَّ على جماعةٍ ، ولا واحد له من لفظه غالبًا ، وليس على وزنٍ خاصٍ بالجموع ، كقومٍ ورهطٍ وإبلٍ ونساءٍ ، وقد يكون له واحدٌ من لفظه ، كصحبٍ وركبٍ ، فإنَّ لها مفردًا ،

(1) اللسان ، مادة ( جمع ) .

(2) يُنظر : السابق ، مادة ( ركب ) ، واسم الجمع واسم الجنس في اللغة العربية ، للدكتور إبراهيم بركات ، ص 5 بتصرفٍ يسير .

(3) اسم الجنس واسم الجمع ، ص 9 ، بتصرفٍ .

هو صاحب وراكب ، لكنه ليس على وزنٍ من أوزان الجموع المُتعارف عليها (1) .

نأتي بعد ذلك إلى ملحظ اسم الجمع في شرح ثعلب ، فنجد ذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
وبالْفَوَارِسِ مِنْ وَرَقَاءٍ قَدْ إِخْوَانَ صِدْقٍ عَلَى جُرْدٍ أَبَابِيلِ  
فقال : " أبابيل : متفرقة ، تأتي من كلِّ وجهٍ ... لا واحد لها ، مثل الخيل والإبل والنساء ، لا واحد لها من جنسها " (2) .

فمن خلال هذا النصِّ يُلاحظ أنَّ كلمة ( أبابيل ) لا واحد لها من جنسها ، مثل الخيل والإبل والنساء ، وعلى الرغم من ذلك فإننا لا نعدم من علمائنا القدماء من يصرِّح بأنَّ لها مفرداً ، ومنهم من يوافق ثعلباً على قوله ، فيصرِّح بعدم وجود مفرد لها ، فيقول ابن سيده : " والإبيل والإبؤل والإبالة : القطعة من الطير والخيل والإبل ، قال :  
\* أَبَابِيلٌ هَطْلَى مِنْ مُرَاحٍ وَمُهْمَلٌ \*

وذهب أبو عبيدة إلى أنَّ الأبابيل جَمْعٌ لا واحد له ، بمنزلة عباييد وشمايط ، وقال الجوهرى : وقال بعضهم إِبِيل ، قال : ولم أجد العرب تعرف له واحداً ، وفي التنزيل العزيز (3) : ﴿ وَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ (4) .

ومما سبق نرى أنَّ الشارح قد اتخذ منهجاً في عرضه للمفر والمثني والجمع ، تتمثل أهم ملامحه فيما يلي :

---

(1) أمَّا اسم الجنس ، فيدلُّ على جنس الشيء الواحد ، أي : ضَرْبُ الشيء ، ويُفَرِّق بين الواحد وجمسه بوحدات صرفية سابقة أو لاحقة ، غير مستخدمة في طرق الجمع ، وقد تكون التفرقة بينهما بالسِّمة الدلالية ، التي تُفهم من السياق الجُملي ، واسم الجنس لا يُفَرِّق بينه وبين واحده إلا بالتاء ، بخلاف اسم الجمع ، واسم الجنس له واحدٌ من لفظه ، متى دلَّ على جماعة ، بخلاف اسم الجمع ، فإنَّه يكون له واحدٌ من لفظه أحياناً ، كما ذكرنا ، وأحياناً لا واحد له ، كقوم وإبل ، وهو الغالب . اسم الجمع واسم الجنس ، ص 8 وما بعدها ، بتصرُّف .

(2) الشرح ، ص 309 .

(3) سورة الفيل ، الآية 3 .

(4) اللسان ، مادة ( أبل ) وجمهرة اللغة 3 / 447 وشرط البيت المذكور من الطويل .

- 1 – الاهتمام ببيان جَمْع ما هو مفردٌ أو العكس ، وقد استخدم وسائل كثيرة للإشارة إلى صيغ الجمع ، فقد يورد المفرد ، وبعده الجمع ، دون التصريح بأنه الجمع ، وقد يصرِّح بذلك ، فيقول : والجميع ، والجمع ، وجمعه ، وقد يورد صيغة الجمع موضِّحًا المفرد منها مصرِّحًا أحيانًا بأنَّ الأولى جمع الثانية ، أو بأنَّ الثانية واحدة الأولى ، وقد يشير إلى جمع القلَّة Plural of paucity ، دون التصريح به ، كقوله فيما سبق : والنَّقْبُ الطريق في الجبل ، نَقْبٌ وأنْقَب ، مثل عبِدٍ وأَعْبُد ، وكَبَشٍ وأَكْبِش .
- 2 – اهتم الشارح أيضًا ببيان الصيغ المختلفة ، التي تُستعمل عند جمع بعض الكلمات ، كما تنبّه إلى اسم الجمع ، على نحو ما ذُكر آنفًا .
- 3 – الإشارة إلى المثني ، سواءً أكان ذلك صراحةً أم ضمناً .
- 4 – ممّا يطبع هذا المنهج أنّه كان يقيس على بعض الكلمات الأخرى ، وذلك نحو قوله : والعناة الأسرى ، الواحد عانٍ ، مثل قاضٍ وقضاة .
- 5 – الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر العربي على اختلاف عصوره ، كما رجع إلى المصدر البشري متمثلاً في آراء السابقين عليه ، كابن الأعرابي والأصمعي وغيرهما ، بالإضافة إلى معاصريه .

### ثالثاً – الضمائر :

الضمير في اصطلاح النحاة هو ما وُضِعَ لمتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ ، تقدّم لفظاً أو معنىً أو حُكْمًا (1) ، ويعرّفه بالمر Palmmer بقوله : " إنّ الضمير Pronoun هو كلمة تُستعمل بدلاً من الاسم " (2) .

وقبل الشروع في العرض لملاحظ الضمير – باعتباره واحداً من الفصائل النحوية – عند ثعلب نشير إلى أنّ الضمير يرتبط ارتباطاً مباشراً بالعلامة ، فالضمائر كلها مجموعة من العلامات عند سيبويه ، وقد أشار إلى ذلك في قوله : " إنّ الضمير المرفوع إذا حدّث عن نفسه ، فإنّ علامته أنا ، وإنّ حدّث عن نفسه وعن آخر قال نحن ، وإنّ حدّث عن نفسه وعن آخرين قال نحن ... وأمّا المضمّر المخاطب ، فعلامته إنّ كان واحداً أنت ، وإنّ خاطبت اثنين فعلامتهما أنتما ، وإنّ خاطبت جميعاً فعلامتهم أنتم ... وأمّا المضمّر المحدث عنه فعلامته هو ، وإنّ كان مؤنثاً

(1) يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 60 ، وشرح شذور الذهب ص . 177 .

(2) Grammar , P .55 .

فعلامته هي ، وإن حدثت عن اثنين فعلاهما هما ، وإن حدثت عن جميع فعلاهما هم ، وإن كان الجميع المؤنث فعلامته هُنَّ " (1) ، وسنرى أنَّ الشارح قد استخدم بعضًا من هذه العلامات عند الشروع في العرض لملاحظ الضمير عنده ، وذلك على النحو التالي :

**( أ ) يقع الضمير ( ضمير الغائب ) عائداً ، أي راجعاً بكثرة في القرآن الكريم (2) والحديث والشعر العربي ، وغير ذلك من النصوص ، وقد أشار الشارح في بعض المواضع إلى الضمير العائد صراحةً أو ضمناً ، وقبل العرض لهذه الملاحظ أشير إلى أنَّ " الضمير باعتباره من المبهمات يحتاج إلى ما يزيل إبهامه ، شأنه في ذلك شأن الإشارات ، أي أنَّ التكلم والخطاب يتعين مدلولهما بوجود المتكلم والمخاطب ، أمَّا ضمير الغياب ، فإنَّه يحتاج إلى أن يكون في الكلم ما يفسره ويعين المقصود به ، وهذا أمرٌ لا يقتصر على العربية ، لكنه عامٌّ في اللغات كلها .**

وضمير الغياب بهذه الضرورة يقترب اقترباً شديداً من الإشارة ، إلاَّ أنَّ الإشارة قد يصبحها إدراكٌ بالحاسَّة ، فلا يحتاج إلى ذكرٍ مفسِّر لها في الكلام ، وهنا أشير إلى أنَّ الشروط العامة لاستخدام ضمير الغياب مع مفسِّره تتلخص فيما يلي :

- 1 - وجود مرجع يعود إليه الضمير .
- 2 - تقدُّم المرجع على ضميره في الغالب .
- 3 - قُرْب هذا المرجع .
- 4 - الاقتصار على مرجع واحد ، يعود إليه الضمير ؛ لئلاَّ يقع الالتباس إذا وُجد غيره ، وصَلح لأنَّ يكون مرجعاً ، وهذا يمنع أن يكون الضمير عائداً إلى مرجعين في وقتٍ واحدٍ (3) .

وفيما يلي عرضٌ لبعض مواضع ضمير الغائب عند ثعلب ، على النحو التالي :

- 1 - في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
فَأَصْبَحْنَا مِنْهَا عَلَى خَيْرِ مَوْطِنٍ بَعِيدِينَ فِيهَا مِنْ عَفْوَاقٍ وَمَأْتَمٍ

---

(1) الكتاب 2 / 350 - 351 ، و يُنظر : العلامة في النحو العربي ، ص 32 - 33 .  
(2) يُنظر : مرجع الضمير في القرآن الكريم " مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب " ، للدكتور محمد حسنين صبره ، ص 11 وما بعدها .  
(3) يُنظر : د . محمد عبد الله جبر : الضمائر في اللغة العربية ، ص 95 .

قال : " ومنها : من الحرب " (1) ، فقد ذكر الشارح أنّ ضمير الغائب في قوله ( ومنها ) - وهو ضمير متصل في محل جرّ ، صيغته على حرف الهاء - يعود على الحرب ، ونشير إلى أنّ مرجع ضمير الغائب هنا مرجعٌ محدّدٌ غير صريح (2) ؛ لأنّ الشاعر لم يصرّح في هذا البيت أو الأبيات السابقة عليه بالحرب ، لكن المقام الذي قيلت فيه هذه الأبيات هو الحديث عن الحرب التي نشبت بين عبّس وذبيان ، وذلك ملموسٌ من خلال تعليق ثعلب على قول زهير في بيت سابق :

تَدَارَكْتُمَا عَبْسًا وَذُبْيَانًا بَعْدَمَا تَفَانُوا وَدَقُّوا بَيْنَهُمْ عَطْرًا مَنْشِيمًا  
فقال : " أي تداركتماهما بالصّلح بعدما تفانوا بالحرب " (3) .

2 - في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )

كَأَنَّ أَوَابِدَ الثَّيْرَانِ فِيهَا هَجَائِنٌ فِي مَعَابِنِهَا الطَّلَاءِ

قال : " فيها : في الأرضين " (4) ، أي أنّ الهاء تعود على الأرضين ، التي يُقصد بها ( فَذَرُوءُ فَالْجِنَابِ ) في البيت السابق على هذا البيت ، حيث يقول زهير :

فَذَرُوءُ فَالْجِنَابِ كَأَنَّ حُنْسَ النَّدِّ عَاجِ الطَّاوِيَاتِ بِهَا الْمَلَاءِ

وعليه علّق الشارح بقوله : " وَذَرُوءُ وَالجِنَابُ أَرْضَانِ " (5) ، ويمكننا أن نعدّ مرجع الهاء في قوله ( فيها ) مرجعاً محدّداً صريحاً (6) ، فقد عاد

(1) الشرح ، ص 16 ، وخير موطن : خير منزل .

(2) يُنظر : مرجع الضمير في القرآن الكريم ، ص 407 ، والمرجع المحدّد غير الصريح ، هو ذلك المرجع المفهوم من الكلام ، والذي يحتاج إلى إعمال الفكر وطول النظر ، والذي لا يهتدي إليه إلا إنسانٌ نال حظاً كبيراً من الثقافة اللغوية ، وطال تمرّسه بالتراكيب العربية والمقامات التي قيلت فيها ، وما يطرأ عليها من ذكرٍ وحذفٍ ، وما إلى ذلك ، ولهذا المرجع صورٌ عديدةٌ . يُنظر : مرجع الضمير في القرآن الكريم ، ص 12 .

(3) الشرح ، ص 15 .

(4) السابق ، ص 58 ، والأوابد : الثيران الوحشية ، ومنها تأبّد أي توحّش ، والهجائن : إبلٌ بيضٌ .

(5) السابق ، ص 57 .

(6) المرجع المحدّد الصريح هو المرجع الواضح ، الذي يهتدي إليه إنسانٌ متوسط الثقافة ، مرجعٌ لا يحتاج إلى إعمال فكرٍ ولا طول نظرٍ ؛ لأنّه ليس فيه خفاءٌ ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنَحْنُ جُنُودُ اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ﴾ البقرة 139 ، فالضمير ( هو ) مرجعه كلمة ( الله ) ، وهو مرجعٌ ظاهرٌ واضحٌ . يُنظر : مرجع الضمير في القرآن الكريم ، ص 11 .



الضمير على ( ذرّوة والجناب ) ، أي عاد على متقدّم لفظاً ورتبةً Natural order ، وهذا هو الأصل في الترتيب بين الضمير ومرجه .

والجدير بالذّكر أنّ الشاعر هنا لم يكرّر الاسم الظاهر ( ذرّوة والجناب ) ؛ وذلك للإيجاز ، فكان الضمير عنصراً إحيائياً على العنصر الإشاريّ ( ذرّوة والجناب ) حالاً محلّه ، فأحلال الضمير محل الظاهر يتصل بما يُسمّى عند النصّيين بالبنية الإحالية في النصوص أو قضية الإشارة والإحالة في الكلام ، وهو الأمر الذي نال اهتمام النحاة والبلاغيين وعلماء اللغة (1) .

3 - في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )

يَخْرُ تَبِيئُهَا عَنْ حَاجِبِيهِ      فَلَيْسَ لَوَجْهِهِ مِنْهُ غَطَاءٌ

قال : " يَخْرُ عَنْ حَاجِبِيهِ : الهاء للحمار " (2) ، والحمار مذكورٌ في بيتٍ سابق على هذا البيت ، فيقول زهير :

وَإِنْ مَالاً لَوْ عَثَّ خَادِمْتُهُ      بِأَلْوَابِ مَفَاصِلِهَا ظَمَاءٌ

وفي تعليقه عليه قال ثعلب : " وروى أبو عمرو : إذا ازدحما بَوَعَثِ جاهدته \* بألواح ... ازدحما : الأتان والحمار " (3) ؛ ومن هنا يمكننا أن نقول : إنّ مرجع الضمير غير صريح ، فالشاعر لم يصرّح بلفظ الحمارة ، إنّما وُجد في الأبيات السابقة ما يدلُّ على المرجع ، ويشير إليه ، وإرجاع الضمير إلى الحمارة له ما يعضده ، وهو التطابق بين الضمير ومرجه في النوع والعدد .

4 - في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

نَظَرْتُ إِلَيْهِ نَظْرَةً فَرَأَيْتُهُ      عَلَى كُلِّ حَالٍ مَرَّةً هُوَ حَامِلُهُ

قال : " ويُقال : نظرتُ إليه : إلى الفرس ، وإلى الغلام ، وهو للفرس أجود ، وحامله يرد الغلام يحمل الفرس من السّير على ما أحبّ وكره ، على كلّ حال ، وهو للفرس أجود " (4) ، أي أنّ الشارح يرى أنّ الضمير ( إليه ) يمكن أن يعود على ( الفرس ) المذكور آنفاً أو على ( الغلام ) المذكور آنفاً أيضاً ، وعلى ذلك يمكننا أن نصّف مرجع الضمير بأنّه

(1) يُنظر : الأزهر الزنّاد : نسيج النص ، ص 115 .

(2) الشرح ، ص 68 ، ونبيئها : ما حفرته الحمير بحوافرها .

(3) السابق ، نفسه .

(4) السابق ، ص 136 .

مرجع غير محدد (1) ، كما بين أيضاً أن الضمير في قوله ( حامله ) يعود على ( الغلام ) ، ثم يرى أن عوده على ( الفرس ) أجود ، وهنا أشير إلى أن مرجع الضمير الذي معنا مرجع غير محدد ، لكنه صريح ، فقد ذكره الشاعر في قوله السابق على هذا البيت ، فقال : ( من الطويل )

فَأَتَّبَعَ آثَارَ الشَّيْأِهِ وَلَيْدُنَا كَشَوْبُوبٍ غَيْثٍ يَحْفَسُ الْأَكْمَ وَإِلَهُ

وقال ثعلب : " ووليدنا : غلامنا " (2) ، ويعضد قول الشارح التطابق بين الضمير ومرجعه في النوع والعدد ، سواء أعاد الضمير على الفرس أم على الغلام ، وفي الموضع الثاني نجد التطابق أيضاً بين الضمير ومرجعه في النوع والعدد .

5 - في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

فَرَلَّ عَنْهَا وَوَأْفَى رَأْسَ مَرْقَبَةٍ كَمَنْصِبِ الْعَثْرِ دَمَى رَأْسِهِ النَّسْكَ

قال : " والمَنْصِبُ : الحجر ، ورأسه : رأس الحجر " (3) ، أي أن الضمير في ( رأسه ) قد عاد على الحجر ( الْمَنْصِب ) ، وهو مرجع محدد ، وبهذا يكون الضمير قد عاد على أقرب مذكور ، فالأصل في اللغة أن يعود ضمير الغائب على أقرب مذكور ، إذا تعدد المرجع ، والملاحظ أن الضمير قد تطابق مع مرجعه في النوع والعدد ، وقد عاد على متقدم لفظاً متأخر رتبة ؛ لأننا إذا أعدنا الترتيب وجدناه : دَمَى النَّسْكَ رَأْسَ مَنْصِبِ الْعَثْرِ ، مع ملاحظة أن شبه الجملة يُنْسَع فيه ما لا يُنْسَع في غيره .

6 - في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )

تَحَمَّلَ أَهْلُهُ مِنْهُ قَبَائِلًا وَفِي عَرَصَاتِهِ مِنْهُمْ رُسُومٌ

قال : " العَرْصَةُ : وسط الدار ، يقول : أهل هذا الطلل ، بانوا : انقطعوا ، ومنهم : من أهلها " (4) ، ومن خلاله نلاحظ أن الشارح قد ذكر ضمناً أن

(1) المرجع غير المحدد ، هو أن يسبق ضمير الغائب مرجعان أو أكثر ، ويجوز أن يرجع الضمير إلى كل واحد منها ، فإن ترجح - في بعض الأحيان - أن يرجع إلى واحد منها ، نحو قوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ الرعد2 ، فقد قيل : إن الضمير في ( ترونها ) عائد إلى ( السموات ) ، أي تشاهدوا السموات ، وقيل : إن الضمير يعود على ( عَمَد ) ، أي بغير عَمَدٍ مرثية ، وتكون الجملة في محل جرٍ صفة لعَمَد . يُنظر : مرجع الضمير في القرآن الكريم ، ص 21 - 22 ، والكتشاف للزمخشري 2 / 348 - 349 .

(2) الشرح ، ص 135 .

(3) السابق ، ص 179 .

(4) السابق ، ص 208 .

الضمير في قوله ( منهم ) يعود على ( أهلها ) ، لكن كلمة ( أهلها ) غير موجودة بالبيت ، مع ملاحظة وجود كلمة ( عَرَصاته ) ، ومفردها عَرَصَةٌ ، بمعنى وسط الدار ، وهي التي دَلَّت على الأهل ، وأشارت إليها ، وبهذا يكون المرجع محددًا غير صريح ، وقد عاد الضمير على أقرب مذكور ، وتطابق مع مرجعه ، وعاد على متقدِّم لفظًا ، متأخِّر رتبةً ؛ لأنَّ ( في عرصاته ) التي دَلَّت على الأهل خيرٌ مُقدِّمٌ ، والخبر حقه التأخير ، لكن ما سوَّغ التقديم أنَّ المبتدأ نكرةٌ ، ليس لها سوَّغٌ إلا تقدُّم الخبر ، والخبر شبه جملة .

7 - في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )

مُخَوِّفٍ بِأَسْهُ يَكْلَاكَ مِنْهُ قَوِيٌّ لَا أَلْفُ وَلَا سَوَوْمٌ

قال : " بأسه : الهاء للثغر " (1) ، والثغر مذكورٌ في البيت السابق ، حيث يقول زهير :

مَتَى تَسُدُّ بِه لَهَوَاتِ تَعْرِ يُشَارُ إِلَيْهِ جَانِبُهُ سَقِيمٌ

وهنا أشير إلى أنَّ المرجع محددٌ صريحٌ ، وأنَّ الضمير قد عاد على أقرب مذكور ، مطابقًا إيَّاه .

واللافت للنظر في الأمثلة السابقة أنَّ ضمير الغائب صورته ضميرٌ بارزٌ مبنيٌّ على حرف الهاء ، فهل هناك صورٌ أخرى لضمير الغائب أشار إليها الشارح ؟ نقول : نعم ، لقد أوماً ثعلب إلى مجيء ضمير الغائب مستترًا في الماضي المُسند إلى غائب ، وذلك في تعليقه على قول زهير :

( من البسيط )

فَزَلَّ عَنْهَا وَوَأْفَى رَأْسَ مَرْقَبَةٍ كَمَنْصِبِ الْعِثْرِ دَمَى رَأْسِهِ النَّسْكَ

فقال : " زَلَّ الصَّقْرُ ، وَأَوْفَى رَأْسَ مَرْقَبَةٍ : سقط على رأس مَرْقَبَةٍ " (2) ، فقد تنبَّه الشارح إلى وجود ضميرٍ مستترٍ في الفعل ( زَلَّ ) يعود على ( الصقر ) المفهوم من قول الشاعر : ( أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ ) في قوله قبل ذلك بسبعة أبيات :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ رَيْشَ الْقَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشَّرَاكُ

(1) السابق ، ص 211 ، ويكلاك : يحفظك منه ، وسؤوم : ملولٌ ، ويُنظر مواضع أخرى بالشرح ، فعلى سبيل المثال يُنظر ص 149 ، 220 ، 242 ، 259 ، 268 ، 273 ، 275 ، 295 .

(2) السابق ، ص 178 .

وقد علق عليه بقوله : " أهوى : أوماً لها ، أراد الصقر أن يأخذها ... ولم تُنصب له الشَّرْكُ : لم يُؤخذ ، ولم يُدَلَّل ، يعني الصقر " (1) ، ويعضد ذلك إشارة ثعلب إلى أن التقدير : زلَّ هو ، وبهذا يكون الضمير قد عاد على متقدِّم لفظاً ورتبةً ، وعاد على المرجع الأبعد ، وتطابق مع مرجعه ( الصقر ) ، الذي يمكن وصفه بأنه مرجعٌ محدَّدٌ غير صريح .

**( ب ) نشير إلى أن ضمير الغائب قد يُستعمل استعمال اسم الإشارة ،** فيُشار بضمير الغائب كما يُشار بالإشارة ؛ لِمَا بينهما من صلةٍ ، من حيث البنية والمعنى والاستعمال (2) ، وفي هذا الموضوع يقول الدكتور محمد سالم الجرح : " ونحن نعرف أن اللغة العبرية تستعمل صيغة ضمير الغائب بنصبها للإشارة للبعيد ... ، ويمكن أن نقارن بذلك أيضاً الاستعمال العربي الشائع : ها هو العميد ، أو ها هم المسلمون قد فعلوا وفعلوا ، فاستعمال هاهو وها هم على بابهِ إشاريٌّ محضٌ " (3) .

وقد أشار ثعلب إلى هذا الاستعمال في تعليقه على قول زهير ( من البسيط )

لها أداة وأعوانٌ غدوّن لها قنّبٌ وعزبٌ إذا ما أفرغ انسحفاً  
فقال : " لها : يعني لهذه الناقة " (4) ، أي أن ثعلب يريد الإدلاء بأن الضمير في قوله ( لها ) يعود على الناقة ، وهنا أشير إلى أن مرجع الضمير محدَّدٌ غير صريح ، فقد عاد على غير مذكور ، لكننا وجدنا ما يشير إلى هذا المرجع ، وهو كلمة ( مُقْتَلَةٌ ) ، في قول زهير قبل هذا البيت :

كأنَّ عينيَّ في عرْبِي مُقْتَلَةٌ من النواضح تنسقي جنَّةً سُحفاً  
وفي شرحه قال ثعلب : " العرْبان : الدلوان الضخمان ، والمُقْتَلَةُ : المدللة ، يعني الناقة ، يقول : كأنَّ عيني من كثرة دموعها في عرْبِي ناقةٌ

(1) السابق ، ص 172 – 173 ، ومُطَرَّقٌ : أراد أن بعض ريش الصقر على بعض ، ليس بمنتشر .

(2) يُنظر : د . محمد حسنين صبره : المبهمات الثلاثة " الضمير والإشارة والموصول " ، ص 21 .

(3) يُنظر : السابق ، ص 21 ، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، العدد 22 ، ص 57 .

(4) الشرح ، ص 39 .

يُنْضَحُ عَلَيْهَا ، قَدْ قُتِلَتْ بِالْعَمَلِ حَتَّى ذَلَّتْ " (1) ، هذا ، وقد تطابق الضمير مع مرجعه ، وعاد على متقدِّم لفظاً ورتبةً .

ومثال ذلك أيضاً قول زهير : ( من الطويل )  
تَحَمَّلَ مِنْهَا أَهْلَهَا وَخَلَّتْ لَهَا      سِينُنْ فَمِنْهَا مُسْتَبِينٌ وَمَائِلٌ  
فقد جاء في شرحه : " منها : يريد من هذه المنازل " (2) ، فقد بين ثعلب أنَّ الضمير في قوله ( منها ) يعود على ( المنازل ) في قول زهير (3) :  
لِسَلْمَى بِشَرْقِيِّ الْقَنَانِ مَنَازِلُ      وَرَسْمٌ بِصَحْرَاءِ اللَّبِيِّنِ حَائِلٌ  
والجدير بالذكر أنَّ المرجع هنا مُحدَّدٌ صريحٌ ، وقد عاد الضمير على أبعد مذكورٍ ( المنازل ) ، لا على أقرب مذكورٍ ( الصحراء ) ؛ لأنَّ المنازل هي المُحدَّث عنها في أول القصيدة ، وقد تطابقا في النوع والعدد ، والمرجع هنا متقدِّم لفظاً ورتبةً .

### ( ج ) تكون الألف واللام خَلْفًا عن الضمير أو نائبةً عنه في بعض الكلمات :

وذلك نحو تعليق ثعلب على قول زهير : ( من البسيط )  
قَوْمًا تَرَى عِزَّهُمْ وَالْفَخْرَ إِنْ فَخَرُوا      فِي بَيْتِ مَكْرَمَةٍ قَدْ لَزَّ بِالْقَمَرِ  
فقال : " يريد : ترى عِزَّهُمْ وفخرهم ، فجعل الألف واللام بدلاً من الراجع " (4) ، أي أنَّ الأصل هو الربط بالضمير ، وقد خرج الشاعر عن هذا الأصل إلى الفرع ، وهو الربط بالألف واللام ، فجاء الشارح وأعاد الظاهرة إلى أصلها ، وهذا الضمير يعود على ( القوم ) ، يقول ابن هشام : " من روابط الجملة بما هي خبرٌ عنه ( أل ) النائبة عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفةٍ من البصريين ، ومنه ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ \* فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ (5) ، الأصل مأواه ، وقال المانعون : التقدير هي المأوى له " (6) .

ومما سبق عرضه نرى أنَّ الشارح قد تعرض لضمير الغائب في كثيرٍ من المواضع ، مبيِّناً علام يعود هذا الضمير ، كما تعرَّض لصيغتيه

(1) السابق ، ص 38 .

(2) السابق ، ص 293 .

(3) السابق ، ص 292 ، واللَّبِيِّنِ : موضعٌ ، وحائلٌ : متغيِّرٌ ، أتى عليه حَوْلٌ .

(4) السابق ، ص 317 .

(5) سورة النازعات ، الآية 41 .

(6) مغني اللبيب 2 / 501 - 502 .

( البارز والمستتر ) ، وأشار إلى استعمال ضمير الغائب استعمال اسم الإشارة ، كما أشار إلى كون الألف واللام خَلْفًا عن الضمير .

وبعدُ ، فهذا عرضٌ لِمَا يتصل بالفصائل النحوية من موضوعاتٍ ، حسبَ ورودها في الشرح ، ننتقل بعده إلى العرض للإعراب واختلاف وجوهه في المبحث التالي .

## المبحث الثاني الإعراب واختلاف وجوهه

يُعدُّ الإعراب من الظواهر التي لازمت العربية منذ نشأتها ، حيث تدلُّ حركات الإعراب على المعاني المختلفة ، وقد أجمع على ذلك جميع النحاة العرب ، باستثناء فُطرب ( ت 206 هـ ) ، الذي أنكر وجود علاقة بين الإعراب والمعنى (1) ، وهذا الرأي له ما يدحضه ؛ لأنَّ " الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتهما أدلةً على هذه المعاني ، بل كانت مشتركةً ، جعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني " (2) .

وفي هذا قال ابن فارس أيضاً : " فأما الإعراب ، فيه تُميِّز المعاني ، ويُوقَفُ على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلًا لو قال : ( ما أحسن زيداً ) أو ( ما أحسن زيد ) أو ( ما أحسن زيداً ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني " (3) .

وقال عبد القاهر الجرجاني : " إنَّ الألفاظ مغلقةٌ على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وإنَّ الأغراض كامنَةٌ فيها حتى يكون هو المُستخرج لها ، وأتته المعيار الذي يتبين نقصان كلامٍ ورجحانه حتى يُعرض عليه ، والمقياس الذي لا يُعرف صحيحٌ من سقيم حتى يُرَجَّع إليه " (4) ، وقد علّق أستاذي الدكتور محمود ياقوت على هذا النصِّ بقوله : " وهذا النصُّ على إيجازه يتضمن الأمور التالية :  
أ - يمكن إدراك معنى بعض الألفاظ خلال الإعراب .

---

(1) يُنظر " فصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب ، ص 327 وما بعدها ، ودراسات في فقه اللغة ، للدكتور صبحي الصالح ص 117 وما بعدها ، وعلم اللغة بين القديم والحديث ، للدكتور عبد الغفار حامد هلال ص 248 - 285 ، وظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرنين الكريم ، للدكتور أحمد ياقوت ... إلخ .

(2) الرَّجَاجِي : الإيضاح في علل النحو ص 69 .

(3) الصَّاحِبِي ص 369 .

(4) دلائل الإعجاز ص 80 .

ب - يمكن التوصل إلى الغرض الذي هدف إليه الشاعر مثلاً من وراء لفظة بعينها بالإعراب أيضاً ، إذ إنّه المستخرج لهذا الغرض .  
ج - والإعراب هو ( المعيار ) measure الذي يمكننا من التعرف على نقصان كلامٍ ورجحان آخر ، وذلك حين عرض نوعي الكلام عليه .  
د - وأخيراً فإنّه ( المقياس ) الذي يمكّننا من تمييز السقيم من الصحيح ، أو النحويّ Grammatical من غير الصحيح نحويّاً Ungrammatical " (1) .

لكن ينبغي علينا أن نلاحظ أنّ الإعراب ليس الوسيلة الوحيدة للوصول إلى المعنى ، فتحصيل " المعنى ليس مقصوراً على الإعراب وحده ، فالإعراب عنصرٌ لفظيٌّ من عناصر تحصيل المعنى ، وللمعنى عناصر أخرى كثيرةٌ ، لفظيةٌ ومقاميةٌ ، فاللفظية تتصل بالجوانب الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية ، والمقامية تتصل بعناصر المقام المتنوعة ، من معرفة بالمتكلم والمخاطب وشهود الخطاب وزمن النصّ وجميع الملابس المتصلة به ، وهو ما تفصّله نظرية السياق " (2) ، وبناءً على ذلك فالإعراب جزءٌ من السياق ، بما فيه من قرائن أخرى .

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أنّ دور القدماء لم يقتصر على الإعراب فحسب ، بل تحدثوا كثيراً في مؤلفاتهم عمّا يُسمّى بـ ( وجوه الإعراب ) (3) ، وهذا يعدُّ من " نتائج تطبيق نظرية العامل على النحو العربي ، ونعني به أنّ الكلمة الواحدة في التركيب الواحد يمكن أن تحتل أكثر من علامة إعرابية ؛ ومن ثمّ أكثر من موقع إعرابيّ ، ويرجع هذا إلى الخلاف في تقدير العامل ، من حيث كونه اسماً أو فعلاً أو حرفاً " (4) ، وإذا أنعمنا النّظر في شرح ثعلب وجدنا أنّه قد أشار إلى إعراب بعض الكلمات ، كما أشار إلى اختلاف وجوه الإعراب لبعض الكلمات في التركيب الواحد ، ومن ملاحظ الإعراب ما يأتي :

#### 1 - قال زهير : " ( من الطويل )

- 
- (1) منهج ابن هشام في شرح بانة سعاد ، ص 165 .  
(2) د . طاهر سليمان حموده : أسس الإعراب ومشكلاته ، ص 2 .  
(3) يُنظر على سبيل المثال : المقتضب 4 / 120 وما بعدها .  
(4) قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ، ص 105 .



أَتَافِي سَفْعًا فِي مُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ وَتُوْيَا كَحَوْضِ الْجِدِّ لَمْ يَتَنَلْمِ  
 وجاء في شرحه : " ويروى : وتوياً كجذم الحوض ، ونصب أتايفي سفعا :  
 أراد بعد توهمي أتايفي سفعا " (1) ، أي أن ( أتايفي سفعا ) منصوب على  
 التوهم ، وتقدير الكلام : بعد توهمي أتايفي سفعا ، وقد شارك الأعلام  
 السننمري ثعلباً في هذا الرأي أيضاً - وهو ما وافقهما عليه - فقال : "   
 ونصب (أتايفي سفعا) بـ ( التوهم ) ، كما قال النابغة :  
 تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِنَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعٍ " (2)

2 - قال زهير : ( من البسيط )  
 وَلَا لُكَّانَ وَلَا وَاوِيَّ الْغَمَارِ وَلَا شَرَقِيَّ سَلَمَى وَلَا فَيْدٌ وَلَا رَمَمٌ  
 وجاء في شرحه : " قوله : وَلَا لُكَّانَ إِنَّمَا رُفِعَ بِقَوْلِهِ : غَيْرَ مُقْوِيَةٍ ، وَلَا  
 لُكَّانَ رَدَّهُ عَلَى مَا فِي مُقْوِيَةٍ " (3) ، أي أن قوله ( لُكَّانُ ) " مرفوعٌ بقوله  
 ( مُقْوِيَةٍ ) في قول زهير : ( من البسيط )  
 بَلْ قَدْ أَرَاهَا جَمِيعًا غَيْرَ مُقْوِيَةٍ السِّبْرُ مِنْهَا فَوَادِي الْجَفْرِ فَالْهَدْمُ

لكن ما مسوغ رفع ( لُكَّان ) بـ ( مُقْوِيَةٍ ) ؟ إن ذلك يكمن في كون  
 كلمة ( مُقْوِيَةٍ ) اسم فاعلٍ ، يعمل عمل فعله ، وفاعله كلمة ( السِّبْرُ )  
 ووادي الجفر والهدم ولُكَّان معطوفة على السِّبْرِ ، والمعطوف على  
 المرفوع مرفوعٌ ، مع ملاحظة استعماله لمصطلح ( الرَّدِّ ) ؛ بحكم أنه  
 كوفي المذهب ، فهذا المصطلح في عُرف الكوفيين يعني شيئين ، " الأول  
 ما يُقَابَلُ العطف بأحد حروف العطف أو ما يُسَمَّى عندهم بالنسق ... الثاني  
 وقد يطلقون عليه الرَّد ، ويريدون به البديل عند البصريين " (4) .

3 - قال زهير : ( من البسيط )  
 عَهْدِي بِهِمْ يَوْمَ بَابِ الْقَرَيْنَيْنِ وَقَدْ زَالَ الْهَمَالِيحُ بِالْفُرْسَانِ وَاللَّجُمُ

(1) الشرح ، ص 7 - 8 ، ومُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ : حيث أقام المِرْجَل ، وأراد موضع  
 الأثافي ، والمِرْجَل : كلُّ قَدْرٍ يُطْبَخُ فِيهَا مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ خَرْفٍ أَوْ حَدِيدٍ أَوْ نُحَاسٍ ،  
 والسَّفْعَةُ : سَوَادٌ تَخْلَطُهُ حُمْرَةٌ ، والنُّوْيُ : حَاجِزٌ يُرْفَعُ حَوْلَ الْبَيْتِ ؛ لئلا يدخله الماء .  
 (2) شرح الأعلام على ديوان زهير ، ص 11 ، وبيت النابغة من الطويل .  
 (3) الشرح ، ص 150 .  
 (4) د . عبد الله محمد الخثران : مصطلحات النحو الكوفي " دراستها وتحديد  
 مدلولاتها " ، ص 36 .

وجاء في شرحه : " ويُقال : الهماليجُ : الخيل مالت بهم ، واللُّجْمُ مردودةٌ علي الهماليج ؛ لأنها تُقيّمها في السَّير ، وهي مِلاك الفارس " (1) ، أي أنّ ( اللُّجْم ) معطوفةٌ علي ( الهماليج ) ، ولما كان موضع ( الهماليج ) الرفع علي أنّها اسم زال ، فإنّه من البدهيّ عند عطف ( اللُّجْم ) عليها أنّ تأتي مرفوعةً ، ثم ربط ثعلب بين هذا الإعراب والدلالة ، فقال : " لأنها تُقيّمها في السَّير ، وهي مِلاك الفارس " ، مع ملاحظة استعماله لمصطلح ( الرَّد ) بمعنى العطف (2).

4 - قال زهير : ( من الطويل )

فَأُنْقَذَها من غَمْرَةِ الموتِ أَنَّها رَأَتْ أَنَّها إِنْ تَنْظُرُ النَّهْلَ تُفْصِدِ  
وجاء في شرحه : " أَنَّها موضعها رَفَعُ بَأْنَقَدَ ، والثانية نَصَبُ برَأَتْ " (3) ، أي أنّ الشارح بيّن إعراب المصدر المؤول في كُلِّ من شطري البيت ، فد ( أَنَّها ) الأولى في موضع رَفَعُ بَأْنَقَدَ ، علي أنّ المصدر المؤول من أنّ ومعموليها في محل رَفَعُ ، فاعلٌ للفعل أنقذ ، والتقدير : أنقذها من غمرة الموت رؤية أنّها إِنْ تَنْظُرُ النَّهْلَ تُفْصِدِ ، وأنها الثانية في موضع نَصَبِ بالفعل رأت ؛ وذلك لأنَّ أنّ ومعموليها ( الضمير في أنّها وجملة الشرط ) مصدرٌ مؤولٌ في محل نَصَبِ ، مفعولٌ به للفعل ( رأت ) ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ ، تقديره : رأت هي .

5 - قال زهير : ( من الطويل )

سِوَاءَ عليه أيّ حينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً نَحْسٍ تُنْقَى أَمْ بِأَسْعُدِ ؟  
وجاء في شرحه : " سواءٌ يرفعها ما بعدها من الاستفهام ، مرفوعاً كان أو منصوباً أو مخفوضاً " (4) ، أي أنّ الشارح في قوله هذا يشير إلى أنّ ( سواء ) مرفوعةٌ بما بعدها ، علي أنّها خبرٌ مُقَدَّمٌ ، وما بعدها مبتدأ

(1) الشرح ، ص 150 ، 152 ، وباب القريتين : التي في طريق مكة ، وفيها ذات أبواب ، وهي قريةٌ كانت لِطَسْمٍ وجديس ، زال : مال .

(2) يُنْظَرُ أيضاً ص 227 من الشرح ، فقد استعمل ثعلب مصطلح ( الرَّد ) في قوله ( دَمَا ) رُدُّ علي بيان ، أي علي كلمة بيان في قول سابقٍ لزهير ، حيث يقول : فلاقت بيانا ، بالنصب ، ثم يأتي بالبيت التالي ، وأوله كلمة : دَمَا عند شِلْوٍ تَحْجُلُ الطَّيْرُ حَوْلَهُ .

(3) السابق ، ص 219 ، والنَّيْلُ : الموت ، وتُفْصِدِ : تُقْتَلُ .

(4) السابق ، ص 232 ، والمعنى أنّ هَرَمًا ليس يتشاءم بشيءٍ إِنْ أَتَيْتَهُ بنحسٍ أو بسعدٍ .

مؤخَّرٌ ، سواءً أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مخفوضاً ، أي سواءً أكان في محلِّ رفعٍ أم نصبٍ أم جرٍّ .

أمّا عن مواضع اختلاف وجوه الإعراب في الشرح ، فقد اتَّخذ القول بها سبيلاً واحداً ، هو العرْضُ لاختلاف وجوه إعراب الكلمات تصريحاً أو ضمناً ، دون التعرُّض لإعراب الجُمْل ، نحو :

1 – إنَّ كلمة ( قائم ) في قول زهير : ( من البسيط )  
وقَابِلٌ يَتَغَنَّى كَلِّمَا قَدَّرَتْ      على العراقي يدها قائماً دفقاً  
لها وجهان من الإعراب ، الأول هو الرفع ، على أنَّها خبرٌ للمبتدأ ( قابل ) ، على اعتبار أنَّ الخبر الأول هو كلمة ( يتغنى ) ، أي يتغنى في حالة قيامه ، وذلك مفهومٌ من قول الشارح : " روى أبو عبيدة قائماً بالنصب ، وروى غيره بالرفع ... ومَنْ رفع قائماً يريد : قابلٌ قائمٌ ، ومَنْ نصبه جعله حالاً ، أي يتغنى في حالة قيامه " (1) .

2 – إنَّ كلمة ( الأكارم ) في قول زهير : ( من الكامل )  
ويَقِيكَ ما وَقَى الأكارِمَ من      حوبٍ تُسَبُّ به ومن عَدْرٍ  
تحتل النصب ، كما هو الحال بالبيت ؛ على اعتبار أنَّها مفعولٌ به للفعل ( وَقَى ) ، وتحتل الرفع أيضاً ؛ على اعتبار أنَّها نائب فاعلٌ للفعل ( وُقِيَ ) ، والذي تحوّل من حالة البناء للمعلوم في البيت إلى حالة البناء للمجهول ؛ نتيجة اختلاف الروايات ، وذلك مفهومٌ من قول الشارح : " ويُروى : ويقيك ما وُقِيَ الأكارم " (2) .

3 – يجوز في كلمة ( روايبه ) النصب والرفع ، وذلك في قول زهير :  
( من الطويل )  
وَعَيْتٍ مِنَ الوَسْمِيِّ حَوْ تِلَاعُهُ      أجابت رَوَايبِهِ النَّجَاءَ هَوَاطِلُهُ  
فقد جاء في شرحه : " ومِنْ روى ( روايبه النَّجَاءَ هَوَاطِلُهُ ) فموضع ( روايبه ) نصبٌ ، فسكّن الياء ، كما قال رؤبة :  
\* كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالقَاعِ القَرَقُ \*  
وهو الأملس ، والنَّجَاءُ نَعْتُ الروابي ... والمعني : أجابت الرَّوَابِي النَّجَاءَ الهواطلُ بالمطر ، ومَنْ روى ( النَّجَاءَ هَوَاطِلُهُ ) فموضع ( روايبه )

(1) السابق ، ص 40 .

(2) السابق ، ص 92 ، والحب : الإثم .

رَفْعٌ ، وَالتَّجَا نَعَتْ لَهَا ، وَأَصْلُهَا الْمُدُّ ، فَقَصَّرَهَا ، أَي أَجَابَتْ الرَّوَابِي  
بِالتَّبْتِ ، وَأَجَابَتْ الْهَوَاطِلُ بِالْمَطَرِ " (1) .

فَقَدْ بَيَّنَّ الشَّارِحُ أَنَّ كَلِمَةَ ( رَوَابِيهِ ) تَحْتَمِلُ النَّصْبَ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ  
بِهِ لِلْفِعْلِ ( أَجَابَ ) ؛ عَلَى رَوَايَةٍ مِّن رَوَى ( رَوَابِيهِ التَّجَا هَوَاطِلُهُ ) ،  
وَعَلَى هَذَا تَكُونُ ( هَوَاطِلُهُ ) فَاعِلُ الْفِعْلِ ( أَجَابَ ) ، وَكَذَلِكَ تَحْتَمِلُ  
الرَّفْعَ ؛ عَلَى رَوَايَةٍ مِّن قَالِ : ( التَّجَا وَهَوَاطِلُهُ ) ؛ عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ  
بِضَمَّةٍ مُّفَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ لِلْفِعْلِ أَجَابَ ، وَهَوَاطِلُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ تَكُونُ  
مَعطُوفَةٌ عَلَى ( رَوَابِيهِ ) ، وَ ( التَّجَا ) فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ نَعَتْ لِكَلِمَةِ  
( رَوَابِيهِ ) .

4 – كَلِمَةُ ( نَابَهُ ) فِي قَوْلِ زَهِيرٍ (2) : ( مِنْ الطَّوِيلِ )  
أَبَى الضَّيْمِ وَالتَّعْمَانُ يَحْرُقُ عَلَيْهِ فَأَفْضَى وَالسَّيُوفُ مَعَاقِلُهُ  
نَابَهُ

تَحْتَمِلُ النَّصْبَ وَالرَّفْعَ ، لَكِنِ اللَّافِتُ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ  
يُشِيرْ إِلَى اخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ صِرَاحَةً ، إِنَّمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ضَمْنًا ، فَقَدْ وَضَعَ  
فَوْقَ ( نَابَهُ ) فَتْحَةً وَضَمَّةً فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ ( يَحْرُقُ )  
بِوَضْعِ ضَمَّةٍ فَوْقَ الرَّاءِ وَكُسْرَةٍ تَحْتَهُ ، فَتُعْلَبُ بِوَضْعِهِ هَاتَيْنِ الْحَرْكَتَيْنِ  
يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ كَلِمَةَ ( نَابَهُ ) تَحْتَمِلُ الرَّفْعَ ، إِذَا قُلْنَا : يَحْرُقُ نَابَهُ ،  
فَتَكُونُ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ ( يَحْرُقُ ) ، وَتَحْتَمِلُ النَّصْبَ ، إِذَا قُلْنَا : ( يَحْرُقُ  
نَابَهُ ) ، بِكُسْرِ الرَّاءِ ، فَتَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ ، وَالجُمْلَةُ ( يَحْرُقُ نَابَهُ ) فِي كِلْتَا  
الْحَالَتَيْنِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، عَلَى أَنَّهَا خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ( التَّعْمَانُ ) ، وَالجُمْلَةُ مِنْ  
الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ( أَبِي ) وَقَدْ  
شَارَكَ الْأَعْلَمُ ثَعْلَبًا فِي الْقَوْلِ بِوَجْهِ الْإِعْرَابِ هُنَا ، فَقَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَى  
هَذَا الْبَيْتِ : " وَيُرْوَى يَحْرُقُ نَابَهُ ، بِالنَّصْبِ " (3) .

5 – كَلِمَةُ ( مَدْرَهُ ) فِي قَوْلِ زَهِيرٍ : ( مِنْ الطَّوِيلِ )  
وَمَدْرَهُ حَرْبٍ حَمِيْهَا يُنْقَى بِهِ شَدِيدُ الرَّجَامِ بِاللِّسَانِ وَبِالْيَدِ

---

(1) السَّابِقُ ، ص 127 – 128 .  
(2) السَّابِقُ ، ص 143 ، وَالْمَمْدُوحُ هُنَا جِصْنٌ بِنِ حُدَيْفَةَ بِنِ بَدْرِ ، وَيَحْرُقُ :  
يَصْرِفُ نَابَهُ ، وَأَفْضَى : صَارَ فِي فِضَاءٍ ، مِنْ الْأَرْضِ يَمْتَنِعُ بِالسَّيُوفِ ، حَيْثُ أَنْمَاهَا  
مَقَامُ الْمَعَاقِلِ الَّتِي يَتَحَصَّنُ بِهَا .  
(3) شَرْحُ الْأَعْلَمِ ، ص 61 .

رويت في البيت بالرفع ، لكنها تحتمل الجرَّ أيضاً ، بعطفها على كلمة ( بَضْرَابٍ ) في قول زهير السابق على هذا البيت ، حيث قال :  
 أَلَيْسَ بَضْرَابِ الْكَمَاةِ بَسَيْفِهِ      وَفَكَأَنَّ أَغْلَالَ الْأَسِيرِ الْمُقَيَّدِ  
 وذلك مفهومٌ من تعليق ثعلب ، حيث قال : " ويُروى : ( ومدره حرب )  
 بالخفض ، يَرُدُّ على الكلام الذي قبله ( بَضْرَابٍ ) " (1) .

6 – يجوز في كلمتي ( مُتَجَلِّبٍ ) و ( قارب ) النصب والرفع ، وذلك في قول زهير : ( من الكامل )  
 فَأَجَازَهَا تَنْفِي سَنَابِكِهِ الْحَصَى      مُتَجَلِّبُ الْوَشْلَيْنِ قَارِبُ  
 ضَرَعْدُ

فأما وجه النصب ، فهو أنَّ كلمة ( مُتَجَلِّبٍ ) حالٌ من الضمير في ( سنابكه ) ، و ( الوشلين ) مضافٌ إليه ، و ( قارب ) صفةٌ لـ ( مُتَجَلِّبٍ ) ، وأما وجه الرفع فيهما أنَّ كلمة ( مُتَجَلِّبٍ ) مبتدأ ، و ( الوشلين ) مضافٌ إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و ( قارب ) خبرٌ للمبتدأ ( مُتَجَلِّبٍ ) ، وضرعد مضافٌ إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقد أشار الشارح إلى ذلك في قوله : " وقارب يُنصب ويُرفع ، وكذا مُتَجَلِّبٌ " (2) .

وبعدُ ، فما هي بعض المواضع التي تعرَّض فيها ثعلب لبيان الإعراب ، كان منهجه فيها إعراب بعض الكلمات ، وكذلك العرَّض لوجوه الإعراب التي تحتملها الكلمة الواحدة داخل التركيب ، مع الربط بين الإعراب والمعنى في بعض المواضع ، واتَّخاذ التقدير وسيلةً لبيان الوجه الإعرابي ، الذي يراه ، وهنا أشير إلى أنَّه لما كُنَّا قد أشرنا آنفاً إلى أنَّ الإعراب ليس هو الوسيلة الدائمة لتوضيح المعاني ، فيجب أن تنتبه – كما يقول التبريزي – إلى أنَّه ربما كان الإعراب أحياناً في وادٍ ، والمعنى في وادٍ آخر ، وما هو ذا يبرز لنا هذه الحقيقة في شرح البيت التالي :  
 ( من الطويل )

عَجِبْتُ لِمَسْرَاهَا وَأَنِّي تَخَلَّصْتُ      إِلَيَّ ، وَبَابُ السَّيِّجِنِ دُونِي مُعَلَّقُ

(1) الشرح ، ص 232 – 233 ، ومدره : مدفعٌ من درأت ، حميها : شدتها ، الرجام : المراجعة .

(2) السابق ، ص 271 – 272 ، وأجازها : أنقذها ، وسنابكه : مقدم حوافره ، والوشلان : المنخران ، وضرعد : موضعٌ فيه ماءٌ .

إذ يقول : " لا يجوز أن تكون ( أنى ) مجرورةً عطفاً على قوله ( مسراها ) ؛ لأنَّ ( أنى ) استفهامٌ ، لا يعمل فيه ما قبله ، فكأنَّه لما قال : ( عجبت لمسراها ) تم كلامه ، ثم قال مُستأنفاً أخذاً في كلامٍ آخر : ( وأنى تخلصت ) ، أي ومن أين تخلّصت ، هذا وضْع الإعراب ومقتضى الصنعة فيه ، فأما حقيقة المعنى فكأنَّه قال : عجبت لمسراها ، ولتخلصها إليّ ؛ لأنَّ العجب اشتمل عليها جميعاً ، ولا يُستنكر أن يكون وضْع الإعراب مخالفاً لمحصل المعنى ، ألا تراك تقول : أهلك والليل ، فمعناه ألحق أهلك قبل الليل ، وإعرابه على غير ذلك " (1) ، ومن خلاله تتضح رؤية التبريزي ، وهي أن بعض الأحكام النحوية الإعرابية تكون قاصرةً عن ملائمة المعنى الحقيقي الذي يُفهم من السياق .

واستناداً على ما تقدّم أرى أن ثعلباً قد ربط بين الشكل form والوظيفة ، وتحقّق في شرحه ما نريده بالإعراب من كونه " ذلك المعنى المشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية من تحليل لغويّ للجملة ، بتحديد نوع ووظيفة كلمة في الجملة أو جميع الكلمات والمركبات في الجملة ، كبيان ما في الجملة من فعلٍ وفاعلٍ أو مبتدأٍ وخبرٍ أو مفعولٍ به أو حالٍ ... إلخ ، وبين العلامة الدالة على وظيفة الكلمة في الجملة ، وهذا المعنى هو المقابل لـ " Linguistic Analysis Or Parsing " (2) .

وهنا أشير إلى أنه " لا يستغني التحليل اللغويّ عن البيانات التصنيفية والوظيفية ؛ لأنَّ المكونات مع نفس خصائصها التصنيفية يمكن أن تقع في علائق وظيفية أخرى ، والعلائق الوظيفية نفسها يمكن أن تُطبّق على مكونات أخرى مع اختلاف خصائصها التصنيفية ، وشأن العرب في ذلك شأن أنصار النحو الوظيفيّ من المعاصرين " (3) .

وبعد هذا العرض لما يتصل بالإعراب واختلاف وجوهه في شرح ثعلب ننتقل إلى موضوع آخر ، وهو ( الحروف ) ، وذلك موضوع المبحث التالي .

(1) شرح الحماسة 1 / 52 - 53 ، ويُنظر : منهج التبريزي في شروحه ، للدكتور فخر الدين قباوة ، ص 243 .

(2) د . محمد إبراهيم عباده : الجملة العربية ، ص 167 .

(3) السابق ، ص 180 .

## المبحث الثالث الحروف

اهتم القدماء بالحروف ، حروف المعاني ، اهتمامًا كبيرًا ، فالحرف " يُعدُّ من العناصر الأساسية في تأليف البنية اللغوية ، مفردةً كانت أم جملةً ، وهو العنصر الأصغر في هذا البناء ، فكلُّ تركيب يتكون من عدة بنيات مفردة متباينة الحروف والأصوات ، مرتبطة مع بعضها في سياقٍ خاصٍّ ؛ لأداء معنًى عامٍّ ، ومحور هذا الربط لأوصال التركيب هو الحرف ، وقد يكون كلمةً مستقلةً ، لها معنًى وظيفيٌّ ، تُعرَف به ، وتُساق له ، وغير ذلك ممَّا يؤدي ضمن الربط بين المفردات ، وهذا ما اصطُح عليه بحروف المعاني " (1) .

والحروف سواءً أكانت للنفي أم للاستفهام أم للجرّ أم للعطف أم غير ذلك من المعاني يقابلها عند اللغويين المحدثين ما يُسمّى بالأدوات ، هذا " مع ملاحظة أنّها ( الأدوات ) أعمُّ وأشملُّ ؛ لأنّها تتناول الحروف بمفهومها لدى النحاة ، وتشمل كذلك الأسماء المبهمة في باب الاستفهام والجزاء والظروف ، زمانيةً كانت أو مكانيةً ، والنواسخ الفعلية ( كاد وأخواتها ) ، وهذا المفهوم للأداة لدى اللغويين لا يبعد كثيرًا عمَّا ذهب إليه ابن هشام في صدر كتابه ( المغني ) ، إلا أنّه سمّاها المفردات ... وهو أيضًا ما ذهب إليه السيوطي ... حيث قال : وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف " (2) .

ونشير إلى أنّ من القدماء من أفرد للحروف بابًا أو أبوابًا بعينها ضمن مصنّفاته ، كما هو الحال عند سيبويه ، تحت عنوان باب عدة الكَلِم (3) ، وذلك نجده أيضًا عند الفراء ، فقد تحدّث عنها حديثًا متفرِّقًا

---

(1) د . هادي نهر : الحروف والأصوات في مباحث القدماء والمحدثين ، ص 207 .  
(2) د . أبو السعود الشاذلي : الأدوات النحوية وتعدُّد معانيها الوظيفية ، ص 207 ، ونصُّ السيوطي من الإتيان في علوم القرآن 1 / 190 .  
(3) الكتاب 4 / 216 - 235 .

خلال تفسيره لآيات القرآن الكريم ، وكذلك الأُخفش في كتابه معاني القرآن ، والمبرد في المقتضب ، والزجاجي في الجمل ، وثلعب في مجالسه ، وغير ذلك .

أمّا الفريق الآخر من النحاة واللغويين ، فقد جعلوا مصنفاتهم مقصورةً على الأدوات والحروف ، ومنها كتاب ( حروف المعاني ) للزجاجي ت 340 هـ ، وكتاب ( معاني الحروف ) للرماني ت 384 هـ ، وغير ذلك من الكتب ، ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى تألق ابن هشام في هذا الموضوع ، فبعض الباحثين يعدونه " رائداً لامعاً ، وسلطاناً ما يزال قاهرًا في هذا الميدان ، فكتابه ( المُعني ) قمة التأليف في حروف المعاني ، فقد خصَّ هذا الموضوع بعنايةٍ فائقةٍ ، فجمع مادةً ضخمةً " (1) .

ونشير إلى أن تلك الكتب ، التي تدور حول الحروف في اللغة العربية ممّا خلفه لنا النحاة القدماء ، تدور حول موضوعات عدّة أهمها " حدُّ الحرف ، وعمله النحويّ ، إن كان عاملاً ، والمعاني التي تتصل به في ضوء الشواهد القرآنية والأحاديث الشريفة والشعر العربي بألفاظه المختلفة وفنونه المتنوعة ، والجمل والعبارات الافتراضية ، والإحلال بين الحروف ، أي استعمال حرفٍ مكان آخر دون أن تتأثر الدلالة ، ولهجات القبائل في إعمال بعض الحروف لعملٍ نحويّ ، لا تختصُّ به ، نحو الجزم بـ ( لن ) ، وغير ذلك من الموضوعات " (2) .

وطردًا لهذا المنهج ، كان منهج ثعلب في ( مجاس ثعلب ) ، وفي شروحه للنصوص الأدبية ، ومن بينها الشرح الذي نحن بصدده ، فقد تعرّض لبعض الحروف ، مبيّنًا معانيها واستعمالاتها وهيئتها وأصولها ، شأنه في ذلك شأن كثيرٍ من القدماء ، الذين خصصوا درسًا لغويًا لشرح النصوص الأدبية ، وهو الأمر الذي يؤكّد على ربط القدماء بين قواعد اللغة والنصوص الأدبية في الدرس اللغوي ، ويمكننا عرض ملاحظ الحروف عنده على النحو التالي :

---

(1) الأدوات النحوية ص 8 ، ويُنظر : منهج ابن هشام في شرح بانث سعاد ص 39 .

(2) د . محمود سليمان ياقوت : النحو العربي " تاريخه ، أعلامه ، نصوصه ، مصادره " ص 337 .



## أولاً - تعرض ثعلب لمعاني بعض الحروف ، نحو :

(أ) قال زهير : ( من الطويل )  
أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ      بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُنْتَلِمِ  
وقال ثعلب في شرحه : " الألف ألف استفهام منقولة " (1) ، فقد بين  
الشارح أنَّ الألف ( الهمزة ) للاستفهام ، حيث إنَّ الهمزة تتنوع  
استعمالاتها ، فينادى بها القريب ، كقوله : ( من الطويل )  
أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلِّي      وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمَلِي  
وتأتي للاستفهام ، وحقيقته طلبُ الفهم ، نحو أزيدُ قائمٌ ؟ ، وقد تخرج  
الهمزة عن الاستفهام الحقيقي ، فترد لثمانية معانٍ (2) .

(ب) قال زهير : ( من الطويل )  
فَتَعْرُكُكُمْ عَرَكَ الرَّحَى بِثِقَالِهَا      وَتَلْفَحُ كِشَافًا ثُمَّ تُنْتَجِحُ فَنُنْمِ  
وقال ثعلب في شرحه : " ومعنى بثقالها ، أي ولها يقال " (3) ، فكأنَّ  
الشارح هنا يشير إلى معنَى من معاني الباء ، لا يفارقها ، وهو الإلصاق ،  
الذي ينقسم إلى " حقيقيّ ، كـ ( أمسكتُ بزبيدِ ) ... ومجازيٍّ ، نحو مررت  
بزبيدِ " (4) .

(ج) قال زهير : ( من الوافر )  
تَحَمَّلَ أَهْلُهَا عَنْهَا فَبَانُوا      عَلَى آثَارِ مَنْ ذَهَبَ الْعَفَاءُ  
وقال ثعلب في شرحه : " أي آثار الذي ذهب الدرس " (5) ، فالشارح في  
قوله هذا يشير إلى أَنَّ ( مَنْ ) بمعنى ( الذي ) .

(د) توقّف الشارح أمام ( ما ) في قول زهير : ( من الوافر )  
سَبَّأَتِي آلَ حِصْنِ أَيْنَ كَانُوا      مِنْ المَثَلَاتِ مَا فِيهَا ثَنَاءُ  
فقال : " و ما جَحْدٌ ، أي نافيةٌ " (6) Denal .

(هـ) توقّف الشارح أمام ( لا ) في قول زهير : ( من البسيط )

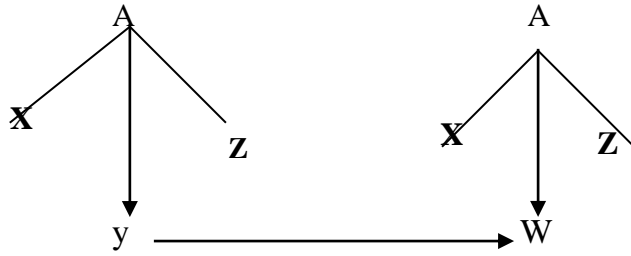
- 
- (1) الشرح ، ص 4 .
  - (2) يُنْظَرُ : مغني اللبيب 1 / 13 - 18 .
  - (3) الشرح ، ص 19 .
  - (4) مغني اللبيب 1 / 101 وما بعدها .
  - (5) الشرح ، ص 58 .
  - (6) السابق ، ص 79 .

ولا لَكَانَ ولا وَاِدي الغِمَارِ ولا شَرْقِيَّ سَلَمَى ولا فَيَدٌ ولا رَمَمٌ  
 فقال : " فلَمَّا جَاءت (لا) جَحْدًا في أول الكلام صُيِّرَ (لا) حَشْوًا " (1) ،  
 أي أن (لا) هنا نافيةٌ .

### ثانيًا- الإحلال بين الحروف :

مما يتصل بحروف المعاني استعمال حرفٍ ، مع إرادة معنى حرفٍ  
 آخر ، وهذا ما يُطلق عليه تناوب الحروف ، ويُعدُّ الزَّجَّاجِي  
 (ت 340 هـ) أول مَنْ تحدَّثَ عن تناوب الحروف ، في آخر كتابه  
 (حروف المعاني) ، ومثال ذلك حديثه عن (إلى) ، فقال : " إلى تكون  
 لمنتهى غايةٍ ، كقول القائل : إنَّما أنا إليك ، أي أنت غايتي ، ولا تقع  
 (حتى) ها هنا ، وقد تقع (في) مكان (مع) ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا  
 أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (2) ، أي مع أموالكم " (3) .

وهذا التناوب بين حروف الجرِّ هو " ما يُعرف في الدرس اللغويِّ  
 الحديث بـ ( الإحلال ) Replacement ... ، ويُعدُّ الإحلال من الجوانب  
 التحويلية ، التي يهتمُّ بها التحويليون كثيرًا ، ويمتثلون لها بالشكل التالي  
 : (4)



حيث حلت W محلَّ Y .

- 
- (1) السابق ، ص 150 .  
 (2) سورة النساء ، الآية 2 .  
 (3) حروف المعاني ، ص 65 - 66 .  
 (4) يُنظر : قضايا التقدير النحوي ، ص 189 ، ومنهج ابن هشام في شرح بانة  
 سعاد ، ص 170 - 171 ، وكذلك :

Bach : An introduction to transformational grammar , p .7 .

نأتي إلى شرح ثعلب ، فنجده قد تعرّض للإحلال في بعض  
المواضع ، نذكر منها ما يأتي :

(أ) أشار ثعلب إلى أن (الباء) تكون بمعنى (إلى) ، وذلك في تعليقه على  
قول زهير : ( من الكامل )

وإذا برزت به برزت إلى صافي الخليفة طيب الخبر  
فقال : " يقول : إذا صرت إليه صرت إلى صافي الخليفة ، ويروى  
في الحديث : ( كان مُطَرَّفٌ يلبس الحرَّ ، ويأتي الأمراء ، وإذا خلوت به  
خلوت إلى قرة عين ) " (1) ، فقد بين الشارح هنا أن الباء في البيت حلت  
محلّ (إلى) ، وأيد كلامه بالحديث الشريف ، باعتبار أن الحديث واحد من  
مصادر الاستشهاد ، ويعضد قوله قول الأعم الشنتمري في تعليقه على  
هذا البيت : " وقوله : إذا برزت به برزت إليه ، وحروف الجرّ قد يُبدل  
بعضها من بعض " (2) ، وذلك من قبيل الاتساع بإشراب لفظٍ معنى لفظٍ  
آخر ، وإعطائه حكمه ( التضمين ) ، بحيث تؤدّي الكلمة معنى كلمتين ،  
وهو ما يترتب عليه ثراء المعنى النَّصبيّ ، قال ابن جنيّ : " اعلم أن الفعل  
إذا كان بمعنى فعلٍ آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف جرّ ، والآخر  
بآخر ، فإنّ العرب قد تتسع ، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ؛ إيذاناً بأنّ  
هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما  
هو في معناه " (3) .

(ب) استعمل زهير (في) ، قاصداً بها (عند) ، قال : ( من البسيط )

قَدْ جَعَلَ الْمُبْتَعُونَ الْخَيْرَ فِي هَرَمٍ وَالسَّائِلُونَ إِلَى أَبْوَابِهِ طُرُقًا  
وعلق عليه ثعلب بقوله : " في هَرَمٍ ، أي عند هَرَمٍ " (4) .

(ج) استعمل زهير حرف (الباء) ، قاصداً به (عن) ، قال : ( من  
البسيط )

سَأَلْتُ بِهِمْ قَرَقَرَى بِرُكِّ بَأَيْمَنِهِمْ فَالْعَالِيَاتُ وَعَنْ أَيْسَارِهِمْ خَيْمٌ  
وعلق عليه ثعلب بقوله : " وَخَيْمٌ : حبلٌ ، بأيمانهم : عن أيمانهم " (5) .

(1) الشرح ، ص 92 .

(2) شرح الأعم ، ص 119 .

(3) الخصائص 2 / 308 - 317 ، ويُنظر : مغني اللبيب 2 / 685 .

(4) الشرح ، ص 49 .

(5) السابق ، ص 147 ، وسالت بهم ، أي كثرُوا بها ، أُخِذَ مِنَ السَّيْلِ ، وقرقرى :  
موضعٌ ، وِبِرْكٌ : مكانٌ ، وَخَيْمٌ : حبلٌ .

(د) أشار الشارح إلى استعمال زهير (إلى) بمعنى (مع) ، وذلك في تعليقه على قوله : (من الطويل)  
 وسَامِعَتَيْنِ تَعْرِفُ الْعَتَقَ فِيهِمَا  
 إِلَى جِذْرِ مَذْلُوكِ الْكُفُوبِ  
 مُحَدَّدٍ  
 فقال : " جَذْرٌ وَجِذْرٌ : أصل ، أراد مع جِذْرِ " (1) .

وقال زهير أيضاً : ( من الطويل )  
 بِمُلْتَمَّاتٍ كَالْخَذَارِيفِ قُوْبِلَتْ إِلَى جَوْشَنِ خَاطِي الطَّرِيقَةِ مُسَدِّدٍ  
 فقال ثعلب : " إلى جَوْشَن ، أي مع جَوْشَن " (2) ، وهذا ما أشار إليه العرب في قولهم : الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبْلٌ ، أي مع الذَّوْدِ ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (3) ، أي مع أموالكم " (4) .

(هـ) أشار ثعلب إلى استعمال زهير لـ (على) بمعنى (في) ، في قوله :  
 ( من الطويل )  
 أَحْسِبْتَنِي فِي الدِّينِ تَابِعَةً أَوْلَوْ حَلَّتْ عَلَى بَنِي سَهْمٍ  
 فقال : " يريد : ولو حَلَّتْ فِي بَنِي سَهْمٍ لَمْ أَكُ فِي طَاعَتِي تَابِعًا بَنِي سَهْمٍ " (5) .

### ثالثاً - أحوال هيئة الحرف:

أشار ثعلب إلى أحوال هيئة الحرف ، ويتمثل ذلك في تصريحه بكسر همزة (إِنَّ) ، وقبل الإشارة إلى الموضوع الخاص بذلك نشير إلى مواضع كَسُرْ همزة إِنَّ وفتحها وجواز الأمرين حتى نستطيع أن نربط بين هذه المواضع والشاهد الذي ذكره الشارح ، يقول المبرِّد : " تقول : قد قاله القوم حتى إِنَّ زَيْدًا يَقُولُهُ ، وقد شربوا حتى إِنَّ أَحَدَهُمْ يَجْرُ بَطْنُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ابْتِدَاءٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : قد قاله القوم حتى زيد يقوله ، ولو

- 
- (1) السابق ، ص 226 ، وسامعتين : أذنين ، والعَتَقُ : الكرمُ .  
 (2) السابق ، ص 230 ، وملتممات : القوائم ، والخذارييف : جمع خذروف ، وهي التي يلعب بها الصبيان ، وخاطِ : مُكْتَنَزُ اللحم ، والطريقة : اللحمة على أعلى الظهر .  
 (3) سورة النساء ، الآية 2 .  
 (4) معاني الحروف ، للرماني ، ص 115 .  
 (5) الشرح ، ص 253 .

قلت في هذا الموضع : (أَنَّ) كان محالاً ؛ لأنَّ (أَنَّ) مصدرٌ ، ينبئ عن قصته ، فلو كان : قد قاله القوم حتى قول زيد كان محالاً .

ولكن لو قلت : يبلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس ، كان من مواضع (أَنَّ) المفتوحة ؛ لأنَّ المعنى بلغني أمرك حتى ظلمك الناس ، وإنما يصلح هذا أو يفسد المعنى ، وتقول : ظننت زيداً إنَّه منطلقٌ ، لا تكون إلاً المكسورة ؛ لأنَّ المعنى : ظننت زيداً ، كما تقول : ظننت زيداً أبوه منطلقٌ ، ولو قلت : ظننت زيداً إنَّه منطلقٌ ، ففتحت لكان المعنى : ظننت زيداً الانطلاق ، وهذا محالٌ ، ولكن لو قلت : ظننت أمرك أنك تظلم الناس ، كان جيِّداً ؛ لأنَّ المعنى ظننت أمرك ظلمك الناس ، وكذلك ظننت زيداً عاقلاً ، فإذا إنَّه أحمقٌ ، إنما تريد : فإذا هو أحمقٌ ، كما قال :  
وكننت أرى زيداً كما قيل سيِّداً :

وكننت أرى زيداً كما قيل سيِّداً إذا إنَّه عبْدُ الفقَّا واللّهَّازم

وتقول : عهدي به شائباً ، وإنَّه يومئذ يفخر ، أي : وهذه حاله ، ولو قلت : إنَّه ، جاز ، كأنك قلت : عهدي به شائباً ويفخره ، وكذلك لو قلت : رأيت زيداً عاقلاً ، فإذا إنَّه أحمقٌ ، وكننت أراه حُرّاً ، فإذا إنَّه عبْدٌ ، ولو قلت : إنَّه ، جاز ، كأنك قلت : ظننته حُرّاً ، فإذا العبودية أمره ، وتقول : ألا إنَّه منطلقٌ ، فالأ تنبيهٌ ، وإنَّه مبتدأٌ ، وتقول : أما إنَّه منطلقٌ ، على ذلك المذهب ، ولو قلت : أما إنَّه منطلقٌ ، جاز ، على معني حقاً إنَّه منطلقٌ ، إذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك : حقاً ؛ لأنَّهم يضعونها في موضعها ، فهذا قياس مطَّرد فيما ذكرته لك " (1) .

وبعد هذا العرض لأحوال فَنَحْ هَمْزَة (إِنَّ) وكسرها ، أو جواز الأمرين ، نأتي إلى شرح ثعلب في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )  
عَوَّدت قَوْمَكَ إِنَّ كُلَّ مُبِرِّرٍ مَهْمَا يُعَوِّدُ شَيْمَةَ يَتَعَوِّدُ  
حيث قال : " مُبِرِّرٌ : سابقٌ ، وشَيْمَةَ : خُلُقٌ ، قال القاضي : لا يجوزها هنا إلاً كسراً إِنَّ " (2) ، ومن خلال هذا النص ثلاحظ إشارة الشارح إلى أنَّه لا يجوز كسراً هَمْزَة (إِنَّ) هنا ؛ وذلك لعدم جواز تأويلها مع اسمها

(1) المقتضب 2 / 349 – 351 .

(2) الشرح ، ص 277 .

وخبرها بمصدرٍ ، حيث إنَّ جملة (إنَّ) واسمها وخبرها في محل نصب على الحالية ، أو لا محل لها ، على أنها جملة استئنافية .

### رابعًا - الإشارة ثعلب إلى أصول بعض الحروف :

أشار ثعلب إلى أصول بعض الحروف ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )

عَدَّتْ عُدَّالَتَايَ فُقُلْتُ مَهْلًا      أَفِي وَجِدٍ بِسَلْمَى تَعْدَلَانِي

فقال : " العدل : اللائم ، مهلاً : زجرٌ للنهي ، أي مه ، ضُمَّتْ إِلَى (لا) ، كما ضُمَّوا (لو) إلى (لا) ، فقالوا : لولا " (1) ، ومن خلاله يُلاحظ أنَّ الشارح قد أشار إلى أنَّ (مهلاً) أصلها (مه) مُضَافًا إليها (لا) ، موضِّحًا ذلك بمثالٍ آخر ، هو (لولا) ، فأصلها (لو) ، وعندما ضُمَّتْ إليها (لا) قالوا (لولا) ، وذلك مذهب الكوفيين جميعًا في محاولة بيان أصل الحروف ، وهو ما اختلف فيه البصريون مع الكوفيين دائمًا ، فمثال ذلك أيضًا ما دار بينهم من خلافٍ حول عامل النصب في المستثنى ، نحو قام القوم إلا زيدا ، فقد ذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه (الإ) ، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد وأبو إسحاق الرِّجَّاح من البصريين ، وذهب الفراء ومَن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أنَّ (الإ) مركبةٌ من (إن) و (لا) ثم حُقِّفَتْ (إن) وأُدغِمَ َّت في (لا) ، فنصبوا بها في الإيجاب ، اعتبارًا بيانً ، ونتيجةً لتمسُّك الفراء فقد قال : إنَّما قلنا إنَّه منصوبٌ ؛ لأنَّ الأصل فيها (إن) و (لا) ، فزيد اسم إن ، و (لا) كَفَّتْ من الخبر ؛ لأنَّ التَّأويل : إنَّ زيدا لم يقم ، ثم حُقِّفَتْ (إن) وأُدغِمَ َّت في (لا) ، ورُكِّبَتْ معها ، فصارتا حرفًا واحدًا ، كما رُكِّبَتْ (لو) مع (لا) ، وجُعِلَا حرفًا واحدًا (2) .

(1) السابق ، ص 347 ، وذلك في مطلع قصيدته ، التي مدح فيها سنان بن أبي حارثة المرِّي .

(2) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 261 وما بعدها ، وكذلك 1 / 210 ، 298 - 300 .

ولكن تُرى إلامَ يلفت حديث الكوفيين عن أصول الحروف النظر ؟  
إنَّ هذا الحديث يمكن أن يلفت النظر إلى وضوح تصوُّر الكوفيين ، ومنهم  
ثعلب للتطور اللغويّ ، أي التغيُّر اللغويّ ، وبعدُ فهذا عرضٌ لِمَا يتصل  
بالحروف في شرح ثعلب ، ننتقل بعده إلى العرض لتعليق شبه الجملة في  
المبحث التالي .

## المبحث الرَّابِع تعليق شبه الجملة

يُعدُّ موضوع تعليق شبه الجملة ( الظرف والجار والمجرور ) من  
الموضوعات التركيبية ، التي اهتم بها القدماء ، وعلى رأسهم ابن هشام  
في كتابه ( مغني اللبيب ) ( 1 ) ، فقد عرض لِمَا يندرج تحت التعليق من  
موضوعات ، وذلك نحو حديثه عن تعليق شبه الجملة بالفعل الناقص  
والفعل الجامد وأحرف المعاني ، والخلاف بين النحاة حول ذلك ، ثم  
حروف الجرّ التي لا تتعلق ، وحُكم شبه الجملة الإعرابيِّ بعد المعرفة  
والنكرة ، وحُكم المرفوع بعد شبه الجملة ، وما يجب فيه من تعلقها  
بمحدوفٍ ، وسواها من الموضوعات التي تدلُّ على دقّة ابن هشام وتوفيقيه  
في معالجة ما يندرج تحت التعليق من موضوعات ( 2 ) .

وقبل أن نشير إلى تعليق شبه الجملة عند ثعلب نرى أنه من المفيد أن  
نعرض لمفهوم التعلُّق ، فما معنى التعلُّق ؟ يرى الدكتور عبده الراجحي  
أنَّ " الظرف والجار والمجرور يدلان على معنى فرعيّ ، يتمّم نقصان  
المعنى الذي يدلُّ عليه الفعل أو ما يشابهه ؛ أي أنّ هذا المعنى الفرعيّ  
يرتبط بمعنى الفعل ، أي يتعلُّق به ، والفعل وما يشبهه يدلُّ على حدثٍ ،  
والحدث لا يحدث من فراغ ، وإنما يحدث في زمانٍ أو مكانٍ ، وليس ذلك  
تحليلاً فلسفيّاً صرفاً ، وإنما هو تحليلٌ لغويٌّ أيضاً ، فلو قلت مثلاً : سافر  
زيدٌ ، لدلّت هذه الجملة على معنى مستقل ، يمكن أن تقتصر عليه ، فإذا

( 1 ) يُنظر : مغني اللبيب 2 / 433 - 450 .

( 2 ) يُنظر : منهج ابن هشام في شرح بانث سعاد ، ص 51 ، وقضايا التقدير النحوي  
ص 81 - 94 ، حيث عرض أستاذي الدكتور محمود ياقوت لتعليق شبه الجملة عند  
ابن هشام بالتفصيل .

قلت : سافر زيدٌ يومَ الجمعة ، دلَّ الظرف هنا على معنى فرعيٍّ مرتبطٍ بالفعل (سافر) ؛ لأنَّه يضيف إلى معناه معنىً جديدًا ، ثم إنَّنا نفهم أنَّ هذا الحدث ، وهو (السَّفَر) قد حدث في يوم الجمعة ، أي في زمانٍ معيَّنٍ ، وكذلك إنَّ قلت : وقف زيدٌ أمام البيت .

فإنَّ حرف الجر (من) يدلُّ على معنىٍّ جديدٍ بالإضافة إلى دلالاته على أنَّ الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل قد بدأ حدوثه من هذا المكان ، وكذلك الحرف الآخر (إلى) ، أي أنَّ الحدث ينتهي عند هذا المكان ... وهكذا ، " فالتعلُّق إذن عبارة عن ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه ، بالإضافة إلى دلالاته على (الحيز) الذي يقع فيه الفعل " (1) .

وقد أشار ثعلب في شرحه إلى تعليق الجارِّ والمجرور بالفعل في موضع واحدٍ من شرحه ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

بِحَيْدٍ مُعْزَلَةٍ أَدْمَاءٍ خَاذِلَةٍ      مِنْ الطَّبَّاءِ تُرَاعِي شَادِنًا خَرْقًا  
فقال : " الباء من صلة تَبَدَّى " (2) ، أي أنَّ الجار والمجرور (بجيد)  
يتعلَّق بالفعل (تبدَّى) في قول زهير : ( من البسيط )  
قَامَت تَبَدَّى بِذِي ضَالٍ لَتَحْزُونِي      وَلَا مَحَالَةَ أَنْ يَشْتَأَقَ مَنْ عَشِقًا (3)

أضف إلى ذلك ملاحظة استخدام ثعلب لمصطلح الصِّلة هنا بمعنى (التعلُّق) ، ومن هنا نرى أنَّه أضاف استعمالاً آخر لاستعمالات مصطلح الصِّلة عند الكوفيين ، فيرى أحد الباحثين (4) أنَّ مصطلح (الصِّلة) عند الفراء في معاني القرآن يدلُّ على ثلاثة أمور ، الأوَّل : يطلقه على الحروف الزائدة ، الثاني : أطلقه الفراء على الجملة التي تعطي معنى للاسم الموصول ، وهو في ذلك يشاركه النُّحاة كافةً في هذه التسمية ، قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا

(1) د . عبده الراجحي : التطبيق النحوي ، ص 362 ، ويُنظر كذلك النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ، للدكتور محمود ياقوت ، ص 423 - 424 .  
(2) الشرح ، ص 35 .  
(3) السابق ، ص 34 .  
(4) مصطلحات النحو الكوفي ، ص 38 - 45 .



بَعُوضَةً ﴿ (1) ، قال : والرَّفْعُ في بَعُوضَةٍ جائزٌ ؛ لأنَّ الصَّلَةَ تُرْفَعُ ،  
واسمها منصوبٌ ومخفوضٌ (2) . الثالث : وقد أطلقه الفراء على الجملة  
الواقعة صفةً للنكرة ، قال الفراء عند توجيه قوله تعالى : ﴿ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا  
نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (3) ، فإنَّ فُرُتًا بالياء (يعني يقاتل) جاز رفعها  
وجزمها ، فأما الجزم ، فعلى المجازاة بالأمر ، وأما الرفع فأنَّ تجعل  
(يقاتل) صلةً للملك ، كأنَّك قلت : ابعث لنا الذي يقاتل (4) .

وهنا أجدني أتفق مع قول القائل : " ولعلَّ الفراء بإطلاقه هذه التسمية  
على جملة الصفة قد لحظ فيها ما تشترك فيه مع جملة الصلة ،  
فالموصوف النكرة والاسم الموصول كلاهما مفتقرٌ إلى هذه الجملة ،  
وكلاهما له دلالةٌ على العموم ، والجملة مع كلِّ منهما مخصَّصةٌ  
للعوم " (5) .

وبعدُ ، فهذا عرضٌ لتعليق شبه الجملة ننتقل بعده إلى العرض  
للمطابقة بين النعت ومنعوته في شرح ثعلب ، وذلك موضوع المبحث  
التالي .

- 
- (1) سورة البقرة ، الآية 26 .
  - (2) يُنظر : معاني القرآن 1 / 22 .
  - (3) سورة البقرة ، الآية 246 .
  - (4) معاني القرآن 1 / 157 .
  - (5) مصطلحات النحو الكوفي ، ص 45 .

## المبحث الخامس المطابقة بين النعت والمنعوت

يُعدُّ النَّعْتُ أو الصِّفَةُ أو الوصف من التوابع التي تؤدي إلى خَلْعِ صِفَةٍ على الموصوف ، وهذا النعت لَفْظٌ يماثل منعوته في الحكم الإعرابي ، بالإضافة إلى مطابقات أخرى من حيث العدد والنوع والتعريف والتنكير ، وفي هذا قال ابن يعيش : " الصفة تابعة للموصوف في أحواله ، وجملتها عشرة أشياء ، رفعه ونصبه وخفضه وتثنيته وجمعه وتنكيره وتعريفه وتنكيره وتأنيته ، إن كان الاسم الأول الموصوف مرفوعاً فنعته مرفوعٌ ، وإن كان منصوباً فنعته منصوبٌ ، وإن كان مخفوضاً فنعته مخفوضٌ ، وكذلك سائر الأحوال " (1) .

وقد أشار ثعلب إلى المطابقة بين النعت والمنعوت ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
مِنْ مَرْقَبٍ فِي ذُرَى خَلْقَاءِ رَاسِيَةٍ حُجْنُ الْمَخَالِبِ لَا يَغْتَالُهُ الشَّبَعُ  
فقال : " يقول : أهوى لها من مَرْقَبٍ ، وإن شئت استمر من مرقبٍ ، ذرى : أعالي ، وخلقاء : صخرة ملساء ، وراسية : ثابتة ، وحجن المخالب : فيها اعوجاج بمنزلة المحجن ، والمحجن : الكثيرة ، يعني المخالب ، واحدها أحجن وحجاء ، عن أبي عمرو ، وكان ينبغي أن يقولوا أحجن المخالب ، إلا أنه تركه على أصله ، ونقل الفعل إلى الأول " (2) .

ومن خلال هذا النص يُلاحظ أن الشارح يريد أن يقول إنَّ القياس كان يقتضي أن يقول الشاعر : أحجن المخالب ، لكنه جاء بالأصل ، وهو

---

(1) شرح المفصل 3 / 54 .  
(2) الشرح ، ص 242 – 243 .

وصف كلمة المخالب بجمع مثلها (حُجْنٌ) ، كما نلاحظ أنّ قوله (نقل الفعل إلى الأول) مضمونه أنّه جعل الوصف للمخالب ، وهي جمعٌ ، وليس للصدر ، وهو مفردٌ ، فالكوفيون يريدون بمصطلح (الفعل) أحياناً المصدر (1) ، أضف إلى ذلك أنّ النعت (حُجْنٌ) تقدّم على المنعوت (المخالب) ، وعلى الرغم من الأصل في التوابع أن تتأخر عن المتبوع ، فإنّها تتقدّم في الضرورة ، ومثاله قولهم : ما رأس ذا أجمع إلاّ جبينٌ ، وأصله : ما رأس ذا إلاّ جبينٌ أجمع ، وهو ما يؤكّد على أنّ التقديم هنا للضرورة ، التي تكمن فيما يسمّى بلغة الشّعر ، ولكن لننظر هل طابق النعت منعوته ؟

نعم ، لقد طابق النعت منعوته من ناحية العدد ، فكلاهما جمعٌ ، وطابقه في النوع ، فكلاهما مذكّرٌ ، وطابقه في التعريف والتكبير ، فكلاهما معرفةٌ ، وربما يقول قائلٌ : إنّ المخالب معرفةٌ ، والحُجْنُ نكرةٌ ، فكيف تم التطابق ؟ نقول : إنّ تفسير ذلك يكمن في أنّ (حُجْنًا) لما قدّم على المخالب أصبح مضافاً ، وقد اكتسب التعريف من إضافته إلى (المخالب) ، فالإضافة تؤدي إلى تعريف الاسم النكرة عن طريق إضافته إلى معرفةٍ ، ومما يزيد الأمر وضوحاً أنّ ثعلباً نفسه قد أشار إلى ذلك في موضع آخر ، في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
 وَمَنْ يُؤْفِ لا يُدَمِّمَ وَمَنْ يُفْضِ ِ قَلْبَهُ إِلَى مُطْمَئِنِّ الْبِرِّ لا يَتَجَمِّمُ  
 فقال : " ... والبُر : الصلاح ، وقوله إلى مطمئن البرّ ، أي إلى البرّ مطمئن في القلب " (2) .

وبعد ، فهذا عرضٌ لما يتصل بالمطابقة بين النعت ومنعوته في شرح ثعلب ، ننقل بعده لموضوع (الأساليب النحوية) ، وذلك موضوع المبحث التالي .

(1) يُنظر : مصطلحات النحو الكوفي ، ص 53 .  
 (2) السابق ، ص 31 - 32 ، يقول : من كان في صدره برٌّ قد اطمأنّ وسكن ليس يرجفُ ، لم يتجمجم ، وأمضى كل أمرٍ على جهته ، وليس كمن يريد غدراً ، فهو يتردّد في أمره .

## المبحث السادس الأساليب النحوية

في هذا المبحث سنتناول بعض التراكيب النحوية ، نحو ( الترخيم – النُدبة – القَسَم ) ، ولكلِّ منها طابعٌ خاصٌّ ؛ ومن هنا كانت تسمية كلِّ منها أسلوبًا ، وذلك على النحو التالي :

### أولاً – الترخيم :

الترخيم هو حَذْفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفًا (1) ، وقد أشار ثعلب في شرحه إلى الترخيم Apocopation في موضعين اثنين ، أحدهما في تعليقه على قول زهير :  
(من الطويل)

حُدُوا حَظْمَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ واذكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ  
فقال : " قال : يا آلَ عِكْرَمَ : يريد عِكْرَمَةَ ، فرحَمَ ، وعِكْرَمَةَ : من قيس " (2) ، أي أَنَّ الشارح يشير إلى أَنَّ قول الشاعر (يا آلَ عِكْرَمَ) أصله المُقَدَّر : يا آلَ عِكْرَمَةَ ، فما الذي حدث حتى تحولت البنية العميقة

Deep

Structure إلى هذه الصورة على السطح ؟ إنَّ ذلك يتمثل في حَذْفِ التاء ، وهو ما يُعرف في الدرس النحويِّ بالتخيم ، فكلمة (عِكْرَمَ) إذن كلمةٌ مرخَّمةٌ Clipped word ، ولَمَّا كان الترخيم لا يكون إلا في النداء ، فما سبب ترخيم الشاعر هنا ؟ يجيب سيبويه عن ذلك قائلاً : " اعلم أنَّ الترخيم لا يكون إلا في النداء ، إلا أنَّ يضطر شاعرٌ ، وإنَّما كان

(1) يُنظر : الكتاب 2 / 239 .

(2) الشرح ، ص 214 .

ذلك في النداء ؛ لكثرتة في كلامهم " (1) ، وقد تناول سيبويه نفسه هذا الشاهد تحت باب هذا باب ما رَحِّمَتْ فيه الشعراء في غير النداء اضطرارًا .

والملاحظ أنَّ الشاعر عند ترخيمه لهذا اللفظ تركه على لغة مَنْ ينتظر ، " ويُحتمل أن تكون فتحته فتحة إعرابٍ ، على أنَّه علمٌ مؤنَّثٌ ممنوعٌ من الصرف ، باعتبار القبيلة " (2) ، وإذا كان الترخيم لا يكون في مضافٍ إليه ولا وصْفٍ ؛ لأنَّهما غير مناديين ، ولا يُرخم مضافٌ ولا اسمٌ مؤنَّثٌ في النداء (3) ، فما موقف مدرسة الشارح من هذا الشاهد ، باعتبار أنَّه كوفيّ المذهب ؟

لقد كانت مسألة ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين (4) ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ ترخيم المضاف جائزٌ ، ويُوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف ، وذلك قولك : (يا آل عامٍ) في (يا آل عامرٍ) ، و(يا آل مالٍ) في (يا آل مالكٍ) ، وما أشبه ذلك ، وهذا ظاهرٌ في منهج ثعلب الكوفي ، المتمثِّل في موافقته على ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ، أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّ ترخيم المضاف غير جائزٍ ، وهذا ظاهرٌ من قول سيبويه المذكور أنفًا ، حيث يعدُّه اضطرارًا .

إذن نخرج من ذلك بموافقة ثعلب ومعه الكوفيون على ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه من المركَّب الإضافي المنادى ؛ " لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، والحذف من آخر الثاني (5) ، وهذا ما توافق عليه الدراسات الحديثة ، فحذف الثاني أولى (6) .

---

(1) الكتاب 2 / 239 ، ويُنتظر : أمالي ابن الشجري 1 / 191 .

(2) السابق 2 / 271 ، هامش 3 ، حيث كلام المحقق .

(3) يُنتظر : السابق 2 / 240 .

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 347 – 356 ، المسألة 48 ، ويُنتظر : خزانة الأدب للبغدادي 2 / 328 – 330 .

(5) السابق 1 / 348 ، هامش 222 .

(6) يُنتظر : ظاهرة الحذف في درس اللغويّ ، ص 144 .

أما الموضع الآخر فقد كان في تعليق الشارح على قول زهير : ( من الطويل )

كَعُوفِ بْنِ سَمَاسٍ يُرَشِّحُ شَعْرَهُ      إِلَيَّ أَسْدِي يَا مَنِيَّ وَأَسْجِحِي

فقال : " أراد مَنِيَّةَ ، فرخَّم " (1) ، وهنا يشير الشارح إلى ترخيم النداء ، فبين أن قول الشاعر (يا مَنِيَّ) أصله (يا مَنِيَّةَ) ، فرخَّم ، حيث تم حذف تاء التانيث ؛ لأنَّ الاسم مختومٌ بتاء التانيث مع بقاء الياء كما هي ، فكان المحذوف ثابتٌ ، لم يُحذف ، وهذه لغةٌ من ينتظر ، أي من يفترض وجود الحرف المحذوف ، وهذا اللفظ (يا مَنِيَّ) مبنيٌّ على ضمِّ مقدرٍ على الحرف المحذوف للترخيم .

### ثانياً – أسلوب النُدْبَة :

يُعرَّف الاسم المنذوب بأنه " الاسم المدعو ، أي المنادى ، ولكنه متفجعٌ عليه " (2) ، ويرى ابن يعيش أن " النُدْبَة نوعٌ من النداء ، فكلُّ مندوبٍ منادى ، وليس كلُّ منادى مندوباً ، إذ ليس كلُّ ما يُنادى يجوز ندبته ؛ لأنَّه يجوز أن يُنادى المنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك في النُدْبَة " (3) ، وقد أشار ثعلب إلى النُدْبَة في تعليقه على قول زهير : ( من المتقارب )

فَلَمَّا تَبَلَّجَ مَا حَوَّلَهُ      أَنَاخَ فَشَنَّ عَلَيْهِ الشَّلِيلَا

فقال : " قالوا : فتیان الصباح ، وفي غير موضعٍ ، أي فتیان الغارة ؛ ولذلك قالوا : يا صَبَا حَاهُ " (4) .

فالشارح بيّن أنهم قالوا : فتیان الصبح في أكثر من موضع ، والمقصود بذلك فتیان الغارة ، فإذا نُذِرَ العرب بغارةٍ من الخيل تفجؤهم صباحاً قالوا : يا صَبَا حَاهُ ، وهذا الإنذار للحَيِّ كله بالنداء ، وذلك يُسمَّى في الدرس النحويّ بأسلوب النُدْبَة ؛ ولذلك كان تعريف سيبويه إياه أن

(1) الشرح ، ص 344 .

(2) الكتاب 2 / 220 .

(3) شرح المفصل 2 / 15 .

(4) الشرح ، ص 198 ، وتبلَّج : أضاء ، يعني الصبح ، فشَنَّ عليه : صبَّ عليه ، وذلك في مدح سنان بن حارثة ، وفيه يقول : لَمَّا أضاء الصبح أناخ الإبل ، وتأهب للغارة في الصباح ، فشَنَّ عليه بزُعه ، استعداداً للقتال .

المندوب مدعوٌ (منادى) ، ولكنه مُتَفَجِّعٌ عليه ، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ؛ لأنَّ الندبة كأتهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تلحق ، كما لم تلحق في النداء ، مع ملاحظة أنَّ كلَّ مندوبٍ منادى ، وليس كلُّ منادى مندوبًا (1) ، وإذا أردنا أن نحلِّل هذا التركيب (يا صَبَاحاهُ) وجدناه مكونًا من :



حرف نداءٍ وندبةٍ    منادى مندوب الألف زائدة    هاء السَّكْتِ  
أي أنَّه عبارة عن الآتي :

يا : حرف نداءٍ وندبةٍ ، جيء به على افتراض أنَّ المدعو (المندوب) لا يسمع .

صَبَاحُ : منادى مندوب .

**الألف :** زائدة ؛ للترنُّم والتطريب ، كما يأتون بها في القوافي المطلقة ، وخصوا الألف هنا دون الواو والياء ؛ لأنَّ المدَّ فيها أمكن من أختيها ، مع ملاحظة أنَّ الألف تُفْتَحُ كلُّ حركةٍ قبلها ، ضمَّةٌ كانت أو كسرةٌ ؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا ، اللهمَّ إلا أن يُخَافَ لَبْسٌ ، فحينئذٍ لا تُغَيِّرُ الحركة ، فتقول : وازيدا ، وإذا وقفت على الألف ألحقت الهاء في الوقف ؛ محافظةً عليها لخفائها ، فتقول : وازيداهُ ، ويا عمراهُ ، فإنَّ وصلَّت أسقطت الهاء ... (2) ، وللتمييز بين النداء المحض والندبة فقد اخترعت العربية هذه الألف ، وهي أمرٌ جوازيٌّ عند ظهور القرينة مع (وا) ، لكنَّه وجوبيٌّ عند خفاء المراد مع (يا) " (3) .

(1) شرح المفصل 2 / 14 .

(2) السابق 2 / 13 ، ويُنظر أيضًا الكتاب 2 / 220 وما بعدها ، وشرح الكافية 1 / 156 .

(3) د . محمود عبد السلام شرف الدين : صوتيات فعليات بين العوض والبدل " فصلٌ في المعنى الفعلي " ص 213 .

**الهاء :** أُلْحِقَت للوقف عليها توصلاً إلى زيادة المدِّ أو محافظةً على الألف .

### ثالثاً - أسلوب القسم :

إذا أردنا أن نتبين ملاحظ أسلوب القسم Jurative في شرح ثعلب سنجد أنه قد أشار إلى القسم في ثلاثة مواضع ، على النحو التالي :  
أولها ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )  
تَاللهُ ذَا قَسَمًا لَقَدْ عَلِمْتُ      ذُبْيَانُ عَامَ الْحَبْسِ وَالْأَصْرِ  
فقال : " وتالله ذا كقولك : والله يميناً صادقةً لآتيئك ، وأدخلوا (ذا) كما يُقال : إي والله ذا ، ولاهالله ذا ، فتوصل اليمين بذا ، ويُروى : تالله قد علمت سراً بني ذُبْيَان " (1) ، فالشارح في نصه هذا بين أن (تالله ذا) قَسَمٌ ، كقولنا : والله يميناً صادقةً لآتيئك ، لكن الذي حدث أن (ذا) دخلت عليه ، كما يُقال : إي والله ذا ، ولاهالله ذا (2) ، فتوصل اليمين بذا ، فما تفسير ذلك ؟ إنَّ تفسير ذلك يكمن في أنَّ (ذا) إشارةٌ ، قال الخليل : وهو من جملة المُقسَم به ، كأنه صفةٌ لاسم الله ، والمعنى لا والله الحاضر ، وقال أبو العباس المبرِّد : وأما (ذا) فهو الشيء الذي يُقسَم به ، والتقدير : لا والله هذا ما أقسم به ، فحذف الخبر ، وقال أبو الحسن : هو من جملة الجواب ، وهو خبر مبتدأ محذوفٍ ، والتقدير : لا والله الأمر ذا " (3) ، وبالإضافة إلى ما سبق نلاحظ أنَّ وصل اليمين بذا لتقوية الحلف وتأكيدِه .

وثاني هذه المواضع كان في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
تَعَلَّمَنُ هَا لَعَمْرُ الله ذَا قَسَمًا      فَاقْدِرُ بِدَرْعِكَ وَاَنْظُرْ أَيَّنَ تَنْسَلِكُ  
فقال : " العرب تقول : لعمر الله ذا ، وأيم الله ذا ، توصل اليمين بذا ، وأراد : تَعَلَّمَنُ ، أي اعلمنا لعمرُ الله ذَا قَسَمًا ، وها تنبيهٌ ، كقولك : أي اسمع ، وفيه قولٌ آخر : اعلمنا هذا قَسَمًا ، ثم فرَّق بين هَا وذَا " (4) ، فالشارح في قوله هذا قد بين أنَّ العرب توصل اليمين بذا ، لكنه زاد على ذلك أنَّ (ها) للتنبيه ، وذلك كقولك لإنسانٍ ما : اسمع ، ثم بين أنَّ هنالك

(1) الشرح ، ص 88 .

(2) لاها الله ذا : أصلها ( لا والله ذا ) فحذفوا الواو ، وعوضوا منه ها التنبيه ، والدليل على ذلك أنه لا يجوز اجتماعهما ، فلا يُقال : إي ها والله ، ولا ها بالله ؛ لأنَّه لا يجتمع العوض والمعوض عنه . يُنظر : شرح المفصل 9 / 106 .

(3) شرح المصل 9 / 106 ، ويُنظر : المقتضب 2 / 322 .

(4) الشرح ، ص 182 .



قولاً آخر في هذا البيت ، وهو أنَّ التقدير : اعلمنا هذا قسمًا ، ثم فُرق بين ها وذا ؛ ولذلك يستشهد النحاة بهذا البيت على الفصل بين (ها) واسم الإشارة بالقسم (1) .

أما الموضع الثالث ، فقد كان في تعليق ثعلب على قول زهير : ( من الطويل )

لَعَمْرُكَ وَالْحُطُوبُ مُعَيَّرَاتٌ      وفي طُولِ الْمُعَاشِرَةِ النَّقَالِي  
فقال : " لَعَمْرُكَ : قَسَمٌ فِي مَعْنَى بَقَائِكَ وَحَيَاتِكَ " (2) ، أي أَنَّ الشارح هنا أشار إلى أَنَّ قول الشاعر (لعمرك) أسلوب قَسَمٍ ، ثم بيّن أَنَّهُ في معنى بقائك وحياتك ، فعند إعراب هذا الأسلوب نقول : اللام لام الابتداء ، حرفٌ مبنيٌّ على الفتح لا محل له من الإعراب ، وَعَمْرُ : مبتدأٌ مرفوعٌ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضافٌ والكاف ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتح في محل جرٍّ ، مضافٌ إليه ، وخبر المبتدأ محذوفٌ وجوبًا ، تقديره (قَسَمِي) أو (حَلْفِي) ، وحذفه " لطول الكلام بالقسم عليه ، ولزم الحذف لذلك ، كما لزم حذف الخبر في قولك : لولا زيدٌ لكان كذا ؛ لطول الكلام بالجواب ... ومعنى لَعَمْرُ اللهُ الحِلْفُ ببقاء الله ودوامه ، فإذا قلت : عَمَرَكَ اللهُ ، فكأنك قلت : بتعميرك الله ، أي بإقرارك له بالبقاء " (3) ، أضف إلى ذلك ملاحظة أَنَّ جواب القسم في البيت التالي لهذا البيت ، وهو قوله :

لَقَدْ بَأَيْتُ مُطْعَنَ أُمِّ أَوْفَى      ولكن أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

ويمكننا بيان كيفية تحويل تركيب القسم السابق بأنه قد تم تحويله من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق القواعد التحويلية الآتية (4) :

1 – الزيادة Addition :

فقد تم زيادة مرگب القسم (المسند والمسند إليه) بجميع مكوناته ، كما تم زيادة مرگب التحقيق (قد) في تركيب الجواب .

2 – الحذف الإجمالي Obligatory deletion :

(1) يُنظر : المقترض 2 / 322 ، وشرح الرضي على الكافية 2 / 380 .

(2) الشرح ، ص 342 ، وذلك حين طلق امرأته أمَّ أوفى .

(3) شرح المفصل 9 / 91 .

(4) يُنظر : د . حسام البهنساوي : القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ، ص

196 – 197 .

حيث تم حذف المركب الاسمي (المسند) بقسميه المضاف والمضاف إليه (قَسَمِي) من مركب القسم حذفاً إجبارياً .

3 – الإحلال أو التعويض Replacement :

حيث تم إحلال المركب الاسمي المتصل (كاف الخطاب) محل المركب الاسمي المنفصل (أنا) في تركيب القسم .

4 – التقديم Prenting :

حيث تم تقديم مركب المُقسم به (لعمرك) على مركب القسم المحذوف وجوباً (قَسَمِي) .

وبعدُ ، فهذا عرضٌ لِمَا في شرح ثعلب من أساليب نحويةٍ ، ننتقل بعده إلى الحديث عن تحليل التراكيب النحوية في المبحث التالي .

## المبحث السابع تحليل التراكيب النحوية

أشار ثعلب خلال تحليله شعر زهير إلى بعض الظواهر التي تدخل تركيب الجملة ، كالحذف Deletion والزيادة Addition وإعادة الترتيب Permutation ، وهو ما يُعدُّ خروجًا عن المعهود في تركيب الجملة ، وهذا ما نقصده بتحليل التراكيب ، أي أننا سنبيِّن وصف ثعلب للجمل ، من الناحية التركيبية ، وما حدث فيها ، في ضوء ما كتبه القدماء والمحدثون ، كلما أمكن ذلك .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الظواهر لا تخرج عن كونها – كما يرى المحدثون – علاقةً بين بنيتين ، أحدهما البنية العميقة ، والأخرى البنية السطحية ، كما يرى التحويليون ، فطبقًا لنظرية تشومسكي " فإنَّ الوصف الخاص بتركيب الجمل له شكلان : البنية السطحية surface structure ويزاد عليها البنية العميقة deep tructure ، وتعتبر البنية السطحية الشكل الخاص بوصفٍ يخصُّ الشكل الصوتي للكلمة ، بينما تقدِّم البنية العميقة التأويل الدلاليّ ، والقوانين التي توضِّح العلاقة بين بنيتي السطح والعمق في الجمل تُسمَّى التحويلات النحوية ؛ ومن ثمَّ يأتي المصطلح (النحو التحويلي التوليدي) " (1) .

---

(1) يُنظر : قضايا التقدير النحوي ، ص 73 ، وكذلك :

Allen & Buren : Comsky , selected readings , Oxford University , press London ,1971 ,p . v1 .11 .

وتحويل الجملة من البنية العميقة إلى البنية السطحية يأتي عن طريق عدة عمليات process تدخل التركيب ، تشبه شبهًا غير بعيدٍ كثيرًا ممّا جاء في النحو العربي ، وأهم هذه القواعد هي :

- Deletion :  $a+b \rightarrow b$  or  $a. \rightarrow \text{null}$  قواعد الحذف : أي  
بحذف عنصرٍ منهما
- Replacement :  $a \rightarrow b$  -2 قواعد الإحلال :
- Expansion:  $a \rightarrow b+c$  -3 قواعد التوسع :
- Reduction:  $a+b \rightarrow c$  -4 قواعد الاختصار :
- Addition:  $a \rightarrow b+a$  -5 قواعد الزيادة :
- (1) " Permutation:  $a+b \rightarrow b+a$  -6 قواعد إعادة الترتيب :

إذن فالقواعد التي تتحكّم في تحويل جملة الأصل أو البنية العميقة ، وهي القواعد التحويلية ، كما تبين لنا " قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها من موقع إلى موقع ، أو تحوّلها إلى عناصر مختلفة ، أو تضيف إليها عناصر جديدة ، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة المجرّدة الافتراضية ، التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السطحية الملموسة ، التي تجسّد بناء الجملة وصيغتها النهائية " (2) .

وممّا سبق نرى أنّ هدف تشومسكي من كلّ هذه العمليات التحويلية هو معرفة كيفية عمل العقل من خلال اللغة ، وقبل العرض لموضوعات تحليل التراكيب عند ثعلب نشير إلى أنّنا لمّا كنّا قد أشرنا في بداية العرض للمستوى النحويّ Grammatical Level إلى اقتراب مفهوم النحو عند ثعلب منه في الدراسات الحديثة ، فلا يُظنُّ أنّنا نريد تطبيق كلّ نظرية

---

(1) النحو العربي والدرس الحديث ص 142 – 143 ، وكذلك :

-Bach: An introduction to transformational Grammar,  
p.70.

(2) يُنظر : من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، ص 13 ، وكذلك :

Chomsky : Aspects of the thory of syntax , p . 88 .

غربية على النحو العربي عند ثعلب ، باعتبار أننا قد أشرنا في مقدّمة البحث إلى أننا سنتناول الموضوعات في ضوء ما كتبه القدماء والمحدثون ؛ وذلك لأنه ليس من العلمية في شيء محاولة تطبيق كلّ نظرية غربية على النحو العربي ؛ لأنّ النحو العربي بناءً حضاريّ علميٍّ مرتبطٌ بالبيئة التي نشأ فيها ، وكذلك الدراسات الغربية بناءً حضاريّ علميٍّ مرتبطٌ بالبيئة التي نشأ فيها ، وهو الأمر الذي يجعلنا نتيقن تمامًا أنّ القواعد التحويلية التي أشرنا إليها تختلف تفصيلاتها من لغةٍ إلى أخرى ، وفيما يلي عرضٌ لما في شرح ثعلب من تحليلٍ يتصل بالتراكيب النحوية .

### أولاً - الحذف :

إذا أنعمنا النظر في لغتنا العربية سنجد أنّ الأصل هو أنّ يرد الكلام بغير حذفٍ ، لكن هناك بعض الأعراض ، التي تطرأ على الكلام ، فنحذف بعض عناصره ، وهو ما يُعرف في الدرس اللغويّ بظاهرة الحذف Deletion وهذه الظاهرة " لا يقتصر وجودها على العربية وحدها ، بل هي من الظواهر العالمية Universals في اللغات ، ولابدّ من تقبّل تلك الظاهرة في اللغة ؛ لأنّها مرتبطةٌ كثيرًا بمستويات التحليل اللغويّ ، ولا يمكن إقامة بعض المستويات في الجملة دون تقدير ما هو محذوفٌ ، ورده إلى مكانه ، على ضوء ما تمّ وضعه من قواعد وقوانين " (1) .

وقد تناول النحاة القدماء هذه الظاهرة بالدرس ، ومثال ذلك ما تناوله سيبويه تحت باب ما يكون في اللفظ من الأعراض ، فقال : " اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم ، وإنّ كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، فممّا حُذِفَ ، وأصله في الكلام غير ذلك لم يكُ ، ولا أدر ، وأشبه ذلك " (2) ، وهذا العنوان عند سيبويه " يدلُّ على أنّه يعدُّ الحذف عارضًا يعرض في الكلام ، وأنّ الأصل أنّ يرد الكلام بغير حذفٍ ، وهو ما يتفق عليه النحاة جميعًا ، وما نراه شبيهًا بما يقرّره التحويليون من وجود بنية عميقة ، ترتبط بالمعنى ، ووجود ما يُسمّى بجملة البذرة The

(1) منهج ابن هشام في شرح بانث سعاد ، ص 56 .

(2) الكتاب 1 / 24 - 25 .

Kernrl Sentence " (1) ، كما تناول هذه الظاهرة أيضًا المبرّد في  
المقتضب ، وابن جنيّ في خصائصه ، تحت باب في شجاعة العربية ،  
وغيرهما .

أمّا عن أسباب هذه الظاهرة ، فمنها الحذف لكثرة الاستعمال ،  
والحذف لطول الكلام ، والحذف للضرورة الشعرية ، وغير ذلك (2) ،  
وقد أشار ثعلب إلى بعض القواعد الخاصة بالحذف في الجملة العربية ،  
نعرضها على النحو التالي :

(أ) أشار ثعلب إلى حذف الأسماء ، وذلك في تعليقه على قول زهير :  
( من الطويل )

فَأَقْسَمْتُ جَهْدًا بِالْمَنَازِلِ مِنْ مِئَى      وَمَا سُحِقَتْ فِيهِ الْمَقَادِيمُ وَالْقَمْلُ  
فقال : " والمقاديم : مقاديم الرءوس ، والقمل : يريد الشعر الذي فيه  
القمل ، كما قال عزّ وجلّ (3) : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ " (4) ، فقد أشار  
الشارح إلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، قياساً على قوله  
تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ، أي أهلها ، وهنا أشير إلى أنّ هذا الحذف  
للإيجاز والاختصار ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ، فالتقدير :  
واسأل أهل القرية ، فالحكم الذي يجب للقرية في الحقيقة قبل الحذف هو  
الجرّ ، والنصب فيها مجازٌ (5) .

ولمّا كان القدماء قد توسّعوا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه  
مقامه ، فإنّ ابن القيم قد ضيق هذا الأمر (6) ، حيث " لا يتعين ولا يصحّ  
الكلام إلاّ بتقديره للضرورة ، كما إذا قيل : أكلتُ الشاة ، فإنّ المفهوم من  
ذلك : أكلت لحمها ، فحذف المضاف لا يلبس ، وكذلك إذا قلت : أكل فلانٌ  
كبد فلانٍ ، إذا أكل ماله ، فإنّ المفهوم أكل ثمرة كبده ، فحذف المضاف  
هنا لا يلبس ، ونظائره كثيرةٌ " (7) .

- 
- (1) ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ ، ص 19 .
  - (2) يُنظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ ، ص 27 – 85 ، حيث فصلّ أستاذي  
الدكتور طاهر حموده القول في هذه الأسباب .
  - (3) سورة يوسف ، الآية 82 .
  - (4) الشرح ، ص 99 ، وسُحِقَتْ : حُلِقَتْ .
  - (5) يُنظر : أسرار البلاغة ص 375 ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ ، ص  
92 – 93 .
  - (6) ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ ، ص 207 – 212 .
  - (7) ابن القيم : بدائع الفوائد 3 / 24 .

وطرداً لهذا المنهج في توضيق حذف المضاف ما أمكن ينفي ابن القيم أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ، على الرغم من كونه مثلاً مشهوراً لدى الأصوليين والنحاة والبلاغيين ، فهم يقدرونه : واسأل أهل القرية ؛ وذلك لأن مدلول القرية عنده كما استقرأه من كلام العرب ليس مقصوراً على المساكن ، كما تصوره القائلون بالحذف ، وإنما هو متسع ، يُطلق على السكّان تارةً وعلى المساكن تارةً ، بحسب سياق الكلام وبساطه ، وإنما يفعلون هذا حيث لا لبس فيه ، فلا إضمار في ذلك ولا حذف ، فتأمل هذا الموضع الذي خفي على القوم (1) .

(ب) أشار ثعلب إلى الحذف في الأفعال ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )

أَنْ نِعْمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا حَبَّ السَّقِيرُ وَسَابَى الْخَمْرُ

فقال : " وَرَدَّ سَابَى الْخَمْرِ عَلَى نِعْمَ ، أَرَادَ : وَنِعْمَ سَابَى الْخَمْرُ " (2) ، أي أنه في نصّه هذا يشير إلى حذف الفعل (نِعْمَ) مع بقاء عمله ، والعطف بالواو على نظيره المذكور في البيت ، حيث إنّ الواو تنفرد من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملاً محذوفاً مع بقاء عمله ، وقد أشار أيضاً إلى أنّ الأصل المقدرّ the underlying structure للجملة هو : وَنِعْمَ سَابَى الْخَمْرُ ، ويعضد ذلك إعرابنا لسابى الخمر بأنّ (سابى) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ، تقديره (نِعْمَ) ، يفسره المذكور ، مرفوعٌ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، و (الخمر) مضافٌ إليه مجرورٌ ، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة ، وهنا أشير إلى أنّ حذف الفعل هنا جائزٌ إظهاره ، فنقول : وَنِعْمَ سَابَى الْخَمْرُ ، وهذا يعني أنّ إظهار الفعل المقدرّ تبقى معه الجملة صحيحة نحويّاً ، وقد عبّر سيبويه عن الحذف الجائز بقوله : " هذا باب ما يُضمّر فيه الفعل المستعمل إظهاره " (3) ، وذلك إذا دلّت القرينة اللفظية أو الحالية على المحذوف (4) .

(1) يُنظر: السابق 25/ 3 ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص 210 - 211 .

(2) الشرح ، ص 89 ، والمعتك : المزدحم الذي يجتمع فيه الناس ، بعضهم إلى بعض ، وسابى الخمر : المشتري ، والسير : ورق الشجر تحته الريح ، فيمرُّ على وجه الأرض .

(3) الكتاب 1 / 258 .

(4) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص 231 - 232 .

ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى أنّ حذف الفعل في بيت زهير يمكن أن يُعلّل بأنّه حذفٌ للإيجاز ، وهو ما يمكن القول معه : إنّ الفعل يتسم بالقوة في عمله وتفوقه على العناصر الملحقة به ، فالعناصر التي أُجريت مجرى الفعل لا يجوز أن تعمل مضمرّة ؛ ومن هنا يظهر الفرق بين الأصل والفرع ، فالفعل أصلٌ في العمل ، وملحقاته فرعٌ عنه ، أضف إلى ذلك أنّ الغرض من الحذف هو التركيز على ما تبقى من عناصر بعد الحذف ، والإيحاء بأنّ المتبقي ذو أهمية لدى الشاعر ، هذا مع ملاحظة أنّ الحذف أسهم هنا في توافق النظام النحوي مع النّسج الشعريّ .

(ج) أشار ثعلب إلى حذف الحروف التي هي قسيمة للأسماء في القسمة الثلاثية للكلمة ، وذلك في تعليقه على قول زهير :

( من الطويل )

وَمُسْتَأْسِدٍ يَنْدَى كَأَنَّ دُبَابَهُ      أَخُو الْحَمْرِ هَاجَتْ حُرْنَهُ فَتَذَكَّرَا  
فقال : " أي : وربّ مُسْتَأْسِدٍ ، أي نَبَيْتٌ كَثُرَ وَطَال " (1) ، فقد أشار الشارح هنا إلى حذف حرف الجرّ (رُبّ) مع بقاء عمله بعد الواو ، وهذا النوع من الحذف كثيرٌ في العربية ، ومنه قول المتنبي :

وَمُهْجَةٌ مُهْجَتِي مِنْ هِمِّ صَاحِبِهَا      أَدْرَكْتُهَا بِجَوَادٍ ظَهَرَهُ حَرَمُ  
وفي تعليقه على هذا البيت قال ابن سيده : " أي ورُبّ ذي مُهْجَةٍ طَلَبَ مَنِّي مَا طَلَبْتُ مِنْهُ ، فلم ينلني ، ونلّته أنا " (2) .

ولم يكتفِ الشارح بالإشارة إلى حذف (رُبّ) مع بقاء عملها فقط ، بل أشار إلى حذفها مع مجرورها أيضًا ، وذلك دون سبقها بحرف الواو أو (بل) ، نحو تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

وَخَالِي الْجَبَا أَوْرَدْتُهُ الْقَوْمَ فَاسْتَقَوْا      بِسُفْرَتِهِمْ مِنْ آجِنِ الْمَاءِ أَكْدَرَا  
فقال : " يريد : رُبّ مَنْهَلٍ خَالِي الْجَبَا " (3) .

وأشار الشارح إلى حذف حرف الجرّ (في) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الرَّجَاجِ فَإِنَّهُ      يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكِبَتْ كُلُّ لَهْدَمٍ

- 
- (1) الشرح ، ص 264 .  
(2) ابن سيده : شرح المشكل من شعر المتنبي ، ص 200 ، وبيت المتنبي من البسيط .  
(3) الشرح ، ص 260 ، والجبا : ماحول البئر ، والجمع أحياء ، والأجن : المتغيّر .



فقال : " وقوله : كلَّ لهزم ، أي في كلِّ لهزم ، وقال أوس :  
\* تُخَيِّرَنَ أَنْضَاءَ وَرُكْبَيْنَ أَنْضَلًا \*

أي في أنضَلٍ " (1) ، فقد أشار الشارح إلى حذف حرف الجرِّ (في) ،  
وذلك من منطلق أن الأصل المقدر لقوله (كل لهزم) هو (في كلِّ لهزم) ،  
واستشهد بقول أوس بن حجر على ذلك .

وكذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
بِحَيْلٍ عَلَيْهَا جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ جَدِيرُونَ يَوْمًا أَنْ يَنَالُوا وَيَسْتَعْلُوا  
فقال : " جِنَّةٌ : جمع جِنَّ ، وقوله : عبقرية أراد : من جَنَّ عَبْقَرٍ " (2) ،  
وهنا أشار أيضًا إلى حذف حرف الجرِّ ( من ) ، وذلك من منطلق أن  
الأصل المقدر لقوله ( جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ ) هو ( من جَنَّ عَبْقَرٍ ) .

وبعدُ ، فهذه هي أنماط مواضع الحذف التي أمكن لنا ملاحظتها في  
شرح ثعلب ، وليس معنى ذلك أن هذه هي كل مواضع حذف الحروف  
في شعر زهير ، بل هي إشاراتٌ إلى وجود هذا النمط من الحذف في  
شعره ، وهي إشاراتٌ في مجملها تُعرب عن وجود حذف الحروف  
بنوعيه في شعر زهير ، أعني الحذف القياسيُّ ، نحو حذف ( رَبُّ ) بعد  
الواو ، والحذف السماعيُّ ، نحو حذف ( في ) و ( من ) ، وإن دلَّ هذا  
على شيءٍ ، فإنما يدلُّ على أن الشاعر لجأ إلى ذلك طلبًا للإيجاز وسعيًا  
إلى توافق النظام النحويِّ مع النَّسْجِ الشعريِّ ؛ ومن ثَمَّ يستقيم الوزن  
وتصح القافية ، وفيما يلي عرضٌ لملاحظ الزيادة في شرحه .

### ثانيًا - الزيادة :

تعدُّ الزيادة Addition من العمليات التي تدخل التركيب ، وهو  
الأمر الذي لفت انتباه اللغويين من القدماء والمحدثين من عصر الخليل  
وسيبيويه مرورًا بالمبرِّد والفراء وغيرهم ، هذا ، " وقد عرض نحاة  
العربية لظاهرة الزيادة في الجملة ، وأشاروا إلى أن ما يُزاد في الكلام لا  
يضيف معنى ، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه ، وإنما هو زيادةٌ قد  
تضيف فائدةً تركيبيةً ، كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق أو غير ذلك ،

(1) السابق ، ص 31 ، وقول أوس من الطويل .

(2) السابق ، ص 103 .

وهكذا كان حديثهم عن الواو المفخّمة ، وعن حروف الجرّ الزائدة ، وعن ضمير الفصل وعن زيادة ( كان ) أو ( إن ) أو ( ما ) " (1) .

وإلى هذه النظرة أشار التحويليون ، فهم يشيرون إلى أنّ هناك تركيباتٍ نظميةً تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق ، وإنّما تفيد وظيفةً تركيبيةً ، وقد تُعدُّ لونهاً من ألوان الزخارف Trappings ، ويمثّلون لذلك بكلماتٍ من نحو there ، it في (2) :

1 – There is ahipopotatmus in that cornfield .

2- There are many people out of work .

فكلمة there لا تقدّم دلالةً في العمق هنا ، وإنّما هي فاعلٌ ( سطحيٌّ ) للفعل الموجود في الجملة ، أي أنّها نوعٌ من الزيادة ؛ ومن ثمّ فإنّ التركيب في الجملتين هو (3) :

1- ahipopotatmu is in that cornfield .

2 – Many people are out of work .

وكذلك استخدام كلمة it في نحو

1 – It is raining .

2 – It is Penelope that took my book .

فهي هنا زيادةٌ في التركيب ؛ لأنّها تقدّم فقط فاعلاً في بنية السطح " (4).

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أنّ البصريين يعبرون عن الزائد بثلاثة مصطلحات هي : الزائد ، والحشو ، واللغو ، أمّا الكوفيون – ومنهم ثعلب – فيستخدمون للتعبير عن الزائد أربعة مصطلحات ، هي الصلة والحشو واللغو والزائد (5) ، وإنّ كان التعبير بالصلة هو أكثر هذه المصطلحات شيوعاً ، وفيما يلي عرضٌ لأنماط الزيادة في شرح ثعلب :

---

(1) النحو العربي والدرس الحديث ، ص 103 .

(2) معنى الجملة الأولى أنّ فرس النهر يوجد في حقل الدّرة ، ومعنى الجملة الثانية أنّ هنالك كثيراً من الناس عاطلون عن العمل .

(3) معنى الجملة الأولى هو أنّ فرس النهر في ذلك الحقل ، وفيها كانت البداية بالفاعل ، وهو الأصل ، أمّا معنى الثانية ، فهو أنّ كثيراً من الناس خارج العمل ، وفيها كانت البداية بالفاعل أيضاً .

(4) النحو العربي والدرس الحديث ، ص 152 – 153 .

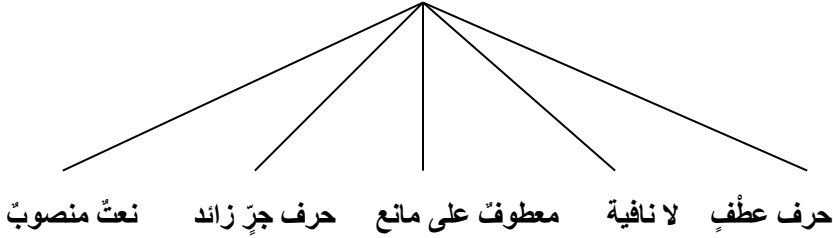
(5) يُنظر : مجالس ثعلب 1 / 8 ، 101 ، 164 ، 249 ، ومعاني القرآن للفرّاء 1 / 58 ، 172 ، 176 .

## (أ) زيادة مِنْ :

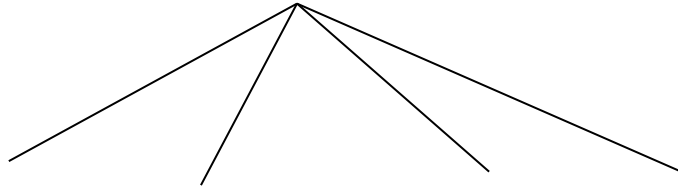
يُعدُّ حرف الجرِّ (من) من الحروف التي تأتي زائدةً باطرادٍ في اللغة العربية ، شعرها ونثرها ، وحين دخولها على الكلمة تؤدي إلى تغيير الحركة الإعرابية على آخر الكلمة ، مع عدم تغيير موقعها الإعرابي ، وذلك نحو تعليق ثعلب على قول زهير : ( من البسيط )

وليس مانعٌ ذي قرْبى ولا نَسبٍ يوماً ولا مُعْدِماً من خابِطٍ ورَقاً فقال : " يريد : ولا مُعْدِماً خابِطاً ، ومن مُلْغاة " (1) ، أي أنَّ ( من ) حرف جرٍّ ملغى ( زائدٌ ) ، فكلمة خابِط هنا صفةٌ منصوبةٌ لكلمة ( مُعْدِماً ) ، وهذا هو موقعها الإعرابي ، وعندما دخلت ( مِنْ ) عليها لم تستطع تغييره ، أمَّا ما غيَّرتَه فهو قولنا - حين إعرابها في التطبيق النحوي - إنَّها نعتٌ منصوبٌ ، وعلامة نصبه الفتحة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرِّ الزائد Redundant preposition ؛ وذلك لتعدُّ نطق الصوت في حالة وجود صائتين قصيرين مختلفين ، بالإضافة إلى تنوين التكرير (2) ، ويمكن بيان ذلك من خلال الشكلين التاليين :

### ولا مُعْدِماً من خابِطٍ



### ولا مُعْدِماً خابِطاً



(1) الشرح ، ص 53 .

(2) يُنظر : قضايا التقدير النحوي ، ص 283 - 285 .

والشكلاَن يدلان على ما يأتي :

- 1 - أنْ هناك حرفًا زائدًا .
- 2 - أنْ هذا الحرف قد كان له أثرٌ في بيت الشعر .
- 3 - أنْ الأصل المقدر ( البنية العميقة ) قد استغنينا فيه عن حرف الجرِّ .
- 4 - أنْ النعت ظهرت حركته الإعرابية ، ولم تُعدْ مُقدِّرةً في الأصل المُقدَّر .

ومما لا شكَّ فيه أنْ ( من ) جاءت زائدةً في بيت زهير للنَّصِّ على العموم وتأكيدِه في سياق النَّفي ، وكان مجرورها نكرةً ، وسبقها النَّفي ، وهو ما يشترطه البصريون ، ولا يشترطه الكوفيون (1) .

### (ب) زيادة (ما) :

تُعدُّ (ما) من حروف الزيادة ، التي أشار النحاة إلى زيادتها ، وقد وردت زائدةً في القرآن الكريم والشعر العربي ، وذلك نحو قول زهير :  
( من البسيط )

كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ سَالَ السَّلِيلُ بِهِمْ وَعَبْرَةٌ مَا هُمْ لَوْ أَنَّهُمْ أُمَّمٌ  
وقد جاء في شرحه : " وَعَبْرَةٌ مَا هُمْ ، ما : صِلَةٌ ، أي هم لي عَبْرَةٌ " (2) ، أي أنْ (ما) زائدةٌ ، حرفٌ مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب ، وزيادتها هنا قد تكون لمجرد التأكيد ، والقول بالزيادة هو ما صرَّح به الأعلام الشنتمريُّ في تعليقه على هذا البيت بقوله : " وَعَبْرَةٌ ما هم ، أي هم عَبْرَةٌ لي ... و (ما) زائدةٌ " (3) .

والملاحظ أنْ ( ما ) في بيت زهير غير كافيةٍ ، وليست الزيادة عوضًا ، فكان ورودها زائدةً غير كافيةٍ بين العامل والمعمول يندرج تحت ضَرْب غير العوض (4) ؛ وذلك تأكيدٌ على أنْ مَنْ سَالَ السَّلِيلُ ( الوادي ) بهم ، فساروا سَيْرًا سريعًا ، كانوا سبب بكائه وعبرته ، أعني سبب بكاء الشاعر وعبرته .

(1) يُنظر : الكتاب 2 / 316 ، والمقتضب 4 / 136 ، 420 ، وشرح المفصل 8 / 137 - 138 .

(2) الشرح ، ص 148 .

(3) شرح الأعلام ، ص 103 .

(4) يُنظر : مغني اللبيب 1 / 306 - 318 .

## (ج) زيادة (لا) :

تأتي (لا) زائدةً في القرآن الكريم والشعر العربي ، كما أشار النحاة ،  
ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾ (1) ، يقولون : " (لا) صلةٌ ، ويقول الفرّاء : ما ينبغي لنا ، فجاء بها على المعنى ؛ لأنّه معنى ينبغي " (2) ، وقد وردت (لا) زائدةً في شرح ثعلب ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

ولا لُكُنْ ولا وادي الغمارِ ولا شَرْقِي سَلَمَى ولا فَيْدٌ ولا رَمَمٌ  
فقال : " جاءت (لا) جحدًا في أول الكلام ، صَيِّر (لا) حَشْوًا ، كقولك :  
ما أتاني عبد الله ولا زيدٌ ، والمعنى زيدٌ " (3) ، فالشارح يريد أن يقول  
إنّه لمّا تقدّم قول زهير ( غير مُقْوِيَةٍ ) في البيت السابق على هذا البيت ،  
في قوله :

بَلْ قَدْ أَرَاهَا جَمِيعًا غَيْرَ مُقْوِيَةٍ السِّرُّ مِنْهَا فَوَادِي الْجَفْرِ فَالْهَدْمُ  
وهو يتضمن النفي صارت (لا) في قوله (ولا لُكُنْ) زائدةً ، أي حشوٌ ؛  
وذلك لتأكيد النفي ، كما في قولنا : ما أتاني عبد الله ولا زيدٌ ، فلمّا تقدّم  
النفي بـ (ما) صارت (لا) زائدةً لتأكيد النفي فقط ، فلا عمل لها ، والمعنى  
وزيدٌ ، وبهذا يكون قد ربط بين زيادة (لا) والمعنى ، حيث إنّها مجرد  
تأكيد النفي (4) .

ومثال زيادة (لا) أيضًا تعليق الشارح على قول زهير :  
( من البسيط )

مُورَتْ الْمَجْدُ لَا يَغْتَالِ هِمَّتَهُ عَنِ الرِّيَاسَةِ لَا عَجْزٌ وَلَا سَأْمٌ  
بقوله : " يُدْخَلُونَ (لا) في الأسمين ، وفي الآخر ، ويحذفونها منهما ،  
تقول : ما قام لا زيدٌ ولا عمروٌ ، وما قام زيدٌ ولا عمروٌ ، وما قام زيدٌ  
وعمروٌ " (5) .

(1) سورة إبراهيم ، الآية 12 .

(2) مجالس ثعلب 1 / 102 ، ويُنظر : المقتضب 1 / 47 ، 2 / 134 - 135 ،  
والإهمال " دراسة تفصيلية نحوية " ص 153 ، 163 ، للدكتور سمير أحمد عبد  
الجواد .

(3) الشرح ، ص 150 .

(4) يُنظر : الخصائص 2 / 289 .

(5) الشرح ، ص 163 .

وقول الشارح هنا (يُدخلون (لا) في الاسمين ، وفي الآخر ، ويحذفونها منهما ) دليلٌ على ما ذكرناه آنفاً من إشارة نحاة العربية إلى أنّ ما يُزاد في الكلام لا يضيف معنى ، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه ، وتفسير ذلك أنّ (لا) في قوله (لا عجزٌ) زائدة ، وأنها قد تدخل على الاسمين ، فيقال : ما قام لا زيدٌ ولا عمرٌو ، وقد تدخل على أحدهما ، فيقال : ما قام زيدٌ ولا عمرٌو ، وقد تُحذف ، فيقال : ما قام زيدٌ وعمرٌو .

وإذا أردنا أن نزيد قول ثعلب وضوحاً ، فلنترك المجال للأعلم السنتمري في قوله : " وقوله (لا عجزٌ) لا زائدة ، والمعنى لا يغتال همته عجزٌ ولا سأمٌ ، وإنما يُدخلون (لا) في نحو هذا ؛ ليقضي النفي منفيين قبل الإتيان بهما ، وإذا لم يأتوا بـ (لا) لم يكن في ذكر المنفي الأول دليلٌ على الآخر ، وبيان هذا أنّ تقول : ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو ، فذكرك زيداً لا يدلُّ على أنّ بعده غيره ، فإذا قلت : ما جاءني لا زيدٌ ولا عمرٌو اقتضى الاسم الأول مع (لا) منفياً غيره " (1) .

### ثالثاً - إعادة الترتيب :

تمثّل عملية إعادة الترتيب Permutation واحدةً من العمليات التوليدية Genrayive التحويلية Transformational التي ذكرناها آنفاً ، وهي تُعدُّ من العمليات العالمية Universal في اللغات الإنسانية ، ولمّا كانت اللغة العربية واحدةً من هذه اللغات ، فقد كان لها ترتيبها الخاص ؛ وذلك " أنّ لكلّ لغةٍ ترتيبها الخاص ، ولكن المهم هو أنّ نعرف الترتيب في البنية العميقة أولاً ثم نبحت عن القوانين التي تحكم هذا الترتيب إلى أنماطٍ مختلفةٍ في الكلام الفعليّ على السطح ، ومن الملاحظ أنّ كلّ عناصر الجملة معرّضةٌ لتغيير مكانها ، وإن كان ذلك أكثر ما يكون في ما يسميه العرب فضلةً ، كالمفاعيل والحال والظرف ، وغير ذلك ، وننظر مثلاً في الجملة الإنجليزية الآتية : Adetective hunted down the killer ، هذا هو ترتيب الجملة في بنيتها العميقة ، يمكن أن تتحول بالترتيب إلى بنية السطح ، ويمكن أن يتغير الترتيب بنقل كلمة Adetective hunted down the killer إلى (2) .

(1) شرح الأعلام ، ص 113 .

(2) يُنظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص 154 - 155 ، وكذلك :

Longacker : language and its structure , p . 133 .

وبناءً على هذا ، فإنه يمكن القول إنَّ هذه القضية " تدور حول محورين أساسيين هما : 1 - التقديم . 2 - التأخير ، وليس هذا غريباً ، إذ إنَّه يمكن بيان ذلك من خلال الجملة التالية : في المدرسة تلميذٌ مجتهدٌ ، إنَّ تلك الجملة بها بعض جوانب التغيير ، وحين نبين إعرابها سنقول : في المدرسة : جارٌّ ومجرورٌ ، خبرٌ مُقدَّمٌ ، تلميذٌ : مبتدأٌ مؤخَّرٌ ، مجتهدٌ : صفةٌ ، وإذا كان لنا أن نعيد ترتيب تلك الجملة ، أي تقديم المبتدأ وتأخير الخبر حسبما تقتضي قواعد النحو حصلنا على الجملة : تلميذٌ مجتهدٌ في المدرسة ، وحين إعرابها نلاحظ أنَّ تلميذٌ : مبتدأٌ ، مجتهدٌ : صفةٌ ، في المدرسة : جارٌّ ومجرورٌ (خبرٌ) ، ومن خلال تحليل الجملتين نلاحظ أنَّنا قد استخدمنا في تحليل الجملة ( في المدرسة تلميذٌ مجتهدٌ ) مصطلحي مُقدَّمٌ ومؤخَّرٌ ، أمَّا الجملة الأخرى التي أعيد ترتيبها من خلال الجملة الأولى ، فإنَّ تحليلها أو إعرابها لم يكن ليتطلَّب هذين المصطلحين " (1) .

والحقُّ أنَّ العرب القدماء قد عنوا بهذه الظاهرة عنايةً بالغةً ، وأخذوا يحكمون القوانين التي تنظمها ، فبحثوا قضية التقديم والتأخير ، وتأثيرها على تركيب الجملة ، من حيث الأعمال أو الإلغاء ، ومن حيث التغيير الدلالي ... ونشير إلى أنَّنا نجد عند سيبويه حديثاً مبكراً عن تأثير الترتيب في شكل الجملة من ناحيةٍ أخرى (2) ، يقول مثلاً : " وتقول : ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك ، وما كان أحدٌ مثلك فيها ، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك ، وإذا جعلت (فيها) مستقرّاً ، ولم تجعله على قولك : فيها زيدٌ قائمٌ نصيبته ، تقول : ما كان أحدٌ خيراً منك ، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها ، إلاَّ أنك إذا أردت الإلغاء ، فكلما أحرَّت الذي تلغي كان أحسن ، وإذا أردت أن يكون مستقرّاً تكتفي به ، فكلما قدمته كان أحسن ، وإذا أردت أن يكون مستقرّاً تكتفي به ، فكلما قدمته كان أحسن ؛ لأنَّهما ليسا يعملان شيئاً ، والتقديم هنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام ، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول ، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيدٌ كثيرٌ ، فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ :

(1) قضايا التقدير النحويّ ، ص 299 - 300 ، بتصرُّف .

(2) النحو العربي والدرس الحديث ، ص 155 .

﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ وأهل الجفاء من العرب يقولون : ولم يكن كفوًا له أحد ، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرٍ " (1) .

وحين إرادة الحديث عن ملاحظ عملية ( إعادة الترتيب ) في شرح ثعلب ، فإنه يمكن لنا عرض هذه الملاحظ على النحو التالي :

(أ) قال زهير : ( من الطويل )  
أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ      بِحَوَامَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَنَلِّمِ  
وقال ثعلب في شرحه : " الألف ألف استفهام منقولة ، يريد أدمنة من منازل أم أوفى لم تكلم " (2) ، فالشارح قد أشار إلى إعادة ترتيب بيت زهير ، مشيرًا إلى أن بنيته العميقة هي : أدمنة من منازل أم أوفى لم تكلم ، ويمكن بيان ذلك من خلال الأرقام التالية :

$$5 + 4 + 3 + 2 + 1$$

وعندما أعاد ثعلب ترتيبه أصبح :

$$أدمنة من منازل أم أوفى  
4 + 3 + 2 + 5 + 1$$

وذلك بإضافة عنصرٍ ، أعتقد أنه يزيد الدلالة وضوحًا ، وهو ( منازل ) ، وهو لا يظهر في البنية السطحية surface structure ولكن يظهر في البنية العميقة deep structure (3) .

فقوله : ( أدمنة من أم أوفى لم تكلم ) جملة توليدية Generative sentence تحولت بواسطة إعادة الترتيب إلى جملة تحويلية Transformational sentence ( أمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ ) ، وطبقًا لقوانين المعيارية Standard فالترتيب الواجب هو : المبتدأ + الخبر ، لكن ما الذي سبب التقديم في هذا الموضع ؟ إنَّ ذلك مردهُ أن قوله ( من أم أوفى ) شبه جملة Qiasi- proposition خبرٌ مقدم ، ودمنة مبتدأ مؤخرٌ ، ومن المعروف أنه لا يُبتدأ بنكرة ؛ وذلك دفعًا للبس ، يقول سيبويه : " لا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكرهوا أن يُقربوا باب لبس ... ولا يُبتدأ بما يكون

(1) الكتاب 1 / 55 – 56 .

(2) الشرح ، ص 4 .

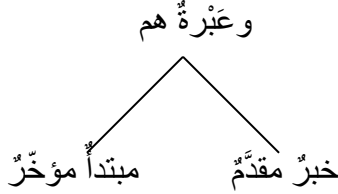
(3) يُنظر : منهج ابن هشام في شرح بانن سعاد ، ص 162 .



فيه اللبس ، وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً ، كنت تلبس ؛ لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا ، فكرهوا أن يبدعوا بما فيه اللبس ، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس " (1) ، إذن فالتحويل هنا تحويلٌ إجباريٌّ . Obligatory Transformation

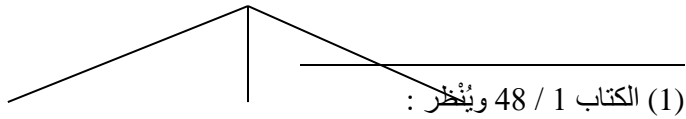
(ب) قال زهير : ( من البسيط )  
 تَمْطُو الرِّشَاءَ وَتُجْرِي فِي ثِنَايَتِهَا  
 مِنَ الْمَحَالَةِ ثَقْبًا رَائِدًا قَلْبًا  
 وقال ثعلب في شرحه : " والمعنى تُجْرِي ثَقْبًا رَائِدًا مِنَ الثَّنَائِيَةِ عَلَيْهَا " (2) ، وهنا أشار الشارح إلى إعادة الترتيب ، حيث تم التحويل من البنية العميقة (تُجْرِي ثَقْبًا رَائِدًا مِنَ الثَّنَائِيَةِ عَلَيْهَا) إلى البنية السطحية المذكورة في البيت ، وذلك مع ملاحظة الفصل بين الفعل والمفعول بشبه الجملة .

(ج) قال زهير : ( من البسيط )  
 كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ سَالَ السَّلِيلُ بِهِمْ  
 وَعَبْرَةٌ مَا هُمْ لَوْ أَنَّهُمْ أُمَّمٌ  
 وقد جاء في شرحه : " وَعَبْرَةٌ مَا هُمْ ، ما : صِلَةٌ ، أي هم لي عَبْرَةٌ " (3) ، وهنا أيضًا يلاحظ أن الشارح قد أشار إلى إعادة الترتيب في البيت ، وأن الأصل المُقَدَّر هو ( هم لي عبرة ) ، وذلك يمكن بيانه بعد إهمال ( ما ) ؛ لأنها زائدة ، كما يلي :



وأعاد ثعلب ترتيبه ، فأصبح :

هم لي عبرة



(1) الكتاب 1 / 48 ويُنظر :

Aspects of the theory of syntax , pp . 135 – 138 .

(2) الشرح ، ص 38 .

(3) الشرح ، ص 148 .

مبتدأ      جازٌ ومجرور      خبر  
" خبر "

وهنا أشير إلى أن هذا التقديم اختياريٌّ ، أي أنه تحويلٌ اختياريٌّ ؛ لأنَّ المبتدأ المؤخر (هم) معرفةٌ وليس نكرةً .

(د) قال زهير : ( من البسيط)

عَرَبٌ عَلَى بَكْرَةٍ أَوْ لَوْلُوٌ قَلْبٌ فِي السِّبْكِ خَانَ بِهِ رَبَّاتِهِ النَّظْمُ  
وقال ثعلب في شرحه : " فأراد : خان النُّظْمُ الرِّبَّاتِ لَخونها  
اللؤلؤُ " (1) ، ومن خلاله يُلاحظ أنَّ الشارح قد أعاد ترتيب البيت ،  
ويمكن بيان ذلك كما يلي :

خان رَبَّاتِهِ النَّظْمُ

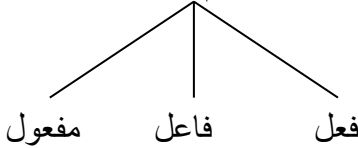
3 + 2 + 1

وعندما أعاد ثعلب ترتيبه أصبح :

خان النَّظْمُ الرِّبَّاتِ

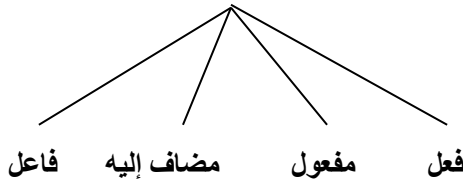
2 + 3 + 1

أي أنَّ الأصل المُقدَّر كما بيَّنه ثعلب هو : خان النَّظْمُ الرِّبَّاتِ



وبعد هذا التحويل - كما في البيت - أصبح :

خان رَبَّاتِهِ النَّظْمُ



(1) الشرح ، ص149 .

وإعادة الترتيب هنا تشير إلى تقديم المفعول به على الفاعل ، والمعهود أن الفاعل يأتي بعد الفعل ثم المفعول ( فعل + فاعل + مفعول ) ، لكن قد يحدث أن يتقدم المفعول على الفاعل ( فعل + مفعول + فاعل ) ، أو يتقدم على الفعل والفاعل : ( مفعول + فعل + فاعل ) ؛ وذلك لغرض دلاليّ ، يتصل بالسياق ، أو بالنسج الشعريّ .

هذا كله مع ملاحظة عدم تأثير إعادة الترتيب بالتقديم والتأخير على صحة التركيب ، فيظلّ صحيحًا نحويًا ، وذلك نلمسه من قول سيبويه : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدًا ، فعبد الله ارتفع هنا كما ارتفع في ذهب ، وشغلت (ضرب) به ، كما شغلت به (ذهب) ، وانتصب زيدٌ ؛ لأنّه مفعولٌ تعدى إليه فعلُ الفاعل ، فإنّ قدّمت المفعول ، وأخرت الفعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدًا عبد الله ؛ لأنك إنّما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدّمًا ، ولم تُرد أن تُشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخرًا في اللفظ ؛ فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون مقدّمًا ، وهو عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ ، كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يُهمّانهم ويَعْنيانهم " (1) .

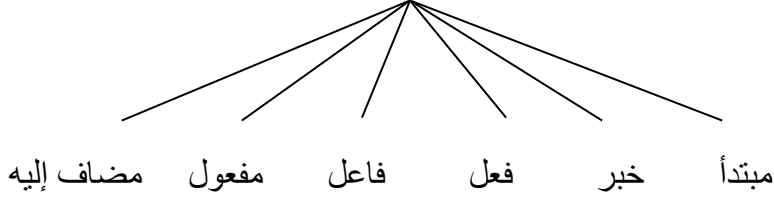
ومما تقدّم نلاحظ أنّ نوع التقديم هنا هو تقديم المفعول على الفاعل ( فعل + مفعول + فاعل ) ، وأنّ الأصل المقدر هو ( فعل + فاعل + مفعول ) ، وأنّ هذا الترتيب اختياريٌّ ؛ وذلك لما أشرنا إليه آنفًا من حرية الحركة التي يتميّر بها المفعول .

(هـ) قال زهير : ( من الكامل )  
 فَصَحَوْتُ عَنْهَا بَعْدَ حُبِّ دَاخِلٍ      وَالْحُبُّ تُشْرِبُهُ فَوَادِكُ دَاءٍ  
 وقال ثعلب في شرحه : " فصحوت عنها أي : صرفت قلبي عنها ، تشربه : عن أبي عمرو تُدخله ، والمعنى : الحُبُّ داءٌ تُشربه فَوَادِكُ " (2) ، ومن خلاله يُلاحظ أنّ الشارح قد أشار إلى البنية العميقة ، بإعادة ترتيبه ، ويمكن بيان الأصل المقدر – كما بيّنه ثعلب - فيما يلي :

(1) الكتاب 1 / 34 .

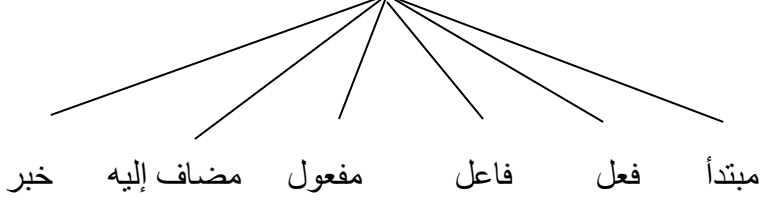
(2) الشرح ، ص 339 .

الْحُبُّ دَاءٌ تُشْرِبُهُ فُوَادِكُ



ولكن ما الذي حدث في ( البنية العميقة ) حتى تحولت إلى البنية السطحية ؟ يمكن بيان ذلك بأنه حدث فصلٌ بين المبتدأ والخبر بالجملة الفعلية تُشْرِبُهُ فُوَادِكُ ، فأصبحت البنية السطحية كما يلي:

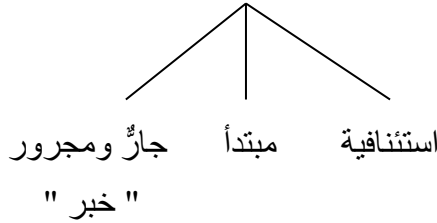
الْحُبُّ تُشْرِبُهُ فُوَادِكُ دَاءٌ



(و) قال زهير : ( من الطويل )

إِذَا الْحَيْلُ جَالَتْ فِي الْقَنَا وَتَكَشَّفَتْ عَوَائِسَ لَا يُسْأَلَنَّ غَيْرَ طِعَانَ وَقَالَ ثَعْلَبُ فِي شَرْحِهِ : " وَقَوْلُهُ فِي الْقَنَا أَرَادَ : وَالْقَنَا فِيهَا ، كَمَا تَقُولُ : صَلَّى فِي حُقَيْبِهِ ، أَيِ وَحُقَفَاهُ عَلَيْهِ " (1) ، وَمِنْ خِلَالِهِ تَتَضَحُّ إِشَارَةُ الشَّارِحِ إِلَى أَنَّ الْبِنْيَةَ الْعَمِيقَةَ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ : ( فِي الْقَنَا ) هِيَ ( وَالْقَنَا فِيهَا ) ، أَيِ أَنَّ الْأَصْلَ الْمَقْدَّرَ كَمَا يَرَاهُ الشَّارِحُ هُوَ :

وَالْقَنَا فِيهَا



والجملة لا محل لها من الإعراب جملة استئنافية ، والبنية السطحية في البيت بعد التحويل هي : في القنا

(1) السابق ، ص 365 .

## حرف جرّ اسم مجرور

وشبه الجملة في محل نصبٍ ، متعلّقٌ بمحذوفٍ حالٍ ، وصاحبه كلمة ( الخيل ) أو الضمير في ( جالت ) ؛ ومن هنا ندرك أنّ إعادة الترتيب ربما يكون لها في بعض الأحوال دورٌ في تحوُّل الوظيفة الإعرابية إلى وظيفةٍ أخرى ، وملخص ذلك أنّه قد حدث تحويلان ، هما :

- 1 - حذف الضمير .
- 2 - تقديم حرف الجرّ توكيداً ، وهو ما يراه محقق كتاب سيبويه (1) ، وهو تحويلٌ اختياريٌّ .

ولمّا كان فيما تقدّم عرضٌ للعمليات التحويلية التي أشار إليها ثعلب ( الحذف - الزيادة - إعادة الترتيب ) ، فإنّه من المفيد ألاّ نغفل العلاقة بين الاتّساع وهذه العمليات ، فقد أوضح ابن جيّي العلاقة بين الحذف والاتّساع ، فبيّن أنّ الحذف أجود ضربٍ من ضروب الاتّساع (2) ، وقد ربط أيضاً بين الزيادة والاتّساع ، فالاتّساع بابُه آخر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوله ، ألا ترى أنّ من اتّسع بزيادة ( كان ) حشواً أو آخرًا لا يُجيز زيادتها أولاً ، وأنّ من اتّسع بزيادة ( ما ) حشواً وغير أوّلٍ لم يستجز زيادتها أوّلًا إلاّ في شاذٍ من القول (3) ، ثم بيّن أنّ الحروف تُزاد لضربٍ من الاتّساع (4) ، وكلُّ ذلك مع ملاحظة أنّ كلّ زيادة تُعدّ اتّساعًا ، وليس كلّ اتّساعٍ زيادةً .

وكذلك هناك علاقةٌ بين الاتّساع وإعادة الترتيب ، وليس أدل على ذلك من التوسّع في شبه الجملة وتقديم المفعول به لضربٍ من التوسّع والاهتمام به (5) ، وهذا نفسه ما ذكره المحدثون ، " فالتقديم والتأخير ملمحٌ من ملامح العربية ، سمحت به ، ومهدت له العلامة الإعرابية وحرية الرتبة في كثيرٍ من الأبواب النحوية ، وقد اكتسبت اللغة العربية بالتقديم والتأخير مرونةً وضرباً من التوسّع في الكلام ؛ لأنّ في كلامهم

(1) يُنظر : الكتاب ، هامش 3 / 81 .

(2) الخصائص 1 / 290 .

(3) السابق 1 / 290 - 291 .

(4) يُنظر : السابق 1 / 317 .

(5) يُنظر : شرح المفصل 1 / 72 ، وشرح التسهيل 2 / 12 .

الشعر المُقَفَى والكلام المسجوع ، وهما في حاجةٍ إلى لونٍ من التصرُّف في القول ، بحُكْم الصنعة ، مع الدلالة في الوقت نفسه على ضروبٍ آخر من المعاني ، لا يفيدُها الترتيب المألوف " (1) .

وبعد هذا العرض لِمَا في شرح ثعلب من موضوعاتٍ تتصل بالدرس النَّحْوِيّ ومنهجه في عرضها نشير إلى أن هذه الملاحظات جديرةٌ بأن تُجمع مع غيرها من الملاحظات النحوية الأخرى عند العلماء العرب في ثنايا الشروح الأخرى ؛ كي تكون مادةً صالحةً للدارسين ، حين إرادة تكوين فكرةٍ عامةٍ عن منهج القدماء في دراسة النحو العربي ، فُتُسْتَمَدُّ أصول الدرس النحويّ من منابعه ، ثم محاولة دراسته بعد ذلك في ضوء الدراسات الحديثة .

ويمكننا أن نخلص من هذا الفصل بعدة ملاحظاتٍ أو نتائج ، تبين في مجملها معالم منهج ثعلب في الدرس النحويّ ، وذلك على النحو التالي :

أولاً – اعتمد الشارح في ملاحظاته النحوية على المنهج الوصفيّ ، ممّا جعل الصِّفَة التقريرية غالبيةً على هذه الملاحظات ؛ لذا فقد اعتمد على السماع والاستعمال الفعليّ للغة ، فنجده يقول مثلاً : العرب تقول كذا ، هذا مع التنبيه على الدور الذي يلعبه القياس في الدرس النحويّ .

ثانياً – الاستشهاد على تدعيم ملاحظاته النحوية بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربيّ ، مع ملاحظة استشهاده بشعر شعراء مجهولين ، وهذا نابغٌ من اعتماد الدرس النحوي عند الكوفيين بصفةٍ عامةٍ على الاتساع في رواية الأشعار .

ثالثاً – اعتماده على المصدر البشريّ ، متمثلاً فيمن سبقوه ، حيث أشار في ثنايا شرحه إلى آراء السابقين عليه ، كالأصمعيّ وابن الأعرابيّ والفرّاء .

رابعاً – تنبّه ثعلب إلى ضرورة الربط بين قواعد اللغة والنصوص الأدبية ، فكانت ملاحظاته تطبيقاً حياً لِمَا في كتب النحو .

---

(1) د . محمد حماسة عبد اللطيف : قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين ، ص 322 .

خامسًا – ظهر من خلال هذا الفصل مذهب ثعلب الكوفيّ ، فقد تابع مدرسة الكوفة في آرائها ، فاستخدم المصطلحات الخاصة بها ، وعلى الرغم من ذلك فم يكن كوفيًّا متعصِّبًا ، فقد أخذ عن البصرة أيضًا ، وليس أدل على ذلك من استخدامه ( الإلغاء ) البصريّ ، الذي يعني الزيادة .

سادسًا – تنبّه ثعلب إلى الارتباط الوثيق بين المستويين النحويّ والدلاليّ ؛ وذلك لإيمانه كغيره من القدماء بأنّ اللغة نسقٌ أو نظامٌ ، كلُّ يلتقي مع الآخر ؛ لذا لم يعتمد على الشكّل فقط ، بل كان فاهمًا لوظيفة النحو ؛ ومن هنا كان ربطه بين الشكل والوظيفة ، وهو ما ينبغي أن يسعى إليه أي باحثٍ ، سواءً أكان هذا البحث في القديم أم في الحديث .

سابعًا – وجدّت أصولٌ للنظرية التوليدية التحويلية في النحو العربي ، وذلك يتملّ – على سبيل المثال – عند ثعلب في دراسته لنظام الجملة ، فقد استخدم بعض العمليات التحويلية في شرحه ( الحذف – الزيادة – إعادة الترتيب ) منتبهاً إلى الدور الذي يلعبه التحويل في تحويل الجملة من بنية العمق إلى بنية السطح ، وهو الأمر الذي يجعلنا نُنهي هذا الحديث باقتراب نظرة ثعلب في مفهوم النحو منه في الدراسات الحديثة .

وبعدُ ، فهذا عرضٌ لِمَا يتصل بالدرس النحويّ من موضوعات في شرح ثعلب ، ننتقل بعده إلى العرض لِمَا يتصل بالمستوى الدلاليّ من موضوعات في الفصل التالي .





# الفصل الرَّابِع

## المستوى الدلالي

### توطئة

يدور البحث في المستوى الدلالي Semantic Level حول علم الدلالة ، والذي يُقصد به دراسة الكلمات المفردة والتراكيب والنصوص اللغوية في محاولة للكشف الصحيح عن معانيها والمقصود منها ، وما يتصل بذلك من قضايا ومشكلات ذات صلة بالمعنى ، حيث يُعدُّ جزءاً من أجزاء النظام اللغوي ؛ لذلك يقول تشومسكي : " إنَّ الكلام عن التحليل اللغويّ دون إشارةٍ إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر " (1) .

ولمّا كان العرض في الفصول السابقة لمنهج ثعلب في تحليل المعنى الوظيفي المتميّز في الأصوات والصرف والنحو ، فقد أتى دور المستوى الدلالي ، حيث دراسة المعنى المعجمي والمعنى الدلالي ؛ كي نصل إلى المعنى في صورته الشاملة ، " فكلُّ دراسة لغوية لا بدّ أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى ، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة ، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة ، وهو العرف ، وهو

---

(1) جون ليونز : نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة الدكتور حلمي خليل ، ص 70 – 71 ، ويُنظر أيضاً :

David , crystal : Linguistics , p , 234 .

صلة المبنى بالمعنى ، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف على النحو إلى المعجم إلى الدلالة " (1) .

وأمام هذه الأهمية للمستوى الدلاليّ في دراسة اللغة يرى تشومسكي أنّ " هناك شعورًا عامًا بأنّ الدلالة هي ذلك الجانب العميق أو الهام في اللغة ، وأنّ دراسة هذا الجانب الدلاليّ ، بما له من صلة في فهم الدلالة العميقة للغة وإدراكها ، هو الذي يضيف على الدراسة اللغوية هذا الطابع المثير والمميّز لها " (2) .

وإذا كانت هذه منزلة الدرس الدلاليّ في الدراسات اللغوية الحديثة ، فهل اهتمّ به العرب القدماء ؟ نعم ، اهتمّ العرب القدماء اهتمامًا كبيرًا بقضية المعنى ؛ لأنّه ( المعنى ) يتصل بالأصل الذي صدرت عنه حركتهم العقلية كلها ، وهو ما نجده في كتب التفسير والأصول والفقه ، والشروح المختلفة ، التي وضعوها للفنّ القوليّ ، شعره ونثره ، ومع أنّ هذه الأعمال كانت تعرض لأسباب النزول أو لمراتب البيان أو لمقتضى الحال أو غير ذلك من الجوانب التي تمسّ ( ظروف ) الكلام من قريب ، فإنّ دراستهم على ( المستوى الدلاليّ ) لم تكشف عن منهج واضح ، إلّا أنّ ذلك لا يمنع من التأكيد على أنّنا لم ندرس بعد أعمالهم في هذا الجانب دراسة تسمح بالكشف عن مثل هذا المنهج ، ولعلّ ذلك أن يكون من الأبحاث التي تستحقّ عناية خاصة " (3) .

وانطلاقًا من هذا القول سنتناول في الصفحات التالية ملامح الدرس الدلاليّ في شرح ثعلب على ديوان زهير ، في ضوء ما كتبه القدماء والمحدثون – أي بين النظرية والتطبيق – حتى يتبين لنا مدى أصالة دراسة المعنى عند القدماء ، علّنا نصل إلى منهج لدراسة العربية ، كما يقول أستاذنا الدكتور عبده الراجحي (4) ، وهنا أشير إلى أنّ ملامح الدرس الدلالي عند ثعلب – كما سيتبين لنا فيما بعد – أمكن تقسيمها على قسمين ، القسم الأول بعنوان ( المعنى المعجميّ ) ، ويتضمن مبحثين ،

(1) د . تمام حسّان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 9 ، 341 .

(2) نظرية تشومسكي اللغوية ، ص 300 .

(3) فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 169 .

(4) يُنظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص 7 .

هما : المبحث الأول : وسائل تفسير المعنى المعجمي ، والمبحث الثاني :  
في أهداف المعجم وواجباته .

أمَّا القسم الثاني ، فقد جاء تحت عنوان ( المعنى الدلالي ) ،  
ويتضمن خمسة مباحث هي : المبحث الأول : تحرير المعنى ، والمبحث  
الثاني : العموم والخصوص ، والمبحث الثالث : التغيُّر الدلالي ، والمبحث  
الرابع الاشتقاق ، والمبحث الخامس : العلاقات الدلالية ( المشترك اللفظي  
– الأضداد – الترادف ) .

وقبل العرض لهذه المباحث أشير إلى أن بعض الباحثين يجعل  
مستويات التحليل اللغوي ثلاثة مستويات ، كما هو الحال عند الدكتور  
محمود السعران في كتابه ( علم اللغة ) ، وهي المستوى الصوتي ،  
والمستوى التركيبي ، والمستوى الدلالي ، بينما يجعلها الدكتور كمال  
بشر خمس مستويات ، هي الأصوات والصرف والنحو والمعنى  
والمعاجم (1) . أمَّا الدكتور محمود فهمي حجازي ، فيجعلها أربعة  
( الصوتي – الصرفي – النحوي – المعجمات ) ، لكن الذي عليه أغلب  
الباحثين هو تقسيمها إلى أربعة مستويات ( صوتي – صرفي – نحوي –  
دلالي ) ، جاعلين علم المعاجم قسمًا في الدراسة الدلالية ؛ ولذلك يقول  
الدكتور كريم زكي – وهو ما نوافقه عليه - : " بالرغم من أن علم  
المعاجم قد حقق تقدُّمًا كبيرًا في البحث إلا أننا نعتبره تابعًا للمبحث الدلالي ،  
ولا يمثِّل مجالًا قائمًا بذاته ، وعلى ذلك يكون الدرس الدلالي ذا شقين ،  
معجمي يدرس المفردات ، وسياقي يدرس التراكيب (2) ، وتأسيسًا على  
ما سبق ، فقد جاءت مباحث هذا الفصل مقسمةً على قسمين ، على النحو  
الذي ذكرناه آنفًا ، وفيما يلي عرضٌ لهذه المباحث .

---

(1) يُنظر : دراسات في علم اللغة " القسم الثاني " ، ص 10 – 12 .

(2) أصول تراثية في علم اللغة ، ص 266 ، هامش 2 .

القسم الأول  
المعنى المعجمي

## المبحث الأول وسائل تفسير المعنى المعجمي

إذا أمعنا النظر في شرح ثعلب ومنهجه في تفسير الألفاظ سنجد أنه قد أتى لنا على مدار الشرح بمجموعة كبيرة من الألفاظ ، بجانب ذكر دلالة كل لفظ ، وهو الأمر الذي يجعلنا نرى أن مفهوم المعجم ينطبق إلى حد كبير عليها ، وقد سلك في هذا الشرح وسائل كثيرة متنوعة ، نرى أنه من المفيد أن نعرض لها ، وقبل العرض لها نشير إلى أن المقصود بالمعنى المعجمي Lexical meaning هو الدلالة التي يقدمها المعجم للألفاظ التي يتناولها ، والمعنى المعجمي – كما يراه الدكتور محمود السعران – " ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام ، فثمة عناصر لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى ، بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام ، وذلك كشخصية المتكلم وشخصية المخاطب ، وما بينهما من علاقات ، وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة ، كالجو –

مثلاً – أو الحالة السياسية ... إلخ ، ومن حضور غير المتكلم ، وغير  
المخاطب ، وعلاقتهم بهما " (1) .

نأتي بعد ذلك إلى وسائل تفسير المعنى المعجمي ، فنعرضها على  
النحو التالي :

### أولاً – التفسير بالترجمة :

يُعدُّ التفسير بالترجمة إحدى وسائل تفسير المعنى المعجمي في  
الشرح ، وقبل أن نبين ذلك نذكر المقصود بهذا النوع من التفسير ،  
فالتفسير بالترجمة يُقصد به " أن نفسّر الكلمة بكلمةٍ أخرى من اللغة نفسها  
أو بأكثر من كلمةٍ من اللغة نفسها كذلك " (2) ، ومن هنا ندرك أنّ هذا  
النوع من التفسير ينقسم إلى نوعين : الأول : توضيح معنى اللفظ بذكر  
آخر يردفه أو يُقاربه ، وهو ما طبعت به المعاجم العربية ، وأقربها لهذه  
الطريقة القاموس المحيط للفيروز أبادي ، الذي عرّى الكلمات عن  
سياقها ، وحذف الأمثلة والشواهد إلا ما ندر ، وكان يكتفي بذكر المرادف  
لللمعة التي يتناولها (3) ، والثاني : توضيح معنى اللفظ بأكثر من لفظٍ ،  
وقد كان لهذا النوع النصيب الأكبر في الشرح ، وفيما يلي عرضٌ لبعض  
نماذج من كلا النوعين .

فمن ملاحظ النوع الأول قول الشارح : العَيْن : البقر (4) ، وعتائقُ :  
كِرَامٌ (5) ، والإفال : الفُصْلان (6) ، ويَحْشُونُها : يوقِدْنُها (7) ، وسؤوم :

---

(1) يُنظر : علم اللغة " مقدمة للقارئ العربي ، ص 288 وما بعدها ، ومعاجم  
الموضوعات ص 329 وما بعدها ، وحول المعنى المعجمي يُنظر أيضاً الكلمة دراسة  
لغوية معجمية ، ص 99 وما بعدها ، للدكتور حلمي خليل .

(2) د . محمد أبو الفرج : المعاجم اللغوية ص 106 وما بعدها ، ويُنظر : الظواهر  
الدلالية في كتاب عمدة الحفاظ في تفسير الألفاظ ، للدكتور عثمان محمد صالح ص  
50 وما بعدها ، ومعالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ، للدكتور عبد  
الكريم جبل ص 39 وما بعدها ، حيث تناول كلُّ منهم وسائل التفسير هذه .

(3) يُنظر : د . أحمد مختار عمر : علم الدلالة ص 119 .

(4) الشرح ، ص 6 .

(5) السابق ، ص 10 .

(6) السابق ، ص 17 .

(7) السابق ، ص 106 .

ملولٌ (1) ، ومزودة : مذعورةٌ (2) ، والتقالِي : التباعض (3) ، والرَّسْم : الأثر (4) ، والأرومة : الأصل (5) ... إلخ .

أمَّا عن ملاحظ النوع الثاني ، فنذكر منها على سبيل المثال ما ورد في شرح كلمات ( القذع - الظنون - الحشك - المثل - المس - الخرق - الصعل - الإد - المحبور - الشيح - النجم ) .

أمَّا لفظ ( القذع ) ، فقد ورد في قول زهير : ( من الوافر )  
وَيَبْقَى بَيْنَنَا قَذَعٌ وَتُلْفُوا إِذَا قَوْمًا بَأْنْفُسِهِمْ أَسَاءُوا  
وقال ثعلب في شرحه : " القذع : القبيح والشئك ، يُقال أذع فلانٌ لفلانٍ ، إذا قال له قولاً قبيحاً ، وفي الحديث : من قال في الإسلام شِعْراً مُقْذِعاً " (6) ، وفي هذا قال ابن فارس " " القذع : الحنا والرقت ، وفي الحديث : من قال في الإسلام شِعْراً مُقْذِعاً فلسانه هَدْرٌ ، ويُقال : قَذَعْتُ فلاناً وأذعته : رميته بالفحش ، وأذع فلانٌ : أتى بالفاحش من الكلام " (7) .

وأمَّا لفظ ( الظنون ) فقد ورد في قول زهير : ( من الكامل )  
جَدِّ يَحْتُ عَلَى الْجَمِيعِ إِذَا كَرِهَ الظَّنُونُ جَوَامِعَ الأَمْرِ  
وقال ثعلب في شرحه : " الظنون : البئر القليلة الماء ، التي لا يوثق بها ، قال الأعشى :  
ما جُعِلَ الجُدُّ الظَّنُونُ الَّذِي جُنِبَ صَوْبَ اللَّجْبِ المَطَرِ " (8) .

(1) السابق ، ص 210 .

(2) السابق ، ص 225 .

(3) السابق ، ص 342 .

(4) السابق ، ص 382 .

(5) السابق ، ص 385 .

(6) السابق ، ص 85 .

(7) ابن فارس : مجمل اللغة ، مادة ( قذع ) .

(8) الشرح ، ص 93 ، وبيت الأعشى من السريع ، ويُظن ديوان الأعشى ص

191 ، فرواية البيت بالديوان هي :

ما يُجْعَلُ الجُدُّ الظَّنُونُ الَّذِي جُنِبَ صَوْبَ اللَّجْبِ الرَّاجِرِ

والجُدُّ : البئر ، والظنون : الذي لا يُعرف أفيه ماءٌ أم لا ، أو القليل الماء ، والصوب : الناحية ، واللجب : الذي له صوتٌ وجلبةٌ ، والراجر : الكثير الماء .

وأما لفظ ( الحَشَك ) فقد ورد في قول زهير : ( من البسيط )  
 كَمَا اسْتَعَاثَ بَسِيءٍ فَرَّ عَيْطَلَةٌ خَافَ الْعُيُونَ فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الْحَشَاكُ  
 وفي شرحه قال ثعلب : " والغَيْطَلَةُ : شَجَرٌ مَلْتَفٌ ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الَّذِي  
 أَظُنُّ فِي الْغَيْطَلَةِ أَنْ تَكُونَ أُمُّهُ وَضَعْتَهُ فِي شَجَرٍ مَلْتَفٍ ، خَافَ الْعُيُونَ : أَي  
 خَافَ أَنْ يَرَاهُ النَّاسُ ، لَمْ تَنْتَظِرْ بِهِ أُمُّهُ ، الْحَشَاكُ : حَشَاكُ الدِّرَّةِ ،  
 وَحَشَاكُهَا : حَقْلُهَا ، وَيُقَالُ : حَشَاكُ إِذَا حَقَلَ وَدَفَعَ ، وَالْحَشَاكُ سَاكِنَةُ الشَّيْبَانِ :  
 الاجْتِهَادُ وَالِدَفْعُ بِاللَّبَنِ ، احتاج إلى التحريك ، وأصله السكون " (1) .

وأما لفظ ( المَثُول ) فقد ورد في قول زهير : ( من المتقارب )  
 أَمِنْ آلِ لَيْلَى عَرَفْتَ الطَّلُولَا بِذِي حُرُضٍ مَاثِلَاتٍ مَثُولَا ؟  
 وفي شرحه قال ثعلب : " وماثِلَاتٌ : مُنْتَصِبَاتٌ ، وَمَثُولَا : انْتَصَابًا ،  
 وَالمَاثِلُ أَيْضًا : اللَّاطِي ، يُقَالُ : مَثَلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذَا انْتَصَبَ ، وَفِي  
 الْحَدِيثِ : ( مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُمَثَّلَ لَهُ النَّاسُ قِيَامًا ) ، وَيُقَالُ : رَأَيْتَ شَخْصًا ثَمَّ  
 مَثَلٌ " (2) .

وأما لفظ ( الحُقْب ) فقد ورد في قول زهير : ( من الوافر )  
 لِمَنْ طَلَّلَ بِرَامَةَ لَا يَرِيْمُ ؟ عَفَا وَحَلَا لَهُ عَهْدٌ قَدِيمٌ  
 وفي شرحه قال ثعلب : " وَحُقْبٌ : دَهْرٌ ، وَجَمَعَهُ أَحْقَابٌ ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ  
 وَتَعَالَى (3) : ﴿ لَا يَبِينُ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ " (4) .

وأما لفظ ( المَسُّ ) فقد ورد في قول زهير : ( من الطويل )  
 حُذُوا حَظَّكُمْ مِنْ وُدِّنَا إِنْ مَسَّنَا إِذَا ضَرَسْتَنَا الْحَرْبُ نَارٌ نَسَعُرُ  
 وفي شرحه قال ثعلب : " إِنْ مَسَّنَا أَي وَقَعْنَا بِكُمْ نَارٌ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ  
 وَتَعَالَى (5) : ﴿ تُمْ إِذَا مَسَّكُمْ الضَّرُّ ﴾ ، أَي وَقَعَ بِكُمْ " (6) .

أما لفظ ( الصَّعَل ) فقد ورد في قول زهير : ( من الكامل )  
 صَعَلٍ كَسَافِلَةِ الْقَنْضَاةِ مِنَ الْـ مُرَّانِ يَنْفِي الْخَيْلَ بِالْعَدَمِ

(1) الشرح ، ص 177 ، ويُظنر شرح ثعلب ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ص 135 .

(2) السابق ، ص 193 – 194 .

(3) سورة النبأ ، الآية 23 .

(4) الشرح ، ص 206 .

(5) سورة النحل ، الآية 53 .

(6) الشرح ، ص 214 .



وفي شرحه قال ثعلب : " الصَّعْلُ : الدقيق العُنُق الصغير الرَّأْس ،  
والنَّعَام كُلُّ صَعْلٌ ، وإِنَّمَا قال : كسافة القناة ؛ لأنَّ أسفل القناة أغلظ كُعبوبًا  
وأشدُّ " (1) .

وأما لفظ ( الخَرْقُ ) فقد ورد في قول زهير : ( من الطويل )  
وخرقٍ يعجُّ العودُ أن يسنَّبينه إذا أورد المجهولة القومُ أصدرا  
وفي شرحه قال ثعلب : " خرقٌ : يُقال : طريقٌ يخرقُ المفازة : يذهب  
فيها ، ويُقال : بل هو الأرض الواسعة والبلد الواسع ، تخترق فيه الرياح ،  
ومن ذلك قيل للسخي خرقٌ ؛ لأنه يتخرق في السخاء ، فإن قالوا رجلٌ  
خرقٌ ، مفتوح الخاء ، فهو أشدُّ ما يكون من الدَّم " (2) .

وأما لفظ ( الإِدُّ ) فقد ورد في قول زهير : ( من الوافر )  
أشدَّ على صُروفِ الدَّهرِ إِدًّا وخَيْرًا في الحياةِ وفي القبورِ  
وفي شرحه قال ثعلب : " الإِدُّ : الأمر العظيم ، قال الله تعالى : (3)  
﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْبًا إِدًّا ﴾ ، ومنه قول الشاعر :  
فلولا أنهم كانوا قرئيسًا وأنَّ خلاقهم جيءٌ بإدٍ  
أي بعضهم " (4) .

وأما لفظ ( المحبور ) فقد ورد في قول زهير : ( من الطويل )  
فأصبحَ محبورًا يُنظرُ حوله بمَغْبِطَةٍ لو أنَّ ذلك دائمٌ  
وفي شرحه قال ثعلب : " المحبور : المنعم ، من قوله تعالى (5)  
﴿ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾ ، أي ينعمون ، أي ينظر حوله يمينًا وشمالاً  
من الخيلاء " (6) .

وأما لفظ ( الشَّيخُ ) فقد ورد في قول زهير : ( من الوافر )  
يُشِيخُ على الطريقِ فيعتليه براكبه عليه نيسبان

---

(1) السابق ، ص 256 ، والمران : شجرٌ تتخذ منه الرِّمَّاح ، وينفي الخيل : يطردها ،  
والعدمُ : العَضُّ ، يريد أنه بعضها لا يتركها لتتقدمه .

(2) السابق ، ص 261 ، والعودُ : البعير المُسنن ، ويعجُّ : أي يضجرُّ ، يرغو لمعرفة  
ببعده .

(3) سورة مريم ، الآية 89 .

(4) الشرح ، ص 320 ، وقول الشاعر من الوافر .

(5) سورة الروم ، الآية 15 .

(6) الشرح ، ص 341 .

وفي شرحه قال ثعلب : " قال أبو عمرو : الشَّيْحُ مثل المُشَيِّح ، وأنشد لأبي ذؤيبٍ أيضًا :

بَدَرْتُ إِلَى أَوْلَادِهِمْ فَسَبَقْتَهُمْ      وَشَايَحْتَ قَبْلَ الْيَوْمِ إِنَّكَ شَيْخُ

فقال أبو عمرو : الشَّيْحُ والمُشَيِّحُ سواءٌ ، وهو الجادُّ الحامل في الحرب ، قال : هذه لغة هذيل ، قال : وفي لغة غيرهم المُشَيِّحُ : المُحَاذِرُ ، وأنشد : إِذَا سَمِعْنَا الرِّزَّ مِنْ رِيَّاحٍ      شَايَحْنَا مِنْهُ أَيَّمَا شِيَّاحٍ (1) .

وأما لفظ ( النَّجْم ) فقد ورد في قول زهير : ( من الكامل )  
فِي غَانَةٍ بَدَلُ الْعِهَادُ لَهَا      وَسُمِّيَ غَيْثٌ صَادِقُ النَّجْمِ  
وفي شرحه قال ثعلب : " والنَّجْمُ من النبت : ما لا ساق له ، وما كان له ساقٌ فهو شَجَرٌ ، ومنه والله أعلم ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ (2) ، ولو ذهب إلى أن نَوْءَ هذا النَّجْمِ صَدَقَ كان أحسن " (3) .

والملاحظ ممَّا سبق من عرض لبعض الأمثلة لهذا النوع من التفسير أنَّ الشارح قد اتخذ منهجًا ، يمكن أن نقول فيه : إنَّ أهم ما يميّزه هو عدم الاختصار على سرِّد معاني الكلمات فقط ، وإنمَّا دَعَم تلك المعاني بالاستشهاد من القرآن الكريم والحديث الشريف - لكنه لم يذكر سند الحديث ، ؛ وذلك مرجعه - فيما أرى - إلى أنَّ الشارح كان يريد الاختصار على موضع الشاهد - والشعر العربي ، مع الاستعانة بأراء غيره ، كما تنبّه إلى الدور الذي تلعبه اللغات ( اللهجات ) Dialects في تباين دلالة اللفظ الواحد .

### ثانيًا - التفسير بالنظير :

التفسير بالنظير عبارة عن بيان معنى اللفظ بذكر نظيره ، وقد ألف اللغويون العرب كتبًا في هذا الموضوع تحت عنوان ( الفروق ) ، وهذه

---

(1) السابق ، ص 353 ، والنيسبان في بيت زهير واحده نَيْسَبٌ ، وهو حُجْرَة النمل ، وبيت أبي ذؤيبٍ من الطويل ، والبيت الآخر من الرجز .

(2) سورة الرحمن ، الآية 6 .

(3) الشرح ، ص 383 ، ويُنظر : مواضع أخرى من الشرح ، فعلى سبيل المثال ص 266 ، 377 .

المؤلفات كانت مؤسّسةً على جمع أعضاء جسم الإنسان ، وما يتصل بها من وظائف وصفاتٍ ، مع ذِكر ما يقابلها من الحيوان والطيور كلّما أمكن ذلك ؛ ومن هنا كانت فكرة التفسير بالنّظير عند علماء العربية ، ومن هذه المؤلفات كتاب ( الفَرْق ) لْفَطْرُب ( ت 210 هـ ) ، وكتاب ( الفَرْق ) لثابت بن أبي ثابت ، وكتاب ( الفَرْق ) لابن فارس ( ت 395 هـ ) ، وغيرها ؛ وبناءً على ذلك لم يكن الشارح مبتدعاً لهذه الطريقة ، بل سبقه إليها علماء آخرون ، ومن الألفاظ التي فسّرت بذكر نظائرها في الشرح أَلْفَاظُ ( الجُثُومِ وَالخِلاَةِ وَالضِّحَاءِ ) .

فأمّا لفظ ( الجُثُومِ ) فقد ورد في قول زهير : ( من الطويل )  
بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِيْنَ خَلْفَةً وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمِعٍ  
وفي شرحه قال ثعلب : " وَجِثْمٌ يَجِثُّ إِذَا رَبِضَ ، وَالْجُثُومُ لِلطَّيْرِ مِثْلَ الرَّبُوضِ لِلنَّسَاءِ " (1) ، ومن خلاله يُلاحَظ أَنَّ الشارح قد بيّن معنى ( جثوم الطير ) بأنّه نظير ( ربوض الشاه ) ، وفي هذا الصدد قال الثعالبي : " ربوض الغنم مثل بُرُوكِ الْإِبِلِ ، وَجِثُومِ الطَّيْرِ ، وَجَلُوسِ الْإِنْسَانِ " (2) ؛ وعلى ذلك فإنّ فهمنا لمعنى ( الجثوم ) يتوقف على فهمنا لمعنى ( المربوض ) ، فإذا كان الربوض كالبروك في الإبل ، أي استناخة البعير وإلقاء بركه على الأرض ، أي صدره (3) ، فإنّ معنى الجثوم يكون كذلك للطير ، وهو وقوعه على صدره (4) .

أمّا لفظ ( الخِلاَةِ ) فقد ورد في قول زهير : ( من الوافر )  
بَارِزَةَ الْفَقَّارَةِ لَمْ يَخُنْهَا قِطَافٌ فِي الرِّكَابِ وَلَا خِلاَةً  
وفي شرحه قال ثعلب : " وَالرِّكَابُ : الْإِبِلُ ، وَالخِلاَةُ أَنْ تَبْرِكَ فَلَا تَبْرَحَ ، يُقَالُ : خَلَاتِ النَّاقَةَ تَخْلَأُ خِلاَةً ، وَيُقَالُ : نَاقَةٌ خَلُوءٌ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الذَّكَرِ ... وَالخِلاَةُ فِي النَّاقَةِ مِثْلَ الْجِرَانِ فِي الْخَيْلِ " (5) ، ومن خلاله يتضح أنّ الشارح قد فسّر معنى ( خِلاَةُ النَّاقَةِ ) بأنّه مثل الجران في الخيل ، وعلى ذلك فإنّ ووقفنا على معنى ( الجِرَانِ ) يقفنا على معنى

(1) الشرح ، ص 5 ، والعين : البقر ، والأرام : الطّباء الخالصة البيضاء ، وخلفه أي إذا مضى فوجّ جاء آخر ، ويُنظر : الخصائص 1 / 197 .

(2) فقه اللغة وسرّ العربية ، ص 26

(3) اللسان ، مادة ( ربض ) ، ومادة ( برك ) .

(4) السابق ، مادة ( جثم ) ، ويُنظر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 47 بتصرّف .

(5) الشرح ، ص 63 .

( الخلاء ) ، فإذا كان الجران من الخيل هو الذي لا ينقاد ، وإذا اشتد به الجري وقف (1) ، فإن الخلاء مثل ذلك للناقة ، وهي التي تبرك أو تحرر من غير علة (2) .

وأما لفظ ( الضحاء ) فقد ورد في قول زهير : ( من الوافر )  
تراخى به حُبُّ الضحَاءِ وقد رأى سَمَاوَةَ قَشْرَاءَ الوَظِيفَيْنِ عَوْهَقِ  
وفي شرحه قال ثعلب : " تراخى : تطاول ، وتباعد به حُبُّه ، والضحاء للإبل مثل العذاء للناس " (3) ، ومن خلاله يلاحظ تفسير الشارح ( الضحاء ) في الإبل بأنه مثل العذاء للناس ؛ وتأسيساً على ما سبق فإن فهمنا لمعنى ( الضحاء ) في الإبل يتوقف على فهمنا لمعنى العذاء بالنسبة للناس ، فإذا كان العذاء للناس هو طعام العُدوة ، فإن ضحاء الإبل مثله ، وهو رعي الإبل في أول النهار عند الضحى (4) ، فالضححاء بمعنى العذاء ، وهو الطعام الذي يتغذى به ، سمي بذلك ؛ لأنه يؤكل في الضحاء (5) .

فمما سبق نرى أن ثعلباً قد فسّر هذه الألفاظ بذكر نظير لها ، لكننا نلاحظ أن هذا التفسير غير كافٍ لإشباع معرفة القارئ – على حدّ قول أحد الباحثين حيث يرى - : " أنه يعلّق فهمنا للفظ على فهمنا للفظ المُنظر به ، وقد يكون هذا المُنظر به غير معروفٍ لدى القارئ ، فيفقد التناظر قيمته التفسيرية " (6) .

### ثالثاً – التفسير بالضدّ :

يُراد به تفسير اللفظ بذكر ضده ، وهذا النوع من التفسير " استخدمه اللغويون في مؤلفاتهم لبيان معنى كثيرٍ من الألفاظ ، لكنه استعمل بوضوح في المعجمات المختصرة ، وليس معنى ذلك أن المعجمات التي أعطت

(1) اللسان ، مادة ( حرن ) .

(2) السابق ، مادة ( خلأ ) .

(3) الشرح ، ص 249 ، ويُنظر مواضع أخرى على سبيل المثال ، ص 44 ، 133 ، 227 .

(4) اللسان ، مادة ( غدا ) .

(5) السابق ، مادة ( ضحا ) .

(6) معالم الدرس الدلالي في شرح المضليات ، ص 49 .

المعاني حقها من التوضيح والتفصيل خلت منه ، بل وجد فيها متناثرًا " (1) ، ومثال هذا النوع قولك -مثلاً- في تفسير لفظ ( السريع ) بأنه ضدّ ( البطيء ) أو النحيف ضد الثمين ... إلخ ، أي أنّ اللفظين يختلفان في الجذر المعجمي Lexical Root ، وهذا النوع من التفسير يُعرف عند المحدثين بمصطلح Antonymy حيث يجعلونه إحدى العلاقات الدلالية Semantic Relations التي تربط بين الكلمات بعضها ببعض داخل المجالات الدلالية (2) .

وقد جاءت ملاحظ هذا النوع في الشرح قليلة جدًا ، وذلك نحو قول زهير : ( من الوافر )

تُلْجِجُ مُضْعَةً فِيهَا أَيْبُضٌ أَصَلَتْ فِيهِ تَحْتَ الْكَشْحِ دَاءٌ  
وقد جاء في شرحه : " والأنيض : اللحم الذي لم يُنْضَجْ ، والإناءة والنَّهْوَةُ : خِلافُ النَّضْجِ " (3) ، ولمّا كان لفظ ( النَّهْوَةُ ) قد فسّره ثعلب بأنه على خِلافِ النَّضْجِ ، أي ضده ، فإنّ ابن منظورٍ أيضًا قال : " النَّهْيُ عَلَى مِثَالِ فَعِيلٍ : اللَّحْمُ الَّذِي لَمْ يُنْضَجْ " (4) ، وعلى ذلك يكون النهوء ضد النَّضْجِ ، أي خلافه ، كما ذكر الشارح .

وهنا أشير إلى أنّه لمّا كنا قد ذكرنا أنّ النوع السابق من التفسير يعوزه الدقّة ؛ لأنّه يعلّق معنى اللفظ على نظيره ، فإنّ هذا النوع أيضًا نجد فيه انعدام الدقّة أحيانًا في بيان اللفظ المتضاد ، " كما أنّه يعلّق فهم دلالة اللفظ المُفسّر على فهم دلالة ضده ، وقد يكون هذا الضدّ غير معروفٍ أو غير واضح الدلالة لدى القارئ ؛ ومن ثمّ يكون اتّخاذه مَعْبَرًا للتفسير أمرًا غير ذي جدوى " (5) .

#### رابعًا - التفسير بالسياق :

يُعدُّ التفسير بالسياق واحدًا من طُرُق تفسير المعنى عند ثعلب ، فالشرح يوجّه نظرنا إلى إدراك الشارح للدور الذي يلعبه السياق في

(1) الظواهر الدلالية في كتاب عمدة الحقاظ في تفسير الألفاظ ص 51 .

(2) يُنظر : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 217 ، وكذلك :

Lyons : semantics , p . 270 .

(3) الشرح ، ص 82 .

(4) اللسان ، مادة ( نها ) .

(5) معالم الدرس الدلالي في شرح المضليات ، ص 44 .

تفسير المعنى ، ونقصد بالسياق هنا " ما يُصاحب اللفظ ، ممّا يساعد على توضيح المعنى ، فقد يكون التوضيح بما ترد فيه اللفظة من الاستعمال ، وقد يكون ما يُصاحب اللفظ من غير الكلام مفسِّراً للكلام (1) ، وهذا ما يُعرف بالسياق اللغويّ Linguistic context وسياق الحال Context of situation ، وهذان النوعان ما يُعرف ضمن نظريات تحليل المعنى بنظرية السياق The context theory of meaning ، فالسياق كما نعرف يُضفي على الكلمات دلالات أخرى غير دلالتها المعجمية ، بتنوعه ، وذلك بتحويل الكلمة " من حالة الحفظ والجمود في المعجم إلى حالة الحياة والاستعمال ، باتصالها بغيرها من الكلمات ، والسياق هو حاصل جَمْع المعنى الوظيفيّ التحليليّ ، والمعنى المعجميّ ، ومعنى المقام ، أي المعنى الاجتماعيّ الذي يضم القرائن الحالية إلى ما فيه من قرائن مقالية ، وبذا يتم الوصول إلى المعنى الدلاليّ " (2) .

وبالنظر إلى ما أورده الشارح في شرحه من تفسيرٍ لدلالات الألفاظ في نصوصها يتبين لنا أنّ ما أورده من تفسيرات كان مراعيًا فيها السياق بنوعيه اللغويّ والاجتماعيّ ( المقام ) ، مع ملاحظة أنّه لم ينص على ذلك صراحةً ؛ لأنّه أمرٌ بدهيّ ، يفهمه القارئ ، ولا يحتاج إلى تصريح ؛ ونظرًا لكثرة المواضيع التي روعي فيها السياق أثناء الشرح ، فإنّنا سنجتزئ ببعض الملاحظ ، التي تُفصح عن منهج الشارح وإدراكه لدور السياق في توضيح دلالات الألفاظ ، وذلك على النحو التالي :

#### أولاً – السياق اللغويّ :

السياق اللغويّ هو السياق الذي يعتمد في تحديد المعنى على معطياتٍ لغويةٍ ، ويتضح أثر ذلك جليًا في تفسير دلالات بعض الألفاظ التي تحتمل تعددًا في المعنى ، كألفاظ المشترك والأضداد وغيرها (3) ، وقد نبّه الشارح على ذلك في أغلب المواضيع بقوله ( وهو ها هنا – في هذا الموضوع – في غير هذا ) ، وفيما يلي عرضٌ لبعض ملاحظ هذا النوع ، مُمثّلين له بألفاظ ( الرّهن – النّهز – الرّهو – الدّين – النّثره ) .

- 
- (1) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، ص 116 .  
(2) د . هويدي شعبان هويدي : علم الدلالة بين النظرية والتطبيق ، ص 125 ، وحول هذه النظرية يُنظر : علم اللغة " مقدمة للقارئ العربي ص 338 وما بعدها ، وكذلك : Lyons , semantics , Vol .1 , pp61 – 65 , V2 , p. 607 .  
= وكذلك دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص 213 .  
(3) د . أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص 57 .

فَأَمَّا لَفْظَ (الرَّهْنِ) فَقَدْ وَرَدَ فِي قَوْلِ زَهِيرٍ : ( مِنْ الْبَسِيطِ )  
 وَفَارَقْتَكَ بِرَهْنٍ لَا فِكَأَكَ لَهُ      يَوْمَ الْوَدَاعِ فَأَمْسَى رَهْنُهَا غَلِقًا  
 وَفِي شَرْحِهِ قَالَ ثَعْلَبٌ : " وَالرَّهْنُ هَا هُنَا : الْقَلْبُ ، يُقَالُ : رَهَنْتُ الرَّهْنَ  
 وَأَرَهَنْ الشَّيْءَ ، إِذَا أَدَامَهُ وَرَهَنْ الشَّيْءَ إِذَا دَامَ ، وَأَنْشُدُ : وَالْخَبْرُ وَالْمَاءُ  
 لَهُمْ رَاهِنٌ " (1) ، وَفِيهِ تُلَاخِظُ إِشَارَةَ الشَّارِحِ إِلَى أَنَّ لَفْظَ (رَهْنٍ) لَهُ  
 مَعْنِيَانِ ، وَهُمَا ( الْقَلْبُ ) وَ ( الدَّوَامُ ) ، وَهُوَ بِذَلِكَ يَعْتَمِدُ عَلَى مَعْطِيَّاتِ  
 السِّيَاقِ اللَّغَوِيِّ فِي قَوْلِهِ : إِنَّ الرَّهْنَ هُنَا هُوَ الْقَلْبُ ، وَذَلِكَ مَتَمِّلٌ فِي الْقَرِينَةِ  
 الْمَقَالِيَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّاعِرُ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ ، حَيْثُ قَالَ :  
 إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَاثْقَرَا      وَغَلِقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسْمَاءِ مَا غُلِقَا

وَأَمَّا لَفْظَ (النَّهْزِ) فَقَدْ وَرَدَ فِي قَوْلِ زَهِيرٍ : ( مِنْ الْبَسِيطِ )  
 حَتَّى إِذَا ظَنَّ قَرْنَ الشَّمْسِ غَالِبَةً      وَخَافَ مِنْ جَانِبِيهِ النَّهْزَ وَالرَّهَّا  
 وَفِي شَرْحِهِ قَالَ ثَعْلَبٌ : " وَالنَّهْزُ : الْجَذْبُ ، أَي خَافَ أَنْ تَجْذِبَهُ الْكَلَابُ  
 بِأَفْوَاهِهَا ، وَالنَّهْزُ ضَرْبُ السَّاقِي بِالذَّلْوِ فِي الْمَاءِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ؛ لِيَمْتَلَى ،  
 وَأَنْشُدُ أَبُو مُضَرٍّ :  
 لَيْسَ السُّقَاةُ كُلَّهُمْ بِأَمْثَالِ      وَالنَّاهِزُ لِلنَّاهِزِ وَالِدَالِي الدَّالُّ " (2)

فَقَدْ بَيَّنَّ الشَّارِحُ أَنَّ النَّهْزَ هُنَا الْجَذْبُ ، وَنَلَاخِظُ أَنَّ السَّبَبَ فِي تَصْرِيحِهِ  
 بِهَذَا الْمَعْنَى هُوَ اعْتِمَادُهُ عَلَى مَعْطِيَّاتِ السِّيَاقِ ، حَيْثُ الْقَرِينَةُ الْمَقَالِيَةُ  
 (خَافَ) ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ بَعْدِ أَنْ فَسَّرَ (النَّهْزَ) بِالْجَذْبِ ، أَي  
 النَّهْوِضَ لِنَتَنَاوُلِ الشَّيْءِ (3) ، أَي خَافَ أَنْ تَجْذِبَهُ الْكَلَابُ بِأَفْوَاهِهَا .

وَأَمَّا لَفْظَ (الرَّهْوِ) فَقَدْ وَرَدَ فِي قَوْلِ زَهِيرٍ : ( مِنْ الْمَتَقَارِبِ )  
 عَنَّا جِيحٌ فِي كُلِّ رَهْوٍ تَرَى      رِعَالًا سِرَاعًا تُبَارِي رَعِيلاً  
 وَفِي شَرْحِهِ قَالَ ثَعْلَبٌ : " وَالرَّهْوُ حَرْفٌ مِنَ الْأَضْدَادِ ، وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ  
 وَمَا انْحَدَرَ ، وَهُوَ هَا هُنَا مَا تَطَّامَنُ " (4) ، وَمِنْ خِلَالِهِ يَتَضَحُّ تَصْرِيحُ  
 ثَعْلَبٍ بِأَنَّ لَفْظَ (الرَّهْوِ) مِنَ الْأَضْدَادِ ؛ وَذَلِكَ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الِارْتِفَاعِ

(1) الشرح ، ص 33 والشطر المذكور من السريع .

(2) السابق ، ص 47 ، وبيت أبي مُضَرٍّ من السريع .

(3) يُنْظَرُ : مجمل اللغة ، مادة ( نهز ) .

(4) الشرح ، ص 203 .

والانحدار ، بيد أنه نصّ على الدلالة المرادة في البيت ، فقال : " وهو ها هنا ما انخفض " ، يقول ابن منظور (1) : " واطمأنت الأرض وتطامنت : انخفضت " (2) .

ويمكننا أن نوضّح ذلك ، فنقول : إنَّ الشارح قد استطاع أن يحدّد الدلالة المُرادَة من هذا اللفظ ، معتمداً في ذلك على معطيات السياق اللغوي للبيت ، فقد شبّه الشاعر الكتابب بأنها إبلٌ عناجيج ، أي طويلة الأعناق في كلِّ رهوٍ ، ووصفها بأنها طويلة الأعناق في كلِّ رهوٍ يقتضي أن يكون المراد من الرَّهْو هو الانخفاض ؛ للدلالة على قوة هذه الكتابب .

وأما لفظ ( الدِّين ) فقد ورد في قول زهير : ( من الكامل )  
أَحْسَبْتَنِي فِي الدِّينِ تَابِعَةً  
أَوْ لَوْ حَلَلْتِ عَلَى بَنِي سَهْمٍ  
وفي شرحه قال نعلب : " الدِّين الطاعة ها هنا ، والدِّين : الحال والدَّأب ، وأنشد للمثقّب : \* أهذا دينه أبداً وديني \* ، والدِّين : الجزاء " (3) ، وهنا نلاحظ أنَّ الشارح قد بيّن أن لفظ ( الدِّين ) من ألفاظ المشترك ؛ وذلك لدلالته على الطاعة وعلى الحال والدَّأب وعلى الجزاء ، لكنه نصّ على المراد من هذه الدلالات في البيت بقوله : الدين : الطاعة ها هنا ، ويمكننا أن نقول : إنَّ الشارح قد استطاع تحديد الدلالة المرادة ؛ لاعتماده على معطيات السياق اللغوي للبيت ، والذي تمثّل في القرينة المقالية ، وهي قول الشاعر : ( أَوْ لَوْ حَلَلْتِ عَلَى بَنِي سَهْمٍ ) ، حيث يقول الشارح في تفسير ذلك : " أَوْ لَوْ : يريد ولو حَلَلْتِ في بني سَهْمٍ لم أكُ في طاعتي تابِعاً بني سَهْمٍ " (4) .

ولمّا كان الشارح قد اعتمد في تفسيره دلالات الألفاظ فيما سبق على السياق اللغوي متمثلاً في القرينة المقالية ، فإنَّ هناك مواضع أخرى تمثّل الاعتماد فيها على القرينة اللفظية ، حيث بيّن الشارح مدى استخدام

---

(1) اللسان ، مادة ( طمن ) .  
(2) يُلاحظ أنّ ثعلباً قد استعمل ( تطامن ) هنا بغير همزٍ ، وإلى ذلك أشار ابن منظور ، حيث قال : " طامن ظهره إذا حني ظهره ، بغير همزٍ ؛ لأنَّ الهمزة في اطمأناً أدخلت فيها ، حذار الجمع بين الساكنين ... قال ابن منصور : اطمأناً : الهمزة فيها مُجْتَلِبَةٌ لالتقاء الساكنين إذا قلت اطمأناً ، فإذا قلت : طمأنت على فاعلت فلا همز فيه ، والله أعلم " مادة ( طمن ) .  
(3) الشرح ، ص 253 .  
(4) السابق ، نفسه .



الشاعر للصور الفنية في جلاء المعنى ؛ أي أننا نعني بالقرينة اللفظية " جريان أدباء اللغة على تصوير أشياء معينة ، كالدرع أو السيف أو الفرس أو غيرها ببعض الصور الفنية ، ثم تحول هذه الصور الفنية بكثرة التعاور ووفرة التناول إلى ما يشبه أن يكون قوالب فنية خاصة بتلك الأشياء ، بحيث يؤدي ورود هذه الصور في نص لغوي إلى استدعاء الأشياء الخاصة بها إلى ذهن المتلقي " (1) ، ولأسيما أن المتلقي شريك للمبدع في تشكيل المعنى ، وفك شفرات النص .

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الصور الفنية كثير في الشرح ، وخير ما يمثل ذلك بوضوح قول زهير : ( من المضارع )  
 مُضَاعِفَةٌ كَأَضَاةِ الْمَسِيدِ      ل تَفْشِي عَلَى قَدَمَيْهِ فَضُولًا  
 وفي شرحه قال ثعلب : " مُضَاعِفَةٌ : حَلَقَتَيْنِ حَلَقَتَيْنِ ، وَالْأَضَاةُ : الْغَدِيرُ مِنْ سَيْلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَهِيَ تُشَبَّهُ بِالْغَدِيرِ وَبَدْرُورِ الشَّمْسِ ، وَبِالنَّهْيِ وَبِالْبَحَارِ ، وَأَنْشَدَ :

سَرَّابِيلُهَا لِلرُّوعِ بِيضٌ كَأَنَّهَا      أضا اللوب هزتها من الريح شمال  
 وقال أوس بن حجر :

كأن درور الشمس عند ارتفاعها      وقد صادفت طلقاً من النجم أعزلاً" (2).

فقد بين الشارح أن لفظ ( النثرة ) في البيت الأول الدرع ، اعتماداً على قرينة لفظية في البيت التالي (3) ، وذلك قول الشاعر ( كأضاة المسيل ) ، فالعرب " تُشَبِّهُ الدَّرْعَ بِالْغَدِيرِ ( الأضاة ) وبدرور الشمس وبالنهْيِ وبالبحار ، ثم استشهد على ذلك من الشعر العربي ببيتين ، أحدهما لأوس بن حجر والآخر لمجهول .

#### ثانياً – سياق الحال ( المقام ) :

ذكرنا آنفاً أن نظرية السياق قد ركزت على أهمية الجانب الاجتماعي للمعنى ، فيما اصطلحوا على تسميته بسياق الحال Conext of situation ، " ويمثله العالم الخارج عن اللغة بما له من صلة بالحديث اللغوي أو النص ، ويتمثل في الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم والمستمع في الكلام أيضاً " (4) .

(1) معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ، ص 55 .

(2) الشرح ، 200 .

(3) يُنظر في هذا الموضوع : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 54 – 55 .

(4) الكلمة " دراسة لغوية معجمية " ص 161 .

وقد اهتمت نظرية السياق بالمقام ؛ لأن " إجلاء المعنى على المستوى الوظيفي ( الصوتي والصرفي والنحوي ) ، وعلى المستوى المعجمي فوق ذلك لا يعطينا إلا معنى المقال أو المعنى الحرفي ، كما يسميه النقاد أو معنى ظاهر النص ، كما يسميه الأصوليون ... وهو معنى فارغ تمامًا من محتواه الاجتماعي والتاريخي ، منعزلٌ عن كلِّ ما يحيط بالنص من القرائن الحالية ... وهي القرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى " (1) .

وعلى الرغم من أن فيرث J . R . Firth قد اعتمد على مالينوفسكي Malinowski في السياق (2) ، فإنه " ينظر إلى السياق باعتباره جزءًا من أدوات عالم اللغة ، مثله في ذلك مثل الفصائل النحوية التي يستخدمها ، ولقد استخدم أحسن ما استخدم ، باعتباره " تنظيمًا تخطيطيًا مناسبًا ، ينطبق على أحداث اللغة ؛ ولهذا اقترح الفصائل الآتية ، وهي العناصر التي تحدّد المقام :

- (أ) الملامح الوثيقة بالمشاركين في الكلام ، من ظواهر الأشخاص ، والخصائص الذاتية المميزة لهم ، ويندرج تحت هذا :
- 1 - الحدث الكلامي للمشاركين " الكلام الفعلي للمشاركين " .
  - 2 - الحدث غير الكلامي للمشاركين " أعمال هؤلاء المشاركين " .
- (ب) الأشياء ذات الصلة بالموضوع .
- (ج) تأثيرات الحدث الكلامي " أثار الكلام الفعلي " (3) .

وهذه الفكرة ، فكرة التنبّه إلى الدور الذي يلعبه المعنى المقامي ، متضافرًا مع المعنى المقالي من أجل إفراس المعنى الدلاليّ قد تنبّه إليها القدماء في مصنفاتهم ، وأخصّ بالذكر شراح النصوص الأدبية ، ومن بينهم شراح الدواوين ، ومنهم ثعلب ، وإذا أردنا أن نتبين مدى تنبّه الشارح إلى دور المقام في توجيه دلالات الألفاظ سنجد أن هذا الأمر يكمن في مظهرين اثنين هما : الأول : ذكره لمناسبات معظم القصائد التي

---

(1) معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفصليات ، ص 55 .

(2) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص 337 - 338 ، وكذلك :

R . H . Robins : General linguistics , pp . 25 - 27 .

(3) يُنظر : علم الدلالة إطار جديد ، للدكتور صبري إبراهيم السيد ، ص 77 ، وكذلك :

Dinneen , An : introduction to general linguistics , p . 307 .

تعرض لها بالشرح ، والثاني : فِطْنَةُ الشارح إلى العادات والتقاليد التي حوتها بعض الأبيات ، وأثر ذلك في توجيه الألفاظ (1) .

فأما المظهر الأول ، وهو ذِكرُ مناسبات القصائد ، فقد تعرّض الشارح لذكر الكثير من قصائد الديوان ، فالقدماء " حين جمعوا الشعر العربي حرصوا على أن يضعوا مقدّمةً حول الظروف التي قيلت فيها القصيدة ، ممّا يفيد في فهم الكثير من معاني الأبيات ، وقد أشار سابير Sapir في العصر الحديث إلى أنّ فهم أية قصيدة بسيطة من الشعر لا يتم في إطار الكلمات المفردة وحدها ، بل لابد من استحضار الموقف الذي قيلت فيه والمجتمع نفسه ونظام حياته (2) ، أضف إلى ذلك أنّ ذكر المناسبة لا يساعد على فهم معاني الأبيات فقط ، إنّما يساعد أيضًا على فهم المراد من الألفاظ متعدّدة الدلالة ، كالألفاظ المتضادة والمشاركة وغيرها ، ولقد كان ثعلب متميزًا في ذكر المناسبات ، ويكفيه في ذلك مقارنته بشارح آخر للديوان نفسه ، وهو الأعم الشنتمريّ ، الذي لم يذكر في شرحه إلا مناسبةً واحدةً ، وهي للقصيدة التي أولها (3) :

( من الطويل )

ألا ليئت شعري هل يرى الناس ما أرى      من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليأ

وفيما يلي تمثيلٌ لدور مناسبة القصائد في تبين المقصود من دلالات الألفاظ ، ممثّلين بلفظ ( المخافة ) ، وذلك في قول زهير (4) : ( من الوافر )

وجارٍ سارٍ مُعْتَمِدًا إلينا      أجاؤه المخافة والرّجاء

لفظ ( المخافة ) قد يحتمل مجموعة من الدلالات ، جاء في لسان العرب : " الخوف : الفزع ، خافه يخافه خوفًا وخيفةً ومخافةً ، والخوف : القتل ، والخوف القتال ، والخوف العلم ، وبه فسّر اللحيانيّ قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا ﴾ (5) ، والخوف : أديمٌ أحمرٌ ، يُقَدُّ منه أمثالُ السيور ثم يُجعل على تلك السيور شذُرٌ ، تلبسه الجارية " (6) .

(1) يُنظر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ، ص 62 ، حيث عرض لهذه المظاهر عند تطبيقه على شرح الأنباري على المفضليات .

(2) معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ، ص 55 .

(3) يُنظر : فقه اللغة وعلم اللغة ، ص 244 .

(4) الشرح ، ص 77 .

(5) سورة البقرة ، الآية 182 .

(6) لسان العرب ، مادة ( خاف ) .

فإذا أنعمنا النظر في البيت لن ندري أي نوع من المخافة يريده الشاعر ، لكن سرعان ما يزول هذا الغموض أو الإبهام بوقوفنا على مناسبة هذا النص الكلامي ( المقام ) ، حيث يقول أبو العباس ثعلب : " كان زهير بن أبي سلمى وأبوه وولده في بني عبد الله بن غطفان ، حلفاء لهم ، ومنزلهم اليوم بالحاجر ، وكانوا فيه في الجاهلية ، وكان أبو سلمى تزوج إلى رجلٍ من بني سَهْم بن مُرَّة بن عَوف بن سعد بن ذبيان ، يُقال له : الغدير ، والغدير هو أبو بَشَامَةَ الشاعر ، فولدت له زهيرًا وأوسًا ، وولد لزهير من امرأة من بني سُحيم ، وكان زهير يذكر في شعره فَعَالَ بني مُرَّة و غطفان ، وكان سيّدًا في الجاهلية كثير المال حليماً ، وكان يُعرف بالورع .

وذكر حمّاد عن سعيد بن عمر وعمّه أنّه بلغه أنّه كان يقول : وكان هجا أهل بيتٍ من بني عُليم بن جنّاب ، وكان بلغه عنهم شيءٌ كرهه من ورَاء ورَاء ، وكان رجلٌ من بني عبد الله بن غطفان أتى بني عُليم ، فنزل بهم ، فأكرموه ، وأحسنوا جواره ، وواسوه ، وكان رجلاً مولعاً بالقمار ، فنهّوه عنه ، فأبى إلا المُقامرة ، ففُمر مرةً ، فردّوا عليه ، ثم فُمر أخرى ، فردّوا عليه ، ثم فُمر الثالثة ، فلم يرُدّوا عليه ، فرحل من عندهم ، وشكا ما صنّع به إلى زهير ، والعرب إذ ذاك يتفقون الشعراء اتِّقَاءً شديداً ، فقال يهجو عُليماً ، وقال : ما خرجتُ في ليلةٍ ظلّماءٍ إلا حَسِيتُ أن يُصيبني الله بعقوبةٍ ؛ لهجائي قوماً ظلمتهم " (1) .

وتأسيساً على ما سبق ، فإننا نرى أنّ المراد من لفظ ( المخافة ) في قول الشاعر ( أجاأته المخافة والرّجاء ) هو ( القتل ) ، ولعلّ ذكر مناسبة النّصّ هي التي جعلت الشارح يترك النّصّ على المراد من لفظ ( المخافة ) في هذا البيت .

أمّا عن المظهر الثاني ، فقد تعرّض الشارح – في قليلٍ من الأحيان – للعادات والتقاليد التي حوتها بعض الأبيات ، ممّا يُعدُّ عاملاً مساعداً على فهمها ، ويمكن أن نمثّل لذلك بما جاء في قول زهير : ( من الوافر )  
 وثوقد ناركُم شرّاً ويرفَعُ      لكم في كلّ مَجْمَعَةٍ لواءُ

وفي شرحه قال ثعلب : " وقوله : لواء ، أي لواء من العَدْر والشَّهْرَة ، جاء في الحديث : ( لِكَلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) " (1) ، ومن خلاله يُلاحظ بيان الشارح أنَّ رُفْعَ اللِّوَاءِ يكون للغدر والشهرة ، مستشهداً بالحديث الشريف ( لِكَلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) ، حيث إنَّ العرب في الجاهلية كانوا إذا غدر الرجل رفعوا له بسوق ( عُكَاظ ) لواءً ؛ ليعرّفوه الناس ، وممّا لا شكّ فيه أنّنا لو تناولنا بيت زهير ، وحاولنا أن نفهمه منفصلاً عمّا أشار إليه الشارح والحديث الشريف ، لكان فهمنا له ناقصاً ، فإذا وقفنا على العادة الاجتماعية المتعلّقة بهذا البيت كان فهمنا لهذا البيت فهمًا كاملاً ، فهذا البيت يمكن أن يُفهم على أنّ الشاعر يريد أن يقول : إنّ هؤلاء القوم الذين يخاطبهم من كثرة شرّ نارههم المتطاير في الناس يُرْفَع لهم اللِّوَاءُ دلالة على شجاعتهم .

لكن إذا وقفنا على هذه العادة ، فإنّنا سنفهم البيت على الوجه الصحيح ، حيث يقول التبريزي : " وقوله رُفْعَ اللِّوَاءِ ، كان الواحد منهم إذا غدر ، وأرادوا أن يَعْصِبُوا رأسه بها ؛ ليتحاماه الناس ، ضربوا رجلاً في رابية ، أو جعلوا على يده لواءً في سوقٍ عظيمةٍ من أسواقهم ، ويُنادى من تحت اللِّوَاءِ : هذا لواء فلان الغادر ، وهذا كما كانوا يشهرون مثله بإيقاد النار في القاع " (2) ، وهذا التعليق كان في تعليقه على قول الحادرة الذبيانيّ : ( من الكامل )

أَسْمَى وَيَحْكُ سَمَعَتْ بِغَدْرِهِ  
رُفِعَ اللِّوَاءُ لِنَابِهَا فِي مَجْمَعِ

وهو ما شرحه الأنباري في قوله : " ويُقال : إنّ لِكَلِّ غَادِرٍ لَوَاءً ، فيقول : هل منّا ما يُرْفَعُ بين الناس ويُشَهَرُ ؟ والغادر كأنّما رُفِعَ له بغدره لواءً ، نُصِبَ له في الناس ؛ ليعرّفوه به ، كما قال زهير :

وَتُوَقِّدُ نَارَكُمْ شَرًّا وَيُرْفَعُ  
لَكُمْ فِي كُلِّ مَجْمَعَةٍ لَوَاءٌ

وكانوا في الجاهلية إذا غدر الرجل رفعوا له في سوق عكاظ ؛ ليعرّفوه الناس " (3) .

وعلى ذلك نلاحظ أنّ الفهم الأول المُفترض يغيّر الفهم الثاني الذي عرضناه من خلال قولَي التبريزي والأنباري ، فهذا اللِّوَاءُ لا يُرْفَعُ للشجاعة والغلبة ، لكنه لمن غدروا وخانوا ، وتأسيساً على ما سبق نرى

(1) السابق ، ص 85 ، ويُظنر أيضاً ص 300 .

(2) التبريزي : شرح الأنباري للمفضليات 1 / 120 .

(3) يُنظَر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ، ص 69 – 70 .

أنَّ التَّعَرُّضَ للعنصر الاجتماعيِّ في قول الشاعر ( رُفِعَ اللِّوَاءُ ) قد أسهم بنصيبٍ كبيرٍ في كيفية فَهْمِ المعنى الدلالي لهذا القول دون لَبْسٍ أو غموضٍ ؛ لذا يتبين لنا أنَّ " استصحاب سياق الحال ضرورةٌ ؛ لدراسة النصوص اللغوية المكتوبة ، التي فقدت عنصرًا هامًا من عناصر السياق ، يتمثَّل في الأداء الصوتي ، وعلى قدر ما يمكننا استحضاره من عناصر يكون فهُمْنَا لِلنَّصِّ ، حيث الدقة والوضوح " (1) .

وبعدُ ، فهذا عرضٌ للمعنى المعجميِّ ووسائل تفسيره ، ننتقل بعده إلى العرض لملاحظ أهداف المعجم وواجباته في الشرح ، وذلك في المبحث التالي .

## المبحث الثاني في أهداف المعجم وواجباته

لَمَّا كُنَّا قد أشرنا آنفًا إلى أنَّ تفسير ثعلب لدلالات الألفاظ يمكن أن يكون لنا معجمًا ، يتضمَّن تفسير الألفاظ التي حواها شعر زهير ؛ ومن ثَمَّ كان العرض لوسائل تفسير المعنى عنده ، فإنَّ السؤال الذي يطرح نفسه علينا هو ماذا قدَّم لنا ثعلب في شرحه من الأمور المعجمية التي يجدها الإنسان عندما يُمسك بالمعجم ، على اعتبار أنَّ الألفاظ التي فسَّرها يمكن أن تكون معجمًا (2) .

---

(1) دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص 218 .  
(2) كان من الممكن أن نلحق بالمبحث ملحقةً ، يتضمَّن معجمًا للألفاظ التي شرحها ثعلب ، لكننا اكتفينا بعرض هذين المبحثين – أعني هذا المبحث وسابقه – خوفًا من تضخُّم البحث ، أضف إلى ذلك أنَّ طبعة دار الكتب المصرية من شرح الديوان قد أُلْحِقَ بها معجمٌ بهذه الألفاظ ، دون إدراج تفسير ثعلب في هذا المعجم .

ولقد تضمن الشرح كثيراً من الجوانب التي ينبغي أن يتوقعها الإنسان عندما يُمسك بالمعجم ، كبيان طريقة النطق ، والتحديد الصرفي ، وشرح الكلمات بطرق مختلفة ، كأن يعرض للأشكال المختلفة للكلمة ، أو يشرح المعاني المختلفة المتعددة للكلمة الواحدة ، مستشهداً في ذلك بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي والنثر العربي ، أو يشير إلى تغيير معنى الكلمة بتغيير الضمائم ، وفيما يلي عرضٌ لهذه الجوانب :

### أولاً – طريقة النطق :

عرض ثعلب أثناء شرحه للمعنى المعجمي لطريقة نطق بعض الألفاظ ، كأن يقول : بفتح فَكسرٍ ، أو بفتح النون ، أو بفتح الشين أو يقيس الكلمة على غيرها ، كأن يقول مثلاً : الهيش : الإفساد مثل الغيث ، وقبل أن نمثّل لملاحظ النطق في الشرح نشير – على الرغم من طول النص – إلى أنه " من المعروف أن أنظمة الكتابة في اللغات المختلفة تقصر دون تمثيل النطق تمثيلاً صوتياً دقيقاً ؛ لأن الأغراض العملية للكتابة الإملائية لا تتطلب الرمز للفروق الصوتية الدقيقة ، التي لا تهتم القارئ العادي ، بالإخفاء والإقلاب والإدغام بعنة ، وهلم جرا ، وإنما ينبغي لكل نظام إملائي أن تكون غايته المنشودة أن يمثّل الحروف Phonemes في الكتابة ، بأن يجعل لكل حرفٍ من حروف اللغة رمزاً كتابياً واحداً مستقلاً ، وهذه الغاية المنشودة لم تصل إليها لغة من لغات العالم حتى الآن ، ولم يصل إليها نظام الإملاء العربي كذلك ... ولكننا نستطيع أن نضرب المثل هنا بالحروف التي لا تُنطق ، كالواو التي في ( عمرو ) والحروف التي لا تُكتب ، كواو المدّ في ( داود ) والحروف التي تُنطق ، ويُكتب رمز غيرها من الحروف ، كالألف في ( رمى ) ، وهلمّ جرا .

ولهذا السبب أصبح من المحتمل للكلمة العربية ، كما يمثّلها نظام الإملاء أن تكون عرضةً للخطأ في النطق ؛ ومن ثمّ يتوقع طالب المعجم حين يكشف عن معنى الكلمة أن يبدأ المعجم بأن يحدّد له طريقة نطقها ما دام النظام الإملائي لا يصل إلى هذه الغاية ، وفي لغات العالم الحية معاجم خاصة لنطق الكلمات ، كالمعجم الذي وضعه دانيال جونز لنطق كلمات اللغة الإنجليزية ، وأطلق عليه English pronouncing ، ولعلّ الصلة الشديدة الانفكاك بين الهجاء الإنجليزي ونطق الكلمات في تلك اللغة يبرّر أهمية وضع معجم خاصّ لنطق كلماتها .

أمّا الطريقة التي درجت عليها المعاجم العربية للوصول إلى هذه الغاية ( إيضاح طريقة النطق ) ، فهي أن تصف حركات الكلمة ومدّها وإعجام الحروف أو إهمالها ، فنقول مثلاً في كلمة ( تبعة ) بفتح فَكْسِرٍ ففتح أو تقول عند خوف اللبس المطبوعيّ بالتاء الفوقية المُتَنَاءُ فالباء التحتية فالعين المهملة ، ومن ذلك أيضاً ألا تُفصّل القول في حركاتها وحروفها ، وإنّما تلجأ إلى قياس هذه الكلمة على كلمةٍ أخرى أشهر منها في الاستعمال ، فتجعل الكلمة الشهيرة كالميزان الصرفيّ للكلمة المشروحة ، فتقول مثلاً : روح البيت كمنع ، فيُعرف أنّ هذا الفعل من باب فعل يفعل ، يفتح العين في الصيغتين ، فيفيد القارئ من ذلك من جهة النطق ، وربما الصرف كذلك في الوقت نفسه " (1) .

أمّا عن ملاحظ بيان طريقة النطق في الشرح ، فيمكن أن نمثّل لذلك بما يلي :

1 - قال زهير : ( من البسيط )

عَوَمَ السَّفِينِ فَلَمَّا حَالَ دُونَهُمْ      فَيَدُ الْفُرِّيَّاتِ فَالْعَتَّكَانُ فَالكَرْمُ

وفي شرحه قال ثعلب : " ويروى : فَنَد ، بالنون " (2) ، فهنا أشار الشارح إلى أنّ قول الشاعر ( فَيَدُ الْفُرِّيَّاتِ ) يروى ( فَنَدُ الْفُرِّيَّاتِ ) ؛ ولك لا تكون الرواية عُرْضَةً للتصحيف قيّد ثعلب طريقة نُطْقها ، فقال : بالنون .

2 - قال زهير : ( من البسيط )

كَمَا اسْتَعَاثَ بِسِيٍّ فَرَّ غَيْطَلَةٌ      خَافَ الْعِيُونَ فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الْحَشْكُ

وفي شرحه قال ثعلب : " ويُقال : حشك إذا حفل ودفع ، والحشك ساكنة الشين : الاجتهاد والدفع باللين ، احتاج إلى التحريك ، وأصله السكون " (3) ، فقد بيّن ثعلب هنا أنّ ( الحشك ) إذا نُطِقت ساكنة الشين فمعناها الاجتهاد والدفع باللين .

(1) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص 325 - 326 .

(2) الشرح ، ص 148 .

(3) الشرح ، ص 177 ، ويُنظر شرح ثعلب ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ص

. 135



3 – كما أشرنا آنفاً إلى أنه لا يُكْتَفَى أحياناً بتفصيل القول في حركات الكلمة ، بل يلجأ المعجم إلى طريقةٍ أخرى من طُرُق النُّطْق ، فيقيس الكلمة على كلمةٍ أخرى مشهورة في الاستعمال ، فقد كان من ضمن أمارات شرح ثعلب للمعنى المعجمي أن حدّد طريقة نطق بعض الكلمات عن طريق قياسها على أخرى ، وذلك نلمسه على سبيل المثال من تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )

وَقَدْ أَعْدُو عَلَى شَرْبِ كِرَامٍ      نَشَاوَى وَاجِدِينَ لَمَّا نَشَاءُ

وفي شرحه قال ثعلب : " شاربٌ وشربٌ مثل تاجرٍ وتجرٌ ، وراكبٌ ورَكْبٌ ، وصاحبٌ وصَحْبٌ " (1) ، وفيه نلاحظ أنه قد بيّن أن كلمة ( شارب ) تُنطق بفتح الشين وكسر الراء ، قياساً على تاجرٍ وراكبٍ وصاحبٍ ، وأن كلمة ( شَرَب ) تُنطق بفتح الشين وسكون الراء ، قياساً على ( تجرٍ وركبٍ وصحب ) ، وهنا أشير إلى أن مثل هذه الشواهد تصلح أن تكون تحديداً صرفياً للكلمات أيضاً .

### ثانياً – التحديد الصرفي :

من الأمور الهامة التي ينبغي للمعجم أن يُفدّمها للقارئ تحديد المبنى الصرفي للكلمة ، وهذا ما وجد له بعض الملاحظ في الشرح ، حين شرح ثعلب للألفاظ ، وقبل العرض لبعض هذه الملاحظ نشير إلى أن التحديد الصرفي للكلمة هو بيان ما " إذا كانت الكلمة اسماً أو صفةً أو فعلاً أو غير ذلك ، فتقديم هذا التحديد الصرفي للكلمة يعتبر الخطوة الضرورية في طريق الشرح ؛ لأنه لا يمكن لإنسان أن يربط بين كلمة ما وبين معناها المعجمي إلا إذا عرف مبناها الصرفي ، فحدّد معناها الوظيفي أولاً ، ويحدث أحياناً أن تأتي كلمة على صيغةٍ صرفيةٍ محايدة ، مثل :

فاعل : لصفة الفاعل ، والأمر من فاعل ، نحو قاتل .

فعلٌ : للصفة المشبهة ، والمصدر ، نحو عدلٌ .

فعليلٌ : لصيغة المبالغة ، والمعنى مفعولٌ ، نحو رفيعٌ .

أفعلٌ : للفعل الماضي ، وصفة التفضيل والصفة المشبهة ، نحو أسمى .

(1) السابق ، ص 72 ، ويُنظر الصفحات 69 ، 74 ، 118 ، 224 ، 241 ، 261 ، 269 .

فانعزال الكلمة في المعجم قد يكون بيئةً سالحةً للَبْسِ في معناها ، فعلى المعجم أن يعطيها من طرق الشرح ما يوضّح معناها الصرفي ، كالتضام ، بأن يقول مثلاً : الأشرف الفاضل في الشرف ، فنعلم من هذا أن المقصود صفة التفضيل ، بقرينة التضام مع أداة التعريف ، أو يقول : أشرف على الشيء وأطلّ عليه ، فيُعرف من التضام أن المقصود الفعل " (1) .

ومن ملاحظ هذا النوع عند ثعلب ما ورد في تعليقه على قول زهير :  
( من الطويل )

يَطِيبُ لَهُ أَوْ أَفْتِرَاصِ بِسَيْفِهِ عَلَى دَهْشِ فِي عَارِضِ مَتَوَقِّدٍ  
فقد جاء في شرحه : " افتراص : ضربٌ وقطعٌ ... والمفراص والمفراص : الذي يُحرقُ به " (2) ، فقد ذكر الشارح معلومةً صرفيةً في شرحه لكلمتي ( المفراص والمفراص ) ، فقال : الذي يُحرقُ به ، وكأنه بذلك يشير إلى أنهما وزنان من أوزان اسم الآلة .

وكذلك ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
أَيَّامٌ دُئِبَانٌ إِذْ عَضَّ الزَّمَانُ بِهِمُ كَانَ الْغِيَاثُ لَهُمْ مِنْ هَيْشَةِ الْهُورِ  
فقال ثعلب : " الهَيْشُ : الإفساد ، وهو مثل الغيث ، يُقال : هاش فيهم يومه أجمع ، أي قتل ، وأفسد " (3) ، وفيه يلاحظ ذكر الشارح أن معنى الهَيْشِ الإفساد ، ثم بين وزنه الصرفي بأنه مثل كلمة الغيث ، أي أن كليهما مصدرٌ على وزن ( فَعْل ) .

### ثالثاً - شرح الكلمات :

قام الشارح بذكر المعاني المتعدّدة لبعض الكلمات ، والتي يصلح كل واحدٍ منها لسياقٍ معيّن ، لكن إلى جانب ذلك كانت هناك بعض الأمور التي يجب أن يُعنى بها المعجم عامةً ؛ حتى تكتمل الفائدة لمن يريد البحث عن كلمةٍ ما ، على النحو التالي :

(1) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص 327 .

(2) الشرح ، ص 236 .

(3) السابق ، ص 319 ، ويُنظر مواضع آخر ، فعلى سبيل المثال يُنظر الصفحات 25 ، 44 ، 54 ، بالإضافة إلى مواضع آخر ذكرناها في مجت الوزن الصرفي ، وذلك في فصل المستوى الصرفي .

### (أ) عَرَضُ الأشكال المختلفة للكلمة :

وذلك " كأنَّ يسجّل المعجم وجود صورتين مثلاً لكلمة ( ميزة ) ، تبدأ إحداها للهيئة بالكسْر والمدِّ ، وتبدأ الثانية للمرّة بالفَتْح فالكسْر ، فيذكرهما باعتبارهما جاريتين على الألسنة بدرجةٍ واحدةٍ أو متقاربةٍ . وقد تكون الأشكال المختلفة للكلمة مختلفة العصور ، كأنَّ تكون للكلمة صورة قديمة ، إمّا مهجورة أو مستعملة ، وصورة أخرى أحدث منها مستعملة في الوقت الحاضر ، وذلك مثل : بَكَّة ومَكَّة ، والمؤسف حقاً أنَّ المعاجم العربية قليلة العناية بتسجيل التطور الشكليّ للكلمات ، على عكس ما تفعل المعاجم الأوربية ، كمعجم أوكسفورد الكبير الذي أعطى الكثير من العناية لِمَا أُطلق عليه اسم ( وجهة النظر التاريخية ) بالنسبة لتطور الكلمات " (1) .

وقد سجّل ثعلب في شرحه كثيراً من الكلمات المختلفة الشكل ، عَرَضَ لكثيرٍ من هذه الملاحظ عند الحديث عن الإحلال بين الصوائت القصيرة ، في فصل المستوى الصوتي ، ومنها أيضاً ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )

تَدَارَكُنْمَا الْأَحْلَافَ قَدْ تَلَّ عَرْشُهَا      وَذُبْيَانَ قَدْ رَأَتْ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلُ  
فقد جاء في شرحه : " والأحلاف : عبسٌ وفزارة ، وتلَّ عَرْشُهَا : هذا متلٌّ ، أي أصابها ما كسرها وهدمها ، يُقال : قد تلَّ عَرْشُهُ : هُدِمَ بناؤه ... أبو عمرو : تلَّ وتلَّ إذا ذهب عَرْهُم وانهدم " (2) ، فقد ذكر الشارح حين عَرَضَهُ لمعنى ( تلَّ ) روايةً عن أبي عمرو ، توضّح أنَّ ( تلَّ ) تُروى بفتح التاء وضمّها كذلك .

### (ب) شَرْحُ المعاني المختلفة المتعدّدة للكلمة الواحدة :

في هذا السبيل " ينبغي للشرح أن يكون واضحاً ، وأن يتجنّب قدر الطاقة الشرح بالمرادف فقط ؛ لأنَّ الترادف التام مشكوكٌ في أمره " (3) ، وذلك على نحو ما سنبيّن في مبحث العلاقات الدلالية ، فقد شرح ثعلب المعاني المختلفة للكلمات في كثيرٍ من المواضع دون ذكر

(1) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص 328 .

(2) الشرح ، ص 109 - 110 ، ويُتظر أيضاً الصفحات 39 ، 46 ، 56 ، 63 ، 106 ، 249 ، وغيرها .

(3) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص 328 .

المرادف ، وفي مواضع آخر كان يذكر المرادف ؛ إيماناً منه بعدم وجود ما يُسمّى بالترادف التام ، إنّما هو من نوع شبه الترادف ، كما يرى المحدثون ، أمّا عن الملاحظ التي توضّح هذا السبيل ، فكثيرةٌ ، نذكر منها ما جاء في شرح كلمتي ( وَجْنَاء ، وَالشَّطَى ) ، على النحو التالي :

1 – وردت كلمة ( وَجْنَاء ) في قول زهير : ( من البسيط )  
 وَاِنَّمِ الْقُتُودَ عَلَى وَجْنَاءِ دَوْسِرَةٍ يَشْرِي الْجَدِيلُ إِذَا مَا دَأْبُهَا عَرَفَا  
 وجاء في شرحه : " وَجْنَاء : ناقةٌ عظيمةُ الوجنات والرأس ، شبهها بالذكور في عظم رءوسها ، ويُقال : وَجْنَاء : صُلْبَةٌ يأخذونها من وَجِين الأرض ، وهو ما صُلِبَ منها " (1) ، ومن خلال هذا الشرح نلاحظ أنّ الشارح قد ذكر معنيين مختلفين لكلمة ( وَجْنَاء ) ، متجنّباً استعمال الترادف .

2 – أمّا عن كلمة ( الشَّطَى ) فقد وردت في قول زهير : ( من الطويل )

أَمِينٍ شَطَاهُ لَمْ يُحَرِّقْ صِفَافَهُ بِمَنْقَبَةٍ وَلَمْ تُقَطَّعْ أَبَا جِلْهُ  
 وجاء في شرحه : " وَالشَّطَى مقصورٌ : عَظِيمٌ مُلَرَّقٌ بِالذَّرَاعِ فَإِذَا تَحَرَّكَ قِيلَ : قَدِ شَطَى الْفَرَسَ ، وبعضهم يقول الشَّطَى : انشقاقٌ في العَصَبِ ، فيقول : شَطَاهُ أَمِينٌ وَلَا يُخَافُ مِنْ قَبِيلِهِ " (2) .

#### (ج) الاستشهاد :

يكون الاستشهاد حيث يجب أن يُستشهد على كلّ معنًى من المعاني التي يوردها المعجم للكلمة ؛ لأنّ شرح المعنى بدون استشهاد على الشرح لا يُعطي فكرة واضحة عن طريقة استعمال الكلمة ، أي أنّ القيمة الحقيقية لهذا الاستشهاد تكمن في الكشف عن الطرق المختلفة التي يمكن بها أن تُستعمل الكلمة في نطاق التركيب بعد أن عُرف معناها المفرد ؛ لأنّ مجرد الكشف عن هذا المعنى مهما تعدّدت المعاني المشروحة لا يمكن أن يرشد إلى طريقة الاستعمال في التراكيب المختلفة ، باختلاف الرتبة والتضام وغيرهما من القرائن ، وينبغي للاستشهاد أن يُختار اختياراً حسناً ، يمثّل

(1) الشرح ، ص 41 – 42 ، وانم : ارفعها ، والقنود : عيدان الرّحل وآلاته ، والدوسرة : الناقة الضخمة .

(2) الشرح ، ص 149 ، ويُنظر على سبيل المثال الصفحات 47 ، 51 ، 53 ، 90 ، 249 .

المعنى المقصود تمثيلاً أميئاً ، سواءً أكان هذا المعنى فنيّاً أم أدبيّاً جماليّاً أم عُرفيّاً عامّاً " (1) .

ولمّا كنّا قد ذكرنا أنّ الألفاظ التي شرحها ثعلب ( تُشبهه ) في مجموعها المعجم ، فإنّه لم يشتمشهد على كلّ معنّى ذكره ، إنّما استشهد في كثيرٍ من المواضع ، وقد تنوعت سُبُل الاستشهاد عنده ، فشملت الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي والنثر العربي ، ومنه الأقوال المأثورة ، وفيما يلي تمثيلٌ لكلِّ من هذه الاستشهادات :

### 1 - القرآن الكريم :

استعان ثعلب بالقرآن الكريم في تدعيم آرائه اللغوية ، وقد جاءت الآيات القرآنية التي استشهد بها خادمةً في معظمها الدرس الصوتيِّ والنحويِّ والدلاليِّ ، ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

قَامَتْ تَبْدَى بذي ضَالٍ لَتَحْرُنِّي      وَلَا مَحَالَةَ أَنْ يَشْتَاقَ مَنْ عَشِيقَا  
فَقَالَ : " تَبْدَى : تظهر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا  
الْآيَاتِ ﴾ (2) أي ظهر لهم من الرّأي ، وكل ظاهر فهو غير مهموز ، فإذا  
أردت ابتداء الرّأي همزته ، فقلت : بدأت الرّأي وابتدأته ، وأبدأته ، قال  
الله عزَّ وجلَّ (3) : ﴿ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ﴾ " (4) .

وكذلك تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
لِمَنْ طَلَّلَ بِرَامَةَ لَا يَرِيْمُ ؟      عَفَا وَخَلَا لَهُ عَهْدٌ قَدِيمٌ  
وفي شرحه قال ثعلب : " ويروى : وَخُفُّبٌ قَدِيمٌ ، وَخُفُّبٌ : دهرٌ ، وجمعه  
أحقاب ، قال الله تبارك وتعالى (5) : ﴿ لَا بَيْنَ فِيهَا أَحْقَاباً ﴾ " (6) ، ومن  
خلاله يُلاحظ استشهاد الشارح بالآية الكريمة ؛ لتدعيم رأيه في أنّ  
﴿ خُفُّبٌ ﴾ مفردٌ ، وجمعه أحقاب .

(1) اللغة العربية ، معناها وميناها ، ص 330 .

(2) سورة يوسف ، الآية 35 .

(3) سورة الروم ، الآية 11 .

(4) - الشرح ، ص 34 ، وقول زهير : بذي ضال : موضعٌ به ضالٌّ ، وهو السبّدر  
البرّيُّ ، وقول ذي الرّمّة من بحر الرّجز .

(5) سورة النبأ ، الآية 23 .

(6) الشرح ، ص 206 .

ومن ذلك أيضاً تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
فَأَصْبَحَ مَحْبُورًا يُنْظَرُ حَوْلَهُ بِمَعْطَبَةٍ لَوْ أَنَّ ذَلِكَ دَائِمٌ  
وفي شرحه قال ثعلب : " المحبور : المنعم ، من قوله تعالى (1) :  
﴿ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾ ، أي ينعمون ، أي ينظر حوله يميناً وشمالاً من  
الْحَيْلَاءِ " (2) ، وفيه نلاحظ استشهاد الشارح بالآية الكريمة ؛ تدليلاً على  
أن معنى المحبور المنعم ، وفيما سبق من استشهاد ثعلب بالقرآن الكريم  
في شرحه لألفاظ زهير نلاحظ أنه لم ينص على اسم السورة ، وغالباً ما  
كان يقتصر على موضع الشاهد منها ، فلم يستكمل بقية الآية ، وهذا فيما  
أرى نقصاً في المنهج ، حيث إن الأمر قد يستدعي معرفة ما قبل موضع  
الشاهد في الآية أو ما بعده ؛ ليتضح وجه الاستدلال بها (3) .

## 2 - الاستشهاد بالحديث :

استشهد ثعلب بالحديث الشريف في بعض المواضع ، تدعيماً  
للشرح ، نذكر من ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
وَيَبْقَى بَيْنَنَا قَدْحٌ وَتُلْفُوا إِذَا قَوْمًا بَأْنَفْسِهِمْ أَسَاءُوا  
فقال ثعلب في شرحه : " القذع : القبيح والشتم ، يُقال أقذع فلانٌ لفلان ،  
إذا قال له قولاً قبيحاً ، وفي الحديث : من قال في الإسلام شِعْرًا  
مُقَذَعًا " (4) .

ومنه أيضاً ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من المتقارب )  
أَمِنْ آلِ لَيْلَى عَرَفْتَ الطَّلُوبَ بِذِي حُرْصٍ مَائِلَاتٍ مُثُولًا ؟  
ففي شرحه قال ثعلب : " ومائلاتٌ : منتصبات ، ومثولاً : انتصاباً ،  
والمائل أيضاً : اللاطئ ، يُقال : مثل بين يديه إذا انتصب ، وفي  
الحديث : ( مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُمَثَّلَ لَهُ النَّاسُ قِيَامًا ) " (5) .

ومما سبق يُلاحظ أن الشارح في استشهاده بالحديث لم يأت بسند  
الحديث ، فلم كان هذا الأمر ؟ يمكن تفسير هذا الأمر بأن الشارح لم يكن

(1) سورة الروم ، الآية 15 .

(2) الشرح ، ص 341 ، ويُنظر أيضاً الصفحات 6 ، 22 ، 48 ، 53 ، 81 ، 120 ،  
214 ، 235 ، 314 ، 320 ، 348 ..

(3) يُنظر : في أدلة النحو ، للدكتورة عفاف حسانين ، ص 48 .

(4) الشرح ، ص 85 .

(5) السابق ، ص 193 - 194 ، ويُنظر أيضاً ص 92 .

يعنى بذلك ؛ لأنَّ السند لا يهْمُه بقدر ما يهْمُه متن الحديث ، فكان استخدامه للأحاديث بلا سندٍ .

### 3 - الاستشهاد بالشعر :

استشهد ثعلب بشعر شعراء العرب ، جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ، في تدعيم شرحه للألفاظ ، فمن استشاده بالشعر الجاهلي ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
وَحَرْقٍ يَعْجُ الْعَوْدُ أَنْ يَسْتَنْبِيَهَ إِذَا أوردَ المَجْهُولَةَ القَوْمُ أَصْدَرَا  
ففي شرحه قال ثعلب : " والقَوْدُ البعير المُسِنَّ ... ومثله قول امرئ القيس :  
على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِنَارِهِ إِذَا ساقَهُ العَوْدُ النَّبَاطِيُّ جَرَجَرًا " (1)

وفي استشاده بشعر المخضرمين ذكر - على سبيل المثال - النابغة الجعدي ولبيد والحطيئة ، ومن ذلك ما جاء في تعليقه على قول زهير :  
( من الطويل )  
رَأَيْتُ المَنَايَا حَبَطَ عَشْوَاءَ مَنْ تُصِبُ تُمْنُهُ وَمَنْ تُحْطِي يُعَمَّرُ فَيَهْرَمُ  
فقال : " يُقال : عشا يَعْشُو عَشْوًا ، إذا جاء على غير بَصَرٍ ، وَعَشِي يَعْشَى عَشًا إذا أصابه العشا حديثًا ، ومثل قوله ( حَبَطَ عَشْوَاء ) قول الحطيئة :

\* متى تَأْتِيهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ \*

أي تَأْتِي على غير بَصَرٍ " (2) .

هذا ، وقد استشهد ثعلب بشعر شعراء العصر الأمويِّ ، مثل الأخطل وذو الرُّمة وأبي النجم العجليِّ والعجاج ، ومثال ذلك ما ورد في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
يَمِينًا لِنَعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا على كُلِّ جَالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمٍ  
فقال : " والسَّحِيلُ خَيْطٌ واحدٌ ، لا يُضَمُّ إليه خَيْطٌ آخر ، ويُقال السحيل : الذي قد مُدَّ ، ولم يُقْتَلْ بَعْدُ ، وأنشد العجاج :

(1) السابق ، ص 261 ، ويُنظر أيضًا الصفحات 11 ، 47 ، 50 ، 59 ، 63 ، 79 ، وبيت امرئ القيس من الطويل .

(2) السابق ، ص 29 ، ويُنظر أيضًا الصفحات 16 ، 30 ، 65 ، 155 ، 159 ، وقول الحطيئة من الطويل .

بَاتَ يُصَادِي أَمْرَهُ أُمْبَرَمُهُ      أَعْصَمُ أَمَ السَّحِيلُ أَعْصَمَهُ؟ (1)

أضف إلى ذلك استشهاده بشعر كثيرٍ من شعراء العصر العبّاسي ، كما استشهد بشعر شعراء مجهولين ، وذلك مرجعه - فيما أرى - إلى تميّز الكوفيين بالاتّساع في الرواية (2) ، وهنا أشير إلى أنّه من الملاحظ أنّ الاستشهاد بالشعر في الشرح قد جاء خادماً المستويات جميعها ، أعني الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي .

#### 4 - الأمثال :

تُعَدُّ الأمثال من القوالب اللغوية ، التي يُستشهد بها في الدرس اللغوي ؛ لذا كان استخدام ثعلب إياها في شرحه لمعاني الألفاظ ، ومن ذلك ما ورد في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِيءَ إِلَّا وَشِيحُهُ      وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ  
فقال : " يقول : لا تُنْبِتُ القَنَاةُ إِلَّا القَنَاةُ ، والوشيح : القنا ، واحدها وشيحةٌ ، والوشوحُ دخول الشيء بعضه في بعضٍ ، ويُقال : لا تُنْبِتُ الحَقْلَةُ إِلَّا البَقْلَةَ ، يعني أنّهم كرامٌ ، ولا يُولد الكرام إلا في موضعٍ كريمٍ " (3) .

#### د - تحديد ضمائم للكلمة :

ينبغي أن يتحرّى المعجم تحديد ضمائم الكلمة ( التوارد والتلازم ) ، فيشير " إلى تعيّر المعنى مع كلّ ضميمية ، تتوارد مع الكلمة أو تتلازم معها ، فيقول في الحالة الأولى مثلاً : صاحب الدار مالكها ، وصاحب رسول الله رفيقه ، وصاحب الفضيلة المثقف في الشريعة الإسلامية ، وصاحب المعالي الوزير ، وصاحب صديقي ، وهلمّ جرّاً ، ذلك هو المراد بالتوارد ، الذي هو أحد وجهي التضام ، ويقول في الحالة الثانية ، وهي التلازم : رغب فيه : طلبه ، وعنه كرهه ، وإليه استعانهُ ، وهكذا ، ومن قبيل التضام ما يُساق في أمثلة التعبيرات المسكوكة مثل ( يضرب أخماسٌ في أسداسٍ ) ، و ( يلقي الحبل على الغارب ) و ( يضع الأمور

(1) السابق ، ص 15 ، ويُنظر أيضاً الصفحات 7 ، 24 ، 53 ، 71 ، 125 .  
(2) يُنظر على سبيل المثال الصفحات 20 ، 25 ، 36 ، 40 ، 54 ، 66 ، 73 ، 82 ، 116 ، 151 من الشرح .  
(3) الشرح ، ص 115 ، ويُنظر أيضاً الصفحات 30 ، 31 ، 74 ، 77 ، 84 ، 106 ، 115 ، 121 ، 153 ، 165 ، 250 ، 357 ، 358 ، 376 .



في نصابها ) ، وغير ذلك من العبارات التي تُنوسى فيها ما كان لها من المعنى البياني حتى أصبحت كالأمثال ، لا تحتمل التغيير ؛ ومن هنا جاء وصفها بالمسكوكة ، وإنما ينبغي ذكر الضمائم هنا ؛ لأنَّ الاكتفاء بذكر الكلمة دون ضمائمها لا يصل بالمعجم إلى غايته المنشودة ، ويضيف إلى ما في المعجم من عموم المعنى وتعدُّده واحتماله عنصرًا آخر سلبياً جديداً خطيراً هو اللبس " (1) .

ومن ذلك ما ورد في تعليق الشارح على قول زهير : ( من الوافر )  
فكلاً أَرَاهُمْ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ      غلالةً أَلْفٍ بَعْدَ أَلْفٍ مُصَنَّمٌ  
فقال : " بعد ألفٍ مُصَنَّمٍ ، أي تام ... ويُقال : رجلٌ صَنَّمٌ إذا كان تاماً " (2) .

ومن ذلك أيضاً ما ورد في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
وَدَبِّيَ عَن مَّائِرٍ صَالِحَاتٍ      بمالي والعَوَارِمِ مِن لِسَانِي  
فقد جاء في شرحه : " المائر : ما يؤثر عن آبائه من المكارم ، ويؤثر : يُروى ، ويُقال : أثرت الحديث عن فلانٍ أثره أثرًا ، أي رويته ، وأثرت فلانًا عن فلانٍ ، أي فضلتُه عليه " (3) .

وبعدُ ، فهذه هي أغلب الأمور التي يجب على المعجم أن يتضمَّنَها في شرحه معاني الألفاظ ، والتي عرض ثعلب لها ، والتي يراها علماء اللغة من الأمور التي يجب توافرها في المعجم ، وهو الأمر الذي يُدعَم قولنا في بداية هذا المبحث بأنَّ تفسير الألفاظ يمكن أن يكون معجمًا ، يزيل إبهام كثيرٍ من الألفاظ ، مع ملاحظة استعانة ثعلب بالمعنى الوظيفي ( النظام الصوتي - الصرفي - النحوي ) في تناول المعنى المعجمي ، وفيما يلي عرضٌ لملاحظ القسم الثاني من المستوى الدلالي ، وهو ( المعنى الدلالي ) ، وذلك على النحو التالي .

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 331 .

(2) الشرح ، ص 26 .

(3) السابق ، ص 348 ، ويُنظر أيضًا الصفحات 40 ، 43 ، 49 ، 64 ، 74 ، 114 ، 137 ، 163 ، 170 ، 177 ، 187 ، 193 ، 194 ، 212 ، 220 ، 260 ، 310 ، 349 .

## القسم الثاني

# المعنى الدلاليّ

## المبحث الأول تحرير المعنى

ذكرنا فيما سبق أنّ الشارح قد استخدم وسائلَ كثيرةً لتفسير المعنى المعجميِّ لدلالات الألفاظ ، وإذا أردنا أن نتحدث هنا عن تحرير المعنى ، فنشير إلى أنّه ربّما يتساءل سائلٌ ما الفرق بين وسائل تفسير المعنى المعجميِّ ومبحث تحرير المعنى الذي نحن بصدده ؟ فنقول له : إن مبحث المعنى المعجميِّ تعرضنا فيه لوسائل تفسير المعنى المعجميِّ لدلالات الألفاظ من تفسيرٍ بالترجمة أو بالنظير أو بالضد "المغايرة" أو بالسياق ، ولم نتعرض لكيفية تخليص المعنى من الغموض والإبهام وهو موضوع هذا المبحث في ضوء الدرس اللغويّ الحديث .

إنّ مصطلح ( تحرير المعنى ) قد استعمله غير باحثٍ ، في أبحاثهم العلمية ، وقد ذكرنا بعضاً منها في التمهيد ، ضمن الدراسات السابقة على

هذه الدراسة (1) ، وهذا المصطلح قد استعمله ( الزوزني ت 468 هـ ) ، في شَرْحه على المعلقات السبع ، وسار الزوزني في شرحه هذا على منهج معين ، فقد كان " يتناول ألفاظ البيت الغربية بالشرح والتحليل أولاً ، ثم يشفع ذلك بالنص على دلالاته الحرفية الإجمالية ، بقوله : يقول ... ، إلا أن الزوزني كان يشعر في بعض الأحيان أن هذه الدلالة الإجمالية لم توضح المعنى الإيضاح المنشود ، ربّما لالتزامه بترتيب ألفاظ البيت الذي قد يكون فيه تقديم وتأخير ، فكان حينئذٍ يُتبع هذه الدلالة بقوله : وتحرير المعنى ، ثم يوضح الدلالة المقصودة من البيت ، غير مُتقيدٍ بترتيب ألفاظه ، ومُضيفاً - أحياناً - بعض المعاني ، التي ليس في البيت ألفاظٌ تدلُّ عليها ، ولكنها تُفهم ضمناً منه أو ممّا قبله وبعده من الأبيات ، وبها يستقيم المعنى ويتضح ، ويعني ذلك أن الزوزني كان يستعمل المصطلح حينما كان يروم أن يُحرّر ( يُخلص ) الدلالات الكلية للآبيات من الالتباس والغموض ، وأن يظهرها واضحةً جليّةً ؛ لكي يتفقهها القارئ على النحو الأسد " (2) .

ومن شَرْحه وتحريره للمعنى دون شَرْح الألفاظ المفردة ما جاء في تعليقه على قول عمرو بن كلثوم :

نَصَبْنَا مِثْلَ رَهْوَةٍ ذَاتِ حَدٍّ      مُحَافِظَةٌ وَكُنَّا السَّابِقِينَ

فقد قال : " يقول : نصبنا خيلاً مثل هذا الخيل ، أو كتيبة ذات شوكةٍ محافظةٍ على أحسابنا ، وسبقنا خصومنا ، أي غلبناهم ، وتحرير المعنى :

(1) تجدر الإشارة إلى أن مصطلح ( تحرير المعنى ) ليس جُزْأً على باحثٍ بعينه ، ناسباً الفضل لنفسه ، معتقداً أنه من بنات أفكاره - باستثناء طريقة التناول - فقد ورد المصطلح عند القدماء من أصحاب المعاجم ، نحو ابن سيده في المخصّص وابن فارس في مقاييس اللغة ، وغيرهم ، بالإضافة إلى شُراح الدواوين والكتب ، نحو الزوزني ، والتبريزي ، والبطلبوسي ، وغيرهم من شُراح الحديث ، نحو تعليق ابن حَجَر العسقلاني في كتابه ( فَتْح الباري بشرح صحيح البخاري 10 / 229 ، في تعليقه على لفظ ( البلاء ) في بعض الأحاديث ، فقال : " وتحرير ذلك أن لفظ البلاء من الأضداد ، يُطلق ويُراد به النَّعْمَة ، ويُطلق ، ويُراد به النَّقْمَة " . واستعمله أيضاً كثيراً من أساتذتنا في مؤلفاتهم ، نحو أستاذي الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه ( العلامة الإعرابية ، جامعة الكويت ، 1983 ، ص 134 ) ، واستعمله غير باحثٍ بكلية اللغة العربية بالمنصورة ، نحو الدكتور عثمان محمد أحمد في رسالته للدكتوراه ( الظواهر الدلالية في كتاب عمدة الحفاظ ) ، وغير ذلك من الباحثين الذين تعرضوا للظواهر الدلالية ، كما استعمله الدكتور عبد الكريم محمد جبل في رسالته للماجستير ( معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ) ... إلخ .

(2) معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ، ص 86 وما بعدها .

إذا فزع غيرنا من التقدّم أقدّمنا مع كتيبة ذات شوكة ، وغلبنا ، وإنّما نفعل هذا محافظةً على أحسابنا " (1) .

ومن شرّحه وتوضيحه لبعض الألفاظ ، بالإضافة إلى الشرح الإجماليّ ما جاء في شرحه لأحد أبيات معلقة عنتره في قوله : ( من الكامل )

إذ تستبّيك بذي غُرُوبٍ واضحٍ      عَدَبٌ مُقَبَّلُهُ لَذِيذِ المَطْعَمِ  
فقال : " الاستبَاء والسَّبْي واحدٌ ، غَرَبَ كُلُّ شَيْءٍ : حَدَّهُ ، والجمع غروبٌ ، الوضوح : البياض ، المُقَبَّلُ : موضع التقبيل ، المطعم : الطَّعْم ، يقول : إنّما كان فزعك من ارتحالها حين تستبّيك بنغر ذي جدّة واضح ، عدبٌ موضع التقبيل منه ، ولذّ مطعمه ، أراد بالغروب الأشر التي تكون في أسنان الشواب ، وتحرير المعنى : تستبّيك بذي أشرٍ يُسْتَعَدَّبُ تقبيله ، ويُسْتَلَذُّ طعم ريقه " (2) .

ففيما تقدم ما يسوّغ لنا استعمال هذا المصطلح ها هنا ، وإذا أنعمنا النظر في الشروح التي وضعها القدماء للشعر العربي كأحد عنصري الفن القولي عندهم نجد أنّه ممّا يطبعها استعمال هذا المنهج ( تحرير المعنى ) في شرحهم لدلالات الألفاظ المفردة غالبًا ، وإن لم يستعملوا المصطلح (3) ، بيد أنّ الزوزني قد استعمله في تخليص الدلالات الإجمالية من الغموض والإبهام ، ولكن ما هي السُّبُل التي اتّخذها ( تحرير المعنى ) في الشرح الذي بين أيدينا ؟

إذا تتبعنا سُبُل تحرير المعنى في شرح ثعلب سنجد أنّها تتمثّل في سبيلين أو اتجاهين (4) :

**الأول :** هو محاولة الشارح بيان دلالة الألفاظ ، وذلك بما تحمله من ملامح أي عناصر ومكونات دلالية semantic components ، وهو ما يوضّح دلالة الألفاظ ، ويزيل إبهامها وغموضها ، وهذا المنهج يشبه ما

- 
- (1) الزوزني : شرح المعلقات السبع ، ص 252 – 253 .
  - (2) السابق ، ص 139 – 140 ، ويُنظر أيضًا على سبيل المثال ص 92 ، 96 .
  - (3) يُنظر على سبيل المثال : ديوان الحطينة بشرح ابن السيّكيت ص 209 وغيرها ، وشرح العكبري على ديوان المتنبّي ص 26 ، وشرح المختار من لزوميات أبي العلاء المعري ، للبطلبوسي 1 / 130 ، 136 .
  - (4) يُنظر في هذين السبيلين : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 88 وما بعدها .

يُعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بنظرية التحليل التكوينيّ *compenetail analysis* ، حيث إنّ " معنى الكلمة يتحدّد بما تحمله من ملامح أو عناصر Element أو بما تحتوي عليه من مكونات *compenent* ، ولقد أصبح التحليل التكوينيّ من أحدث الاتجاهات الرئيسية في دراسة المعنى " (1) ، وذلك نحو شَرْحنا لدلالة لفظ ( عَزَب ) ، فدلالته تحتوي على مجموعةٍ من العناصر أو المكونات الدلالية الآتية : رجل + لم يتزوج + بالغ + إنسان ... إلخ ، فالناظر إلى هذا اللفظ يجد أنّنا قد حاولنا أن نستقصي ملامحه ومكوناته الدلالية بشيءٍ من التفصيل ؛ ومن هنا رأينا أنّ نسَمّي هذا النوع – على نحو ما أسماه الدكتور عبد الكريم جبل – بتحريّر الاستقصاء والتفصيل (2) .

**أمّا الثاني :** فهو أنّ الشارح قد قام فيه ببيان دلالة اللفظ مع إيراد بعض الألفاظ الأخرى التي تتصل به ، سواءً بإيرادها متجاورةً دون نصٍّ على ما بينها من فروقٍ أو بالنصِّ على ما بينها من فروقٍ ، لكن ما فائدة ذلك بالنسبة للقارئ ؟ إنّ فائدة هذا المنهج تتمثّل في إزالة اللبس الذي يتعاور بعض الأذهان نتيجةً لإدراك الذهن للفروق والعلاقات القائمة بين هذه الألفاظ المتقاربة ، فإذا نهج الشارح نهجًا يوضّح به هذه الفروق والعلاقات كان عونًا للقارئ على فهمها فهمًا واضحًا ، لا لبسٍ فيه ولا غموض .

وهذا النوع من التحريّر يمكن أن يُسمّى – على نحو ما أسماه الدكتور عبد الكريم جبل – بتحريّر المقابلة والفروق ، وهذا النوع يشبه ما يُدرس في إطار علم اللغة الحديث تحت عنوان نظريات تحليل المعنى بنظرية المجالات الدلالية أو نظرية الحقول الدلالية *semantic field theory* (3) ، وهي نظريةٌ " تمثّل منهجًا مناسبًا للمقارنة بين مجموعةٍ من الألفاظ ( الوحدات المعجمية *sets of elexemes* ) في اللغات المختلفة ، أو المقارنة بين الوحدات المعجمية في نفس اللغة ، في فترتين تاريخيتين مختلفتين ، أو المقارنة بين الوحدات المعجمية داخل المجالات

(1) أصول تراثية في علم اللغة ص 285 بتصرُّفٍ يسير ، ويُظنر أيضًا : بالمر : علم الدلالة ص 131 – 138 .

(2) يُظنر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 88 – 89 .

(3) السابق ، نفسه .

الفكرية المتباينة في نفس اللغة " (1) ، أي أنّ هذه النظرية تقوم بجمع الألفاظ التي تشترك في الدلالة على مدلولٍ عام ، ثم تحديد دلالة الألفاظ خلال الحقل الدلاليّ الذي يجمعها ، وتعدُّ معاجم الموضوعات من دلائل تنبُّه اللغويين القدماء لفكرة المجالات الدلالية ، لكن الأمر لم يقتصر عليهم دون غيرهم ، بل تنبّه إليها أصحاب الشروح اللغوية ، ومن بينهم ثعلب (2) ، مع ملاحظة صِغَر حجم المجالات الدلالية في هذه الشروح ؛ لأنها لم تكن مؤلفة لهذا الغرض ، كما هو الحال في الرسائل اللغوية ومعاجم الموضوعات .

بقي علينا قبل أن نتعرض لملاحظ ( تحرير المعنى ) عند ثعلب أن نشير إلى أننا " حينما نبحث عن الكلمة طبقاً لنظرية التحليل التكوينيّ ينصبُّ كل اهتمامنا على بنيتها ، والتعرُّف على مكوناتها النحوية والدلالية ، وليس الأمر على هذه الصورة بالنسبة لنظرية المجال الدلالي ، فلا يهْمُنَا أن نتعرف على مكونات الكلمة ، ولكن يهْمُ بالدرجة الأولى أن نبحث عن الكلمات التي تتقارب دلاليّاً مع الكلمة التي نريد دراستها ، وتكوّن معاً مجالاً دلاليّاً ؛ وعلى هذا فإنّ النظرة هنا أعمُّ ، تبدأ بالكلمات ، وتنتهي بتحديد الخواص الدلالية لكلِّ كلمة على حدة " (3) .

نأتي بعد ذلك إلى العرض لملاحظ ( تحرير المعنى ) في الشرح ، فنذكر من ملاحظ النوع الأول ما جاء في شرح ألفاظ : الثِّقال – الأمير – الهطل .

فأما لفظ ( الثِّقال ) فقد ورد في قول زهير : ( من الطويل )  
فَتَعْرَكُكُمْ عَرَكَ الرَّحَى بِثِقَالِهَا وَتَلْفَحُ كِشَافًا ثُمَّ تُنْتَجُ فَنُتْنَمُ  
وقال ثعلب في شرحه : " والثِّقال : جِلْدَةٌ تكون تحت الرِّحَا ، يقع الدقيق عليها " (4) ، وفيه نلاحظ أن الشارح قد بيّن ملامح element لفظة ( الثِّقال ) ، مفصّلاً القول في ذلك بأنّها تكون تحت الرِّحَا ، ويقع الدقيق عليها ، وفي هذا الصدد قال ابن منظور : " الثِّقال بالكسر : الجلد ، يُبْسَطُ تحت رحي اليد ؛ ليقى الطحين من التراب ، وفي الصحاح جِلْدٌ يُبْسَطُ ،

(1) See: David , crystal : linguistics , pp, 237 – 238 & R . H . robins : General linguistics , pp, 66, 69 .

(2) يُنظر : معاجم الموضوعات ص 315 ، حيث عرض أستاذي الدكتور محمود ياقوت للمجالات الدلالية عند أصحاب الرسائل اللغوية ومعاجم الموضوعات .

(3) د . هويدي شعبان هويدي : ألفاظ الحكم والإدارة في اللغة العربية ص 32 .

(4) الشرح ، ص 19 ، وتعرّككم : تطحنكم ، وتُنْتَمُ : أي تأتي الناقّة باثنتين .

فتوضع فوقه الرَّحَى ، فَيُطْحَن بِالْيَدِ ؛ لِيَسْقُطَ عَلَيْهِ الدَّقِيقُ ، ومنه قول زهير  
يصف الحرب :

فَتَعْرُكُكُمْ عَرَكَ الرَّحَى بِثِقَالِهَا      وَتَلْفَحُ كِشَافًا ثُمَّ تَنْتَجُ فُنْتُمْ " (1)

وفي ضوء ما سبق نستطيع أن نضع التفسير الذي أورده الشارح ،  
وما جاء به صاحب اللسان في صورة مكونات دلالية ، كما هو متبع في  
منهج نظرية التحليل التكويني ، على النحو التالي :

<u>اللفظ</u>	<u>مكوناته الدلالية</u>
الثِّقَالُ	جِدَّةٌ + تكون تحت الرَّحَا + يقع عليها الدقيق + تقي الطحين من التراب .

ومن الملاحظ أن هذا الاستقصاء والتفصيل بذكر مميّزات  
Distinguishers الكلمة يساعد على تحرير دلالتها ، وتخليصها من  
اللبس والغموض ، حيث إن لفظ الثِّقَالُ يُقْصَدُ بِهِ أَيْضًا الإبريق ، ولعل  
قيمة هذا الاستقصاء والتفصيل تتضح إذا قارنا الشارح بما أورده ابن  
فارس في شرح هذا اللفظ ، حيث قال : " الثِّقَالُ : الجِلْدَةُ توضع عليها  
الرَّحَى " (2) .

أما لفظ ( الأمير ) ، فقد ورد في قول زهير : ( من البسيط )  
فَقُلْتُ وَالِدًا أحيانًا يَسْطُ بِهَا      صَرَفْتُ الْأَمِيرَ عَلَى مَنْ كَانَ ذَا شَجَنِ  
وجاء في شرحه : " والأمير : الذي يُؤَامَرُ فِي الْأَمْرِ ، ويأمر القوم  
بالمسيرة ، يصدرون عن رأيه " (3) ، ومن خلاله يُلاحظ بيان الشارح  
لعناصر وملامح لفظ ( الأمير ) بأنه مَنْ يُؤَامَرُ فِي الْأَمْرِ ، ويأمر القوم  
بالمسير ، ويصدرون عن رأيه ، وقد شاركه صاحب اللسان في ذلك ،  
حيث قال : " وكلُّ مَنْ فزعت إلى مشاورته ومؤامرتة ، فهو أميرك ،  
ومن حديث عمر الرّجال ثلاثة ، رجلٌ إذا نزل به أمرٌ انتمر رأيه ، أي  
شاور نفسه ، وارتأى فيه قبل موقعة الأمر " (4) .

- 
- (1) اللسان ، مادة ( ثقل ) .
  - (2) مقاييس اللغة ، مادة ( ثقل ) ( 1 / 380 ) .
  - (3) الشرح ، ص 117 .
  - (4) اللسان ، مادة ( أمر ) .



ومن هنا نستطيع أن نضع ما جاء به الشارح في صورة مكونات دلالية كما يلي :

### اللفظ                      مكوناته الدلالية

الأمير                      يؤامر في الأمر + يأمر القوم بالمسير ، يصدرون  
عن رأيه .

فاستقصاء الشارح وتفصيله لدلالة لفظ الأمير قد ساعد على تخليصه من اللبس والغموض الذي قد يطراً على ذهن القارئ ؛ لأن هذا اللفظ ربما يُقصد به المَلِكُ لِنفاذ أمره ، أو أمير الأعمى ، أي قائده ؛ لأنه يَمْلِكُ أمره (1) .

أما لفظ ( الهطل ) ، فقد ورد مجموعاً في قول زهير : ( من الطويل )

وغَيْثٍ مِنَ الوَسْمِيِّ حَوَّ تِلَاعُهُ      أجابثُ رَوَابِيهِ النَّجَاءِ هَوَاطِلُهُ  
وجاء في شرحه : " والهطل : مطرٌ لَيِّنٌ ، ليس بالشديد ، ولكنه دائمٌ " (2) ، ومن خلاله يُلاحظ بيان الشارح لملاحق لفظ ( الهطل ) بأنه مطرٌ لَيِّنٌ ، ليس بالشديد ، دائمٌ ، وهذا ما أوضحه ابن منظور أيضاً في قوله : " والهطل المطر الضعيف الدائم " (3) ؛ وبناء على هذا فإن ملاحق هذا اللفظ يمكن وضعها في صورة مكونات دلالية ، على النحو التالي :

### اللفظ                      مكوناته الدلالية

الهطل                      مطرٌ + لَيِّنٌ + ليس بالشديد + دائمٌ

فاستقصاء الشارح وتفصيله لملاحق وعناصر هذا اللفظ قد ساعد على تخليصه من اللبس والغموض الذي يقابل القارئ لهذا اللفظ ، فربما يكون " هطل المطر هطلاً : تتابع ، وكذلك الدَّمع ، وديمة هطلاء وإبلٌ هطلى : تجئ رويداً رويداً متتابعةً " (4) .

---

(1) السابق ، المادة نفسها .  
(2) الشرح ، ص 128 ، ويُنظر مواضع أخر ، فعلى سبيل المثال يُنظر : الصفحات 8 ، 100 ، 269 .  
(3) اللسان ، مادة ( هطل ) .  
(4) السابق ، المادة نفسها ، ويُنظر : المقاييس ( هطل ) 6 / 56 .

أما النوع الثاني من نوعي التحري ، وهو تحريير المقابلة والفروق ،  
فيمكن أن نمثل له بما جاء من شروح لدلالة لفظي ( الغبوق والثرى ) .

لفظ ( الغبوق ) قد ورد على وزن ( افتعل ) في قول زهير : ( من  
البسيط )

كَأَنَّ رِيْقَتَهَا بَعْدَ الْكُرَى اعْتَبَقَتْ      مِنْ طَيِّبِ الرَّاحِ لَمَّا يَعْدُ أَنْ  
عَتَّ قَا

وقد جاء في شرحه : " اغتبتت : شربت على ريقها غبوقاً ، والغبوق  
شُرِبَ الليل ، والصبوح شُرِبَ الغداة ، والقيل شُرِبَ نصف النهار ،  
والجاشرية شُرِبَ السَّحَر ، والفحمة شُرِبَ أول الليل ، والغبوق شُرِبَ  
العشي " (1) .

فمن الملاحظ أن بيت زهير قد اشتمل على كلمة ( الغبوق ) فقط ،  
وأن الشارح لم يكتفِ ببيان دلالة هذا اللفظ فقط ، بل بين دلالاته في ضوء  
علاقته بألفاظ أخرى تقترب منه في الدلالة ، وكلها تكون حقلًا دلاليًا  
واحدًا ، وهي ألفاظ الصبوح والقيل والجاشرية والفحمة ، ثم تتفارق بعد  
ذلك ، فتختص كل لفظة بوقت معين ، حيث تختص الصبوح بشرب  
الغداة ، والقيل بشرب نصف النهار ، أي وقت القائلة ، والجاشرية بشرب  
السحر ، والفحمة بشرب أول الليل ، وتختص الغبوق بشرب العشي  
( الليل ) .

هذا ، وقد شارك بعض اللغويين ثعلبًا في ذلك ، فقال ابن  
فارس : " الغبوق شُرِبَ العشي ، يُقال : غبقتُ القوم غبَقًا ، واغتبق  
اغتباَقًا (2) ، والقيل شُرِبَ نصف النهار (3) ، والجاشرية الشُّرب مع  
الصبح ، ويوصف به ، فيقال : شُرِبَتْ جاشرية (4) ، وفحمة الليل أوله ،  
وقيل أشدُّ سوادٍ في أوله ... وقيل فحمتُه ما بين غروب الشمس إلى نوم  
الناس ... والفحمة الشراب في جميع هذه الأوقات المذكورة " (5) .

(1) الشرح ، 35 - 36 ، وقوله : لَمَّا يَعْدُ أَنْ عَتَّ قَا ، أي لم يتجاوز أن يصير عتبقًا  
، أي لم يتجاوز العتق بفساد ، يعني الشراب .

(2) المقابيس ( غيق ) 4 / 411 ، ومجمل اللغة ( غيق ) 3 / 691 .

(3) السابق ( قيل ) 5 / 44 .

(4) اللسان ، مادة ( جشر ) .

(5) السابق ، مادة ( فحم ) .

وتأسيساً على ما سبق يمكننا أن نقول : إنَّ هذه الألفاظ تكوّن حقلاً دلاليّاً semantic field جسديّاً موضوعه الألفاظ الدالة على أوقات الشرب ، وأنَّ العلاقة التي تربط هذه الألفاظ هي علاقة التنافر Icompatibility (1) ؛ لأنَّ وصف الشرب بأنّه غبوقٌ ينفي أن يكون صبوحةً أو قبلاً أو جاشريّاً أو سحرّاً أو فحماً ، والجدير بالذِّكر أنّ كل لفظٍ من هذه الألفاظ يحمل مكوّناً دلاليّاً ، يختلف مع مكونات غيره من هذه ؛ وذلك من منطلق أنّ " التنافر يتحقّق داخل الحقل الدلالي ، إذا كان (أ) لا يشتمل على (ب) ، و (ب) لا يشتمل على (أ) ، وبعبارة أخرى هو عدم التضمّن من طرفين " (2) ، وهذا ما سيّضح لنا عندما نعرض هذه الألفاظ في ضوء نظرية التحليل التكويني على النحو التالي (3) :

الألفاظ	الصباح	القبيل	الجاشرية	الفحمة	الغبوق
<u>المكوّنات الدلالية</u>					
<u>شُرِبَ</u>	+	+	+	+	+
<u>وقت الغداة</u>	-	-	-	-	+
<u>وقت نصف النهار</u>	-	-	-	+	-
<u>وقت السحر</u>	-	-	+	-	-
<u>وقت أول الليل</u>	-	+	-	-	-
<u>وقت العشي</u>	+	-	-	-	-

وفي ضوء هذه المكوّنات يمكننا أن نحدّد المكوّنات الدلالية لكلّ من ألفاظ هذا الحقل الدلالي ، بحيث تشترك هذه الألفاظ في قليلٍ من المكونات ، وتفترق في أغلبها، ولكنها تشترك في حقلٍ دلاليٍّ واحد ، وذلك على النحو التالي :

(1) يُنظر : علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ، ص 85 .

(2) اسابق ، ص 85 .

(3) حول هذه النظرية يُنظر : جون ليونز : علم الدلالة " الفصلان التاسع والعاشر من كتاب مقيّمّة في علم اللغة النظري " ، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة ، وحليم فالج ، وكاظم باقر ، ص 111 - 126 ، والجدير بالذِّكر أنّ مثل هذه الجداول درج على استعمالها كثيرٌ من أساتذتنا ، ممّن كتبوا في المجالات الدلالية ، أضف إلى ذلك استعمال الغربيين لها ، ومنهم ( أن إينو ) ، في كتابه ( مراهنات دراسة الدلالات اللغوية ) ، ترجمة د . أوديت تبيت وآخر ، دار السؤال للطباعة والنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1980 ، ص 70 ، صدد حديثه عن نظرية الحقول المعجمية .

- الصباح : شُرْبٌ + وقت الصباح .  
القبل : شُرْبٌ + نصف النهار .  
الجاشرية : شُرْبٌ + وقت السَّحَر .  
الفحمة : شُرْبٌ + أول الليل .  
الغبوق : شُرْبٌ + وقت العَشِيِّ .

فإذا كنا قد قلنا إنَّ هذه الألفاظ تتفق في قليلٍ من المكونات ، وهو ( الشُّرب ) ، وتختلف في أغلبها ، حيث إنَّ لكلِّ واحدٍ منها وقتًا معيَّنًا ، يتعارض مع الآخر ، فإنَّه بذلك يتضح لنا التعارض بين هذه الألفاظ في المكونات الدلالية ، وهو الأمر الذي نُسلِّم معه بتناوُّر هذه الألفاظ في الدلالة .

وأما لفظ ( الثرى ) ، فقد ورد في قول زهير : ( من البسيط )  
فأدركته سماءٌ بينها حَلَلٌ      تُرْوِي الثرى وتُسِيلُ الصَّفْصَفَ القَرِيقًا  
وجاء في شرحه : " والثرى : التراب النَّدِيُّ ، فإنَّ ابتلَّ صار جعدًا ، فإنَّ تجاوز ذلك صار طينًا " (1) ، ومن خلاله نلاحظ أنَّ الشارح قد وضَّح دلالة لفظ ( الثرى ) بأنَّه التراب النَّدِيُّ ، مُفَرِّقًا بينه وبين دلالة لفظين آخرين ينتميان إلى الحقل الدلالي نفسه ، وهما لفظا ( الجعد والطين ) ، وهذه الألفاظ الثلاثة تشترك في الدلالة على التراب الممزوج بالماء " ثم تتباين بعد ذلك طبقًا لنسبة البلل بالماء ، حيث نصَّ الشارح على أنَّ لفظ الثرى هو التراب النَّدِيُّ ، أي الذي عليه قطراتٌ رقيقةٌ من الماء ، فإذا ابتل صار جعدًا ، فإذا تجاوز البلل فقد صار طينًا ، وهذه المقابلة مع إظهار الفروق تتضح في شرح ثعلب إذا قارنناه بمثلاً بقول ابن فارس : " الجيم والعين والdal أصلٌ واحدٌ ، وهو تَقْبُضٌ في الشيء " (2) ، والطاء والياء والنون كلمةٌ واحدةٌ ، وهو الطين ، وهو معروفٌ " (3) .

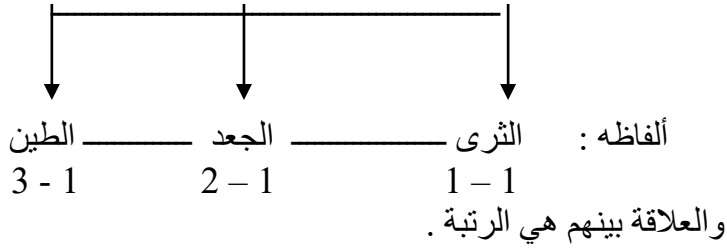
وتأسيسًا على ذلك ، فإنَّه يمكننا القول : إنَّ هذه الألفاظ الثلاثة تكوِّن حقلًا دلاليًّا جسيبًا موضوعه الألفاظ الدالة على أحوال التراب الممزوج بالماء ، وأنَّ العلاقة بينهما هي علاقة الترتيب أو الرتبة ، " فهذه العلاقة

(1) الشرح ، ص 45 ، ويُنظر أيضًا على سبيل المثال ص 35 ، 45 ، 137 ،  
153 ، 167 ، 171 ، 303 .  
(2) المقاييس ( جعد ) 1 / 462 .  
(3) السابق ( طين ) 3 / 437 .

هي إحدى العلاقات الدلالية التي تربط بين كلمات الحقل الدلالي الواحد " (1) ، وهذا ، مع ملاحظة أنه " يدخل تحت التنافر ما يُسمّى بعلاقة الرتبة Rank ، مثل : ملازم - رائد - مقدّم - عقيد - عميد - لواء ... فهذه الألفاظ متنافرة ؛ لأنّ القول ( محمدٌ رائدٌ ) يعني أنه ليس مقدّمًا ولا ... إلخ " (2) .

ويمكننا أن نمثّل لهذا الحقل الدلاليّ كما يلي :

الحقل الدلالي : الألفاظ الدالة على أحوال التراب الممزوج بالماء



ومما سبق نشير إلى أنه لا جدال في أنّ فهُمنا لمعنى لفظ ( الثرى ) مع فهُمنا لدلالة لفظي ( الجعد والطين ) وما بينهما من علاقةٍ يسهم في تحرير دلالة هذا اللفظ ، وعدم الخلط بينه وبين هذين اللفظين عند الاستعمال ، وبناء عليه فإنّه من خلال ما تقدم ندرك تمامًا قيمة هذين الطريقتين أو السبيلين اللذين استعملهما الشارح في شرحه ، أعني ( سبيل الاستقصاء والتفصيل وسبيل المقابلة والفروق ) في المساعدة على تخليص دلالة اللفظ من الغموض أو اللبس ، فلا يذهب الإنسان إلى معنى آخر للفظ أو يستعمل الإنسان لفظًا في غير موضعه .

وبعد هذا العرض لسبُل تحرير المعنى في شرح ثعلب ننتقل إلى العرض لموضوع ( العموم والخصوص ) في المبحث التالي .

(1) Lyons , semantics , Roll , p.270 .

(2) علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ، ص 86 .

## المبحث الثاني العموم والخصوص

يُعدُّ كلُّ من العموم والخصوص من المباحث التي درج اللغويون على دراستها ، وكذلك الأصوليون ، وقيل العرض لملاحظ هذا الموضوع عند ثعلب نشير إلى معنى العموم والخصوص في اللغة والاصطلاح .

فالعموم في اللغة يُراد به الشمول ، والخصوص يُراد به الانفراد ، وهذا ما نلمسه من قول ابن منظور : " وعمهم الأمر يعمُّهم عُمومًا : شَمَلَهُمْ ، يُقال عَمَّهُم بالعطية " (1) ، وكذلك قوله : " خصّه بالشيء ، يَخُصُّه خصًّا وخصوصًا وخصوصيَّةً ... أفرده به دون غيره ، ويُقال : اختصَّ فلانٌ بالأمر ، وتخصَّص له ، إذا انفرد " (2) .

---

(1) اللسان ، مادة ( عمم ) .  
(2) السابق ، مادة ( خصص ) .

أمّا في الاصطلاح ، فالعامُّ هو " الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئاً وذلك كقوله جلّ ثناؤه : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ (1) ، والخاصُّ هو " الذي يتخلل ، فيقع على شيءٍ دون أشياء ، وذلك كقوله جلّ ثناؤه (2) : ﴿ وَاتَّقُونَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ " (3) .

ولمّا كنّا قد أشرنا إلى مشاركة الأصوليين اللغويين في دراسة العامِّ والخاصِّ ، فإنّنا نلاحظ عمق الدراسة عند الأصوليين (4) ؛ وذلك راجعٌ إلى " تفرُّق سُبُل المعالجة بينهما ؛ نظرًا لتباين الغاية لدى كلّ منهما ، فاللغوي يهدف إلى بيان حدود دلالات الألفاظ ، بينما يهدف الأصولي إلى تأسيس الأحكام في إطار تلك الحدود ، نصًّا أو استنباطًا ، كما أنّ الأصوليين يُعنون بوسائل التعميم والتخصيص الإضافية ، من نعتٍ واستثناءٍ وغيرهما ، في حين أنّ اللغويين يصبّون اهتمامهم على عموم معنى اللفظ في ذاته ، أي اتّساع معنى اللفظ نفسه أو خصوصه ، أي تناوله أمرًا أو أمورًا خاصةً ، ولا تدخل المعمّات أو المُخصّصات الإضافية في دائرة اهتمامهم " (5) .

أمّا عن دراسة اللغويين للعامِّ والخاصِّ ، فعلى رأسهم يأتي ابن فارس في كتابه ( الصحابي ) ، وأبو منصور الثعالبيّ ، في كتابه ( فقه اللغة وسرّ العربية ) ، حيث عقد الثعالبيّ بابًا بعنوان العموم والخصوص ، وذلك قوله : " الجلاء للأشياء عامٌّ والاجتلاء للعروس خاصٌّ ، والغسل للأشياء عامٌّ ، والقصاراة للثوب خاصٌّ ... إلخ " (6) ، ثم جاء السيوطي بكتابه المزهري ، فعقد بابًا للعامِّ والخاصِّ ، بدأه بتعريف العامِّ ، فقال : " العامُّ الباقي على عمومته ، وهو ما وُضِعَ عامًّا ، واستعمل عامًّا ، وقد عقد له الثعالبي في فقه اللغة باب الكليات ، وهو ما أطلق عليه أئمة اللغة في تفسيره لفظ ( الكل ) " (7) ، فلفظ ( كل ) من صيغ العموم ، ويفيد عموم

(1) سورة النور ، الآية 45 .

(2) سورة البقرة ، الآية 197 .

(3) الصحابي في فقه اللغة ص 344 .

(4) حول العامِّ والخاصِّ عند الأصوليين يُنظر : دراسة المعنى عند الأصوليين ص 23 - 84 .

(5) دراسة المعنى عند الأصوليين ص 23 ، ويُنظر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنبار للمفضليات ص 32 .

(6) فقه اللغة وسرّ العربية ص 202 .

(7) المزهري 1 / 226 .

أفراد ما أُضِيفَ إليه (1) ، وذلك مثل : كل ما علاك فأظلك فهو سماءً ، كل أرضٍ مستويةٍ فهي صعيدٌ ، كل حاجزٍ بين الشيين فهو موبق (2) ؛ ونظرًا لأنَّ السيوطي كان ناقلًا عن غيره فقد نقل بعض الألفاظ العامة التي ذكرها الثعالبي ، أضف إلى ذلك أنَّه عقد فصلًا بعنوان ( فمما وضع عامًا ، واستعمل خاصًا ، ثم أُفرد لبعض أفرادهِ اسمٌ يخصه ) (3) ، وتأسيسًا على ما سبق ، فإنَّه يمكن أن نستتير بما ذكره الثعالبي والسيوطي في نقاط ملاحظ العموم والخصوص عند ثعلب ، والتي يمكن عرضها على النحو التالي :

### أولاً – العموم :

ذُكرَ أنفاً تعريف السيوطي للعموم ، وبعضاً من هذه الألفاظ ، لكن كيف ندرس ألفاظ العموم في شرح ثعلب ؟ إنَّ الدرس اللغوي الحديث يفسر ذلك الأمر بما يدرسه تحت مصطلح الوقوع المشترك Co – occurrence ، ومصطلح الاشتمال Hyponymy ، ومن هنا فإنَّ هذه الألفاظ تنقسم إلى قسمين (4) : (أ) عموم الوقوع المشترك (ب) عموم الاشتمال ، وهو ما سيوضح فيما يأتي :

#### (أ) عموم الوقوع المشترك :

إذا أنعمنا النظر في ملاحظ العموم التي سنذكرها هنا ، من حيث الاستغراق ، سنجد أنَّها ليست من عموم الاستغراق ؛ لأنَّ " الألفاظ العامّة إذا بُحِثت مفردةً ، أي بمعزلٍ عن الاستعمال في التركيب والموقف الكلامي كانت لها دلالة العموم ، أي استغراق جميع الأفراد ، إلا إذا شاع استعمالها في بعض أفراد ما تدلُّ عليه ، بحيث صار أغلب وأسبق إلى الفهم من أصل استعمالها ، أمّا إذا دخلت الألفاظ العامّة في السياق فقليلًا ما تبقى لها دلالة العموم ، أي الاستغراق ، وهو أمرٌ ملاحظٌ في سائر الاستعمالات اللغوية " (5) ، وهو الأمر الذي جعلني أتناول هذه الألفاظ تحت عنوان ( عموم الوقوع المشترك ) أو ( التكرار المشترك ) ، وقبل أن نتناول هذه الملاحظ نشير إلى أنَّ هذا المصطلح ظهر نتيجة اعتياد

(1) دراسة المعنى عند الأصوليين ص 23 .

(2) فقه اللغة وسر العربية ص 12 .

(3) المزهري 1 / 432 – 434 .

(4) يُنظر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأتباري للمفضليات ، ص 163 –

175 ، فقد تناول هذا التقسيم .

(5) دراسة المعنى عند الأصوليين ص 34 .



انتظام الكلمة مع أكثر من مجموعة ، ووقوعها في أكثر من سياق لغوي (1) ، أي أن هذا المصطلح يُستعمل للدلالة على الألفاظ التي تصاحب عددًا من الألفاظ المتباينة الدلالة ؛ لذا عرّفه أحد المحدثين بقوله : " وقد أطلق اللغويون المحدثون على هذه الظاهرة مصطلح Co – Occurrence بمعنى التكرار المشترك ، أي أن الكلمة يتكرر اشتراكها مع أكثر من كلمة في تراكيب مختلفة ، كما نجد في كلمة ( طويل ) التي يمكن أن يتكرر اشتراكها مع كلمات رَجُل ، نبات ، طريق ، ولكنها تستعصي على الاشتراك مع كلمة حبل ، فلا يمكن أن نقول : جبل طويل ، ولكن يجب أن نقول : جبل عالٍ أو شاهق " (2) .

وفي ضوء الوقوع المشترك يمكننا أن نتناول بعض ملاحظ هذا النوع في الشرح ، نحو أَلْفَاظُ : المَازِيّ – الأَخْرَج – الجَذْم ، فَأَمَّا لَفْظُ ( المَازِيّ ) فقد ورد في قول زهير : ( من البسيط )  
وَأَخْرِيْنَ تَرَى الْمَازِيَّ عُدَّتْهُمُ  
مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ مَا قَدْ أُوْرِنْتَ إِرْمُ  
وجاء في شرحه : " المَازِيّ : الدَّرُوعُ السَّهْلَةُ اللَّيْنَةُ ، وَكُلُّ لَيِّنٍ مَازِيٍّ " (3) ، ومن خلاله يتضح بيان الشارح أن كلَّ شَيْءٍ لَيِّنٍ فَهُوَ مَازِيٌّ ؛ ومن هنا نفهم أن ( المَازِيّ ) من الألفاظ العامّة الدالة على صفة ، حيث يكثر وقوعه مع عددٍ من الألفاظ المختلفة ؛ للدلة على الليونة ، على نحو ما ورد في بيت زهير ، وفي هذا الصدد قال ابن فارس : " المَازِيّ السَّهْلُ الْجَزِيَّةُ اللَّيِّنُ ، وَكَذَا الدَّرُوعُ الْمَازِيَّةُ : السَّلْسَةُ ، وَالخَمْرُ مَازِيَّةٌ ، إِذَا سَهَلَتْ فِي حَلْقِ شَارِبِهَا " (4) ، وجاء في اللسان : " المَازِيَّةُ : الخمر السهلة السلسة ، ويُقال سُمِّيَتْ مَازِيَّةً لِليْنِهَا ، يُقال عَسَلٌ مَازِيٌّ إِذَا كَانَ لَيِّنًا ... وَالْمَازِيَّةُ مِنَ الدَّرْعِ : البِيضَاءُ ، وَدِرْعٌ مَازِيَّةٌ : سَهْلَةٌ لَيِّنَةٌ " (5) .

وتأسيسًا على ما سبق يمكننا القول إنَّ لفظ ( المَازِيّ ) يمكن أن يتضام مع بعض الألفاظ ، كالخمر والعسل والدروع ؛ للدلالة على ليونة كلٍّ منهما ، فنقول : خَمْرٌ مَازِيَّةٌ : لَيِّنَةٌ ، عَسَلٌ مَازِيٌّ : لَيِّنٌ ، دِرْعٌ مَازِيٌّ : لَيِّنٌ ، وهذا مع ملاحظة أن مفهوم الليونة يختلف باختلاف الموصوف بها .

- 
- (1) يُنظر : علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ، ص 63 ، وعلم الدلالة لبالمر ، ص 145 .  
(2) د . كريم حسام الدين : التعبير الاصطلاحي ص 258 – 259 .  
(3) الشرح ، ص 159 .  
(4) المقاييس : ( مذي ) 310 / 5 .  
(5) اللسان ، مادة ( مذي ) .

أَمَّا لَفْظُ ( الْأَخْرَجَ ) فَقَدْ وَرَدَ فِي قَوْلِ زَهِيرٍ : ( مِنْ الْوَافِرِ )  
 وَخَرَجَهَا صَوَارِخُ كُلِّ يَوْمٍ فَقَدْ جَعَلَتْ عَرَائِكُهَا تَلِينُ  
 وَجَاءَ فِي شَرْحِهِ : " الْأَصْمَعِيُّ : خَرَجَهَا جَعَلَهَا خُرْجًا ، فِيهَا مَا فِيهِ  
 طِرْقٌ ، وَفِيهَا مَا لَيْسَ فِيهِ طِرْقٌ ، أَيْ ضَرْبَانِ ، وَكُلُّ ذِي ضَرْبَيْنِ فَهُوَ  
 أَخْرَجَ ، يُقَالُ لِلْجِبَلِ الَّذِي فِيهِ ضَرْبَانِ أَخْرَجَ " (1) . فَقَدْ ذَكَرَ الشَّارِحُ عَنِ  
 الْأَصْمَعِيِّ أَنَّ كُلَّ ذِي ضَرْبَيْنِ يُقَالُ لَهُ ( أَخْرَجَ ) ؛ وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ لَفْظَ  
 ( الْأَخْرَجَ ) مِنَ الصِّفَاتِ الْعَامَّةِ ، حَيْثُ يَكْثُرُ وَقُوعُهُ مَعَ عَدِيدٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ  
 الْمُتَبَايِنَةِ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كُلِّ مَا فِيهِ ضَرْبَانِ ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : " وَالخَرَجُ  
 بِالتَّحْرِيكِ : لَوْنَانِ ، سَوَادٌ وَبِيَاضٌ ، نَعَامَةٌ خَرْجَاءُ ، وَظَلِيمٌ أَخْرَجَ بَيِّنُ  
 الخَرَجِ ، وَكَبْشٌ أَخْرَجَ ، وَثَوْبٌ أَخْرَجَ فِيهِ بِيَاضٌ وَحُمْرَةٌ ، وَعَامٌ فِيهِ  
 تَخْرِيجٌ ، أَيْ خِصْبٌ وَجَدْبٌ ، وَأَرْضٌ خَرْجَاءُ ، وَجِبَلٌ أَخْرَجَ ، وَنَعْجَةٌ  
 خَرْجَاءُ ، وَهِيَ السُّودَاءُ الْبِيضَاءُ ، وَالْأَخْرَجُ مِنَ الْمَعْرَى : الَّذِي يَنْصَفُهُ  
 أَبْيَضٌ وَيَنْصَفُهُ أَسْوَدٌ " (2) .

وَعَلَى ذَلِكَ يُمْكِنُنَا الْقَوْلُ إِنَّ لَفْظَ ( الْأَخْرَجَ ) يُمْكِنُ أَنْ يَتَضَامَ مَعَ  
 بَعْضِ الْأَلْفَاظِ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا ، فَنَقُولُ :

- جِبَلٌ أَخْرَجٌ : ذُو ضَرْبَيْنِ .
- نَعَامَةٌ خَرْجَاءُ : ذَاتُ لَوْنَيْنِ .
- كَبْشٌ أَخْرَجٌ : ذُو لَوْنَيْنِ .
- ثَوْبٌ أَخْرَجٌ : فِيهِ بِيَاضٌ وَحُمْرَةٌ .
- عَامٌ أَخْرَجٌ : فِيهِ خِصْبٌ وَجَدْبٌ .
- نَعْجَةٌ خَرْجَاءُ : فِيهَا سَوَادٌ وَبِيَاضٌ .

وَهَذَا بِالإِضَافَةِ إِلَى أَلْفَاظِ أَخْرَ ، يُمْكِنُ أَنْ تَصَاحِبَ هَذَا اللَّفْظَ ،  
 وَيَتَضَامَ مَعَهَا ، مَعَ مَلاحِظَةِ اخْتِلَافِ ( الخَرَجِ ) بِاخْتِلَافِ الْمُوصُوفِ بِهِ .

أَمَّا لَفْظَا ( الْجِدْمُ وَالْجِدْلُ ) ، فَقَدْ وَرَدَا فِي تَعْلِيقِ الشَّارِحِ عَلَى قَوْلِ  
 زَهِيرٍ : ( مِنْ الْبَسِيطِ )  
 مِنْ جِدْمٍ ذُبْيَانٍ تَنْمِيهِمْ ذَوَائِبُهَا إِلَى أَرْوَمَةٍ عِزٍّ غَيْرِ مُخَنَّفَرٍ

(1) الشرح ، ص 189 .  
 (2) اللسان ، مادة ( خَرَجَ ) .

فقال : " جِذْمٌ : أصلٌ ، وَجِذْمٌ كُلُّ شَيْءٍ وَجِذْلُهُ : أصله " (1) ، فقول الشارح إنَّ ( جِذْمٌ وَجِذْلٌ كُلُّ شَيْءٍ أصله ) يمكننا أن نفهم من خلاله أنَّ لفظي ( الجِذْمُ والجِذْلُ ) من الأسماء العامة ، حيث يكثر وقوعهما مع عددٍ من الألفاظ المتبانية ؛ للدلالة على الأصل ، كما ورد في بيت زهير .

وفي هذا قال ابن منظور : " الجِذْمُ بالكسر : أصل الشيء ، وقد يُفتح ، وَجِذْمٌ كُلُّ شَيْءٍ : أصله ... وَجِذْمُ الشجرة أصلها ، وكذلك من كُلِّ شَيْءٍ ، وَجِذْمُ القوم أصلهم ، وَجِذْمُ الأسنان منابتها " (2) ، وعلى ذلك يمكننا القول بأنَّ لفظ ( الجِذْمُ ) يمكن أن يتضام مع بعض الألفاظ ، على نحو ما ذكرناه ، فنقول :

جِذْمُ الشجرة : أصلها .  
جِذْمُ القوم : أصلهم .  
جِذْمُ الأسنان : منابتها .

أمَّا عن ( الجِذْلُ ) أيضًا ، فيقول ابن فارس : " الجيم والذال واللام أصلٌ واحدٌ ، وهو أصل الشيء الثابت والمنتصب ، فالجِذْلُ أصل الشجرة ، وأصل كُلِّ شَيْءٍ جِذْلُهُ " (3) .

وهكذا نلاحظ أنَّ هذه الألفاظ العامّة يمكن أن تتضام مع بعض الألفاظ الأخرى المتبانية ؛ للدلالة على معنى عامٍ ، يشملها ، أي أنها تقع مشتركة مع عددٍ من الألفاظ ؛ ومن هنا كانت تسميتها بعموم الوقوع المشترك ، وهنا أشير – كما ذكرنا آنفًا – إلى أنَّ عموم هذه الألفاظ وغيرها ممّا ورد في الشرح ليس من عموم الاستغراق ، بل هو عموم كثرة الوقوع أو عموم الوقوع المشترك ، فلا ينبغي لنا أن نصف كُلَّ شَيْءٍ يأتي مصاحبًا كلمة ( ماضي ) بأنّه لِيِّنٌ ، مثل نَهْرٌ مَاضِيٌّ ، أو رجلٌ مَاضِيٌّ ، والشيء نفسه ينطبق على لفظ ( الأخرج ) ولفظي ( الجِذْمُ والجِذْلُ ) .

## ب – عموم الاشتمال :

(1) الشرح ، ص 318 ، ويُظنر مواضع آخر ، فعلى سبيل المثال يُنظر الصفحات 5 ، 8 ، 38 ، 58 ، 68 ، 117 ، 164 ، 189 ، 318 .

(2) اللسان ، مادة ( جذم ) .

(3) المقاييس ( جذل ) .

تُعدُّ علاقة الاشتمال Hyponymy إحدى العلاقات الدلالية التي تربط بين الكلمات داخل اللغة الواحدة ، ويكون التضمُّن في علاقة الاشتمال من طرفٍ واحد ، فيكون (أ) مشتماً على (ب) حين يكون أعلى في التقسيم التصنيفيِّ أو التفريعيِّ Toxonomic ، مثل ( فرس ) الذي ينتمي إلى فصيلة ( حيوان ) ؛ وعلى هذا فمعنى فرس يتضمن معنى حيوان (1) ، وعلى هذا يمكننا تعريف الاشتمال بأنَّه " العلاقة التي تربط الوحدات الدلالية العامة والخاصة " (2) .

وهذه العلاقة تتميز بأنَّها علاقة انتقالية Transitive ، فإذا قلنا إنَّ لفظ البقرة متضمَّن Hyponymy في لفظ ( النَّدييِّ ) من النَّدييات ، وأنَّ لفظ ( النَّدييِّ ) متضمَّن في لفظ الحيوان ، فهذا يعني أنَّ لفظ البقرة متضمَّن في لفظ الحيوان " (3) .

وهنا أشير إلى أنَّ اللفظ العام يُسمَّى " اللفظ الأعم Hyperonymy ، والكلمة الرئيسية Headword ، والكلمة الغطاء Coverword ، والكلمة المتضمنة Superordinate Word " (4) ، وتُسمى مشتلمات هذا اللفظ بالمتواصلات Co – Hyponyms ، فالقرمزي والأرجواني والورديّ ... إلخ هي متواصلاتٌ لـ ( أحمر ) ، وزنبقة ونرجس وياسمين ... إلخ هي متواصلاتٌ لـ ( وردة ) ... وبطبيعة الحال فإنَّ من أفضل سمات التواصل أنَّه يمكننا من أن تكون أكثر تحديداً تبعاً للظروف (5) .

- 
- (1) يُنظر : علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ، ص 79 ، وكذلك :  
Lyons : semantics , Vol .1, p . 291 .  
(2) A dictionary of linguistics , p . 150 .  
وحول الاشتمال يُنظر أيضاً د . محمد حسن عبد العزيز : المصاحبة في التعبير اللغويّ ، ص 8 .  
(3) Lyons : semantics , Vol .1, p . 290 .

- (4) د . أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص 79 .  
(5) A- Lyons : semantics , Vol .1, p . 290 .  
(ب) جون ليونز : علم الدلالة ، ترجمة د . مجيد الماشطة ص 85 – 86 ، ويُنظر أيضاً ص 83 – 86 حيث الحديث عن التواصل والتضارب .  
(ج) معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 183 .

وتأسيباً على ما سبق فإننا نستطيع أن نفهم عموم بعض الألفاظ الواردة في الشرح ، ومنها المِرْجَل ، الناجود ، فأما لفظ ( المِرْجَل ) فقد ورد في قول زهير : ( من الطويل )  
أثافي سَفْعًا في مُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ وَتُؤْيَا كَحَوْضِ الْجِدِّ لَمْ يَنْتَلِمِ  
وجاء في شرحه : " وَمُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ : حيث أقام المِرْجَل ، وأراد موضع الأثافي ، والمِرْجَل : كلُّ قَدْرٍ يُطْبَخُ فِيهَا مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ خَزْفٍ أَوْ حَدِيدٍ أَوْ نُحَاسٍ " (1) ، أي أَنَّ الشارح بيّن أَنَّ لفظ ( المِرْجَل ) من الألفاظ العامّة المتضمنة Superordinate ، حيث يعبر عن كلّ ما يُطبخ فيه ، ثم ذكر من مشتملات هذا اللفظ : الحجارة والخزف والحديد والنحاس ، وفي هذا الصدد قال ابن منظور : " والمِرْجَل : القدر من الحجارة والنحاس ... وقيل هو قَدْرُ النُّحَاسِ خاصّةً ، وقيل هي كلّ ما طُبِخَ فِيهَا مِنْ قَدْرِ وَغَيْرِهَا " (2) .

ومما سبق نلاحظ أنّ كلمة ( المِرْجَل ) هي الكلمة الغطاء لبعض الألفاظ الدالة على ما يُطبخ فيه ، ويمكن أن نذكر من متواصلاته ما يأتي :

- قَدْرٌ مِنْ حِجَارَةٍ ، يُطْبَخُ فِيهَا .
- قَدْرٌ مِنْ خَزْفٍ ، يُطْبَخُ فِيهَا .
- قَدْرٌ مِنْ حَدِيدٍ ، يُطْبَخُ فِيهَا .
- قَدْرٌ مِنْ نُحَاسٍ ، يُطْبَخُ فِيهَا .

أما لفظ ( الناجود ) ، فقد ورد في قول زهير : ( من البسيط )  
شَجَّ السَّقَاةُ عَلَى نَاجُودِهَا شَبِيماً مِنْ مَاءٍ لَيْنَةٍ لَا طَرْقًا وَلَا رَنِّ قَا  
وجاء في شرحه : " قال أبو عمرو : وكلُّ إِنْاءٍ تُجْعَلُ فِيهِ الْخَمْرُ فَهُوَ نَاجُودٌ ، بَاطِيَةٌ كَانَتْ أَوْ قَدَحًا كَبِيرًا أَوْ جَفْنَةً " (3) ، ومن خلاله نلاحظ ذكّر الشارح أنّ لفظ ( الناجود ) من الألفاظ العامّة ، حيث يمكن أن يعبر به عن كلّ ما يُوضَعُ فِيهِ الْخَمْرُ ، وذكر من متواصلاته : الباطية ، القدح ، الجفنة ، وفي هذا الصدد قال ابن منظور : " الناجود : الباطية ، وقيل كلّ إِنْاءٍ ، تُجْعَلُ فِيهِ الْخَمْرُ ، مِنْ بَاطِيَةٍ أَوْ جَفْنَةٍ أَوْ غَيْرِهَا " (4) ؛ وتأسيباً

(1) الشرح ، ص 8 – 9 .

(2) اللسان ، مادة ( رجل ) .

(3) الشرح ، ص 36 – 37 ، والناجود : ما يخرج من البزال ، والشبم : البارد ، ولينةٌ : بئرٌ من أعذب بئرٍ بطريق مكة ، والرنيقُ : الكدُرُ .

(4) اللسان ، مادة ( نجد ) .

على هذا يمكننا القول : إنَّ هذا اللفظ ( الناجود ) هو الكلمة المتضمِّنة  
Superordinate Word ، والكلمة الغطاء لبعض الألفاظ الدالة على ما  
يُوضع فيه الخمر ، ومن متواصلاته :

- الباطية ، يوضع فيها الخمر .
- القَدَح ، يُوضع فيه الخمر .
- الجَفْنَة ، يوضع فيها الخمر .

وقبل أن ننتقل إلى دراسة بعض ملاحظ الخصوص في الشرح نشير  
إلى أن الاستغراق هنا ليس استغراقاً كلياً ، ومما يُعصِد ذلك قول ابن  
منظور آنفاً في التعليق على لفظ ( المِرْجَل ) : " وقيل هو قِدْرُ النُّحاس  
خاصةً ، وقيل هي كلُّ ما طُبِخَ فيها من قِدْرٍ  
وغيرها " ، فقد يستغرق اللفظ كل متواصلاته ، وقد يستغرق طائفةً معينةً  
من الألفاظ .

### ثانياً - الخصوص :

ذكرت آنفاً أنه يمكن الاستناد في استخراج ملاحظ العموم  
والخصوص في الشرح إلى ما ذكره الثعالبي والسيوطي في هذا الصدد ؛  
وعلى ذلك فالناظر في الألفاظ التي تتميز بالخصوص يجد أن اللغويين قد  
نصُّوا على خصوصها ، وذلك باستعمال الحَصْر أو الشرط أو غير ذلك ،  
وإذا أنعمنا النظر في هذه الألفاظ سنجد أنها تتميز بأن الاستعمال اللغوي  
قد خصَّص أو قيّد كلاً منها بملح أو مكونٍ دلاليٍّ أو أكثر ، فضيَّق من  
محيط دلالتها ، أو حدّد ارتباطها بغيرها من الألفاظ ، ويعني ذلك أنه  
يمكننا أن " نقسِّم الخصوص إلى النوعين الآتيين :

(أ) خصوصٌ داخليٌّ أو ذاتيٌّ : وذلك حين يقيد الاستعمال اللغوي دلالة  
اللفظ ذاتها بملح أو مكونٍ دلاليٍّ ، بحيث يغدوا إطلاق هذا اللفظ الخاص  
على مدلوله رهناً بتوفر هذا الملمح أو المكون الدلاليِّ ، وتتنوع هذه  
المكونات المقيدة تنوعاً وثيراً ، فقد تكون مكوناتٍ زمانيةً أو اتجاهيةً أو  
غير ذلك .

(ب) خصوصٌ خارجيٌّ : وذلك حين يقيد الاستعمال اللغوي اللفظ  
تقييداً خارجياً ، يتصل بالمصاحبات اللغوية ، التي يمكن أن يتجاور

معها " (1) ، وهو ما يُعرف في الدرس اللغويّ الحديث بالمصاحبة في التعبير اللغويّ .

وقد جاءت ملاحظ الخصوص في شرح ثعلب من النوع الأول ، أمّا النوع الآخر فيكاد الشرح يخلو منه تمامًا ، وفيما يتصل بالخصوص الداخليّ نمثّل بالفاظ : الطروق ، الخريق ، الطّراف .

فأمّا لفظ ( الطروق ) فقد ورد في قول زهير : ( من الطويل )  
لِحَيِّ جَلالٍ يَعْصِمُ النَّاسَ أَمْرُهُمْ إِذَا طَرَقَتْ إِحْدَى اللَّيالي بِمُعْظِمِ  
وجاء في شرحه : " وطرقت : أتت ليلاً ، ولا يكون الطروق إلا في  
الليل " (2) ، فالملاحظ أنّ الشارح قد ذكر أنّ الاستعمال اللغويّ قد قيّد  
دلالة لفظ ( الطروق ) ، وذلك بكونه في الليل خاصةً ، وقد شاركه بعض  
اللغويين في هذا الخصوص ، قال ابن فارس : " يُقال : إنّه إتيان المنزل  
ليلاً ، قالوا : ورجلٌ مُطْرَقٌ ، إذا كان يسري حتى يطرق أهله ليلاً ، وذكر  
أنّ ذلك يُقال بالنهار أيضًا ، والأصل الليل ، والدليل على أنّ الأصل الليل  
تسميتهم النجم طارقًا ؛ لأنّه يَطْلُعُ ليلاً ، قالوا : وكلُّ مَنْ أتى ليلاً فقد  
طَرَقَ " (3) ، وقال ابن منظور : " وفي الحديث : نهى المُسافر أن يأتي  
أهله طُرُوقًا ، أي ليلاً ، وكلُّ أتٍ بالليل طارقٌ " (4) .

ومن هذه الأقوال ندرك تمامًا أنّ الخصوص في هذا اللفظ خصوصٌ  
داخليّ ، حيث ذكر الشارح أنّ الاستعمال اللغوي قد قيّد دلالة اللفظ نفسه ،  
ولم يقيّد ارتباطه بأي لفظٍ آخر من الألفاظ ، ويمكننا القول بأنّ المكوّن  
الدلاليّ semantic component المقبّد هو مكوّن زمانيّ ؛ لأنّ الشارح  
قد اشترط لاطلاق هذا اللفظ أن يكون ليلاً .

فأمّا لفظ ( الخريق ) فقد ورد في قول زهير : ( من البسيط )  
مُكَلَّلٍ بِأَصُولِ النَّجْمِ تَنْسِجُهُ رِيحُ خَرِيْقٍ لِضَاحِي مائِهِ حُبُكُ

(1) معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 180 .  
(2) الشرح ، ص 28 ، ويُنظر على سبيل المثال الصفحات 10 ، 28 ، 53 ، 70 ،  
107 ، 141 ، 263 .

(3) المقاييس ( طرق ) 3 / 449 .

(4) اللسان ، مادة ( طرق ) .

وجاء في شرحه : " ريحٌ خريقٌ : يُقال هبَّت الشمال خريقًا ، إذا هبَّت هبوبًا شديدًا " (1) ، ومن خلاله يتضح لنا بيان الشارح أنَّ الاستعمال اللغوي قد قيَّد دلالة لفظ ( الخريق ) على رياح الشمال إذا هبَّت هبوبًا شديدًا ، وفي هذا الصدد قال ابن منظور : " وانخرقت الريح : هبَّت على غير استقامةٍ ، وريحٌ خريقٌ : شديدةٌ ، والخريق من أسماء الرياح الباردة الشديدة الهبوب ، كأنها خرقت " (2) .

فأمَّا لفظ ( الطِّراف ) فقد ورد في تعليق الشارح على قول زهير :  
( من البسيط )

في يَوْمِ دَجْنٍ يُوالِي الشَّدَّ في عَجَلٍ إلى لَوَى حَضَنٍ من خِيفَةِ المَطَرِ  
حيث قال : " قال طرفة في المطر :  
وتُقْصِرُ يَوْمَ الدَّجْنِ والدَّجْنُ مُعْجِبٌ بِبَهْكَنَةٍ تحت الطِّرافِ المُعَمِّدِ  
والطِّراف : قُبَّةٌ من أَدَمٍ أو بيتٍ من أَدَمٍ ، لا يكون الطِّراف إلا من أَدَمٍ " (3) ، ومن خلاله يُلاحظ أنَّ الشارح قد ذكر أنَّ الاستعمال اللغوي قد قيَّد دلالة لفظ ( الطِّراف ) ، فجعلها مقصورةً على القُبَّةِ أو البيت المصنوع من الأَدَمِ ، وفي هذا المعنى قال ابن منظور : " الطِّراف : بيتٌ من أَدَمٍ " (4) ؛ لذا فإنَّه من الواضح أنَّ هذا الخصوص داخليٌّ ؛ لأنَّ الاستعمال اللغوي قد قيَّد دلالة اللفظ نفسه ، ولم يقيد ارتباطه بأي لفظٍ آخر .

وبعد هذا العرض لملاحظ العموم والخصوص في الشرح ننتقل إلى العرض لملاحظ ( التغيُّر الدلالي ) ، في المبحث التالي .

(1) الشرح ، ص 176 ، والنجم : النبات الذي يُقال له التَّيْلُ ، ضاحي مائه : ما ضحا للشمس من الماء ، وحُبُّك : طرائق الماء ، واحدها حَبِيكٌ .

(2) اللسان ، مادة ( خرق ) .

(3) الشرح ، ص 316 ، ويومٌ دَجْنٍ : يومٌ مَطَرٍ ، والبهكنة : الجارية البدينة التامة الخُلُقُ ، والشَّدُّ : العدو ، وحَضَنٌ : جبلٌ ، ولَوَى : الرَّمْل الذي يلي الجبل ، وبيت طرفة بن العبد من بحر الطويل .

(4) اللسان ، مادة ( طرف ) .



## المبحث الثالث مظاهر التغيّر الدلاليّ

يُعدُّ التغيّر الدلاليّ من الظواهر المُسلّم بوقوعها في كثيرٍ من اللغات ، فقد يحدث لمعاني الكلمات توسيعٌ أو تضيقٌ أو انتقالٌ في الدلالة ، فلا ينبغي لنا إلاّ التسليم بهذا التغيّر ما دامت اللغة ملازمةً للإنسان ، " وإنّ نظرةً فاحصةً فيما دَوّن من هذه اللغة في العصور الثقافية لتُشير بوضوح إلى أنّ هذه اللغة قد تغيّرت وتطورت إلى حدّ كبيرٍ " (1) ، فاللغة " تنطبع دائماً بطابع العصر الذي تعيشه ، وبطابع الفرد الذي ينطقها ، أي أنّ هناك عاملين يُوثران في اللغة ، عامل المجتمع وعامل الفرد ، ويمكن أن

---

(1) د . كمال بشر : منهج في التطور اللغوي في ضوء علم اللغة التاريخي ، ص 2 ، وحول تغيّر المعنى يُنظر : فنديس : اللغة ، ص 256 – 263 .

نعتبرهما عاملاً واحداً ، هو عامل المجتمع ، إذا ما رأينا أنّ المجتمع لا يؤثر إلا من خلال الممارسات الفردية ؛ ومن هنا يمكن أن نعترف بطروء بعض التغيرات في العربية ، ضرورةً لا معدى عنها " (1) ، وللتغير الدلالي عوامل نوجزها فيما يلي (2) :

- 1 - التطور الصوتي .
- 2 - كثرة الاستعمال .
- 3 - انتقال اللغة من السلف إلى الخلف ، وهو الأمر الذي يترتب عليه تفاوتٌ في فهم معاني الكلمات .
- 4 - الانتقال الذي يصيب الألفاظ في كلِّ لغةٍ ، لظروفٍ سياسيةٍ أو اجتماعيةٍ أو عاطفيةٍ .
- 5 - سوء الفهم أو عدم وضوح المعنى في الذهن .

أمّا عن مظاهر التغير الدلالي semantic change الواردة في شرح ثعلب ، فيمكن لنا عرضها على النحو التالي :

#### أولاً - توسيع (تعميم) الخاص widening :

يقصد بتوسيع الخاص أو تعميم الخاص نقلُ معنى الكلمة من معنى خاصٍ إلى معنى أعمِّ وأشمل ، أي أنّ هذا النوع يحدث " حين تُستعمل الكلمة الدالة الدالة على فردٍ أو على نوع خاصٍ من أفراد الجنس أو أنواعه ؛ للدلالة على أفرادٍ كثيرين أو على الجنس كله " (3) ، ومن أمثلة ذلك في العربية أنّ كلمة ( البأس ) في الأصل تعني الحرب ، ثم كثر استعمالها في كلِّ شِدَّةٍ ، فاكتسبت من هذا الاستخدام عموم المعنى ، ومنه ( الرائد ) ، فهو الذي يتقدّم القوم يبصُر لهم الكلاً ومساقت الغيث ، ومنه المثل ( الرائد لا يكذب أهله ) ثمَّ عُمِّمَ لكلِّ مَنْ يتقدّم القوم يطلب شيئاً ما " (4) ، ومثال ذلك " الكلمة الإنجليزية Arrive ... فهذه الكلمة كانت في الأصل مصطلحاً بحرياً ، لا يجوز استعماله إلا في معنى الوصول إلى الميناء ، أمّا الآن فقد اتسع نطاق استعمالها حتى أصبحت تشمل عدداً من أنواع الوصول " (5) .

(1) د . عبد الصبور شاهين : العربية لغة العلوم والتقنية ، ص 319 - 325 .

(2) يُنظر : د . علي عبد الواحد وافي : علم اللغة ص 319 - 325 ، والتطور اللغوي ، للدكتور رمضان عبد التواب ، ص 111 - 114 .

(3) د . فايز الداية : علم الدلالة العربي ، ص 301 .

(4) علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 261 .

(5) دور الكلمة في اللغة ، ص 180 .

والشيء اللافت للنظر " أنَّ القدماء من اللغويين العرب قد أطلقوا على هذا النوع من التطور الدلالي ( أي الاتساع في معاني الكلمات ) مصطلح الاستعارة ، وأشاروا إلى أنَّ العرب تستعير الكلمة ، فتضعها مكان الكلمة ، إذا كان المسمّى بها بسببٍ من الأخرى ، أو مجاوراً لها ، أو مشاكلاً ، فيقولون للنبات نَوْءٌ ؛ لأنَّه يكون عن النوء عندهم ، قال رؤبة بن العجاج : ( من الرجز )

وَجَفَّ أَنْوَاءُ السَّحَابِ الْمُرْتَزِقِ

أي جفَّ البُقُلُ ، ويقولون للمطر : سماءٌ ؛ لأنَّه من السماء ينزل ، فيقال : منزلنا نطأ السماء حتى أتياكم ، قال الشاعر : ( من الوافر )  
إِذَا سَقَطَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابًا " (1) .

ومن الألفاظ التي أشار الشارح إلى تعميمها أو توسُّعها لفظاً ( الخَلَجُ والأعزل ) ، فأمَّا لفظ ( الخَلَجُ ) ، فقد ورد في قول زهير : ( من المتقارب )

جَوَانِحُ يَخْلُجْنَ خَلَجَ الدَّلَا ءِ يُزْكَضْنَ مَيْلًا وَيَنْزَعْنَ مَيْلًا

وجاء في شرحه : " وَيَخْلُجْنَ : يُسْرِعْنَ ، وَأَصْلُ الْخَلَجِ الْجَدْبُ " (2) ، وفيه بيّن الشارح أنَّ لفظ ( الخَلَجُ ) كان يدلُّ على الجدب ، ثم عُمِّمَ ، وأُطْلِقَ على كلّ سريع ، حيث استعاره الشاعر هنا لسرعة السير ، ويُعْضَدُ ذلك أنَّ ابن منظور ذكر المعنيين ، فقال : " الخَلَجُ : الْجَدْبُ ، خَلَجَهُ يَخْلُجُهُ خَلَجًا ، وَتَخَلَجَهُ ، وَاخْتَلَجَهُ إِذَا جَبَذَهُ وَانْتَزَعَهُ ... وَفِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ : حَتَّى تَرَوْهُ يَخْلُجُ فِي قَوْمِهِ أَوْ يَطْلُجُ ، أَي يَسْرِعُ فِي حَيْبِهِمْ " (3) ، وعلى الرغم من ذلك ، فإنَّ ابن فارس لم يذكر هذا التعميم (4) .

(1) يُنظَرُ : تأويل مشكل القرآن ، ص 135 ، ومعاجم الموضوعات ، ص 431 - 432 .

(2) الشرح ، ص 204 .

(3) اللسان ، مادة ( خلج ) ويُنظَرُ أيضًا : أبو الحسن الهنائي ( المعروف بكراع النمل ) : المجزّد في غريب كلام العرب ولغاتها ، السّفر الأول ، تحقيق د . محمد بن أحمد العُمري ، ص 88 .

(4) يُنظَرُ : المقاييس ، مادة ( خلج ) ( 2 / 206 ) .

والملاحظ أنَّ أساس ذلك التعميم أنَّ " ( الجذب ) مدُّك الشيء ، جذب الشيء ، يجذبه جذبًا ، وجبذه على القلب ، واجتذبه : مدّه " (1) ، فاستعير هذا الامتداد للدلالة على السرعة .

أمَّا لفظ ( الأ عزل ) فقد ورد في قول زهير : ( من البسيط )  
في حومةِ الموتِ إذْ ثابتٌ حلائبُهُمْ ليسوا بكُشفٍ ولا عُزْلٍ ولا ميلٍ  
وجاء في شرحه : " الكشف : الذي يتكشف عن الحرب ، أي يهرب ،  
ويُقال أيضًا : الذي لا تُرْس معه ، والأعزل : الذي لا سلاح معه ، وأصله  
الذي لا رُمح له ، وجاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى  
آله : فخرج إليهم النبي عليه السلام في أصحابه عُزْلًا بأزديّة لا سلاحَ  
معهم " (2) .

فقد بيّن الشارح أنَّ لفظ ( الأ عزل ) كان يدلُّ في الأصل على الذي لا  
رُمح له ، ثم عمّم بعد ذلك ، فأطلق على كلِّ مَنْ لا سلاح معه ، مستشهدًا  
على ذلك بالحديث الذي ذكره ، ويُعزّد ذلك قول صاحب اللسان : "   
والعُزْلُ والأعزلُ : الذي لا سلاح معه ، فهو يعتزل الحرب ، حكى الأول  
الهُرَوِيُّ في الغريبين ، وربّما خُصَّ به الذي لا رُمح معه " (3) ، وعلى  
الرغم من ذلك فإنَّ ابن فارس لم ينص على هذا التعميم أو التوسيع ،  
ويمكن أن نفسّر هذا التعميم بأنَّ الرُمح : من السلاح ، معروفٌ ، واحدها  
الرّماح ، وجمعه أرماح (4) ؛ ونظرًا لأنَّ الرُمح أحد أنواع الأسلحة ، فقد  
عمّم ( الأ عزل ) وأصبح يدلُّ على كلِّ من لا سلاح معه .

### ثانيًا – تضيق المعنى ( تخصيص العام ) Narrowing :

يُقصد به أن يتحول معنى الكلمة من العموم إلى الخصوص ، حيث  
يحدث نوعٌ من التحديد ، ولنا أن نتساءل : ما السبب الذي يؤدي إلى لجوء  
الناطقين إلى هذا النوع من التغيير ؟ لقد أجاب الدكتور إبراهيم أنيس عن  
هذا التساؤل ، فلنترك له المجال ، حيث قال : " وهم ( الناطقين باللغة )  
لقصور في الذهن أحيانًا ، أو بسبب الكسل والتماس أيسر السُّئل حينًا  
آخر ، يعمدون إلى بعض تلك الدلالات العامة ، ويستعملونها استعمالًا

(1) اللسان ، مادة ( جذب ) .

(2) الشرح ، ص 310 – 311 ، ويُنظر أيضًا ص 9 .

(3) اللسان ، مادة ( عزل ) .

(4) السابق ، مادة ( رمح ) .

خاصًا ، ولا يتردد الفرد العادي في هذا الصنيع متى وثق أنّ كلامه سيكون مفهومًا ، وأنّه سحقق الغرض والهدف من النطق ، فإذا قُدِّرَ لمثل هذا الاستعمال في الدلالة أنّ يشيع ويذيع بين جمهور الناس رأينا أنّ اللفظ تتطور دلالاته من العموم إلى الخصوص ، ويضيق مجالها ، وتقتصر على ناحيةٍ منها " (1)

ومن أمثلة ذلك أنّ لفظ ( السبت ) في اللغة معناه الدهر ، ثم حُصِّ في الاستعمال بأحد أيام الأسبوع ، وهو فردٌ من أفراد الدهر (2) ، وكلمة ( حرامي ) هي في الحقيقة نسبة إلى الحرام ، ثم تخصصت دلالاتها ، واستعملت بمعنى اللص في القرن السابع الهجري في بعض النصوص المروية (3) .

ومن ذلك في الإنجليزية كلمة poison ، ومعناها ( السمُّ ) ، ويقابلها poison في الفرنسية ، وهي نفس الكلمة " potion " الجرعة من أي سائل ... ولكن الذي حدث هو أنّ الجرعات السامة دون غيرها هي التي استرعت الانتباه ، واستأثرت به ؛ لسببٍ أو لآخر ، وبهذا اتحد المدلول ، وأصبح مقصورًا على أشياء ، تقل في عددها عما كانت عليه في الأصل إلى حدِّ ملحوظ " (4) .

أمّا عن ملاحظ تضيق المعنى في الشرح ، فلم ينص الشارح على ذلك إلا في لفظ ( الجنة ) ، وهو ما ورد في قول زهير : ( من البسيط )  
كأنَّ عَيْتِيَّ فِي عَرَبِيٍّ مُقْتَلَةٍ مِنْ التَّوَاضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سَحْقًا  
وفي شرحه قال ثعلب : " ... وأصل الجنة البستان فجعلها ها هنا النخيل " (5) ، فقد لاحظ الشارح أنّ لفظ ( الجنة ) كان يُستعمل في الأصل للدلالة على البستان ، بما فيه مطلقًا ، ثم استخدمه الشاعر هنا للدلالة على النخيل ، ويُلاحظ أنّ ابن فارس قد لاحظ أيضًا هذا التخصيص ، فقال : " الجنة ما يصير إليه المسلمون في الآخرة ، وهو ثوابٌ مستورٌ عنهم اليوم ، والجنة : البستان ، وهو ذاك ؛ لأنّ الشجر يورقه يسرُّ ، وناسٌ يقولون : الجنة عند العرب النَّخْل الطَّوَال ، ويحتجون بقول زهير :

(1) دلالة الألفاظ ، ص 154 .

(2) يُنظر : المزهر / 1 / 427 .

(3) د . أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص 226 بتصرف .

(4) دور الكلمة في اللغة ، ص 180 .

(5) الشرح ، ص 37 - 38 .

كَأَنَّ عَيْنِي فِي عَرَبِي مُقْتَلَةٍ مِنْ النَّوَاضِحِ تَسْفِي جَنَّةً سُحْفًا" (1).

وجاء في اللسان : " والجنة البستان ، ومنه الجنّات ، والعرب تسمي النخيل جنة ، قال زهير ... والجنة : الحديقة ذات الشجر والنخل ، وجمعها جنّات ، وفيها تخصيص ، ويُقال للنخل وغيرها " (2) .

وإذا كان توسيع المعنى يُفسّر بأنّه نتيجة لإسقاط بعض الملامح التمييزية Distinguive features للفظ ن فإنّ تضيق المعنى يمكن تفسيره على أنّه نتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ ، فيقول أحد المحدثين : " ويمكن تفسير التخصيص أو التضيق بعكس ما فسّر به توسيع المعنى ، فقد كان التوسّع نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية للفظ ، فكّلما زادت الملامح لشيء ما قلّ عدد أفراده " (3) .

ويمكننا توضيح هذا التضيق على النحو التالي :

اللفظ : الجنة .

مكوناته قبل التخصيص : البستان ، بكلّ ما يحتوي عليه من نخيل وغيره .

مكوناته بعد التخصيص : النخيل .

المكوّن المضاف أو المغلّب (4) : النخيل .

أي أنّ الاستعمال اللغويّ قد غلب ملامح النخيل على غيره من الملامح المكوّنة للجنة ، فاختصت دلالة اللفظ بالنخيل .

### ثالثاً - انتقال الدلالة :

لما كان توسيع المعنى يأخذ اتجاهاً معاكساً لتخصيص المعنى ، فإنّ هذا النوع من أنواع التغيّر الدلاليّ يأخذ اتجاهاً مخالفاً لهذين النوعين معاً ، فهو " يجري عادةً بين الكلمات التي تربط بينها وبين معناها المعجمي علاقةً دلاليةً معينة ، كأسماء الألوان وأعضاء الجسم وأسماء الحواس ،

(1) المقاييس ، مادة ( جنن ) 1 / 421 .

(2) اللسان ، مادة ( جنن ) .

(3) د . أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص 226 .

(4) يُنظر : معالم الدرس الدلاليّ في شرح الأنباري للمفضليات ص 199 ، حيث يرى أيضاً استبدال لفظ ( تغليب ) بلفظ ( إضافة ) ، في نص الدكتور أحمد مختار عمر ، الذي ذكرناه آنفاً ، وهو ما أوافق عليه .

وغير ذلك " (1) . فانتقال دلالة اللفظ أو تحويلها من معناها الأصلي إلى معنى آخر قد يكون لعلاقة المشابهة ، وهنا تلعب الاستعارة دورها أيضاً ، ومثال ذلك استخدام أهل الأندلس كلمة ( القلادة ) في معنى الحزام ، وهي ما يحيط بالعنق ، وفي المدلولين تشابه ، فالجزام يحيط بالوسط ، كما تحيط القلادة بالعُنُق ، وقولهم للمتهم بالخبيث : مُخَنَّثٌ ؛ لعلاقة المشابهة ، من حيث إنَّ في كلِّ منهما نكراً ورخاوةً " (2) ، أمَّا إذا كانت العلاقة غير المشابهة ، فإنَّ المجاز المُرسَل Metonymy يلعب دوره ها هنا ، ومثال ذلك أنَّ " الطعينة أصلها المرأة على اليهودج ، ثم صار البعير الذي عليه اليهودج طعينةً " (3) .

وهنا أشير إلى أنَّ دلالة اللفظ بعد الانتقال تصبح دلالةً حقيقيةً ؛ نظرًا لكثرة الاستعمال ؛ ولذا يقول أحد الباحثين : " ولا بد لنا من القول إنَّ استعمال اللفظ بالمعنى الجديد يكون في بادئ الأمر عن طريق المجاز ، ولكنه بكثرة الاستعمال وشيوعه بين الناس تذهب عنه الصفة ، وتصبح دلالاته على مدلوله الجديد دلالةً حقيقيةً لا مجازيةً " (4) .

نأتي بعد ذلك إلى الشرح ؛ لنضع أيدينا على بعض ملاحظ انتقال الدلالة ، فنمثِّل لها بما جاء في شرح ألفاظ ( الطعينة ، والجلَّة ، والراوية ، والعقيرة ) ، وقد ورد كلُّ ذلك في تعليق ثعلب على قول زهير : ( من الطويل )

لِحَيِّ جَلالٍ يَعْصِمُ النَّاسَ أَمْرُهُمْ إِذَا طَرَقَتْ إِحْدَى اللَّيالي بِمُعْظِمِ  
وجاء في شرحه : " وأصل الجلَّة الموضع الذي يُنزل به ، ثم صيِّر الناس ، ومثَّل هذا كثيرٌ يُستعار ، وأصله لغيره ، كما قالوا الراوية ، وكما قالوا العقيرة ، وأصل العقيرة أنَّ رجلاً كانت رجله عقيرةً ، فرفعها ، ثم تعنَّى ، فيقال لكلِّ مُغَنٍّ : رفع عقيرته ، والراوية : البعير ، ثم قيل للمزادة راوية ، والطعينة : البعير ، ثم قيل للمرأة طعينةً ، وهذا كثيرٌ " (5) ، وتفصيل ذلك على النحو التالي :

(1) يُنظر : الكلمة " دراسة لغوية معجمية " ، ص 117 ، وعلم اللغة بين القديم والحديث ، ص 262 ، واللغة لفندريس ص 260 .

(2) د . عبد العزيز مطر : لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ص 370 .

(3) الجمهرة ( باب الاستعارات ) 3 / 433 .

(4) د . محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ، ص 221 .

(5) الشرح ، ص 27 - 28 .

نأتي أولاً إلى لفظ ( الحَلَّة ) ، فنجد أن الشارح قد بين أنه يدل على الموضوع الذي يُنزل به ، ثم انتقلت دلالاته ؛ لتدل على الناس ، عن طريق الاستعارة ، حيث يُقال : " هو في حَلَّةِ صِدْقٍ ، أي بِمَجَلَّةِ صِدْقٍ ، والمَحَلَّةُ : منزل القوم " (1) ، ثم بتعاور الاستعمال انتقلت دلالاته من الدلالة على المكان إلى الدلالة على ( القوم ) أنفسهم ، عن طريق المجاورة المكانية .

أمّا لفظ ( العقيرة ) ، فقد بين الشارح أن أصل هذا اللفظ أن رجلاً كانت رجله عقيرةً ، فرفعها ثم تغنى ، فقيل لكلِّ مُغَنٍّ : رفع عقيرته ، قال ابن فارس : " العقر : الجَرْحُ ، يُقال : عقرت الفرس ، أي كَشَفْتُ قوائمها بالسيف ... ومن الباب العاقر من النساء ، وهي التي لا تحمل ، وذلك أنّها كالمعقورة ... ومما حُمِلَ على هذا قولهم لِذِيَةِ فَرْجِ المَرأةِ عقر ، وذلك إذا غُصِبَتْ ، وهذا ممّا تستعمله العرب في تسمية الشيء باسم الشيء ، إذا كانا متقاربين ، فسُمِّي المهر عُقْرًا ؛ لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ بِالْعُقْرِ ... وأمّا قولهم : رفع عقيرته إذا تغنى أو قرأ ، فهذا أيضًا من باب المجاوزة ، وذلك فيما يُقال رجلٌ فَطَعْتُ إحدى رجليه ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، وصرخ بأعلى صوته ، ثم قيل ذلك لكلِّ مَنْ رفع صوته ، والعقيرة هي الرَّجُلُ المعقورة ، ولمّا كان رَفَعِ الصوت منها سَمِي الصوت بها " (2) ، وتأسيسًا على ما سبق ندرك أن كلمة ( العقيرة ) هي الجرح ، ثم انتقلت من هذه الدلالة إلى الدلالة على الصوت عن طريق المجاورة .

أمّا عن لفظ ( الراوية ) ، فقد قال الشارح : إنَّ الراوية : البعير ، ثم قيل للمزادة راوية ، أي أنّ دلالة كلمة ( الراوية ) قد انتقلت من دلالتها على البعير إلى الدلالة على المزادة ، وفي هذا الصدد قال ابن دريد : " الراوية : البعير الذي يُسْتَقَى عليه ، ثم صارت المزادة راوية " (3) ، وبهذا الرأي أخذ ابن فارس أيضًا ، وابن منظور وابن سيده ، فقال ابن سيده : " والراوية : البعير أو البغل أو الحمار الذي يُسْتَقَى عليه الماء ،

(1) فقه اللغة وخصائص العربية ، ص 221 .

(2) المقاييس ، مادة ( عقر ) 91 / 4 - 92 .

(3) الجمهرة ( باب الاستعارات ) 3 / 433 .



والرجل المُستقي أيضًا راويةً ، قال : والعامّة تُسمّى المزايدة راويةً ، وذلك جائزٌ على الاستعارة ، والأصل الأول " (1) .

وعلى ذلك يمكننا أن نقول : إنَّ هناك انتقالاً دلاليّاً قد حدث للفظ ( الراوية ) ، فانتقل من الدلالة على البعير إلى الدلالة على ( المزايدة ) ، والذي سوَّغ هذا الانتقال علاقة المجاورة المكانية بين كلِّ من البعير والمزايدة .

أمّا لفظ ( الطعينة ) ، فقد قال الشارح : " والطعينة البعير ، ثم قيل للمرأة طعينة ، وهذا كثيرٌ " ، والشارح في قوله هذا قد صرَّح بأنَّ لفظ ( الطعينة ) يدلُّ على البعير ثم نصَّ على أنَّ المرأة أيضًا يُقال لها طعينة ، ثم قال في موضع آخر : " الطعائن : النساء على الإبل ، الواحدة طعينةٌ ، ثم كُتِر حتى صارَ يُقال للمرأة طعينةٌ ، والهودج على البعير طعينة ، وإنَّ لم يكن فيه المرأة " (2) .

ومما سبق يُلاحظ ذُكر الشارح في الموضوعين أنَّ ( الطعائن ) تعني النساء على الإبل ، ومفردها طعينةٌ ، ثم كُتِر استعماله فأصبح يُطلق على ( المرأة ) ، ويعني أيضًا الهودج على البعير ، كانت فيه المرأة أم لم تكن ، ويمكن بيان ذلك كما يلي :

(أ) لفظ الطعينة يعني النساء على الإبل .  
(ب) لفظ الطعينة كان يدلُّ على البعير الذي تركبه المرأة .  
(ج) لفظ الطعينة كان يدلُّ على الهودج الذي تكون فيه المرأة على البعير أم لم تكن .

وأمام هذا الخلاف من ثعلب حول دلالة اللفظ الأصلية والمتطورة ، حيث ذكر مرةً أنَّ الطعائن النساء على الإبل ، وأخرى أنَّ الطعينة البعير ، فلم يكن هو وحده الذي اختلط عليه الأمر ، فقد ثار الخلاف أيضًا بين اللغويين حول هذا اللفظ (3) .

---

(1) اللسان ، مادة ( روى ) .

(2) الشرح ، ص 9 .

(3) يُنظر : الصحاح مادة ( ظعن ) 5 / 2159 ، والمقاييس ( ظعن ) 3 / 465 ، والعين ( ظعن ) 2 / 88 ، والجمهرة ( باب الاستعارات ) 3 / 432 ، وأساس البلاغة ( ظعن ) 3 / 89 - 90 .

وقد جمع ابن منظور مضمون هذا الخلاف في قوله : " والظعينة : الجمل يُظعن عليه ، والظعينة : الهودج تكون فيه المرأة ، وقيل هو الهودج ، كانت فيه المرأة أو لم تكن ، والظعينة المرأة في الهودج ، سُمّيت به على حدّ تسمية الشيء باسم الشيء لقربه منه ، وقيل : سُمّيت المرأة ظعينة ؛ لأنها تظعن مع زوجها ، وتقيم بإقامته ، كالجليسة ، ولا تُسمّى ظعينة إلا وهي في هودج ، وقال الليث : الظعينة الجمل الذي يُركب ، وتُسمّى المرأة ظعينة ؛ لأنها تركبه " (1) .

وأمام هذا الخلاف نلاحظ ، كما يرى أحد الباحثين أنّ " لفظ الظعينة كان يدلُّ في أصله على المرأة ؛ وذلك لأنها تظعن إذا ظعن زوجها ، وتقيم إذا أقام (2) ، ويُعصّد ذلك أنّ مادة ( ظعن ) تدلُّ على الارتحال والانتقال من مكان إلى مكان (3) ؛ ولأنّ عادة العرب كانت تقضي بأن تُخدّر المرأة المسافرة في هودج ، وأنّ تمتطي بغيرها خاصاً بها ، فقد حدث تلازمٌ وتجاوزٌ بين هذه الدلالات الثلاث : المرأة والهودج والبعير وكان نتيجة ذلك التجاوز أنّ شهد لفظ ( الظعينة ) نقلتين دلالتين ، هما :

(أ) الدلالة على الهودج شريطة أنّ تكون فيه المرأة المسافرة .

(ب) الدلالة على البعير شريطة أنّ تكون عليه المرأة المسافرة .

وفي مرحلةٍ تاليةٍ حدث تعميمٌ دلاليٌّ لهذه الدلالات الثلاث ، كما يلي :

(أ) عُمِّم لفظ ( الظعينة ) الدال على المرأة في الهودج إلى الدلالة على المرأة مطلقاً .

(ب) عُمِّم لفظ ( الظعينة ) الدال على الهودج الذي فيه المرأة إلى الدلالة على الهودج مطلقاً .

(ج) عُمِّم لفظ ( الظعينة ) الدال على البعير الحامل للمرأة المسافرة بهودجها إلى الدلالة على البعير مطلقاً " (4) .

وبعد هذا العرض تجدر الإشارة إلى أنّ بعض اللغويين القدماء قد عدّ الألفاظ السالفة الذّكر ( العقيرة - الظعينة ) من قبيل التغيير الدلالي من الخصوص إلى العموم ، كما هو الحال عند ابن فارس في كتابه

(1) اللسان ، مادة ( ظعن ) .

(2) العين ، مادة ( ظعن ) 2 / 88 .

(3) المقاييس ، مادة ( ظعن ) 3 / 465 .

(4) معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ، ص 208 .

( الصاحبى ) و الثعالبي في كتابه ( فقه اللغة وسرّ العربية ) و السيوطى في كتابه ( المزهري ) ( 1 ) .

و هذا الرأي - كما يبدو لي - فيه نظرٌ ، حتى يُبرَّر وضع مثل هذه الألفاظ ضمن انتقال الدلالة ، فتوسيع الخاص أو تعميمه يحدث حين تُستعمل الكلمة التي تدلُّ على فردٍ أو على نوع خاص من أفراد الجنس أو أنواعه ؛ كي تدل على أفرادٍ كثيرين ، على نحو ما بُيِّن في موضعه ، مع ملاحظة أنَّ الاستعارة تلعب دورها في هذا النوع من أنواع التغير الدلالي ، أمَّا انتقال الدلالة ، فهو يجري عادةً بين الألفاظ التي تربط بينها وبين معناها المعجمي علاقةً دلاليةً معينةً ، حيث تنتقل دلالة اللفظ ، فيتحول من معناه الأصلي إلى معنى آخر ، قد يكون لعلاقة المشابهة ، وهنا تلعب الاستعارة دورها أيضًا ، أمَّا إذا كانت العلاقة غير المشابهة ، فإنَّ المجاز المرسل Metonymy يلعب دوره ، أضف إلى ذلك أنَّ اللفظ إذا انتقلت دلالاته تصير دلالةً حقيقيةً ؛ لكثرة الاستعمال ، وتخفي الدلالة المجازية .

وإذا أنعمنا النظر فيما سبق من تعريفٍ لهذين النوعين من أنواع التغير الدلالي ظهر لنا بيان علّة وضع هذه الألفاظ ضمن ( انتقال الدلالة ) ، ففي لفظ ( الحلّة ) انتقلت دلالاته من الدلالة على المكان إلى الدلالة على القوم الذين يحلُّون ، فالمكان ليس من جنس القوم حتى نعتبره من توسيع المعنى ، أمَّا لفظ ( العقيرة ) ، فقد انتقلت دلالاته من الدلالة على ( الجرح ) إلى الدلالة على الصوت ، عن طريق المجاورة ، والجرح ليس من جنس الصوت ، حتى نعتبره من قبيل توسيع المعنى ، أمَّا لفظ ( الطعينة ) ، فقد انتقلت دلالاته من الدلالة على المرأة إلى الدلالة على اليهودج أو الدلالة على البعير ، وكل هذه الدلالات ليست من جنس واحد ، حتى نعتبرها من جانب توسيع المعنى .

وبعد هذا التطواف مع ثعلب حول انتقال الدلالة نشير إلى أنّه قد تنبّه إلى انتقال دلالة ألفاظ لم يتنبّه إليها المعاصرون له ، كما هو الحال عند ابن السكّيت - على سبيل المثال - في شرحه على ديوان الحطّينة ، وكذلك التابعون له ، مثل ابن فارس ، و الثعالبي ، و السيوطى ، وقد تمثّل ذلك عند ثعلب في إشارته إلى لفظ ( الحلّة ) ، ولا يسعنا إلا الإشارة إلى

(1) يُنظر على سبيل المثال : المزهري 1 / 429 .

أنَّ الشارح قد تنبَّه للتغير الدلالي الذي يدخل الألفاظ ؛ إيماناً بأنَّ اللغة تتغير كما يتغير أي كائن حيٍّ ، حيث إنَّها ملازمةٌ للإنسان ، وتتغير بتغيُّره ، وهو الأمر الذي تُقرُّه الدراسات اللغوية الحديثة .

وبعدُ ، فهذا عرضٌ لملاحظ التغيُّر الدلالي في شرح ثعلب ، ننتقل بعده إلى الحديث عن ملاحظ ( الاشتقاق ) في الشرح ، في المبحث التالي .

## المبحث الرَّابِع الاشتقاق

يُعرِّف الاشتقاق بأنه " توليدٌ لبعض الألفاظ من بعض ، والرجوع بها إلى أصلٍ واحدٍ ، يُحدِّد مادتها ، ويوحى بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحى بمعناها الخاص الجديد " (1) ، وقد ترك لنا القدماء كثيرًا من

---

(1) د . صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 174 .

المؤلفات التي تدور حول الاشتقاق ، يتبين لنا منها أنّهم كانوا يفرّقون بين نوعين من الاشتقاق ، هما : الاشتقاق الصغير أو الأصغر أو ما يُسمّى بالاشتقاق العام والاشتقاق الكبير أو الأكبر .

فأمّا الاشتقاق الأصغر أو العام فهو أخذُ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادةً أصليةً وهيئةً تركيبٍ لها ؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادةٍ مفيدةٍ اختلفا حروفًا أو هيئةً ، كضارب من ضرب ، وحذر من حذر (1) ، ولهذا النوع من الاشتقاق جانبان : أحدهما صرفيٌّ والآخر لغويٌّ ، فأما الجانب الصرفيُّ ، فيعنى بكيفية تكوين المشتقات السبعة المعروفة ، المشتقة من المصدر أو الفعل ، وهو بذلك يشبه من حيث الوظيفة ما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Derivation - على نحو ما سنبيّن بعد قليل - فكلاهما يبحث في الطُّرق التي يمكن بها تكوين صيغٍ بعينها من الجذر المعجمي .

وأما الجانب اللغويّ ، وهو ما نريد أن نعالجه في هذا الفصل ، فيعنى بدراسة الدلالات المختلفة لفروع الجذر اللغوي الواحد ، ومحاولة الربط بينها ربطاً جزئياً أو ربطاً استقصائياً ، يرجع بها إلى دلالة أصليةٍ ( محورية ) جامعةٍ (2) ؛ ولذلك كان تعريف ابن جيّي للاشتقاق الأصغر بأنّه " ما في أيدي الناس وكتبهم ، كأن تأخذ أصلاً من الأصول ، فتتفرّاه ، فتجمع بين معانيه ، وإن اختلفت صيغته ومبانيه ، وذلك كتركيب ( س ل م ) ، فإنّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرّفه ، نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمي والسلامة ، والسليم : اللديغ ، أطلق عليه تفاعلاً بالسلامة ، وعلى ذلك بقية الباب ، إذا تأولته ، وبقية الأصول غيره (3) .

والملاحظ من نصّ ابن جيّي أنّ جميع التصاريف المتصلة بالجذر المعجمي Lexical Root ( س ل م ) تلتقي حول معنى عام ، يشملها جميعاً ، هو السلامة ، وأنّ هذه الدلالة المركزية في مثل هذه التصاريف هي التي جعلت ابن فارس يصنّف معجمه مقاييس اللغة .

(1) يُنظر : المزهري 1 / 346 .

(2) يُنظر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 20 ، وفاقه اللغة ص 178 .

(3) الخصائص 2 / 134 .

أمّا عن الاشتقاق الكبير أو الأكبر ، فهو " أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التصارف الستة وما يتصرّف من كلّ واحدٍ منها عليه ، وإنّ تباعد شيءٌ من ذلك رُدَّ بلُطف الصنعة والتأويل إليه ، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد " (1) .

ومما تقدّم نرى أنّ هناك " صلةً وثيقةً بين هذين النوعين من الاشتقاق ، ولا سيما الاشتقاق الصغير بجانبه اللغويّ وعلم الدلالة ، إذ إنّهما يعنيان بدراسة الدلالات الجزئية للفروع المتولّدة من الجذر اللغويّ ، ومحاولة الربط بينهما والوقوف على الدلالة المحورية لها ، وهذا لا ريب من صميم مهام البحث الدلاليّ " (2) .

أمّا عن الاشتقاق عند المحدثين ، فهم يفرّقون بين مصطلحين ، الأول **مصطلح Derivation** الذي يُترجم إلى الاشتقاق ، " وهو يدلُّ عند علماء اللغة على الطريقة التي تتكون بها الكلمات ، وذلك عن طريق إضافة السوابق prefixes واللواحق suffixes والدواخل أو المتجمعات أو الأحشاء Infixes إلى الجذر المعجميّ ، مثال ذلك :

King —————> King dom

Man —————> Manhood

Write —————> Rewrite

وفي مثل هذه الحالات لا تبقى الكلمة على حالها من حيث الاسمية أو الفعلية ولكن هذه الإضافات قد تُحوّل الفعل إلى ضيّه ، مثال ذلك :

Slow —————> SlowIn

Read —————> Reader

وفي مثل هذه الحالات من السهل أن نتعرّف على أصل الكلمة ، وما أُضيف إليها بسهولةٍ " (3) .

وهنا أشير إلى أنّ " الاشتقاق بطرقه الثلاث السابقة له أمثلةٌ عربية كثيرة ، فأحرف المضارعة عبارة عن مجموعةٍ من السوابق التي تؤدّي إلى إنتاج صيغةٍ فعليةٍ جديدةٍ من الماضي ، نحو ( ذهب ) ، الذي يتحول

---

(1) السابق ، نفسه .

(2) معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 21.

(3) الكلمة " دراسة لغوية ومعجمية " ص 72 – 73 بتصرّفٍ يسير .

إلى أَدَهَبه ، يذهب ، تذهب ، نذهب ؛ لذلك تُعَدُّ الهمزة والياء والتاء والنون  
سوابق ، وحين إلحاق بعض الضمائر بالفعل الماضي ، فإنَّ تلك الضمائر  
عبارة عن لواحق ... والألف في ( قاتل ) عبارة عن داخلية ، تم إقحامها  
في صيغة قتل " (1) .

**أما المصطلح الثاني :** فهو إيتيمولوجيا Etymology الذي يُترجم  
إلى عِلْم أصول الكلمات أو " عِلْم تَأْصِيل الكلمات ... وهذا العلم يحاول  
التعرُّف على تطور الكلمات ومعرفة تاريخها من حيث استعمالها في  
النصوص المختلفة ، حتى إنَّه يغوص في البحث داخل العائلات اللغوية  
المتشابهة لمعرفة هذا التاريخ ؛ لذلك حين عرَّف اللغويون هذا المصطلح  
بالإنجليزية قالوا : The study of the origins and history of the  
form and meanings of words ، أي إنَّه يهتم بدراسة أصول  
الصيغ وتاريخها ومعاني الكلمات " (2) .

وتأسيساً على ما تقدّم من ترجمة هذا المصطلح بعلم أصول الكلمات  
أو علم تأصيل الكلمات ، فإننا نرى إنَّه بهذا التعريف يتصل بالثبِّق الثاني  
من الاشتقاق الصغير عند علماء العربية ، وهو ( الجانب اللغوي ) الذي  
يحاول الربط بين فروع الجذر اللغوي الواحد ، إمَّا ربطاً جزئياً أو ربطاً  
عن طريق الاستقصاء ، مع الرجوع بها إلى دلالة أصلية محورية أو  
مركزية ؛ ومن هنا كانت تسميتنا فيما بعد تحت عنوان الربط الاشتقائي  
( الرجوع إلى الأصل ) (3) ، ولكن هل تضمن الشرح كل  
أنواع الاشتقاق ؟ إذا أنعمنا النظر في الشرح سنجد إنَّه قد عَدِم الاشتقاق  
الكبير ، وجاء متضمناً الاشتقاق الصغير ، ولا سيّما الجانب اللغوي ، وهو  
ما يهْمُننا في هذا المبحث ؛ ولذا كان عَرْضنا للاشتقاق في الشرح على  
النحو التالي :

### **أولاً – الرِّبْطُ الاِشْتِقَاقِي :**

تُعدُّ ملاحظ الربط الاشتقائي أو ملاحظ الربط بين فروع الجذر  
المعجمي الواحد من أكثر ملاحظ الاشتقاق انتشاراً في الشرح ، حين  
تفسيره للألفاظ الواردة في شعر زهير ، حيث ربط أحياناً بين دلالة لفظ ،

(1) معاجم الموضوعات ، ص 392 – 393 .

(2) السابق ، ص 393 .

(3) يُنظر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ، ص 110 – 131 .

وآخر ينتمي إلي نفس الجذر ، وقد اتخذ للتعبير عن ذلك لوازم ، منها ( ومنه - مشتق منه - أخذ من ) ، إلى جانب الربط بدون تصريح ؛ اعتماداً على السياق وفهم القارئ ، وقد اتخذ هذا الربط سبيلين ، الأول : ربط دلالة حسية بأخرى حسية ، والثاني : ردُّ دلالة مجردة إلى دلالة حسية ، وفيما يلي عرضٌ لهذين السبيلين :

### (أ) الربط بين دلالتين حسيتين :

تُعدُّ الصفة الغالبة على الشرح فيما يخص ملاحظ الربط الاشتقاقي رِبْطُ دلالةٍ حسيةٍ بأخرى مثلها ، ومثال ذلك ما جاء في تعليق ثعلب على قول زهير : ( من البسيط )

وقد يكون بها حيناً تعزُّبه وقد تطرَّف من حافاتِها أنقأ

وجاء في شرحه : " أي وقد تعزَّب هذا الثور في هذه المواضع ، أي انفرد فيها وحده ، ومن هذا أخذ العزَّب من الرجال " (1) ، ومن خلال ذلك يُلاحظ أنَّ الشارح قد ربط هنا بين الدلالتين الحسيتين لكلِّ من الثور العزب ، والرجل العزب ، فأما الثور العزب ، فهو الثور الذي انفرد وحيداً ، وأما الرجل العزب ، فهو الرجل الذي لا أهل له (2) ، ولكن تُرى لماذا جمع الشارح بين هاتين الدلالتين ؟ الواقع أنَّه جمع بينهما ؛ لاشتغال كلِّ منهما على مكوِّن دلاليٍّ مشترك هو العزب .

ومن هذا النوع أيضاً ما جاء في تعليق الشارح على قول زهير : ( من الوافر )

وإنَّ مالا لَوْ عَثَّ خادَمتهُ بألواح مفاصلها ظمَاء

وجاء في شرحه : " وظماءٌ : صلابٌ ، لا رَهْلٌ فيها ، هي محصَّة القوائم ، ومنه شَفَّةٌ ظمياء : قليلة اللحم " (3) ، ومن خلاله يُلاحظ أنَّ الشارح قد ربط بين الدلالتين الحسيتين لكلِّ من المفاصل الظماء والشفة الظمياء ، فأما المفاصل الظماء ، فهي " الصلاب ، لا رَهْلٌ فيها ، أي قليلة اللحم ؛ لأنَّه يُقال في الرَّهْل : رَهْلُ اللحم رَهْلاً ، فهو رَهِيْلٌ :

(1) الشرح ، ص 44 ، ويُنظر على سبيل المثال أيضاً الصفحات 15 ، 22 ، 34 ، 37 ، 42 ، 43 ، 51 ، 59 ، 65 ، 116 ، 176 ، 211 ، 212 ، 235 ، 318 ، 357 .

(2) مجمل اللغة ، مادة ( عزب ) 3 / 666 ، واللسان ، المادة نفسها .  
(3) الشرح ، ص 68 ، وخادَمتهُ : عارضته ، والوَغْثُ من الرمل : ما غابت فيه أرساغه .



اضطرب واسترخى ، وفرسٌ رَهْلٌ الصدر " (1) ، ويُقال أيضاً وجةً ظمآن : قليل اللحم لزقت جلدته بعظمه ... ومن هذا قولهم شَفَّةٌ ظمياء " (2) ، وقد جمع الشارح بين هاتين الدالتين لاشتغال كليّ منهما على مكوّنٍ دلاليّ مشتركٍ ، وهو قِلّة اللحم أو الذبول ، وهذه القِلّة أو الذبول هي الدلالة المحورية ، التي تدور حولها فروع الجذر اللغويّ ( ظمأ ) ، قال ابن فارس : " الظاء والميم والحرف المعتل والمهموز أصلٌ واحدٌ ، يدلُّ على ذُبُولٍ وقِلّة ماءٍ " (3) .

### (ب) ردُّ دلالةٍ مجردةٍ إلى أخرى حسّية :

لمّا كان الشارح قد ربط بين دالتين حسّيتين في شَرْحه ، فإنّه لم يقتصر على ذلك ، بل تنبه إلى انحدار بعض الدلالات المجردة من دلالاتٍ حسّيةٍ ، فكان ردُّه لبعض الدلالات المجردة إلى دلالاتٍ حسّيةٍ ، وهذا ما قرّره علماء اللغة المحدثون ، ومثال ذلك ما ورد في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )

أَغْرٌ أبيضٌ فياضٌ يُفَكِّكُ عَنْ أَيْدِي العُناةِ وَعَنْ أَعْنَاقِها الرِّبَقَا  
فقال : " وفيَاضٌ : كثير العطاء ، ومنه فاضت دجلة ، إذا كثُر ماءؤها " (4) ، فالشارح ربط هنا بين فرعين من جذرٍ واحدٍ ، حيث ردّ الدلالة المجردة للفظ ( فياض ) إلى الدلالة الحسّية في قوله ( فاضت دجلة ) ، فقولنا : فاض الماء ، أي كثُر حتى سال على ضِيقِ الوادي ، ونَهَرَ فيَاضٌ ، أي كثير الماء ، ورجلٌ فيَاضٌ ، أي وهابٌ جوادٌ (5) ؛ وعلى هذا فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين ، أعني الدلالة المجردة ( الرجل الفيّاض الكريم ) والدلالة الحسّية ( فيضان النهر ) ، حيث انحدرت الدلالة المجردة من الدلالة الحسّية ، وكان المكوّن المشترك بينهما هو الكثرة في الشيء .

(1) اللسان ، مادة ( رهل ) .

(2) السابق ، مادة ( ظمأ ) .

(3) المقاييس ، مادة ( ظمأ ) 3 / 470 .

(4) الشرح ، ص 52 ، ويُنظر على سبيل المثال الصفحات 41 ، 237 ، 341 ، والأغرُّ : الذي في وجهه غرّةٌ ، أي إنّه بين الكرم ، والعناة : الأسرى ، والرَبِقُ : جمع رِبْقَةٍ ، وهو حبلٌ طويلٌ فيه مواضع تُجعل فيها رعوس الحُمَلان ؛ لكيلا تُرَضِع أمهاتها ، أراد الأغلل ، فاستعار رِبْقَةَ البَهِم لذلك .

(5) يُنظر : اللسان ، مادة ( فيض ) .

ومثال ذلك أيضاً ما ورد في تعليق الشارح على قول زهير : ( من الكامل )

فَتَبَدَّلَتْ مِنْ بَعْدِنَا أَوْ بُدِّلَتْ      وَوَشِي وَشَاءَ بَيْنَنَا أَعْدَاءُ  
فقال : " الوشاة واحدهم وائش ، وهو النمام ، أُخِذَ مِنَ الْوَشْيِ الَّذِي فِيهِ  
الْحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ " (1) ، ومن خلاله يُلاحظ ردُّ الشارح الدلالة المجردة  
للفظ ( وائش ) إلى الدلالة الحسبية للوشى الذي فيه الحمرة والصفرة ،  
فالوشى في اللون " حَلَطُ لَوْنٍ بِلَوْنٍ ، وكذلك في الكلام ... والنمام يشي  
الكذب : يُوَلِّفُهُ ، وَيَلْوَنُهُ ، وَيُرَيِّنُهُ " (2) ، وعلى هذا فقد ربط الشارح بين  
هاتين الدالتين : وَشَى الْكَلَامِ وَوَشَى الثَّوْبِ ؛ وذلك لاشتراكهما في  
المكوّن الدلالي ( حَلَطُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ) .

### ثانياً – التأسيس أو الأصل الاشتقائي :

يُقصد به أنّ الشارح على مدار شرحه كان يسعى إلى تأسيس بعض  
الألفاظ التي يقوم بشرحه (3) وَيَنْصُ على ذلك صراحةً أو ضِمْنًا ، مع  
ملاحظة أنّه لم يكن تأسيساً استقصائياً ، لكنه كان جزئياً ، وقد عبّر عن  
هذا التأسيس بطرقٍ ، نذكرها على النحو التالي :

#### (أ) الطريقة الأولى :

هي أن يفسّر ثعلب اللفظ الوارد في بيت الشعر تفسيراً سياقياً ، ثم  
ينصُّ على دلالاته الأصلية ، حيث يقول : وأصل كذا هو كذا ، وفي أحيان  
أخرى يورد بعد ذلك بعض الفروع المتولّدة من الجذر المعجمي Lexical  
Root لهذا اللفظ ، ثم تفسيرها طبقاً للدلالة الأصلية التي نصّ عليها (4) ،  
ومن ذلك ما جاء في تفسير لفظ ( عقمه ) في تعليقه على قول زهير :  
( من الطويل )

عَلَوْنَ بِأَنْمَاطٍ عِتَاقٍ وَكَلَّةٍ      وَرَادِ حَوَاشِيهَا مُشَاكِهَةَ الدِّمِّ  
فقال : " وَيُرَوَى : عَلَوْنَ بِأَنْطَاكِيَّةٍ فَوْقَ عِقْمَةٍ ... وَعِقْمَةٌ : جَمْعُ عَقْمٍ ،  
مثل شيخ وشيخة ، وهو أن تظهر خيوط أحد النيرين ، فيعمل العامل ، فإذا  
أراد أن يُوشِي بغير ذلك اللون لواه ، فأغمضه ، وأظهر ما يريد عمله ،

(1) الشرح ، ص 339 .

(2) اللسان ، مادة ( وشي ) .

(3) يُنظر في ذلك : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 132  
وما بعدها .

(4) يُنظر : السابق ، نفسه .

وأصل الاعتقاف اللَّيُّ " (1) ؛ ولذلك كان قول ابن فارس : " العين والقاف والميم أصلٌ واحدٌ ، يدل على غموضٍ وضيقٍ وشِدَّةٍ " (2) .

فقد فسَّر الشارح دلالة لفظ ( عقامة ) ، ثم نصَّ على دلالاته الأصلية ، وهي ( اللَّيُّ ) ، وهذا ما قرَّره ابن فارس ، حيث رأى أنَّه من الدلالات المحورية التي يدور حولها هذا الجذر ( الشِدَّة ) ، وهنا نلاحظ أنَّ ( اللَّيُّ ) كما ذكره ثعلب ضربٌ من الشِدَّة التي صرَّح بها ابن فارس .

ومنه أيضًا ما جاء في شرح لفظ ( العناة ) الوارد في قول زهير :  
( من البسيط )

أَعَرَ أبيضٌ فَيَاضٌ يُفَكِّكَ عَنْ أَيْدِي الْعُنَاةِ وَعَنْ أَعْنَاقِهَا الرَّبِّقَا  
فقال ثعلب : " والعناة : الأسرى ، الواحد عان ، مثل قاضٍ وقضاة ، وأصل العنوة الذُّلُّ ، ومنه قوله تعالى (3) : ﴿ وَعَنْتِ الْوُجُوهُ ﴾ " (4) ، ومن خلاله يُلاحظ بيان ثعلب دلالة لفظ ( العناة ) ، ثم ذكر دلالاته الأصلية ، وهي الذُّلُّ ، ثم ذكر فَرْعًا من فروع هذا الجذر ، وهو خضوع وذُلُّ الوجوه لله تعالى ، وقد شاركه ابن فارس في هذا التأسيس ، حيث رأى أنَّ الخضوع والذُّلُّ أحد ثلاث دلالات محورية ، يتوارد عليها الجذر المعجمي ( عنى ) ، فقال : " العين والنون والحرف المعتل أصولٌ ثلاثة ، الأول القصد للشئ بانكماشٍ فيه وجرصٍ عليه ، والثاني دالٌّ على خضوع وذُلٍّ ، والثالث ظهور شيءٍ وبروزه ... قال الخليل : العنوة والعناء مصدرٌ للعاني ، يُقال عان أقرَّ بالعنوة ، وهو الأسير ، والعاني الخاضع المتذللُّ ، قال الله تعالى : ﴿ وَعَنْتِ الْوُجُوهُ ﴾ " (5) .

ومنه أيضًا ما جاء في شرح لفظ ( الظلم ) الوارد بصيغة المضارع المبني للمجهول في قول زهير : ( من البسيط )

هو الجوادُ الذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا فَيُظَلِّمُ  
فقال ثعلب : " يُظلم أحيانا : يُطلب إليه في غير موضع الطلب ، فيحمل ذلك لهم ، وأصل الظلم كَلِّه وضعُ الشيء في غير موضعه ، ومنه ( مَنْ

(1) الشرح ، ص 10 .

(2) المقاييس ، مادة ( عقم ) 4 / 75 .

(3) سورة طه ، الآية 111 .

(4) الشرح ، ص 52 - 53 .

(5) المقاييس ، مادة ( عنى ) .

أشبهه أباه فما ظلم ) أي فما وضع الشبه في غير موضعه " (1) ، وفيه يُلاحظ تفسير الشارح ما قصد من لفظ ( الظلم ) ، ثم بيّن أصله ، وهو وضع الشيء في غير موضعه مستشهداً على ذلك بمَثَلٍ من أمثال العرب ، وهذا ما أقرّه ابن فارس ، حيث قال : " الظاء واللام والميم أصلان صحيحان أحدهما خلاف الضياء والنور ، والآخر وضع الشيء في غير موضعه تعدياً ... ألا تراهم يقولون : ( مَنْ أشبه أباه فما ظلم ) ، أي ما وضع الشبه في غير موضعه ، ويُقال : ظَلَمْتُ فلاناً ، أي نسبته إلى الظلم ، وظلمت فلاناً فاطلم وانظلم ، إذا احتلم الظلم ، وأنشد بيت زهير : هو الجواد الذي يُعْطِيكَ نائِلَهُ عَفْواً وَيُظَلِّمُ أَحْيائاً فَيَظْلِمُ " (2) .

### (ب) الطريقة الثانية :

هي السَّعْيُ إلى تأصيل بعض الألفاظ دون تصريح بلفظ التأصيل ، فإذا كان الشارح قد سعى إلى التأصيل بذكره لفظ ( التأصيل ) ، حيث كانت هذه الطريقة لافتة للنظر على مدار الشرح ، فإنه قد سعى أيضاً إلى تفسير بعض الألفاظ ، مع التصريح بالدلالة الأصلية دون استخدام لفظ ( التأصيل ) ، ومثال ذلك ما جاء في تعليق الشارح على قول زهير : ( من الوافر )

فَلَمْ أَرِ مَعْشَرًا أَسْرَوْا هَدِيًّا      وَلَمْ أَرِ جَارَ بَيْتٍ يُسْتَبَاءُ

فقال : " يُسْتَبَاءُ : أي يُتَبَوُّ : تُتَّخَذُ امرأته أهلاً . أبو عمرو : يُسْتَبَاءُ : من البواء ، والبواء : القود ، وذلك أنه أتاهم يستجير بهم ، فأخذوه ، فقتلوه برجلٍ منهم " (3) ، وفي هذا النصّ يُلاحظ أنّ الشارح قد نصّ على دلالة الفعل ( يُسْتَبَاءُ ) ، ثم بيّن معنى المصدر ( البواء ) ، أي الدلالي الأصلية له ، وهي القود .

ومنه أيضاً ما جاء في تعليقه على قول زهير : ( من المضارع )

وضاعف من فوقها نثرةً      تَرُدُّ القَوَاضِبَ عنها فُلُولا

فقال : " والقواضب : السيوف القواطع ، يُقال : قضبه : قطعه ، ومنه قضب الله يده ، ومنه القضب الرطبة ؛ لأنها تُقَطَّع " (4) ، فقد بيّن الشارح

(1) الشرح ، ص 152 ، ويُنظر على سبيل المثال الصفحات 19 ، 27 ، 110 ، 159 ، 209 ، 272 .

(2) المقاييس ، مادة ( ظلم ) 3 / 468 .

(3) الشرح ، ص 80 .

(4) الشرح ، ص 199 ، والنثرة : الدرع .

دلالة لفظ ( القواضب ) بأنّها السيوف القاطعة ، ثم بيّن أنّ أصل القضب القطع ؛ ولذلك يُقال : قضب الله يده .

### (ج) الطريقة الثالثة :

التأصيل عن طريق إيراد بعض فروع الجذر المعجمي للفظ المُفسَّر ، مع تفسير دلالتها جميعاً ، وهو الأمر الذي يوحى إلى القارئ أنّها تشترك جميعاً في دلالة أصلية واحدة ، مع التعليل أحياناً لتسمية أي شيء باسم ما ، ومثال ذلك ما ورد في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )

أَنْ نَعَمْ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا حَبَّ السَّقِيرُ وَسَابِئُ الْخَمْرِ

فقال : " السفير ما نُحِت من الورق وتناثر ، تسوقه الرياح ، فيُحَبُّ ... إنّما سُمِّي الورق سفيراً ؛ لأنّ الريح تُسْفِرُه ، أي تكنسه ، ومنه سَفَرْتُ البيت : كنسته ، ومنه المُسْفرة : المكنسة ، واسفَرَّ رأسه إذا ذهب الشعر عنه " (1) فتفسير الشارح ضمناً للفظ ( السفير ) نلاحظ من خلاله رؤية ثلعب أنّ الدلالة الأصلية للجذر المعجمي ( سفر ) هي الإزالة والانكشاف ؛ وعلى ذلك غداً مفسراً في ضوء هذه الدلالة المفهومة ضمناً إطلاق لفظ ( السفير ) على الورق ، وعلى البيت ، وعلى الرأس ، وهذا ما صرّح به ابن فارس ، حيث قال : " السين والفاء والراء أصلٌ واحدٌ ، يدلُّ على الانكشاف والجلاء ، من ذلك السَّفَر ، يُسمّى بذلك ؛ لأنّ الناس ينكشفون عن أماكنهم ، والسَّفَر : المسافرون ، ومن الباب ، وهو الأصل : سَفَرْتُ البيت : كنستُه ، ومنه الحديث ( لو أمرت بهذا البيت فسُفِر ) ؛ ولذلك يُسمّى ما يسقط من ورق الشجر السَّفِير ، قال :

وحائلي من سفير الحَوْلِ جائله حول الجرائيم في ألوانه شهب  
وإنما سُمِّي سفيراً ؛ لأنّ الريح تُسْفِرُه " (2) .

ومما سبق في هذا المبحث نريد التأكيد على الآتي :

1 - تنبّه ثلعب إلى الرّبط بين الدلالات الجسّية بعضها مع بعض ، وبينها وبين الدلالات المجرّدة ، وأنّه عند رده الدلالة المجرّدة إلى الدلالة الجسّية يكون قد اقترب ممّا قرّره المحدثون من أسبقية الدلالات الجسّية على المجرّدة ، حيث يقول الدكتور إبراهيم أنيس : " ومع أنّ المحدثين ينادون بوجود الحيطة والحذر والاعتدال في الربط بين الدلالات ، لا يشكّون في

(1) الشرح ، ص 22 ، ويُنظر على سبيل المثال الصفحات 72 ، 113 ، 384 .

(2) المقاييس ، مادة ( سفر ) 3 / 82 ، والبيت من البسيط .

أنَّ كثيراً جداً من الألفاظ التي تعبّر عن دلالاتٍ مجردةٍ قد انحدرت إلينا من دلالاتٍ محسوسةٍ " (1) .

2 – تنبيه الشارح ، باعتباره علماً من أعلام القرن الثالث الهجري إلى وجود دلالةٍ أصليةٍ محوريةٍ ، تدور حولها فروع الجذر اللغوي ، وتُفسّر دلالات هذه الفروع في ضوء هذه الدلالات الأصلية ، مستشهداً في شَرْح هذه الدلالات بالقرآن والشِّعر والأمثال ؛ لتدعيم أقواله ؛ وعلى ذلك فإننا نلاحظ أنَّ ابن فارس ( ت 395 هـ ) لم يكن أول مَنْ تنبّه إلى فكرة التّأصيل في معجمه ( المقاييس ) ، وإنْ كانت الفكرة قد التصقت به ؛ لأنّه جعل معجمه وفقاً عليها وهدفاً أساسياً ، يبغى الوصول إليه وإزاحة السِّتار عنه .

وبعدُ ، فهذا عرضٌ لبعض ما ورد في شَرْح ثعلب على ديوان زهير من ملاحظ ، تتصل بالاشتقاق ، ننقل بعده إلى العرض لموضوع العلاقات الدلالية ، في المبحث التالي .

## المبحث الخامس العلاقات الدلالية

سنعالج في هذا المبحث ما يُسمّى بقضايا تعدُّ اللفظ للمعنى ، وتعدُّ المعنى للفظ ، والتي تمثّلت في ( المشترك اللفظي والأضداد والترادف ) ، وهذه العناصر الثلاثة تدخل ضمن ما يُسمّى في الدرس اللغويّ الحديث بنظرية ( العلاقات الدلالية Semantic Relations ) بين الكلمات ؛ ومن هنا كان عنوان هذا المبحث ( العلاقات الدلالية ) ، ولنا أن نتساءل

---

(1) دلالة الألفاظ ، ص 164 .

عن ماهية تلك النظرية . إنَّ تلك النظرية " تتصل بتعدُّد دلالة الكلمة أو تعدُّد معانيها وغموضها ، كما تعتبر جزءاً من منهج أشمل وأوسع في دراسة علم الدلالة ، وهو ما يُطلق عليه علم الدلالة التركيبيّ Structural Semantics (1) ، وقد أدرك القدماء من اللغويين جانباً هاماً من طبيعة العلاقات الدلالية بين الكلمات في بعض الظواهر الدلالية التي درسوها ، مثل الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد ، ولكنهم لم يضعوا ذلك في منهج عام ، ينطبق على كل اللغات ، كما أنَّهم لم يدركوا طبيعة العلاقة بين فكرة التعبير الدلالي وفكرة العلاقات الدلالية ، كما فعل المحدثون (2) ، وفيما يلي عرضٌ للمشترك اللفظي والتضاد والترادف ، في الشرح على النحو التالي :

### أولاً – المشترك اللفظي :

المشترك اللفظي هو " اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة " (3) ، أي أنَّ هذه المظاهر عبارة عن البحث في طبيعة العلاقة بين الكلمات ، من حيث اتِّحاد الصورة واختلاف المعنى ، وقد اهتم القدماء من اللغويين بتلك الظاهرة ، حيث تنوعت المصنفات ، فمنها ما اتَّجه إلى دراسته في القرآن الكريم ، ومنها ما اتَّجه إلى دراسته في الحديث النبوي الشريف ، ومنها ما اتَّجه إلى دراسته في اللغة العربية ككل (4) .

والملاحظ من خلال استقراء الأمثلة التي ذكرها اللغويون للمشترك اللفظي أنَّه " يتحقق عندما تُوَدِّي كلمة ما أكثر من معني ، من غير نظير إلى ما إذا كانت هناك علاقة بين المعنيين أو لا ، فالأول مثل كلمة الهلال ، والثاني مثل كلمة الأرض ، أو ما إذا كان المعنيان متضادين أو لا ، أو ما إذا كان المعنيان متوزعين بين لهجتين أو مستعملين في لهجة واحدة ، وكذلك دون نظير إلى ما إذا كانت الكلمة في أحد معنيها تنتمي

- 
- (1) يُنظر : الكلمة " دراسة لغوية معجمية ص 121 بتصرف ، وعلم اللغة بين القديم والحديث ص 217 ، وكذلك : Lyons : semantics , Vol 1 , p . 270 .  
(2) يُنظر : علم اللغة بين القديم والحديث ص 217 .  
(3) المزهري 1 / 369 .  
(4) يُنظر في تفصيل ذلك : د . أحمد مختار عمر : من قضايا اللغة والنحو ص 12 وما بعدها ، وعلم الدلالة ص 127 – 135 .

إلى قسمٍ معيّنٍ من أقسام الكلام ، وفي المعنى الآخر إلى قسمٍ آخر ، أو كانت تنتمي بمعنيها إلى قسمٍ واحدٍ " (1) .

أمّا عن القول بوقوع المشترك في اللغة ، فقد أَرَجَحَ موقف علماء العرب بين منكرٍ له ، كابن درستويه ، وبين مثبتٍ له ، وعليه أكثر علماء اللغة ، ولكلِّ وجهة نظرٍ (2) ، وإذا أردنا أن نتعرف على دراسة المحدثين للمشترك اللفظي (تعدّد معاني اللفظ الواحد) سنجد أنهم يميّزون بين مصطلحين مختلفين ، هما :

(أ) مصطلح Homonymy (المشترك اللفظي) : هو ما يُطلق على الكلمات المختلفة المعنى إلا أنّها متحدةٌ في صورة النطق ، مثل الكلمات : الثغر بمعنى الفم ، والثغر بمعنى الفرجة ، والثغر بمعنى المكان على شاطئ البحر ، يُخاف هجوم الأعداء منه (3) ، ومثال ذلك في الإنجليزية كلمة Flour بمعنى الدقيق أو الطحين ، وكلمة Flower بمعنى الزهرة ، فإذا تشابهت الكلمتان في النطق والهجاء ، فإنّ ذلك يدل على مصطلح آخر هو Homography ، ومثال ذلك في الإنجليزية أيضًا كلمة Rest بمعنى الباقي وبمعنى يستريح (4) .

(ب) مصطلح Polysemy (تعدّد المعنى) : ويُقصد به دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى ، وذلك " مثل كلمة العيسوب ، التي تعني السيّد من الناس ، وأيضًا رئيس النحل ، وكلمة Operation في الإنجليزية بمعنى عملية ، وحين تُسمع منعزلةً عن السياق لا يدري السامع ما إذا كانت الكلمة تعني عمليةً جراحيةً أو عمليةً استراتيجيةً أو صفقةً تجاريةً " (5) ؛ وعلى ذلك ، فإنّ هذا المصطلح يشير إلى دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجةً لآكتسابها معنًى جديدًا أو معاني جديدة ، ويمكن أن يُسمى كذلك تعدّد المعنى نتيجة تطور في جانب المعنى ، أو كلمةً واحدةً ، تساوي معنى متعدّدًا (6) ، أو مشترك في التغيّر في المعنى ، وفي هذا النوع من

(1) علم الدلالة ص 138 – 139 .

(2) يُنظر : المزهري 1 / 369 – 370 ، ودلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ، 214 وما بعدها ، وفصول وفصول في فقه العربية ص 286 – 287 ، والمشارك اللغوي بين النظرية والتطبيق ص 65 وما بعدها .

(3) علم اللغة بين القديم والحديث ص 228 .

(4) يُنظر : الكلمة " دراسة لغوية معجمية " ، ص 125 – 126 .

(5) يُنظر : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 229 .

(6) يُنظر : علم الدلالة ص 145 ، وعلم الدلالة لبالمر ، ص 107 – 108 .



نوعي المشترك تكون العلاقة بين دلالات اللفظ واضحةً ، وينهض الاستعمال المجازي بالدور الرئيسيّ في خلق ألفاظه (1) .

أمّا عن معايير الفصل بين الهومونيمي والبوليزيمي ، فقد أدلى بعض العلماء بدلّوهم في هذا الموضوع ؛ استناداً إلى بعض المعايير ، وذلك كالمعيار الاشتقاقي والدلالي وغيرهما (2) .

وفيما سبق ما يشير إلى أنّ القدماء من اللغويين لم يفرّقوا بين المصطلحين السابقين ، على نحو ما رأينا عند المحدثين ، أمّا عن أسباب المشترك اللفظي في لغتنا العربية ، فيمكن أن نجلها في ضوء ما كتبه القدماء والمحدثون فيما يلي :

1 – الاستعمال المجازي .

2 – اختلاف لهجات العرب .

3 – التغيّر الصوتي .

4 – اقتراض الألفاظ من اللغات المختلفة (3) .

نأتي بعد ذلك إلى كيفية استخدام ثعلب لمصطلح المشترك اللفظي ، فنرى أنّه لم يصرّح به ، وكذلك لم يستعمل مصطلحاً آخر بدلاً منه ، وإنّما ترك ذلك اعتماداً على فهم القارئ ، وقد تعرض للمشارك داخل السياق ، حيث كان يذكر معنى الكلمة ، ثم يذكر بعض معانيها ، وهو الأمر الذي يفهم منه القارئ أنّه يشير إلى المشترك اللفظي ، ولكن ربّما يتساءل سائلٌ ، فيقول : هل عددت الألفاظ المشتركة في الشرح من نوع التغيّر في المعنى Polysemy أم عددها من نوع التغيّر في اللفظ Homonymy ؟ أقول : لقد لجأت في هذا الحكم إلى المعيار الدلالي ، فإذا كانت العلاقة بين دلالات اللفظ واضحةً أو يمكن الربط بينها دون تكلفٍ ، ولم يكن يُظنُّ أنّ اللفظ من التغيّر الصوتي دون غيره ، فقد عددت مثل هذا اللفظ من مشترك التغيّر في المعنى ، أمّا إذا كانت العلاقة بين

---

(1) يُنظر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفصليات ص 31 ، وعلم الدلالة بين النظرية والتطبيق ص 182 وما بعدها ، ودور الكلمة في اللغة ص 126 – 127 .

(2) يُنظر في تفصيل ذلك : علم الدلالة ص 148 ، وكذلك :

Lyons : semantics , Vol. 2 , p .559 .

(3) يُنظر : علم الدلالة ص 139 – 142 ، وفصول في فقه العربية ص 288 – 293 ، والكلمة " دراسة لغوية معجمية " ص 123 – 125 ، ومعجم الموضوعات ص 379 – 385 .

دلالات اللفظ غير واضحة ، وكان اللفظ مظنة التغيير الصوتي دون غيره ، ففي ذلك ما يرجح كونه من مشترك التغيير في اللفظ (1) .

وهنا أشير إلى أنه على الرغم من صعوبة الفصل بين الهومونيمي والبوليزيمي ، وهو ما يترتب عليه صعوبة الحكم على اللفظ ، أهو من نوع الـ Homonymy ( كلمة واحدة = معنى واحد ) أو من نوع الـ Polysemy ( كلمة واحدة = أكثر من معنى ) – كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر (2) – فإنني اجتهدت في الفصل بينهما ، فيما يخص الألفاظ الواردة بالشرح .

أمّا عن ملاحظ الاشتراك الواردة في الشرح ، فنحاول عرضها فيما يلي ، في ضوء الأسباب السالفة الذكر ، ثم بيان إلى أي نوع من هذين النوعين تنتمي ، وذلك على النحو التالي :

1 – لفظ ( الخِلفَة ) ، وقد ورد في قول زهير : ( من الطويل )  
بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِيْنَ خِلْفَةً وَأَطْلَؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ  
وفي شرحه قال ثعلب : " والخِلفَة : اختلاف الألوان ، والخِلفَة : أن ينبت الرُّطب في أصل اليابس " (3) .

2 – لفظ ( الكُشف ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الطويل )  
فَتَعْرُكُكُمْ عَرَكَ الرَّحَى بِنْفَالِهَا وَتَلْفَحُ كِشَافًا ثُمَّ تُنْتَجُ فَنُتَمِّمُ  
فقال ثعلب في شرحه : " وهذيل وخزاعة وكنانة يقولون : الكشوف من الإبل : التي تمكث سنتين لا تحمل ، وتميم وأسد وربيعة يقولون : الكشوف : التي إذا أنتجت ضربها الفحل بعد أيام ، فلقحت " (4) .

3 – لفظ ( الكَلأ ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
رَعَى بَعِيْثٍ لِأَوْرَاكِ فَنَاصِفَةً مِنْ الشِّتَاءِ فَلَمَّا شَأُوهُ نَفَقَا  
فقال ثعلب : " والغيث : الكَلأ بعينه في هذا الموضع ، وهو أيضاً المطر " (5) .

---

(1) يُنظر : معالم الدرس الدلالي في شرح الأنباري للمفضليات ص 245 وما بعدها .

(2) يُنظر : علم الدلالة ص 54 .

(3) الشرح ، ص 5 .

(4) السابق ص 20 .

(5) السابق ص 43 ، وأوراك وناصفة : من بلاد تميم ، وقوله : فلما شأوه نفقا : يقول : رعى هذا الثور هذه المواضع الشتاء ، فلما انقضى عنه وخرج الربيع نشط عنه ، أي خرج يطلب مواضع الماء .

4 - لفظ ( النَّهْرُ ) وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
حَتَّى إِذَا ظَنَّ قَرْنَ الشَّمْسِ غَالِبَةً وَخَافَ مِنْ جَانِبِهِ النَّهْرَ وَالرَّهَقَا  
وفي شرحه قال ثعلب : " والنَّهْرُ : الجَدْبُ ، أي خاف أن تجذبه الكلاب  
بأفواهاها ، والنَّهْرُ ضَرْبُ السَّاقِي بِالدَّلْوِ فِي الْمَاءِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ؛ لِيَمْتَلَى ،  
وَأَنشَدَ أَبُو مُضَرٍّ :  
لَيْسَ السُّقَاةُ كُلَّهُمْ بِأَمْثَالِ النَّاهِرِ لِلنَّاهِرِ وَالدَّالِي الدَّالُّ " (1)

5 - لفظ ( الأَبَقُ ) ، وذلك في تعليقه في على قول زهير : ( من البسيط )  
القَائِدُ الْخَيْلِ مَنُكُوبًا دَوَابِرُهَا قَدْ أَحْكَمَتْ حِكْمَاتِ الْقِدِّ وَالْأَبَقَا  
قال : " وقال الأصمعي ... والأَبَقُ شبه الكتان ... وقال غيره الأَبَقُ : حبال  
الْقَنْبِ " (2) .

6 - لفظ ( الظنون ) ، وذلك ورد في قول زهير : ( من الكامل )  
جَلِدْ يَحْتِ عَلَى الْجَمِيعِ إِذَا كَرِهَ الظُّنُونُ جَوَامِعَ الْأَمْرِ  
وقال ثعلب في شرحه : " الظنون : البئر القليلة الماء ، التي لا يوثق بها ،  
قال الأعشى :

مَا جُعِلَ الْجُدُّ الظُّنُونُ الَّذِي جُنِبَ صَوْبَ اللَّجْبِ الْمَطَرِ " (3) .

7 - لفظ ( المائل ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من البسيط )  
دَارٌ لِأَسْمَاءَ بِالْعَمْرَيْنِ مَائِلَةٌ كَالْوَحْيِ لَيْسَ لَهَا مِنْ أَهْلِهَا أَرْمٌ  
فقال : " والمائل : المنتصب ، والمائل : اللاطئ ، وهو الذاهب الذي لا  
يُرى له شَخْصٌ " (4) .

8 - لفظ ( الدِّينِ ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )  
أَحْسِبْتَنِي فِي الدِّينِ تَابِعَةً أَوْ لَوْ حَلَلْتِ عَلَى بَنِي سَهْمٍ  
وفي شرحه قال ثعلب : " الدِّينِ الطاعة ها هنا ، والدِّينِ : الحال والدَّأْبُ ،  
وَأَنشَدَ لِلْمَثَقَبِ : \* أَهَذَا دِينُهُ أَبَدًا وَدِينِي \* ، والدِّينِ : الجزاء " (5) .

9 - لفظ ( العِرضِ ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الكامل )  
رَأَيْتُكَ عِزَّتِي وَصَدَدْتِ عَنِّي فَكَيْفَ رَأَيْتِ عِرْضِي وَاصْطِبَارِي  
فقال : " عِرْضِي : حَسْبِي ، يُقَالُ : حَمَى عِرْضَهُ ، أَي حَسَبَهُ ، وَالْعِرْضُ  
أَيْضًا : رِيحُ الْجَسَدِ فِي غَيْرِ هَذَا " (1) .

(1) السابق ، ص 47 ، وبيت أبي مُضَرٍّ من السريع ، والرَّهَقُ : اللِّحَاقُ ، وَيُقَالُ  
اللُّحُوقُ .

(2) السابق ص 49 ، والدوابر : مآخيز الحوافر ، أي أكلت الأرض دوابرها .

(3) السابق ، ص 93 - 94 .

(4) السابق ص 146 .

(5) السابق ص 253 .

10 - لفظ ( الخَرْق ) ، وذلك في تعليقه على قول زهير : ( من الوافر )  
 وَخَرَقَ تَهْلُكُ الأرواحُ فِيهِ بَعِيدُ القَوْرِ مُشْتَبِهَ المَتَانِ  
 قال : " قال الأصمعي : الخرق : البريئة التي لا ماء بها ، وقال أبو عمرو : الخَرْقُ : البلد البعيد الأطراف ، لا تُرى أطرافه ، قال : ولا يكون الخرق ها هنا إلا كذلك ، ألا ترى قوله : تَهْلُكُ الأرواحُ فِيهِ ، أي لا تتبين فيه من سَعَتِهِ ، ليس فيه شيءٌ يَرُدُّها " (2) .

وبعد هذا العرض لبعض الأمثلة الخاصة بألفاظ المشترك اللفظي في الشرح أشير إلى أنه إذا أنعمنا النظر في ألفاظ المشترك السابقة سنجد أنها قد حدثت بسبب ما من أسباب الاشتراك في اللغة ، فمنها ما هو مظنة التغير الدلاليّ ، كما هو الحال في لفظ ( الخَلْفَة ) ، فإنه يدل على :

- اختلاف الليل والنهار .
  - الرُّطْب ينبت في أصل اليابس .
- وبهذا اختلفت الدلالة ، على الرغم من الاتحاد في اللفظ ، وهو الأمر الذي يؤدي بهذا اللفظ إلى دخوله حيِّز المشترك اللفظيّ .

ويمكننا أن نعتبر هذا الاشتراك نتيجةً للتغيُّر في دلالة اللفظ ، فالدلالة الثانية ليست أصليةً في اللفظ ، إنّما الذي نعتقده أنها متغيِّرةٌ عن دلالاته الأصلية ، وهي مجيء شيءٍ بعد شيءٍ ، قال ابن فارس : " الخاء واللام والفاء أصولٌ ثلاثة ، أحدها أن يجيء شيءٌ بعد شيءٍ يقوم مقامه " (3) ، أي أنّ مجيء شيءٍ بعد شيءٍ ، وقيامه مقامه هو أحد الدلالات المحورية الثلاثة التي يدور حولها الجذر المعجميّ ( خ . ل . ف ) ، ومنه اختلاف الليل والنهار ، قال ابن منظور : " الخَلْفَة اختلاف الليل والنهار ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خَلْفَةً ﴾ (4) ، أي هذا خلفٌ من هذا ، يذهب هذا ويجيء هذا ، وأنشد لزهير :

بِهَا العَيْنُ والأَرَامُ يَمْشِيْنَ خَلْفَةً وَأَطْلَؤُهَا يَنْهَضُنْ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ (5)

---

(1) السابق ص 336 .  
 (2) السابق ص 349 ، ويُنظر مواضع أُخر ، فعلى سبيل المثال يُنظر الصفحات 3 ، 9 ، 24 ، 36 ، 44 ، 48 ، 49 ، 51 ، 53 ، 65 ، 66 ، 69 ، 111 ، 118 ، 132 ، 176 ، 193 ، 248 ، 293 ، 102 ، 307 ، 310 ، 316 ، 329 ، 352 ، 358 ، 376 .  
 (3) المقاييس ، مادة ( خلف ) 2 / 210 .  
 (4) سورة الفرقان ، الآية 62 .  
 (5) اللسان ، مادة ( خلف ) .

والجدير بالذكر أنّه لما كان ابن فارس قد صرّح بأنّ ( الخلفة ) أنّ يجيء شيءٌ بعد شيءٍ ، ويقوم مقامه ، فإنّ الدلالة الثانية التي ذكرها الشارح ( الرُّطب ينبت في أصل اليابس ) نلاحظ فيها أنّ الرُّطب لم يقيم مقام اليابس ، إنّما نبت فيه ؛ ولذلك نلاحظ أنّ هذه الدلالة الأصلية للفظ ( الخلفة ) قد تغيرت في مرحلة ما بالتعميم ، وكان من نتيجة ذلك أنّ أضيفت الدلالة الثانية إلى لفظ ( الخلفة ) ، وهو ما يمكن أن ينطبق على لفظي ( الأبق والمائل ) ، وغيرهما .

وكذلك يُلاحظ في الأمثلة السابقة أنّ منها ما هو وليد اختلاف لهجات القبائل ، وليس أدل على ذلك من اختلاف القبائل في دلالة لفظ ( الكشوف ) ، فهذيل وخزاعة وكنانة يقولون : الكشوف من الإبل التي تمكث سنتين لا تحمل ، وتميم وأسد وربيعة يقولون : الكشوف من الإبل التي إذا نتجت ضربها الفحل بعد أيّامٍ ، فلقحت ، وبهذا يختلف المعنيان تمامًا نتيجة اختلاف اللهجات ، وهو الأمر الذي يؤدي به إلى دخوله حيّز المشترك اللفظي .

ومن مظاهر هذا الاختلاف أيضًا ما رأيناه في الأمثلة ، حيث قول الشارح : قال الأصمعي كذا ... وقال غيره كذا ... وقال الأصمعي كذا ... وقال أبو عمرو كذا ... إلخ ، وكل ذلك يُضاف إليه ملاحظة أنّ تغيير معنى اللفظ لدى قبيلةٍ ما لا يعني تغييره عند بقية القبائل الأخرى ، فربما اشتهر هذا المعنى المتغير عند هذه القبيلة أو تلك " فلما جمعت اللغة خُيِّل لجامعيها أنّ إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من هذه المعاني ، في حين أنّ قبيلةً أخرى تستعملها في معنى آخر ، والحقيقة أنّ معنى هذه الكلمة قد تغير في لهجةٍ من اللهجات دون أن يطرأ عليه تغيير في اللهجة الأخرى " (1) .

أمّا إذا بحثنا عن اشتراكٍ ناتج عن اقتراضٍ من لغاتٍ أخرى ، فهذا ما لا نجده في الشرح ، مع ملاحظة أنّ الشارح قد نصّ على بعض الألفاظ المعربة (2) .

(1) يُنظر : في اللهجات العربية ، ص 197 ، وفصول في فقه العربية ص 329 .

(2) يُنظر : الشرح ، ص 36 ، 257 .

وبعد هذا التطواف مع بعض ملاحظ ( المشترك اللفظي ) نلاحظ أنّ السياق لم يترك هذه الألفاظ وشأنها ، ولكن كثيراً ما كان يحدّد الدلالة المقصودة ، ونفهم ذلك من قول الشارح ( وهو ها هنا - في غير ذلك ) ، لكن تُرى تحت أي نوع من نوعي المشترك تدخل ملاحظ الاشتراك في شرح ثعلب ، ومن بينها الملاحظ سالفة الذِّكر ؟ إذا أنعمنا النظر في هذه الملاحظ سنجد علاقةً وثيقةً من حيث المعنى لا اللفظ بين الألفاظ المشتركة ؛ لذا فكلُّ ملاحظ الاشتراك في الشرح تدخل في إطار التغيُّر في المعنى Polysemy ؛ لخلوها من مشترك التغيُّر في اللفظ Homonymy ، وفيما يلي عرضٌ لبعض ملاحظ الأضداد في الشرح ، فالأضداد ترتبط بالمشترك اللفظي ، من منطلق أنّها نوعٌ من أنواع المشترك اللفظي .

### ثانياً - الأضداد :

تُعَدُّ الأضداد نوعاً من العلاقات الدلالية بين الألفاظ في اللغة العربية ، حيث يوجد للكلمة معنيان مختلفان ، كالسُدفة للظلمة والضوء ، والناهل للعطشان والريان ، والجون للأبيض والأسود ، والصريم لليل والنهار ، والصارخ للغيث والمستغيث ؛ ولذلك قال ابن فارس في تعريف الأضداد اصطلاحاً : " هذا باب كتاب ذِكر الحروف التي تُوقعها العرب على المعاني المتضادة ، فيكون الحرف فيها مؤدِّياً عن معنيين مختلفين " (1) .

وتُعَدُّ هذه الظاهرة من الظواهر التي تنفرد بها اللغات السامية بعامة ، واللغة العربية بوجهٍ خاص ، حتى أنّ بعض علماء المعاجم المعاصرين ( زجوستا Zgusta ) لم يجد مثلاً لهذه الظاهرة لكي يوضِّحها إلا من اللغة العربية (2) ، والأضداد بالمفهوم السابق تخالف ما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Antonymy بمعنى التضاد (3) ، فهذا المصطلح يدلُّ على وقوع التضاد بين لفظين مختلفين نطقاً ، أي أنّ كلاهما ينتمي إلى أصلٍ معيّن ، وذلك نحو الصغير والكبير ، والأسود والأبيض ... إلخ ،

(1) يُنظر : الأضداد ، ص 1 .

(2) يُنظر : الكلمة " دراسة لغوية معجمية " ، ص 136 .

(3) يُنظر : بالمر : علم الدلالة ص 122- 125 ، ومعاجم الموضوعات ص 347 .

وهذا ما يسمّيه لوريتوتود بالتضاد المتدرّج الذي يشير إلى أزواج من الألفاظ ، مثل حسن ورديء وصغير وكبير (1) .

والتضاد بهذا المفهوم يُعدُّ مخالفًا لِمَا قصدنا معالجته في هذه الدراسة ؛ لأننا سنعرض للظاهرة في ضوء ما رسمه القدماء من معالم لها ، حيث إنَّها لاقت اهتمامهم ، فأفردوا لها مؤلِّفاتٍ خاصة ، كما هو الحال عند أبي علي محمد بن المستنير المعروف بفطرب ( ت 206 هـ ) ، والأصمعيّ ( ت 216 هـ ) ، وابن السيِّكيت ( ت 224 هـ ) ، وأبي حاتم السجستاني ( ت 255 هـ ) ، وأبي بكر محمد بن القاسم المعروف بابن الأنباري ( ت 327 هـ ) ، وأبي الطيّب اللغويّ ( ت 351 هـ ) ... إلخ .

وهناك كتب تحدّثت عن الأضداد ، ولم يكن الهدف منها التاليف في هذه الظاهرة ، كما هو الحال عند ابن قتيبة ( ت 276 هـ ) في كتابه أدب الكاتب ، والثعالبي ( ت 430 هـ ) في كتابه فقه اللغة وسر العربية ، وابن سيده ( ت 458 هـ ) في كتابه المُخصَّص ، والسيوطيّ ( ت 911 هـ ) في المزهر ، وأبو عُبيد القاسم بن سلام ( ت 224 هـ ) في كتابه الغريب المُصنَّف (2) .

وقد اختلف اللغويون العرب حول هذه الظاهرة ، فمنهم من أثبتها ، ومنهم من أنكرها ، فأما المثبتون لها فكثيرون (3) ، وأما الذين أنكروها ، فمنهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ( ت 291 هـ ) ، حيث قال - علي حدِّ قول الجواليقي - : " ليس في كلام العرب ضدٌّ ؛ لأنَّه لو كان فيه ضدٌّ لكان الكلام مُحالاً ؛ لأنَّه لا يكون الأبيض أسود ، ولا الأسود أبيض ، وكلام العرب ، وإن اختلف اللفظ فالمعنى يرجع إلى أصلٍ واحدٍ ، مثل قولهم ( التَّلعة ) ، وهو ما علا من الأرض ، وهي ما انخفض ؛ لأنَّها مسيل الماء إلى الوادي ، فالمسيل كلُّه تَّلعةٌ ، فمرةً يصير إلى أعلاه ، فيكون تَّلعةٌ ، ومرةً ينحدر إلى أسفله ، فيكون تَّلعةٌ ، فقد رجع الكلام إلى أصلٍ واحدٍ ، وإن اختلف اللفظ ، وكذلك ( الجون ) هو الأسود ، وإذا اشتدَّ بياض الشيء حتى يغشى البصر رُئي كالأسود " (4) .

(1) لوريتوتود : مدخل إلى علم اللغة ص 99 ، ترجمة الدكتور مصطفى التوني .

(2) حول التاليف في الأضداد يُنظر : علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ، ص 172 - 173 ، والمشارك اللغوي نظريةً وتطبيقاً ص 134 - 141 .

(3) يُنظر : المزهر 1 / 389 وما بعدها .

(4) الجواليقي : شرح أدب الكاتب ص 251 .

وهذا الرأي فيه نظرٌ ، سنفصل القول فيه بعد قليل ، وقد أنكر الأضداد أيضاً ابن درستويه ( ت 347 هـ ) ، ولكلٍ من الفريقين ما يؤيد وجهة نظره (1) .

وفي ضوء حديث اللغويين ، قدماء ومحدثين نستطيع أن نتبين أهم أسباب وقوع هذه الظاهرة في لغتنا ، على النحو الآتي (2) :

- 1 - الاستعمال اللهجي .
- 2 - دلالة اللفظ على العموم .
- 3 - التفاؤل والتشاؤم .
- 4 - التَّهْكُمُ والسُّخْرِيَّة .
- 5 - الخوف من الحسد .
- 6 - دلالة الصيغة الصرفية .
- 7 - التغيُّر الصوتي .
- 8 - الانتقال الدلالي .

وهذه الأسباب ستعرض للحديث عن بعضها ، في حدود ما وجدناه عند ثعلب من ملاحظ للأضداد .

نأتي بعد ذلك إلى العرض لملاحظ الأضداد في الشرح ، فنشير إلى أنَّ الشارح قد اتخذ سبيلين للإشارة إلى الكلمات المتضادة ، أمَّا أولهما ، فهو النصُّ على ذلك بقوله : وهو من الأضداد ، وهو حرفٌ من الأضداد ، أمَّا الآخر ، فهو عدم التصريح بلفظ الأضداد ؛ اعتماداً على السياق وفهم الفارئ ، وفيما يلي عرضٌ لبعض ملاحظ الأضداد الواردة في الشرح ، في ضوء العوامل السابق ذكَّرها ، على النحو التالي :

#### أولاً - دلالة اللفظ في أصله على العموم :

قد يجيء التضاد أحياناً من دلالة الكلمة " في أصل وضْعها على معنى عام ، يشترك فيه الضدان ، فتصلح كلُّ منهما لذلك المعنى الجامع ،

---

(1) حول هذه الآراء يُنظر : فصول في فقه العربية ص ، وعلم الدلالة ص 174 - 175 ، وعلم اللغة بين القديم والحديث ، للدكتور عبد الغفار هلال ص 294 - 296 ، ودراسات في اللهجات العربية ، للدكتور رياض كريم ، ص 193 - 194 ، والمشترك اللغوي ص 148 وما بعدها .

(2) يُنظر المراجع السابقة ، بالإضافة إلى الكلمة " دراسة لغوية معجمية " ص 139 - 141 ، ومعجم الموضوعات ص 351 - 358 .



كالصارخ ، في إطلاقه على المغيث والمستغيث ؛ لأنَّ المغيث يصرخ بالإغاثة ، والمستغيث يصرخ بالاستغاثة ، فمعنى اللفظ متحقق فيهما ، وقد يغفل بعض الناس عن ذلك المعنى الجامع ، فيظن الكلمة من قبيل الأضداد " (1) ، لكن ما يراه ابن الأنباري أنَّ الأصل لمعنى واحد ، ثم تفرَّع إلى معنيين ، على جهة الاتِّساع ، حيث قال : " وقال آخرون : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فالأصل لمعنى واحد ، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع " (2) .

وفي ضوء هذا التفسير يمكننا أن نتناول لفظي ( الصريم ) والصارخ ) ، الواردين في شرح ثعلب ، فأما لفظ ( الصريم ) ، فقد ورد في تعليق الشارح على قول زهير : ( من الطويل )

بَكَرَتْ عَلَيْهِ غُدْوَةٌ فَوَجِدْتُهُ      فَعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلَهُ

فقال : " قال أبو عبيدة : الصريم الليل ، والصريم : الصُّبْحُ " (3) ، ومن خلاله يُلاحظ اعتبار الشارح لفظ ( الصَّرِيم ) من الأضداد ، حيث دلَّ على الليل ، وعلى الصُّبْحِ معًا ، وقد شاركه في ذلك مؤلفوا الأضداد ، قال ابن الأنباري : " والصريم من الأضداد ، يُقال : الليل صريمٌ وللنهار صريمٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما ينصرم من صاحبه ، قال الشاعر :

بَكَرَتْ عَلَيَّ تَلُومَنِي بِصَرِيمٍ      فَلَقَدْ عَذِلْتِ وَأَمْتِ غَيْرَ مُلِيمِ  
أراد ( الليل ) ، وقال الآخر :

عَلَامٌ تَقُولُ عَاذِلْتِي تَلُومٌ      تُورِّقُنِي إِذَا انْجَابَ الصَّرِيمُ

أراد بالصريم الليل ، وقال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾ (4) ، فمعناه كالليل الأسود ، وقال زهير :

غَدَوْتُ عَلَيْهِ غُدْوَةٌ فَوَجِدْتُهُ      فَعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلَهُ" (5)

وتفسير هذا التضاد أنَّ دلالة الفعل ( صرم ) تدور حول دلالة مركزية هي ( القَطْع ) ، قال ابن فارس : " الصاد والراء والميم أصلٌ

(1) يُنظر : د . علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، ص 195 .

(2) الأضداد ص 8 .

(3) الشرح ، 141 ، ويُنظر مواضع أخر ، فعلى سبيل المثال يُنظر الصفحات 85 ، 203 ، 204 ، 206 ، 293 ، 295 ، والصريم جمع صريمة ، وهي القطعة من الرمل ، تنتقع من معظمه .

(4) سورة القلم ، الآية 20 .

(5) الأضداد ص 84 ، ويُنظر : الأضداد للأصمعي ص 41 ، وأضداد السجستاني ص 137 .

واحدٌ صحيحٌ مطَّردٌ ، وهو القطع " (1) ، فنظرًا لأنَّ الفعل يدلُّ على معنى عامٍّ ، هو القَطْعُ ، ولَمَّا كان كلُّ من الليل والنهار ينقطع أحدهما من صاحبه ، فقد سوَّغ ذلك إطلاقَ لفظ ( الصريم ) عليهما ، مع ملاحظة أنَّ الشارح لم يحاول تفسير علة ذلك التضاد وغيره ، كما سيتضح لنا فيما يأتي من ألفاظ .

أمَّا عن لفظ ( الصارخ ) ، فقد ورد في قول زهير : ( من الطويل )  
إِذَا مَا سَمِعْنَا صَارِحًا مَعَجَتْ بِنَا إِلَى صَوْتِهِ وَرُقُّ الْمَرَائِكِلِ ضُمُرٌ  
وجاء في شرحه : " الصارخ والصريخ : المستغيث ، والصريخ والصارخ : المُغِيث " (2) ، وفيه يُلاحظ اعتبار الشارح لفظ ( الصارخ ) من الأضداد ؛ لأنَّه يدلُّ على المُسْتغِيثِ والمُغِيثِ ، وفي هذا قال ابن الأنباري : " والصريخ والصارخ من الأضداد ، ويُقال : صارخٌ وصريخٌ للمُغِيثِ ، و صارخٌ وصريخٌ للمستغيث " (3) ، وهذا ما أدلى به أصحاب المعاجم أيضًا ، قال صاحب تاج العروس : " والصارخ المُغِيثِ والمُسْتغِيثِ ضدُّ ، قاله ابن القَطَّاع ، وحكاه يعقوب في كتاب الأضداد عن الجماهير ، وقيل الصارخ المستغيث ، والمصرخ المُغِيثِ ، قال الأزهرى : ولم أسمع لغير الأصمعيِّ في الصارخ أن يكون بمعنى المُغِيثِ ، قال : والناس كلهم على أنَّ الصارخ المستغيث ، والمُصرخ المُغِيثِ ، كالصريم فيهما ، أي في المُغِيثِ والمُسْتغِيثِ ، فهو من الأضداد أيضًا " (4) .

ويمكن تفسير ذلك التضاد بدلالة الفعل ( صرخ ) على معنى عام ، هو رَفَعُ الصوت ، قال ابن منظور : " الصرخة : الصيحة الشديدة عند الفرع والمصيبة ، وقيل الصُّراخ : الصوت الشديد : ما كان صرخ يصرخ صراخًا " (5) ؛ ونظرًا لأنَّ كلاً من المستغيث والمُغِيثِ يرفع صوته ، فقد سوَّغ ذلك إطلاقَ لفظ ( الصارخ ) عليهما ، ويُعصِّد ذلك ما نقله الجواليقي عن ثعلب قال : " والصارخ : المستغيث ، والصارخ

(1) المقاييس ، مادة ( صرم ) 3 / 344 .

(2) الشرح ، ص 215 .

(3) الأضداد ص 80 ، ويُنظر : أضداد الأصمعيِّ ص 53 - 54 ، والسجستاني ص 105 ، وابن السكِّيت ص 195 ، والصاغاني ص 235 .

(4) تاج العروس ، مادة ( صرخ ) .

(5) اللسان ، مادة ( صرخ ) .

المغيث ؛ لأنه صراخٌ منهما " (1) ، فأصلهما من بابٍ واحدٍ ، وهذا ما يعده ابن الأنباري من باب الاتساع .

### ثانياً – الاستعمال اللّهجي :

يلعب الاستعمال اللّهجي دوراً هاماً في كون لفظٍ ما من الأضداد ، حيث يحتمل اللفظ معنيين متباينين ، يستعمل أحدهما قبيلةً ما والآخر تستعمله قبيلةً أخرى ، ويُفسّر ذلك العامل التضاد الواقع في لفظ ( السدّف ) (الوارد في قول زهير : ( من البسيط )

وصاحب كاره الإذلاج قلت له يا انهض خلّيلي تبين هل ترى السدفا ؟  
فقد قال ثعلب في شرحه : " السدّف في هذا الموضع : الضوء ، وفي غيره الظلمة ، يُقال : خرج في سدّفةٍ من الليل ، أي ظلمةً " (2) ، وفيه أو ما الشارح إلى أنّ لفظ ( السدّف ) من الأضداد ، مبيّناً دور السياق في تعيين أحد الدالّتين ، فالمقصود بهذا اللفظ في بيت زهير : الضوء ، وقد شارك اللغويون ثعلباً في النّصّ على هذا التضاد ، فقال ابن الأنباري : " السدّفة والسدّفة حرفٌ من الأضداد ، فبنو تميم يذهبون إلى أنّها الظلمة ، وقيس يذهبون إلى أنّها الضوء " (3) ، وقال الأصمعيّ : " قال أبو زيد : السدّفة في لغة تميم الظلمة ، وفي لغة قيس الضوء ، قال ابن مقبل :

وليلةٍ قد جعلتُ الصّبح موعدها      بصدرة العنّس حتى تعرف السدفا  
أي أسيرٌ حتى الصبح ، فترى ضوء الصّبح ، وقال العجاج :

وأقطع اللّيل إذا ما أسدفا

أي أظلم " (4) ، فنظراً لاختلاف دلالة اللفظ بين قبيلةٍ وأخرى احتتمل اللفظ أن يكون من الأضداد ، كما رأينا في الأقوال السابقة .

وهنا أشير إلى أنّ من المحدثين من يتناول هذا اللفظ في الأضداد معيّلاً له بدلالة اللفظ على معنى وسط ، " فربّما يكون اللفظ مستعملاً في معنى وسط ، ثم يتحدّد في قبيلتين مثلاً ، بحيث ينحاز معناه في إحداهما إلى طرفٍ قصيٍّ بالنسبة للمعنى الوسط الذي كان عليه أولاً ، وينحاز في القبيلة الأخرى إلى الطرف القصيِّ الآخر ، فينتهي ذلك بأن تكون له في كلّ قبيلةٍ دلالةٌ عكس الأخرى ، ثم تحدث وحدة لغوية لسبب ما بين

(1) شرح أدب الكاتب ، ص 82 .

(2) الشرح ، ص 345 – 346 .

(3) الأضداد ، ص 114 .

(4) لأصمعيّ : الأضداد ص 35 ، وبيت ابن مقبل من البسيط ، وقول العجاج من الرجز ، ويُنظر : أضداد السجستاني ص 76 ، وأضداد ابن السكّيت 189 .

القبيلتين ، فتصبح الدالتان المتطرفتان جاريتين على هذا اللفظ الواحد ، ويدخل حينئذ في الأضداد " (1) . فربما كان هذا اللفظ ( السدْف ) يدلُّ على معنىً وسطٍ بين الظلام والضوء ، ثم تم تخصيصه بالدلالة على معنىً منهما لدى قبيلةٍ ما ، والمعنى الآخر لدى قبيلةٍ ما " (2) .

ويفسِّر لن هذه الوسطية ما جاء في اللسان ، حيث قال : " والسُدْفَة والسُدْفَة : طائفةٌ من الليل ، والسُدْفَة : الضوء ، وقيل اختلاط الضوء والظلمة جميعًا ، كوقت ما بين صلاة الفجر إلى أول الإسفار ، وقال عمارة : السُدْفَة : ظلُّمةٌ فيها ضوءٌ من أول الليل وآخره ما بين الظُّلْمَة إلى الشَّفَق ، وما بين الفجر إلى الصلاة " (3) ، فلفظ ( السدْف ) كان يدلُّ على معنىً وسطٍ هو ( اختلاط الضوء بالظُّلْمَة ) ، كالوقت ما بين قبيل الغروب إلى الشفق ، والوقت ما بين الفجر إلى الصلاة ( صلاة الصُّبْح ) ، ثم حدث انقسامٌ لهذه الدلالة الوسطية نتج عنها دالتان ، إحداهما الدلالة على الظُّلْمَة ، والأخرى الدلالة على الضوء ، ويؤيِّد ذلك ما ذكرناه من أقوال سابقة ، حيث قال الأصمعيُّ ( السُدْفَة في لغة تميم الظُّلْمَة ، وفي لغة قيس الضوء ) ؛ ولذلك فإنَّ اللُّهجات تلعب دورًا هامًا في النَّص على تضاد بعض الألفاظ .

### ثالثًا - دلالة الصيغة الصرفية :

هناك بعض الصيغ الصرفية تحتمل الدلالة على أكثر من دلالةٍ ، وربما يكون بين هذه الدلالات معنيان متضادان ، ومثال ذلك " صيغة ( فعيل ) التي تأتي بمعنى ( فاعل ) أحيانًا ، مثل سميع وعليم وقدير ، كما تأتي أيضًا بمعنى ( مفعول ) في مثل ( دهين ) بمعنى ( مدهون ) وكحيل بمعنى مكحول ، وجريح بمعنى مجروح ؛ ومن هنا قالوا بالتضاد في ( الغريم ) بمعنى الدائن والمدين ، والقنص بمعنى القانص والمقنوص ، ومثل ذلك في صيغة فاعل التي تُستعمل أحيانًا بمعنى مفعول ؛ ومن ثمَّ قالوا بالصدِّ في خانف بمعنى مخوف ، وكذلك في عائذ وعارف " (4) ؛

(1) د . حسن ظاظا : كلام العرب ص 112 .

(2) السابق ص 112 - 113 .

(3) اللسان مادة ( سدْف ) .

(4) الكلمة " دراسة لغوية معجمية " ، ص 141 .

وعلى ذلك نستطيع تفسير التضاد الواقع في لفظي ( الغريم ، والقنيص ) ،  
الواردين في الشرح .

فأماً لفظ ( الغريم ) ، فقد ورد في قول زهير : ( من الوافر )  
تُطالِعنا حَيالاتٌ لَسَلَمَى      كما يَنْطَلِعُ الدَّيْنَ العَرِيمُ  
وقال ثعلب في شرحه : " والغريم : الطالب ، والغريم :  
المطلوب " (1) ، وفيه اعتبر الشارح لفظ ( الغريم ) من الأضداد ن حيث  
يدلُّ على الطالب والمطلوب ، وقد شاركه في ذلك ابن الأنباري ، فقال : "   
والغريم حرفٌ من الأضداد ، فالغريم الذي له الدَّيْن ، والغريم الذي عليه  
الدَّيْن ، قال الشاعر :  
تُطالِعنا حَيالاتٌ لَسَلَمَى      كما يَنْطَلِعُ الدَّيْنَ العَرِيمُ" (2)

هذا ، وقد شاركه أيضاً أصحاب المعاجم (3) ، فكلمة  
غريم " صيغتها الصرفية وزن ( فعيل ) ، ولما كانت هناك بعض  
التحويلات التي تتصل بصيغة ( فعيل ) ، على نحو ما ذكرنا آنفاً في  
مبحث التحويل في الصيغ الصرفية ، وتتصل في الوقت نفسه بصيغتي  
( فاعل ) و ( مفعول ) ، فإنه في ضوء هذه التحويلات يمكن تفسير التضاد  
في لفظ ( الغريم ) على وزن ( فعيل ) ، فقد تحولت هذه الصيغة إلى فاعل  
( الطالب أو الدائن ) ، كما تحولت أيضاً إلى مفعول ( المطلوب ) ،  
ونتيجةً لهذا التحويل قيل بالتضاد في ( الغريم ) ، فأصبح يدلُّ على الطالب  
والمطلوب .

أماً لفظ ( القنيص ) ، فإنه ينطبق عليه التفسير نفسه ، حيث ورد هذا  
اللفظ في قول زهير : ( من الكامل )  
ولَقَدْ غَدَوْتُ على القَنَيْصِ بسابح      مثلِ الوَدَيْلَةِ جُرْشَعِ لأم  
وفي شرحه قال ثعلب : " القنيص : الصيد ، ويقال : هو الصائد ، وهو  
حرفٌ من الأضداد " (4) ، فقد عدَّ الشارح لفظ ( القنيص ) من الأضداد ،  
فكانت دلالته على الصيد والصائد ، وقد شاركه في النَّصِّ على هذا مؤلفو

(1) الشرح ص 209 .

(2) الأضداد ص 203 ، ويُنظر : أضداد ابن السِّكِّيت ص 179 ، والصاغاني ص  
240 .

(3) يُنظر على سبيل المثال : تاج العروس ، مادة ( غرم ) .

(4) الشرح ص 255 ، وسابح : فرسٌ جوادٌ خفيفٌ ، والوديلة : الفضة ، شبه بريقه  
وصفاه بها ، والجرشع : الضخم الجنين ، والألم : الملتئم الشديد .

الأضداد ، قال ابن الأنباري : " والقنيص حرفٌ من الأضداد ، يُقال :  
القنيص للقانص ، ويُقال أيضاً للمقنوص قنيص ، ويكون القنيص بمعنى  
الفعل والمصدر ، وقال الشاعر :

تَقْنَصُكَ الخَيْلُ وتَصْطَادُكَ الـ طَيْرُ ولا تُتَسَكَّعُ لَهُوَ القَنْيِصُ " (1)

هذا ، وقد شاركه في النَّصِّ على هذا التضاد أيضاً أصحاب  
المعاجم ، فقال ابن منظور : " القنيص : الصائد والمصيد " (2) ، وعلى  
هذا فإنَّ لفظ ( القنيص ) على وزن فعيل قد حدث تحويلاً فيه إلى صائِدٍ  
( فاعل ) ، كما تحول إلى المصدر ( الصيد ) ، كما ذكر الشارح ، ونتيجةً  
لهذا التحويل ، فقد قيل بالتضاد في لفظ ( القنيص ) ، حيث دلَّ على  
الصائد والصيد .

وبعد هذا العرض لبعض ملاحظ التضاد في شرح ثعلب نشير إلى  
أننا قد ذكرنا آنفاً رأي ثعلب في التضاد ، وقلنا إنَّ هذا الرأي فيه نظرٌ ،  
وما هو ذا ، فقد ذكرنا في تمهيد هذا البحث عند تعريفنا بالشارح أنَّ ابن  
الأنباري أحد تلاميذ ثعلب ، ومن البديهي أن ينقل التلميذ عن أستاذه ، فابن  
الأنباري قد " أكثر في الرواية عن ثعلب ، وصرَّح بأنَّ اللفظ يفيد مقابل  
معناه ، لِعَلَّةٍ من العِلل ، قال : قال : أبو العباس ثعلب : إنَّما جاز أن يقع  
الظنُّ على الشكِّ واليقين ؛ لأنَّه قولٌ بالقلب ، فإذا صحَّت دلائل الحق ،  
وقامت أمارته كان يقيناً ، وإذا بطلت دلائل اليقين كان كذباً ، وإذا اعتدلت  
دلائل اليقين والشكِّ كان على بابه شكاً لا يقيناً ولا كذباً " (3) .

ففي القول السابق نقل ابن الأنباري عن ثعلب أنَّ الظنَّ قد يقع على  
الشكِّ واليقين ، وهذا أحد الدلائل التي تدعم رأينا في عدم إنكار ثعلب  
للأضداد ، وممَّا يدعوني إلى القول بأنَّ ثعلباً لم ينكر الأضداد أيضاً ما  
وجدته في آثاره ، ويشهد على ذلك ما سبق من عرضٍ لبعض ملاحظ  
الأضداد في شُرْحه على ديوان زهير ، وما وجدناه في مجالسه ، فعلى  
سبيل المثال يقول في مجالسه : " ومنه على سبيل المثال : الناهل :

(1) الأضداد ، ص 262 ، ويُنظر أضداد ابن السكِّيت ص 179 ، وأضداد الصاغانى  
ص 243 .

(2) اللسان ، مادة ( قنص ) ، ويُنظر : تاج العروس ( قنص ) ، وتهذيب اللغة  
( قنص ) .

(3) يُنظر : المشترك اللغوي نظريةً وتطبيقاً ص 182 ، والأضداد ص 16 .

العطشان ، والريّان : من الأضداد (1) ، والجون : الليل والنهار ، وهو الأبيض والأسود جميعًا ؛ لأنّه من الأضداد " (2) ، وهذان المثالان وغيرهما من الأمثلة المُصرّح فيها بالتضاد جعلت أحد الباحثين يثبت ثعلبًا ضمن زُمرة المثبتين للأضداد ، حيث قال : " أمّا الفريق الآخر ، وهو الذي يقرُّ بالأضداد في اللغة ، فعلى رأي هؤلاء ثعلب ، الذي لاحظناه في مجالسه يستعمل ألفاظ التضاد ، هذا من ناحيةٍ ، وتعليله لأسباب استعمال ضدِّ ما وقع له من ناحيةٍ أخرى ، فمثلاً التفاؤل لمفازة الصحراء المهلكة ، ومنها دلالة الكلمة في أصل وضعها على معنىٍ عامٍّ ، يشترك في الضدان ، فتصلح كلُّ منهما لذلك المعنى الجامع " (3) .

ويُضاف إلى ذلك ما أثبتته السيوطي في مزهره ، قال : " وقال ثعلب في كتاب مجاز الكلام وتصاريفه : من الأضداد مفازةٌ ( مَفْعَلَةٌ ) ، من ( فوزَ الرجل ) ، إذا مات ، ومفازةٌ من الفوز ، على جنس التفاؤل ، كالسليم ، والمِنَّة : القوة والضعف ، والساجد : المنحني والمُنْتصب ، والمتظلم : الذي يشكو ظلامته والظالم ... وقسط جار وعدل ، والمسجور المملوء والفارغ ، ورجوت : أملت وخفت ، والقنيص : الصائد والصيد ، والغريم الطالب والمُطالب " (4) .

فكلُّ ذلك جعلني أقرُّ تمامًا باعتراف ثعلب بالأضداد وعدم إنكاره إيّاها ، كما هو متداولٌ بين كثيرٍ من الباحثين في مؤلفاتهم ، وخصوصًا في كثيرٍ من الرسائل الجامعية ، وهو الأمر الذي يحتم علينا ، قدماء ومحدثين عدم إطلاق القول نتيجة قراءة رواية ما في أحد المؤلفات ، بل علينا أن نرجع إلى مؤلفات اللغويين ؛ لتبين مدى صحّة ما يُقال عنهم ، وإعطاء كلِّ ذي حقِّ حقه .

ومن هذا العرض لملاحظ التضاد في شرح ثعلب تتضح لنا الأمور التالية :

1 - عدم إنكار ثعلب للأضداد استنادًا على ماورد في هذا الشرح ، بالإضافة إلى ما ورد في مجالسه .

---

(1) مجالس ثعلب 1 / 118 .

(2) السابق 1 / 306 .

(3) مجالس أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأثرها في الدرس النحوي ص 282 .

(4) المزهر 1 / 393 - 394 .

- 2 – لم يتلمس ثعلب علة التضاد في الألفاظ الواردة في الشرح .  
 3 – تنبّه ثعلب إلى دور السياق في تحديد الدلالة المرادة من دلالتى اللفظ المتضاد .

### ثالثاً – الترادف :

يُعدُّ الترادف Synonymy واحداً من العلاقات الدلالية بين الكلمات ، وقد عرّفه القدماء بقولهم : " هو الألفاظ المفردة الدالة على شيءٍ واحدٍ باعتبارٍ واحدٍ " (1) ، وقد انقسم علماء العربية إزاء هذه الظاهرة بين مثبت لها ومنكر لها ، وكثرت مؤلفاتهم في هذا الموضوع (2) ، وفيما يلي عرضٌ لوجهتي نظر المنكرين والمثبتين :

**أولاً – المنكرون :** يرى المنكرون أنّ الألفاظ التي يُطلق عليها لفظ الترادف ليست مترادفةً ، إنّما هي متباينةٌ أو بينها فروقٌ من جهة المعنى ، ومن هؤلاء أبو عبيد الله محمد بن زياد الأعرابي ( ت 231 هـ ) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ( ت 291 هـ ) وابن درستويه ( ت 347 هـ ) وأبو علي الفارسي ( ت 377 هـ ) وأبو الحسين أحمد بن فارس ( ت 395 هـ ) وغيرهم (3) .

فيقول ابن الأعرابي : " كلُّ حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كلّ واحدٍ منهما معنىً ليس في صاحبه ، وربّما عرفناه فأخبرناه ، وربّما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله " (4) ، ويقول ابن فارس : " ويُسمّى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة ، نحو السيف والمهند والحسام ، والذي نقوله في هذا أنّ الاسم واحدٌ هو السيف ، وما بعده من الألقاب صفاتٌ ، ومذهبنا أنّ كلّ صفةٍ منها فمعناها غير معنى الأخرى ، وقد خالف في ذلك قومٌ ، فزعموا أنّها – وإن اختلفت ألفاظها – فإنّها ترجع إلى معنى واحدٍ ، وذلك قولنا سيفٌ وحسامٌ ، وقال آخرون : ليس منها اسمٌ ولا صفةٌ إلا ومعناه غير معنى الآخر ، قالوا : وكذلك الأفعال ، نحو مضى وذهب وانطلق وقعد وجلس ورقد ونام وهجع ، قالوا : ففي قعد معنى ليس

(1) المزهر 1 / 402 .

(2) السابق 1 / 408 .

(3) يُنظر : في اللهجات العربية ص 163 ، والمشارك اللغوي ص 225 .

(4) المزهر 1 / 399 – 400 .



في جلس ، وكذلك القول فيما سواه ، وبهذا نقول ، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب " (1) .

وكذلك أنكر الترادف أبو هلال العسكري في كتابه ( الفروق ) مبيِّناً ما بين الكلمات من فروقٍ في الدلالة ، ومُجمل رأي المنكرين هو عدم وجود تطابقٍ دلاليٍّ تامٍّ بين المترادفات ، بالإضافة إلى دور السياق في المعنى ، وفي هذا الصدد قال الدكتور حلمي خليل : " إلا أن ما ذهب إليه بعضهم مثل ابن فارس وابن درستويه وابن الأعرابي وأبي هلال العسكري من عدم وجود تطابقٍ دلاليٍّ كاملٍ بين المترادفات هو عين ما أسفر عنه البحث الدلاليّ الحديث والمعاصر ، فما قال به علماء اللغة وعلماء المعاجم أيضاً من نُدره وجود الترادف الكامل بين الكلمات ... وفكرة السياق فيما يتعلّق بدراسة الدلالة أدركها علماء العربية ... كما أدركوها بالنسبة للترادف فيما أشار إليه ابن درستويه وابن الأعرابي وغيرهم من العلماء ، عندما ذكروا عدم معرفة السامع لكلام العرب والعلة فيه ، كما قال ابن درستويه أو كما قال ابن الأعرابي ربما غمض علينا ، فلم يلزم العرب جهله ، وهو هنا يعني أننا قد نجهل الظروف أو السياق الاجتماعيّ الذي كانت الكلمات تستعمل فيه ، وبالتالي نظنُّ أنّهما من المترادف " (2) ، وكلُّ هذا يتصل بما يُسمّى بالترادف المطلق . Absolute synonymy

### ثانياً – المثبتون :

كان شأن الترادف شأن أية ظاهرةٍ أخرى ثار الخلاف حولها بين مثبتٍ ومنكرٍ لها ، والمثبتون للترادف تختلف نظرتهم عن المنكرين ، فهؤلاء " يرون وقوع الترادف في اللغة ، ولا ينظرون إلى أمثاله نظرة الفريق السابق ، فهم لا يحاولون تأويل تلك الأمثلة أو تخريجها ، ولا يرون تبايناً بينها في المعنى " (3) ، ومن هؤلاء سيبويه ، حيث قال في كتابه " اعلم أنّه من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ ... واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ ،

(1) الصاحبى ص 96 ، ويُنظر : المزهر / 1 / 404 .

(2) الكلمة " دراسة لغوية معجمية " ، ص 132 .

(3) د . محمد رياض كريم : دراسات في اللهجات العربية ص 203 .

نحو ذهب وانطلق " (1) ، ومن المثبتين أيضاً ابن خالويه (2) ، والرماني في كتابه ( كتاب الألفاظ المترادفة ) (3) .

أمّا عن أدلة الترادف في اللغة ، فهي كثيرةٌ ، لا يتسع لها المقام ، ولما كان فيما تقدّم إشارةً إلى موقف القدماء ، فلا ينبغي لنا أن نترك ما قاله المحدثون دون تعريجٍ عليه ، فقد اعترف الدكتور إبراهيم أنيس بوقوع الترادف في العربية ، ثم بيّن الشروط التي وضعها المحدثون من علماء اللغات ؛ كي تتحقّق هذه الظاهرة ، وهي :

- 1 - الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً .
- 2 - الاتّحاد في البيئة اللغوية .
- الاتحاد في العصر بالنظر إلى المترادفات في عهدٍ خاص .
- 4 - ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطورٍ صوتيٍّ للفظ الآخر (4) .

وفي هذا الصدد قال أولمان : " المصطلح المألوف الذي يُطلق علي هذه الحالة هو الترادف التام Synonymy ، والمترادفات هي ألفاظٌ متحدة المعنى ، وقابلةٌ للتبادل فيما بينها في أي سياقٍ ، والترادف التام - على الرغم من عدم استحالته - نادر الوقوع إلى درجةٍ كبيرةٍ ، فهو نوعٌ من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولةٍ ويُسرٍ ، فإذا ما وقع هذا الترادف التام ، فالعادة أن يكون ذلك لفترةٍ قصيرةٍ محدودةٍ ، حيث إنّ الغموض الذي يعتري المدلول ، والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصيغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه ، وكذلك سرعان ما تظهر بالتدرج فروقٌ معنويةٌ دقيقةٌ بين الألفاظ المترادفة ، بحيث يصبح ككل لفظٍ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانبٍ واحدٍ فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد " (5) .

وإذا كان أولمان وغيره قد اعترفوا بوقوع الترادف ، فإنّنا لانعدم بعض المنكرين ، مثل ( بلومفيلد ) Bloomfield الذي قال فيما قاله الدكتور أحمد مختار عمر : إنّنا ندّعي أن كلّ كلمةٍ من كلمات الترادف

(1) الكتاب 1 / 24 .

(2) المزه 1 / 405 .

(3) يُنظر : علم الدلالة ص 197 .

(4) يُنظر : في اللهجات العربية ص 174 وما بعدها .

(5) دور الكلمة في اللغة ص 109 .

تؤدّي معنىً ثابتًا مختلفًا عن الأخرى ، ومادامت الكلمات مختلفةً صوتيًا فلا بُدَّ أن تكون معانيها مختلفةً كذلك ؛ وعلى هذا ، فنحن في اختصارٍ - نرى أنه لا يوجد ترادف حقيقيّ ، ويقول Harris موضّحًا رأي بلومفيلد : إنّه في إطار اللغة الواحدة لا يوجد ترادفٌ ، فالاختلاف الصوتي لأبَدَّ أن يصحبه اختلافٌ في المعنى ، فكلُّ كلمةٍ من الكلمات الآتية تختلف عن الأخرى في بعض ملامح المعنى الأساسية أو الإضافية - Fast - quick - speedy - rapid - swift (1) ، ومن هنا وجدنا إلى جانب الترادف التام perfect synonymy ما يُسمّى بشبه الترادف - Near synonymy ، وهو " أن يتقارب اللفظان تقاربًا شديدًا لدرجة يصعب معها بالنسبة لغير المتخصّص التفريق بينهما ، ولذا يستعملها الكثيرون دون تحفّظٍ ، مع عدم إغفال هذا الفرق ، ويمكن التمثيل لهذا النوع في العربية بكلماتٍ ، مثل : عام ، سنة ، حول ... وثلاثتهما قد وردت في مستوى واحدٍ من اللغة ، وهو القرآن الكريم " (2) .

- أمّا عن أسباب الترادف ، فيمكن أن نجملها فيما يلي :
- 1 - اختلاف اللهجات ، حيث توجد عدّة ألفاظٍ ، تدلُّ على شيءٍ واحدٍ نتيجة تعدّد اللهجات .
  - 2 - إطلاق صفاتٍ على شيءٍ ما ثم يوصف بصفاتٍ مختلفةٍ باختلاف خصائص ذلك الشيء ، وإذا بتلك الصفات تُستخدم في يومٍ ما استخدام الشيء ، ويُنسَى ما فيها من الوصف ، أو ينساه المتحدث بالغة .
  - 3 - التغيّر الصوتي في بعض الكلمات ، كالأبدال والقلب المكاني .
  - 4 - الاقتراض من اللغات الأجنبية .
  - 5 - الاستعمال المجازي (3) .

والشيء اللافت للنظر في هذا الشرح أن كلّ الألفاظ التي أشار إليها الشارح تخرج من نطاق الترادف التام إلى نطاق شبه الترادف ؛ وذلك لأنّ الكلمتين قد تنفقان فيما تشيران إليه ، ولكنهما تختلفان في درجة التطابق ،

---

(1) يُنظر : علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ، ص 204 .  
(2) السابق ، ص 200 - 201 .  
(3) يُنظر : فصول في فقه العربية ص 279 - 284 ، ومعجم الموضوعات ص 364 - 370 ، وفي اللهجات العربية ص 183 .

بالنظر إلى الدلالات الهامشية (1) ، ومثال ذلك ما جاء في شرح قول زهير : ( من البسيط )

كَذَاكَ تَيْبِكَ وَقَدْ جَدَّ النَّجَاءُ بِهَا وَالخَيْلُ تَحْتَ عَجَاجِ الرَّوْعِ تَمْتَزِعُ  
فقال ثعلب : " يُقال : مزع يمزع ، ويهزع ، ويقرع إذا مرَّ يسرع " (2) ،  
فقد أشار الشارح إلى أن هذه الأفعال بمعنى واحد ، وهو الأمر الذي لا  
ينكره أحدٌ ، لكن تُرى هل هذا ترادف تامٌ ( مُطلق ) أو من شبه الترادف ؟  
إنَّ الناظر في هذه الأفعال يجد أنها تتشابه في الدلالة المركزية ، وهي  
( الاضطراب والسرعة ) ، قال ابن فارس : " الميم والزاء والعين أصلٌ  
صحيحٌ ، يدلُّ على قَطْعٍ وتَقَطُّعٍ ، والقطعة من اللحم مُمَزَّعة ، وقد تُكسر  
الميم ، والمُزَّعة الجُرعة في الإناء من الماء ، وفلانٌ يَمْتَزِعُ من الغيظ ،  
أي يكاد يتقَطَّع ، ومنه مَزَعُ الطَّيبي مُسْرَعًا : أسرع ... وقد يُقال  
للفرس (3) ، والهاء والزاء والعين أصلان ، يدلُّ أحدهما على وحشةٍ  
والآخر على اضطرابٍ وكَسْرٍ ، الأول قولهم : مضى هزيعٌ من الليل ، أي  
طائفةٌ منه ، وتهزَّع فلانٌ لفلانٍ : تنكَّر ، والآخر قولهم تهزَّعت الفتى :  
اضطربت ، وتهزَّع السيف : اضطرب ، وتهزعت الإبل في سيرها :  
اهتزَّت ، وهزَّعتُ العَظِيم كسرته (4) ، والقاف والراء والعين أصلٌ  
صحيحٌ ، يدلُّ على خَفَّةٍ في شيءٍ ، وتفَرَّقَ ، من ذلك الفرع : قَطع السحاب  
المتفرِّقة ، الواحدة قزعةٌ ، ومن الباب القَرع المنهي عنه ، وهو أن يعلق  
رأس الصبي ، ويترك في مواضع منه شعْرٌ متفرَّقٌ ، ورجلٌ مقرَّعٌ : لا  
يُرى على رأسه إلا شعيرات " (5) .

فمما سبق نرى أن هذه الأفعال تدور في فلك دلالة مركزية واحدة ،  
هي الاضطراب والسرعة ، وإذا أدركنا أنها تكاد تتشابه في النُص على  
هذه الدلالة ، فلا ينبغي لنا أن نغفل عدم صلاحيتها للتبادل فيما بينهما في  
كلِّ السياقات ، فعلى سبيل المثال لا نستطيع أن نقول مزع الليل ، ومثل  
هذا كثيرٌ في الشرح .

- 
- (1) عن الدلالة الهامشية يُنظر : د . محمد حسين الصغير : الصورة الفنية في المثل  
القرآني ص 277 - 285 .  
(2) الشرح ، ص 245 ، ويُنظر على سبيل المثال أيضًا ص 145 .  
(3) المقاييس ، مادة ( هزع ) 5 / 425 .  
(4) السابق ، مادة ( هزع ) 6 / 50 .  
(5) السابق ، مادة ( قزع ) 5 / 84 .

أما عن بقية ألفاظ الترادف في الشرح ، فيمكن أن نعرض لها نماذج من خلال تقسيمها إلى :

- 1 - لفظان بمعنى .
- 2 - ثلاثة ألفاظ بمعنى .
- 3 - أكثر من ثلاثة ألفاظ بمعنى .

أولاً - لفظان بمعنى ، ومن نماذجه ما يلي :

1 - قال زهير : ( من الوافر )  
فَصَرَّمْ حَبْلَهَا إِذْ صَرَّمْتَهُ وَعَادَكَ أَنْ تُلَاقِيَهَا الْعِدَاءُ  
وجاء في شرحه " وعادَكَ أي صرفك ، وَعَدَاكَ : شَعَلَكَ ، وهما واحدٌ ، عداكَ وعادَكَ " (1) .

2 - قال زهير : ( من الطويل )  
هُمُ ضَرَبُوا عَنْ فَرْجِهَا بِكَتَيْبَةٍ كَبِيضَاءِ حَرَسٍ فِي طَوَائِفِهَا الرَّجُلُ  
وجاء في شرحه " الفرج : موضع المخافة ، والفرج والثغر واحدٌ ، كان في عهد الحجاج : إني استعملت على المَصْرِينِ والفَرْجِينِ ، الفرجان : خراسان وسجستان ، والمصران : الكوفة والبصرة " (2) .

3 - قال زهير : ( من الوافر )  
يُشِيخُ عَلَى الطَّرِيقِ فَيَعْتَلِيهِ بَرَائِكُهُ عَلَيْهِ نَيْسَبَانُ  
وفي شرحه قال ثعلب : " قال أبو عمرو : نيسبان ، الواحد نَيْسَبٌ ، وهي حجرة النمل ، وقال أبو السَّمْحِ : النَّيْسَبُ وَالنَّيْسَمُ الطَّرِيقُ بَيْتُهُ " (3) .

4 - قال زهير : ( من الوافر )  
وَعَلَى الشَّرِيعَةِ رَابِيٌّ مُنْحَلِسٌ رَامٍ بَعِيْنِيهِ الْحَطِيبَةَ شَيْرَبُ  
وفي شرحه قال ثعلب : " شَيْرَبُ : يابسٌ ، من الضَّرِّ وشِدَّةِ الْحَالِ ، وقال : شيزب وشازب سواءٌ ، وهو اليابس ، وكذلك شاسِفٌ وشاسِبٌ " (4) .

- 
- (1) الشرح ، ص 62 .
  - (2) السابق ، ص 107 ، وَحَرَسٌ : جَبَلٌ ، وطوائفها : نواحيها ، والرَّجُلُ : الرَّجَالَةُ .
  - (3) السابق ، ص 352 ، ويشيخ : يُلَخُّ .
  - (4) السابق ، ص 376 ، ويُظنر على سبيل المثال ص 150 ، 257 .

ثانيًا - ثلاثة ألفاظ بمعنى ، ومن نماذجه :

- 1 - قال زهير : ( من البسيط )  
بِحَيْدٍ مُغْزَلَةٍ أَدْمَاءُ خَاذِلَةٍ      مِنْ الطِّبَاءِ تُرَاعِي شَادِنًا خَرْقًا  
وجاء في شرحه : " والشادن : الذي قد اشتد لحمه ، وكذلك جادل  
وجادن " (1) .
- 2 - قال زهير : ( من البسيط )  
كَأَنَّ كُورِي وَأَنْسَاعِي وَمِيئِرْتِي      كَسَوْتُهُنَّ مُثَبِّبًا نَاشِطًا لَهَقًا  
وجاء في شرحه : " واللَّهق والبيقق واللياح : البياض " (2) .
- 3 - قال زهير : ( من البسيط )  
فَصَبَّحَتْه كِلَابٌ شَدَّهَا حَظِفٌ      وَقَانِصٌ لَا تَرَى فِي فِعْلِهِ خُرْقًا  
وجاء في شرحه : " والخُرُق والنَّزِقُ والعجلَةُ سواءٌ ، وهي  
العجرفة " (3) .

ثالثًا - أكثر من ثلاثة ألفاظ بمعنى ، ومن نماذجه :

- 1 - قال زهير : ( من الطويل )  
وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ      وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ  
وجاء في شرحه : " الخليفة والطبيعة والسليقة والنحيزة والنحاس  
والسوس والتوس كله بمعنى واحد " (4) .
- 2 - قال زهير : ( من الطويل )  
فَأَقْسَمْتُ جَهْدًا بِالْمَنَازِلِ مِنْ مَنَى      وَمَا سُحِقَتْ فِيهِ الْمَقَادِيمُ وَالْقَمَلُ  
وجاء في شرحه : " سُحِقَتْ : خُلِقَتْ ، يُقَالُ : سَحَفَ رَأْسَهُ وَسَبَتَهُ وَجَلَطَهُ  
وَجَلَمَطَهُ " (5) .
- 3 - قال زهير : ( من الطويل )  
بِأَوْشِكٍ مِنْهُ أَنْ يُسَاوَرَ قِرْنَهُ      إِذَا شَالَ عَنِ حَفْصِ الْعَوَالِي الْأَسَافِلُ  
وجاء في شرحه : " أَوْشِكٌ يَوْشِكُ مِثْلَ أَخْلَقَ يَخْلُقُ ، وَأَخْلَقَ بِهِ وَأَوْشِكُ بِهِ  
وَأُخِرَ بِهِ وَأُحِجَّ بِهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ " (6) .

---

(1) السابق ، ص 35 ، ويُنظر : الشرح بتحقيق د . فخر الدين قباوة ص 39 .

(2) السابق ، ص 42 - 43 .

(3) السابق ، ص 46 - 47 .

(4) السابق ، ص 32 .

(5) السابق ، ص 99 .

(6) السابق ، ص 297 .

وبعد هذا العرض لبعض ملاحظ الترادف في الشرح ، وبعد أن رأينا أن منهج الشارح فيها هو العرض دون التصريح بأنها من الترادف المطلق أو شبه الترادف ، نشير إلى أننا قد ذكرنا آنفاً أن كل ما في الشرح من نوع شبه الترادف ؛ ولذلك لنا أن نتساءل : هل كان الشارح على وعي بأنها ليست من الترادف المطلق ؟ ، ويعضد ذلك ما ذكرناه آنفاً من قول ابن فارس في حديثنا عمّن أنكروا الترادف ، حيث يرى أن قعد فيها معنى ليس في جلس ، أضف إلى ذلك أن وقفنا على أسباب وقوع الترادف في بعض هذه الملاحظ يُخرجها من إطار الترادف المطلق إلى إطار شبه الترادف ، وذلك بيانه كما يلي :

### 1 - التغيّر الصوتي :

لما كنا قد أدرکنا أثناء حديثنا في المستوى الصوتي حدوث بعض التغييرات الصوتية في الألفاظ ، سواءً في الصوامت أو الصوائت ، فإنّ هذه التغييرات تؤدي إلى تعدد الصور اللفظية المختلفة ، وهو الأمر الذي جعل القدماء يعدّون هذه الصور المختلفة من المترادفات ، أمّا الدرس اللغوي الحديث ، فإنّه يخرج هذه الصور من إطار الترادف المطلق ، ويلقي بها في إطار شبه الترادف ، وقد كثرت هذه الصور اللفظية في الشرح ، نذكر منها :

(أ) قال الشارح : " الخليفة والطبيعة والسليقة والنخيزة والنحاس والسوس والتوس كُله بمعنى واحد " ، ومن خلاله يُلاحظ ذُكر الشارح مجموعة من الألفاظ نستطيع أن نقول : إنّها تدور حول دلالة مركزية واحدة ، هي طبيعة الإنسان التي يُخلق بها وسجيته ، بيد أنّه أورد ضمن هذه الألفاظ لفظي ( السوس والتوس ) ، كأنّه يعتبر كلا من هذين اللفظين أصلاً قائماً بذاته يدلُّ على الدلالة المذكورة آنفاً .

وبإمعان النظر في هذين اللفظين نلاحظ أنّهما لفظٌ واحدٌ ، وقد طرأ عليه تغيّرٌ صوتيٌّ في الصوامت ( الإبدال ) نتج عنه صورةٌ أخرى للفظ ، حيث أبدلت السين تاءً ، وهما يقتربان في المخرج والصفات ، ويُعضد ذلك قول ابن فارس : " السين والواو والسين أصلان أحدهما فساد في شيءٍ والآخر جبلةٌ وخليفةٌ ، فالسوس هو الطبع ، ويُقال : هذا من سوس فلان ، أي طبعه " (1) ، والتاء والواو والسين : الطبع ، وليس أصلاً ؛

(1) المقاييس ، مادة ( سوس ) 3 / 119 .

لأنَّ التاء مبدلةٌ من السين ، وهو السوس " (1) ، وتأسيسًا على ما سبق ، فليس هناك ترادفٌ بين السوس والتوس ، بل هو شبه ترادفٍ ؛ لأنَّهما مظنة التغيُّر الصوتي .

(ب) قال الشارح : " شيزب وشازب سواءٌ ، وهو اليابس ، وكذلك شاسيفٌ وشاسبٌ " ، وفيه يُلاحظُ إشارته إلى أنَّ ( الشيزب والشازب ) بمعنى واحدٍ ، وهو اليابس ، ونر أنَّ ذلك مردهُ إلى الإبدال الصوتي بين الياء واللف ، حيث إنَّ حروف العلة يقع الإبدال بينها بكثرةٍ ، كما ذكرنا في مبحث الإبدال الصوتي ، وكذلك فإنَّ كلمتي ( شاسف وشاسب ) بمعنى اليابس ، لكن بامعان النظر في أصلهما أو الدلالة المركزية لكلٍ منهما نجد أنَّ ( شاسب ) هي الأصل في هذا الباب ، وأنَّ الفاء في كلمة ( شاسف ) مُبدلةٌ من الباء في ( شاسب ) ، وربما يقول قائلٌ : إنَّهما ( الفاء والياء ) مختلفان في الصفات ، فالباء صوتٌ شديدٌ مجهورٌ ، بينما الفاء رخو مهموسٌ ، فنقول : على الرغم من ذلك ، فإنَّهما قريبان المخرج ، حيث إنَّ مخرج الباء ممَّا بين الشفتين ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ، وهو الأمر الذي سوِّغ الإبدال بينهما .

وبجانب ذلك ، فإنَّنا نشير إلى أنَّ هذا الإبدال يمكن تفسيره في ضوء المماثلة الصوتية Assimilation فالسين صوتٌ مهموسٌ ، والباء صوتٌ مجهورٌ ، وقد أثر صوت السين في الباء ، فغيَّره إلى صوتٍ مهموسٍ ، يقاربه في المخرج ، وهو الفاء ، لكن ربما يتساءل سائلٌ : هل هذه المماثلة رجعيةٌ Regressive أو تقدُّميةٌ Progressive ؟ نقول : إنَّ المماثلة هنا تقدُّميةٌ ؛ لأنَّ الصوت السابق ( السين ) قد أثر فيه الصوت اللاحق ( الباء ) ؛ وعلى ذلك فهذه الكلمات تخرج من نطاق الترادف المُطلق إلى نطاق شبه الترادف .

(ج) قال الشارح : " وعادك أي صرَّفك ، وعداك : شغلك ، وهما واحدٌ عداك وعادك " ، وفيه يُلاحظُ إشارته إلى أنَّ اللفظين بمعنى واحدٍ ، وهو الصرَّف والشغْل عن الشيء ، لكننا نلاحظ أنَّ أحدهما أصلٌ ( عداك ) والآخر مقلوبٌ عنه ، أي أنَّ القلب المكاني هو الذي سوِّغ اتِّحاد المعنى ، وقد تقدّم ذلك في مبحث القلب المكاني .

---

(1) السابق ، مادة (توس) 1 / 358 .



## 2 - الإقتراض من اللغات الأخرى :

نظرًا لاحتكاك العرب بغيرهم من الأمم الأخرى ، كالفُرس والروم ، فقد نتج عن هذا الاحتكاك دخول بعض الألفاظ الأعجمية إلى اللغة العربية واستعمالها جنبًا إلى جنب مع نظائرها في العربية ، كالحريير مع السُّندس ، وكاليمِّ مع البحر (1) ، وهو الأمر الذي ترتب عليه وجود كثيرٍ من المترادفات في العربية ، وفي ضوء هذا العامل نستطيع أن نفسِّر الترادف بين لفظي ( النيسب والنيسم ) الواقعان في قول الشارح : " النَّيْسَبُ وَالنَّيْسَمُ الطَّرِيقُ بَيِّنَةٌ " .

ففيما يتصل بلفظ ( النيسب ) قال ابن منظور : " النيسم الطريق المستقيم ، لغةٌ في النيسب " ، فابن منظورٍ قد اعتبر أنَّ ( النيسم ) هو أصل اللفظ ، وأنَّ ( النيسب ) لغةٌ فيه ، لكني أرجح كون ( النيسم ) هو الأصل العربي ، وأنَّ اللفظ الأعجمي ( النيسب ) قد ذاع حتى عدَّه ابن منظور أصلًا ، وعدَّ ( النيسم ) لغةً فيه ، وهنا يحضرنى قول الدكتور رمضان عبد التواب : " بل ربما ذاع اللفظ الأعجميُّ حتى عفى ، أو كاد على نظيره العربي الأصيل " (2) .

واستنادًا إلى ما قاله ( آدي شير ) نرى أنَّ ( النَّيْسَب ) مُعَرَّبٌ عن الفارسية ، حيث قال : " النَّيْسَبُ : الطَّرِيقُ الواضح المستقيم ، أو ما وجدَ من أثر الطريق ، وعبارة الصحاح : والذي تراه كالطريق من النمل نفسها ، والنمل إذا جاء منها واحدٌ في أثرٍ آخر ، وطريقٌ للنمل والحية ، والنيسان الطريق المستقيم الواضح ، معرَّبان عن نيشانبان ، أي صاحب الأثر " (3) ؛ وعلى هذا نرى أنَّ الترادف بين اللفظين ليس ترادفًا مطلقًا ، بل يدخل في إطار شبه الترادف .

وفي نهاية بحثنا لهذه الظاهرة نخلص إلى أنه إذا كان ابن فارس قد صرَّح بأنَّ ثعلبًا يرى أنَّ ( قعد ) فيها معنى ليس في ( جلس ) ، وعدَّ ثعلب من المنكرين للترادف ، فإننا نرى أنه يُقصد بذلك أنهما ( قعد وجلس ) لا يصح أن يتبادلا في بعض السياقات ، على الرغم من اتفاقهما في الدلالة المركزية ، أضف إلى ذلك أنه ممَّا يُعصِّد عدم إنكاره للترادف ورود هذه

(1) يُنظر : في اللهجات العربية ص 182 .

(2) فصول في فقه العربية ص 360 .

(3) السيد آدي شير : معجم الألفاظ الفارسية المعرَّبة ص 152 .

الأمثلة المذكورة آنفًا في شرحه وتصريحه بأنّها بمعنى واحدٍ أو بالإشارة إلى ذلك دون تصريح بذلك ، حيث يبيّن السياق ذلك ، لكن بالبحث فيها نجد أنّها مظنة أسبابٍ تُخرجها من دائرة الترادف المطلق ، نحو التغيُّر الصوتي وغيره إلى إطار شبه الترادف ، وهذا ما يقصده ثعلب من قوله المنقول آنفًا عن ابن فارس ، رغم أنّه بالرجوع إلى كتابه ( المجالس ) على سبيل المثال لم أجده منكرًا الترادف ، وهو الأمر الذي يحتم على مَنْ يُقعد لظاهرة ما لدى إنسانٍ ما ألاّ ينشغل بأقوال غيره دون الرجوع إلى مؤلفات مَنْ تُبحث عنده الظاهرة ، وهذا ما اتضح أكثر في تناولنا للأضداد فيما سبق ؛ وعلى ذلك يمكننا القول إنّ الشارح لم يُنكر الترادف .

ومن الملاحظ أيضًا في هذا الشرح بعد دراسة بعض ملاحظ الترادف فيه أغلب الألفاظ المترادفة فيه لم ترد في الكتب المؤلّفة في هذه الظاهرة عند القدماء (1) ، وهو الأمر الذي يحتم على دارس الظاهرة عدم اقتصره على هذه المؤلفات ، بل عليه الرجوع إلى الشروح اللغوية على النصوص الأدبية ، ومن بينها الشرح الذي نحن بصده .

وبعد هذا العرض لملاحظ الترادف في الشرح ينتهي بنا المطاف مع مباحث المعنى الدلاليّ ، بل مع المستوى الدلاليّ كلّهُ ، والذي قسّم على قسمين ، أحدهما للمعنى المعجميّ والآخر للمعنى الدلاليّ ، وهنا أشير إلى أنّ هذه الملاحظات الدلالية في الشرح جديرة بأن تُجمع مع غيرها من الملاحظ ؛ كي تكون خادمة لأي باحثٍ في الدرس الدلاليّ ، حيث إنّها تُعدُّ تصويرًا صادقًا للواقع اللغويّ لدى القدماء ، ويمكننا أن نخلص من هذا الفصل إلى النتائج التالية :

أولاً - استخدم ثعلب المنهج الوصفيّ ، كعادته في هذا الشرح معتمدًا على السماع والرواية مستخدمًا المصدر البشريّ ، مستشهدًا في تدعيم آرائه بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربيّ والأمثال .

ثانيًا - تنبّه ثعلب إلى وسائل تفسير المعنى المعجميّ ، فجاء منهجه في الشرح متضمّنًا كثيرًا من الوسائل التفسيرية ، على نحو ما يراه

---

(1) من الذين أفردوا هذه الظاهرة بالتأليف ابن خالويه ، الذي ألف كتابًا في أسماء الأسد وكتابًا في أسماء الحيّة ، والرماني " علي بن عيسى الديب النحويّ البغداديّ ت 384 هـ " ، الذي ألف كتابًا بعنوان ( الألفاظ المترادفة ) ، وعبد الرحمن الهمداني ، الذي ألف كتابًا بعنوان ( الألفاظ الكتابية ) ، والفيروز آبادي ، صاحب القاموس ، والذي ألف كتابًا بعنوان ( الروض المسلوّف فيما له اسمان إلى ألوّف ) .

المحدثون ، ويُعدُّ أهم ما يميّز هذه الوسائل تنبّئها إلى الدور الذي يلعبه السياق بنوعيه في تفسير دلالات الألفاظ ، كما ضمّن شرحه بعض الأمور التي ينبغي على المعجم أن يتضمّنّها ؛ إيماناً منه بدور المعنى المعجمي في الدرس الدلاليّ ، وهو الأمر الذي يتفق واتجاهات الدرس اللغوي الحديث فيما ينبغي على المعجم أن يتضمّنّه ، وما يُقدّمه للقارئ .

ثالثاً – لما كان ثعلب قد قدّم تفسيراً معجمياً للألفاظ المشروحة ، فإنّه لم يغفل المعنى الدلاليّ ، فقد استخدم منهج تحرير الألفاظ ، أي تخليصها من أي لبسٍ أو غموضٍ ، قد يحيط بها ، وذلك باستقصاء مكوناتها الدلالية ، مع توضيح الفروق بين بعض الألفاظ ، وهو ما سار عليه الشُّراح من بعده ، مثل ابن الأنباري في شرحه على المفضليات والعكبري في شرحه بعض المواضع من شعر المتنبي ، وكذلك الزوزني الذي صرّح بلفظ التحرير ، وابن سيده في شرح المُشكّل من شعر المتنبي ، والبطلوسي في شرحه على المختار من لزوميات أبي العلاء المعري .

رابعاً – تناول ثعلب عموم بعض الألفاظ ، وهو الأمر الذي فسّرناه في ضوء الدرس اللغويّ الحديث ، فيما يُسمّى بعموم الاشتمال ، وعموم الوقوع المشترك ، وذلك صدد تناوله بعض الألفاظ ، ولاحظنا أنّ جميع هذه الألفاظ من نوع الخصوص الداخليّ ، على نحو ما هو مبينٌ في موضعه ، وذلك راجعٌ إلى أنّ الخصوص الخارجي لا يظهر بصورةٍ جليّةٍ إلا في المعاجم ، حيث يصاحب اللفظ أكثر من لفظٍ آخر ، وهو ما يعنيه الدرس اللغويّ الحديث بالمصاحبة في التعبير اللغوي .

خامساً – تنبّه ثعلب إلى أنّ سنّة الحياة التغيير ، ومادام الأمر كذلك ، فاللغة تتغير أيضاً ، باعتبار أنّها ملازمةٌ للإنسان ، فكانت إشاراتُه إلى بعض الألفاظ التي حدث فيها تغييرٌ دلاليّ ، سواءً كان هذا التغيير توسيعٌ للمعنى أو تضيقٌ له أو انتقالٌ له ؛ ومن هنا فهذه الأشياء تغيرٌ ، وليست تطوُّراً ؛ لأنّ التطور في رأينا يكون عادةً من الأسوأ إلى الأفضل .

سادساً – تناول ثعلب اشتقاق بعض الألفاظ في الشرح من خلال ردِّ الدلالات إلى بعضها ، فكان ردهُ دلالاتٍ جسيمةً إلى أخرى مثلها مع ردهُ الدلالة المجردة إلى الدلالة الجسيمة ، وبذلك يقترب ممّا يقرّره الدرس اللغويّ الحديث من أسبقية الدلالات الجسيمة على المجردة ، حيث نصّ

على ذلك الدكتور إبراهيم أنيس ، أضيف إلى ذلك اهتمامه ببيان الأصل الاشتقاقي لبعض الألفاظ ، وهو الأمر الذي اقتفاه كثيرٌ من الشُّرَّاح بعده .

سابعًا – تنبّه الشارح إلى العلاقات الدلالية بين الألفاظ ، فكانت إشارته إلى وقوع المشترك اللفظي في بعض الألفاظ ، كما تنبّه إلى وقوع الترادف أيضًا ، على الرغم من إشارة ابن فارس إلى إنكار ثعلب الترادف ، كما عرض بعض ألفاظ الأضداد ، وهو الأمر الذي يؤكّد عدم إنكاره إيّاها ، وبُطلان ما قاله بعض الباحثين حول إنكار ثعلب للأضداد ، سواءً أكان ذلك في مؤلفاتٍ منشورةٍ أم في رسائلٍ جامعيةٍ مازالت غير منشورةٍ .

## الخاتمة

هكذا نصل إلى خاتمة هذه الدراسة ، حاولت فيها إبراز ملامح الدرس اللغويّ في شرح ثعلب على ديوان زهير ، ومنهجه فيه ، مُنهيًا إيّاه

ببعض النتائج الخاصة المدرجة عقب كلّ فصلٍ من فصول الدراسة ، ولا أظنُّ أنّها القول الفصل في بيان معالم هذا المنهج ، وقد حاولت ما استطعت إلى ذلك سبيلاً أن أتتبع خصائص هذا المنهج ، على النحو التالي :

أولاً - أقام ثعلب شرحه على المنهج الوصفيّ ، فحدّد البيئة بذكر من أخذ عنهم ، أي من روى عنهم ، موثقاً بذلك لما أثبتته في الشرح من نصوص ، وهو الأمر الذي يجعلنا نقول إنّه نهج علمياً أميناً عندما ذكر الآراء منسوبةً لأصحابها .

ثانياً - لما كان ثعلب قد اتّخذ المنهج الوصفيّ أساساً لدراسته ، فقد استطاع أن يصف المادة اللغوية في الشرح ملاحظاً إيّاهما مستقرناً لها من خلال مستويات اللغة التي أشرنا إليها ، مع وجود بعض التعليقات القليلة ، وذلك على النحو التالي :

(أ) فعلى المستوى الصوتي استطاع الشارح أن يصف الإبدال الواقع بين الحروف في الكلمات ، مع ملاحظة مخالفة الباحث لبعض المحدثين الذين يرون عدم وجود ظاهرة الإبدال الصوتي في اللغة ، وتوصّل إلى أنّها واقعة فعلاً ، وكذلك وصف الشارح الإحلال الصوتي بين الأصوات القصيرة والقلب المكانيّ وبعض الموضوعات الخاصة بالهمزة والأصوات وعلاقتها بالدلالة وغير الصحيح صوتياً ، وغير ذلك من موضوعات الدرس الصوتي .

(ب) أمّا في المستوى الصرفيّ ، فقد وضع الشارح المادة موضع الملاحظة ، فكان وصفه لوزن بعض الكلمات ، ثم تناوله بعض المشتقات ، وتوارد أبنية الأفعال على معنى واحد ، والمقصود والممدود ، والمقصود الذي يُسمّى منقوصاً ، والتحويل في الصيغ الصرفية ، رابطاً في كلّ ذلك بين الشكل أو الصيغة والوظيفة ، وفي هذا الفصل أشرت إلى أنّ بعض المحدثين يرى استبدال مصطلح ( المورفيم ) بمصطلح ( المميز ) ، وهو ما فيه نظر ؛ استناداً إلى عدم قدرة المميز على التخلّص من الصعوبات التي تواجه تطبيق المورفيم .

(ج) أمّا على المستوى النحويّ ، فكان مفهوم الشارح للنحو مقترّباً من مفهومه في الدرس اللغويّ الحديث ، فلم يقتصر الدرس النحويّ عنده على الإعراب فقط ، على نحو ما فعل المتأخرون ، بل اشتمل أيضاً على ما يخصّ نظام الجملة ( الحذف والزيادة وإعادة الترتيب ) ، بالإضافة إلى عرضه لما يخصّ الفصائل النحوية ، فعرض للمذكّر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع والضمائر ، بالإضافة إلى موضوعاتٍ أخرى ، وكلّ ذلك

ناتجٌ عن استقراءِ للمادة اللغوية أولاً ، ثم وضْعِها موضع الملاحظة والاختبار ، مع ملاحظة أنَّه لم يكن كوفيًّا متعصِّبًا ، فقد استعمل المصطلحات البصرية بجانب الكوفية ، وذلك واضحٌ فيما تناولناه من مسائل تتصل بالدرس النحوي .

(د) أمَّا على المستوى الدلاليّ ، فيمكن الإشارة إلى الآتي :

1 – تنبّه ثعلب إلى ما يعنيه الدرس اللغوي الحديث من اشتغال الدراسة الدلالية على قسمين ، أحدهما للمعنى المعجمي ، والآخر للمعنى الدلاليّ ، فكان عرْضُه لِمَا يندرج تحت هذين القسمين ، على نحو ما هو مُبيّنٌ بالدراسة ، وهو ما يؤكِّد على اتِّفاق نظرة ثعلب للدرس الدلاليّ مع نظرة المحدثين إلى هذا الدرس ، من حيث اشتغاله على هذين القسمين ، وهو الأمر الذي يؤكِّد أيضًا على أصالة الدرس الدلاليّ الحديث عند العرب .

2 – تنبّه الشارح إلى عموم بعض الألفاظ وخصوصها ، والدور الذي يلعبه التغيير في ألفاظ اللغة ، حيث تتسع بعض الدلالات وتضيق أخرى ، وتنتقل بعض الدلالات ، مع ملاحظة أنَّ ثعلبًا لم ينص على أنَّ هذه الأمور تطوّر ، كما يرى بعض المحدثين ، إنّما هو تغيُّرٌ ، وهذا ما نصَّ عليه الشارح ضمَّنًا وشرَّاح الدواوين من بعده .

3 – استخدم ثعلب أسلوب الاستقصاء للمكونات الدلالية للألفاظ ، مع بيان الفروق بينها ، وهو ما يشبه إلى حدِّ كبيرٍ ما يدرسه المحدثون في نظريتي التحليل التكوينيّ والمجالات الدلالية ، وبذلك يمكن أن تُضيف ملاحظ هذا الشرح رصيْدًا لِمَا ذكره أصحاب معاجم الموضوعات من مجالاتٍ دلاليةٍ في معاجمهم القائمة على هذا الأساس ، وما اتَّبعه الشَّرَّاح المعاصرون له ، كابن السِّكِّيت ، وكذلك التابعون له ، كما هو الحال عند ابن الأنباري في شرحه على المَعْلَقَاتِ والمُفَضَّلَاتِ .

4 – إقرار الشارح بعدم وجود الترادف المُطلق ، وإقراره بشبه الترادف من واقع إشاراتِه على مدار الشرح ، وهو الأمر الذي يؤكِّد تطابق منهجه ورؤيته مع رؤية الدرس اللغويّ الحديث .

5 – لم ينكر الشارح الأضداد ، وذلك من واقع أعماله ، وهو ما يترتب عليه دحضُ ما قاله بعض المحدثين في إنكاره للأضداد .

ثالثًا – حرص ثعلب على جَمْع أكبر عددٍ من الشواهد في الشرح ؛ كي تكون أدلَّة على تدعيم ما يقول ، وقد تنوعت ، فشملت القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربيّ والنثر العربيّ ، وهو الأمر الذي يمكننا من القول بأنَّ الشواهد في شرح ثعلب تُعتبر من أهم الأسس المنهجية التي بنى عليها شَرَّحه على ديوان زهير .

رابعاً – لم يغفل الشارح دور العلوم الأخرى المتصلة باللغة في وصفه الظواهر اللغوية ، فكانت استعانهه بالأدب والبلاغة ، على نحو ما هو ملاحظ في ثنايا الدراسة .

خامساً – تنبّه ثعلب إلى العلاقة بين مستويات التحليل اللغوي ، واضعاً في الاعتبار أنّ اللغة عبارة عن نظامٍ من الوحدات ، كلّ يلتقي مع الآخر ، وهو ما يؤكّد على تطابق منهجه مع رؤية الدرس اللغوي الحديث .

سادساً – تنبّه ثعلب إلى الرّبط بين قواعد اللغة والنصوص الأدبية ، فكان هذا الشرح بمثابة تطبيقٍ لِمَا تحويه كتب اللغة والنحو والصرف .

وفي نهاية هذا العرص أوصي بعدم الانسياق وراء كلّ ما يُقرأ عن القدماء ، فيما يتصل بالقضايا اللغوية ، بل يجب أن نتتبع ذلك الأمر أولاً في مؤلّفات مَنْ نبحت عنه ؛ لأنّها خلاصة فكره .

وبعدُ ، فهذه محاولةٌ جادةٌ مخلصّةٌ ، أخلصتُ فيها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، فلعلي بهذا العمل المتواضع الذي أضع به قدمي على بداية السُّلم العلمي أكون قد قدّمت شيئاً ، فإن كنت قد وقفتُ ، فله الفضل والمِنَّة ، ومنه العون ، وإن كانت الأخرى ، فحسبي أنّني اجتهدت قدر الطاقة ، وبذلت غاية الوسع ، وأسأل الله أن يكون في عملي هذا ما يحقّق الغاية ، وأسأله العون والرشاد والعفو عن الزلّات ، ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت ، وإليه أنيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

## المصادر والمراجع

أولاً – المصادر والمراجع العربية :

- إبراهيم أنيس ( دكتور ) :

- الأصوات اللغوية ، دار النهضة العربية 1961 .
- دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1980 .
- في اللهجات العربية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1965 .
- من أسرار اللغة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1958 .
- **إبراهيم بركات ( دكتور ) :**
- اسم الجمع واسم الجنس في اللغة العربية ، دورية كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد السادس ، 1986 .
- **إبراهيم السامرائي ( دكتور ) :**
- التطور اللغويّ التاريخيّ ، دار الأندلس ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1983 .
- في التذكير والتأنيث " بحثٌ مع تحقيق كتاب التذكير والتأنيث " ، لأبي حاتم السجستاني ، ضمن كتاب رسائل ونصوص في اللغة والأدب ، دار اقرأ ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- **إحسان النص ( دكتور ) :**
- زهير بن أبي سلمى ، حياته وشعره ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، 1985 .
- **إسماعيل أحمد الطحان ( دكتور ) :**
- الإبدال اللغويّ في ضوء علم اللغة الحديث ، مجلة كلية آداب المستنصرية ، العدد الأول ، السنة الأولى ، العراق .
- **أن إينو :**
- مرهانات دراسة الدلالات اللغوية ، ترجمة د. أوديت تيبب وأخر ، دار السؤال للطباعة والنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1980 .
- **أحمد إبراهيم سيد أحمد ( دكتور ) :**
- ثعلب ومنهجه النحويّ ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، القاهرة ، 1979 .
- **أحمد أمين :**
- ضحى الإسلام ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، 1956 .
- ظهر الإسلام ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، د . ت .
- **أحمد عبد اللطيف الليثي ( دكتور ) :**
- حول كتاب شرح المقصور والممدود لابن ثريد ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 1991 .
- **أحمد عبد المجيد هريدي ( دكتور ) :**



- ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، 1988 .
- **أحمد الحملوي :**
- شذا العرف في فنّ الصرف ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- **أحمد مختار عمر ( دكتور ) :**
- دراسة الصوت اللغوي ، علم الكتب ، القاهرة ، 1396 هـ - 1976 م .
- علم الدلالة ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1991 .
- من قضايا اللغة والنحو ، علم الكتب ، القاهرة ، 1974 .
- **الأزهر الزناد :**
- نسيج النص " بحثٌ فيما يكون الملفوظ به نصًّا " ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى ، 1993 .
- الأزهريّ ( أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ 282 - 370 هـ )
- تهذيب اللغة ، تحقيق أحمد عبد العليم ، وعلي محمد البجاوي ، الدار المصرية للترجمة والتأليف والنشر ، القاهرة ، د . ت .
- **الأصمعيّ :**
- الأضداد ، حققه هفنز ، المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين ، بيروت ، 1912 .
- **الأعشى ( ميمون بن قيس ) :**
- ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق د . محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1968 .
- **الأعلم الشنتمري :**
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1980 .
- الأنباري ( أبو البركات ، كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري ت 577 هـ )
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد ، السعادة ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1380 هـ - 1960 م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1959 .
- ابن الأنباري ( أبو بكر محمد بن القاسم ) :

- الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة المصرية ، بيروت ، 1407 هـ - 1987 م .
- المذكر والمؤنث ، حققه محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1401 هـ - 1981 م .
- **أولمان :**
- دور الكلمة في اللغة ، ترجمة د . كمال بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1988 .
- **بالمر :**
- علم الدلالة إطارٌ جديدٌ ، ترجمة د. صبري السيد ، دار المعرفة الجامعية 1992 .
- **برجستراسر :**
- التطور النحوي للغة العربية ، نشر الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1402 هـ - 1982 م .
- **البطلْيوسِي ( أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلْيوسِي ت 521 هـ ) :**
- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء المعرّي ، القسمان الأول والثاني ، تحقيق الدكتور حامد عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1991 .
- **البغدادي ( عبد القاهر بن ظاهر بن عمر البغدادي ت 1093 ) :**
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1977 .
- **التبريزي :**
- شرح القوائد العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1407 هـ - 1987 م .
- شرح المفضليات ، تحقيق محمد على البجاوي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د. ت .
- **تمام حسان ( دكتور ) :**
- اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1973 .
- مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1400 هـ - 1979 م .
- **توفيق شاهين ( دكتور ) :**
- المشترك اللغويّ نظريًا وتطبيقيًا ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1980 .
- **الثعالبي ( أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ت 429 هـ ) :**

- فقه اللغة وسر العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د. ت .
- **ثعلب ( أبو العباس أحمد بن يحيى ) :**
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق أحمد زكي العدوي ، طبعة دار الكتب ، القاهرة ، 1944 .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1983 .
- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، 1404 هـ - 1980 م .
- **ابن جنِّي ( أبو الفتح عثمان بن جنِّي ت 391 هـ ) :**
- الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1408 هـ - 1988 م .
- سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، القاهرة ، 1954 .
- **الجواليقي ( أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد ) :**
- شرح أدب الكاتب ، نشره مصطفى صادق الرافعي ، القاهرة ، 1350 هـ .
- **جون ليونز :**
- علم الدلالة ، ترجمة د . محمد الماشطة وحليم فالح ، وكاظم باقر ، وهو ترجمة للفصلين التاسع والعاشر من كتابه " مقدمة في علم اللغة النظري " ، مطبعة جامعة البصرة ، كلية الآداب 1980 .
- نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة د . حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 1985 .
- **الجوهري :**
- تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1371 هـ - 1956 م .
- **ابن حجر العسقلاني ( أبو الفضل شهاب الدين العسقلاني المصري ، ت 852 هـ ) :**
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، راجعه قُصي محب الدين الخطيب ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1986 .
- **حسام البهنساوي ( دكتور ) :**
- القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ، القاهرة ، 1413 هـ - 1991 م .
- **حسام سعيد النعيمي ( دكتور ) :**

- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، دار الرشيد ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق 1980 .
- **حسن ظاظا ( دكتور ) :**
- كلام العرب من قضايا اللغة العربية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1970 .
- **حسن عون ( دكتور ) :**
- دراسات في اللغة والنحو العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1969 .
- **حلمي خليل ( دكتور ) :**
- الكلمة " دراسة لغوية معجمية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 1993 .
- مقدمة لدراسة علم اللغة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1992 .
- **حمد حمدان سليمان طباسي :**
- مجالس أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وأثرها في الدرس النحويّ ، رسالة ماجستير بأداب الإسكندرية ، 1406 هـ - 1986 م .
- **ابن حنبل ( أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ) :**
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1399 هـ - 1979 م .
- **ابن خلكان :**
- وفيات الأعيان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .
- **داود عبده ( دكتور ) :**
- أبحاث في اللغة العربية ، بيروت ، 1973 .
- **ابن دريد :**
- جمهرة اللغة ، حيدر آباد ، الطبعة الأولى ، 1344 هـ .
- شرح المقصور والممدود ، تحقيق الذهبي وغيره ، دار الفكر ، دمشق ، 1986 .
- **ديفيد كريستال :**
- التعريف بعلم اللغة ، ترجمة د . حلمي خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، 1979 ،
- **الرازي ( أحمد بن محمد بن مظفر بن المختار الرازي ) :**

- الحروف ضمن كتاب ثلاثة كتب في الحروف ، تحقيق د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1982 .
- ابن رشيق ( أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني ) :  
العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1934 .
- الرضّي ( رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي ت 686 هـ ) :  
شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .
- شرح كافية ابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .
- الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، ت 384 هـ ) :  
معاني الحروف ، تحقيق د . عبد الفتاح شلبي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، د . ت .
- رمضان عبد التواب ( دكتور ) :  
بحوث ومقالات في اللغة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1403 هـ - 1982 م .
- التطور اللغوي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1987 .
- فصول في فقه العربية ، دار المسلم للطباعة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1979 .
- ريمون طحان ( دكتور ) :  
الألسنية العربية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1972 .
- فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، د . ت .
- الزبيدي ( أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ت 379 هـ ) :  
طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، د . ت .
- الزّجّاجي ( أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي ) :  
حروف المعاني ، تحقيق د . على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- الإيضاح في علل النحو ، تحقيق د . مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ن الطبعة الخامسة ، 1406 هـ - 1986 م .
- الزمخشري ( جار الله محمود بن عمر الزمخشري ت 538 هـ ) :

- أساس البلاغة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1985 .
- **الزوزني :**
- شرح المعلمات السبع ، مكتبة القاهرة ، 1399 هـ .
- **السرقسطي ( أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي ) :**
- الأفعال ، تحقيق د . حسين محمد محمد شرف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1413 هـ - 1992 م .
- **أبو السعود حسنين الشاذلي ( دكتور ) :**
- الأدوات النحوية وتعدّد معانيها الوظيفية ، دراسة تحليلية تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 1989 .
- **ابن السكّيت :**
- الإبدال ، تحقيق د . حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1398 هـ - 1978 م .
- إصلاح المنطق ، تحقيق أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، د . ت .
- الألفاظ الكتابية ، حقّقه لويس شيخو ، بيروت ، 1895 .
- شرح ديوان الحطيئة ، تحقيق د . نعمان أمين طه ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1407 هـ - 1987 م .
- **ابن سلام ( محمد بن سلام الجمحي ت 231 هـ ) :**
- طبقات فحول الشعراء ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1979 .
- **السيد آدي شير :**
- معجم الألفاظ الفارسية المعربة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1980 .
- **سيبويه ( أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ) :**
- الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1402 هـ - 1982 .
- **ابن سيده ( علي بن إسماعيل ) :**
- المخصص ، بولاق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1316 هـ .
- شرح المشكل من شعر المتنبي ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 .
- **السيوطي ( جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911 هـ ) :**
- الإتقان في علوم القرآن ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، 1987 .

- الأشباه والنظائر ، تحقيق عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، 1975 .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، الحلبي ، القاهرة ، 1965 .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون ، الحلبي ، القاهرة ، 1958 .
- ابن الشجري ( أبو السعادات هبة الله الحسن بن العسوي ت 542 هـ ) :  
 - أمالي ابن الشجري ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1992 .
- شعبان عوض محمد العبيدي ( دكتور ) :  
 - النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ، 1989 .
- الشنتمري ( يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ، ت 476 هـ ) :  
 - شوقي ضيف ( دكتور ) :  
 - المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، 1968 .
- العصر العباسي الأول ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة التاسعة ، د. ت.
- الصبان ( محمد بن علي الصبان ، ت 1206 هـ ) :  
 - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربي ، القاهرة ، د. ت .
- صبحي إبراهيم الفقي ( دكتور ) :  
 - نظام ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية ، رسالة ماجستير بكلية الآداب ، جامعة طنطا ، 1994 .
- صبحي الصالح ( دكتور ) :  
 - دراسات في فقه اللغة ، بيروت ، 1971 .
- ضاحي عبد الباقي ( دكتور ) :  
 - لغة تميم " دراسة تاريخية وصفية " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1982 .
- طاهر سليمان حموده ( دكتور ) :  
 - أسس الإعراب ومشكلاته ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1993 .
- دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، د. ت .

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي الحديث ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1982 .
- القياس في الدرس اللغوي الحديث " بحثٌ في المنهج " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1992 .
- أبو الطيّب اللغويّ ( عبد الواحد بن علي الحلبي ت 351 هـ ) :
- الإبدال ، حققه عز الدين التنوخي ، دمشق ، 1379 هـ - 1380 هـ / 1960 م - 1961 م .
- مراتب النحويين ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، نهضة مصر ، 1955 .
- **عاطف مدكور ( دكتور ) :**
- علم اللغة بين القديم والحديث ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1986 .
- **عبد الراجحي ( دكتور ) :**
- التطبيق الصرفي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993 .
- دروس في المذاهب النحوية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1991 .
- فقه اللغة في الكتب العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1974 .
- منهج ابن جنّي في كتابه المحتسب ، رسالة ماجستير بكلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، 1963 .
- النحو العربي والدرس الحديث ، بحثٌ في المنهج ، دار نشر الثقافة ، الإسكندرية ، 1987 .
- **عبد الرحمن أيوب ( دكتور ) :**
- أصوات اللغة ، مطبعة الكيلاني ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1968 .
- **عبد الصبور شاهين ( دكتور ) :**
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1408 هـ - 1987 م .
- العربية لغة العلوم والتقنية ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1410 هـ - 1989 م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤيةٌ جديدةٌ في الصوت ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 1986 .
- **عبد العزيز مطر ( دكتور ) :**
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1386 هـ - 1966 م .



- **عبد الغفار حامد هلال ( دكتور ) :**
- اللغة العربية ، خصائصها وسماتها ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1406 هـ - 1986 م .
- علم اللغة بين القديم والحديث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1986 .
- **عبد القاهر الجرجاني :**
- دلائل الإعجاز ، حققه محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة القاهرة ، 1977 .
- أسرار البلاغة ، تصحيح الشيخ رشيد رضا ، دار المنار ، القاهرة ، 1372 هـ .
- **عبد الله حمد الخثران ( دكتور ) :**
- مصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها ، دار هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1411 هـ - 1990 م .
- **عبد الكريم محمد حسن جبل ( دكتور ) :**
- معالم الدرس الدلاليّ في شرح الأنباري للمفضليات ، رسالة ماجستير بكلية الآداب ، جامعة طنطا ، 1991 .
- **عثمان محمد أحمد ( دكتور ) :**
- الظواهر الدلالية في كتاب عمدة الحُقاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمن الحلبي ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بالمنصورة ، 1992 .
- **عصام نور الدين ( دكتور ) :**
- المصطلح الصرفيّ ، مميزات التذكير والتأنيث ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1409 هـ - 1988 م .
- **ابن عصفور :**
- الممتع في التصريف ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، حلب ، 1970 .
- **عفاف حسنين ( دكتور ) :**
- في أدلة النحو ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1977 .
- **ابن عقيل ( بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت 769 هـ ) :**
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ، القاهرة ، 1964 .
- **العكبري ( أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، ت 616 هـ ) :**
- شرح ديوان المتنبي ، المسمى بالتبتيان في شرح الديوان ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .
- **علي عبد الواحد وافي ( دكتور ) :**
- علم اللغة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، الطبعة التاسعة ، 1972 .

- فقه اللغة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د . ت .
- **علي النجدي ناصف :**
- سبويه إمام النحاة ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، 1953 .
- **عمر فروخ ( دكتور ) :**
- تاريخ الأدب العربي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، 1984 .
- **ابن فارس ( أبو الحسين أحمد بن فارس ت 395 هـ ) :**
- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الحلبي ، 1977 .
- مجمل اللغة ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1404 هـ - 1984 م .
- مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1366 هـ - 1369 هـ .
- **فاطمة محجوب ( دكتورة ) :**
- دراسات في علم اللغة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976 .
- فايز الداية ( دكتور ) :
- علم الدلالة العربي ، دار الفكر ، دمشق ، 1405 هـ - 1985 م .
- **فخر الدين قباوة ( دكتور ) :**
- منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات ، المكتبة العربية ، حلب ، د . ت .
- **الفرّاء ( أبو زكريا يحيى بن زياد ت 207 هـ ) :**
- معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1955 .
- المنقوص والممدود ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1967 .
- **أبو الفرج الأصفهاني :**
- الأغاني ، طبعة دار الكتب ، د . ت .
- **فندريس :**
- اللغة ، ترجمة الدواخلي والقصاص ، طبعة مصر ، 1950 .
- **فوزي يوسف عبد الهابط ( دكتور ) :**
- الزجاجي ومعيار الإبدال اللغوي في كتابه الإبدال والمعاقبة والنظائر ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، بالمنوفية ، العدد التاسع ، 1989 .

- ابن قتيبة ( أبو محمد عبد الله مسلم بن قتيبة الدينوري  
ت 276 هـ ) :  
الشعر والشعراء ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ،  
القاهرة ، 1966 .
- القيرواني ( أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز  
القيرواني ) :  
ضرائر الشعر ، تحقيق د . محمد ز غلول سلام ، د . محمد مصطفى  
هدارة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1973 .
- القفطي ( جمال الدين ) :  
أنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار  
الكتب المصرية ، القاهرة ، 1371 هـ - 1952 م .
- ابن القيم الجوزية ( شمس الدين أبو عبد الله ت 751 هـ ) :  
بدائع الفوائد ، إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ، د . ت .  
كراع النمل ( أبو الحسن الهنائي ) :  
المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها ، السفر الأول ، تحقيق د .  
محمد بن أحمد العمري ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ،  
السعودية ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ - 1992 م .
- كمال بشر ( دكتور ) :  
دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، دار المعارف ، القاهرة ،  
الطبعة الثانية ، 1971 .
- علم اللغة العام ( الأصوات ) ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة  
الثانية ، 1975 .
- كريم حسام الدين ( دكتور ) :  
أصول تراثية في علم اللغة ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة  
الثانية ، 1985 .
- التعبير الاصطلاحي ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ،  
1991 .
- الدلالة الصوتية ، دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل ،  
الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ - 1992 م .
- كونغ الجو ( دكتور ) :  
نظرية علم اللسانيات الحديثة وتطبيقها على أصوات العربية ، مجلة  
الدارة ، العدد 3 ، السنة 17 ، السعودية ، 1412 هـ .
- لوريتود :

- مدخل إلى علم اللغة ، ترجمة د . مصطفى التوني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1994 .
- **ماريوباي :**
- أسس علم اللغة ، ترجمة د . أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1408 هـ - 1987 م .
- **ابن مالك ( محمد بن عبد الله الأندلسي ) :**
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ، 1967 .
- **المبرد ( أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ت 285 هـ ) :**
- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1385 هـ - 1388 هـ .
- **محمد إبراهيم عبادة ( دكتور ) :**
- الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1988 .
- **محمد أحمد أبو الفرج ( دكتور ) :**
- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1966 .
- **محمد حسن عبد العزيز ( دكتور ) :**
- صيغ يستوي فيها المذكور والمؤنث ، إصدار مجمع اللغة العربية ، بعنوان " في أصول اللغة ، الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة الأولى ، 1403 هـ - 1983 م .
- المصاحبة في التعبير اللغوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1990 .
- **محمد حسنين صبرة ( دكتور ) :**
- المبهمات الثلاثة " الضمير والإشارة والموصول " ، رسالة ماجستير ، بكلية دار العلوم ، 1986 .
- مرجع الضمير في القرآن الكريم " مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب " ، دار الهاني للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1412 هـ - 1992 .
- **محمد حسين علي الصغير ( دكتور ) :**
- الصورة الفنية في المثل القرآني ، دار الهادي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1992 .
- **محمد حماسة عبد اللطيف ( دكتور ) :**
- دراسات في الصرف والعروض ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، 1409 هـ - 1989 م .

- قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين  
المحدثين ، رسالة دكتوراه ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ،  
1396 هـ - 1976 م .
- من وجوه استعمال الهمزة في الشعر وموقف النحويين منه ، مجلة  
مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، العدد التاسع والستون ، 1991 .
- من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،  
الطبعة الأولى ، 1990 .
- **محمد رياض كريم ( دكتور ) :**
- دراسات في اللهجات العربية ، القاهرة ، 1409 هـ - 1989 م .
- **محمد سعيد محمد أبو عبا ( دكتور ) :**
- ظاهرة القلب والإبدال في اللهجات العربية القديمة ، رسالة  
ماجستير ، بكلية اللغة العربية ، المنصورة ، 1401 هـ - 1981 م .
- **محمد السيد عطية بكر ( دكتور ) :**
- من قضايا فقه اللغة ، دار الوفاء ، المنصورة ، د . ت .
- **محمد العبد ( دكتور ) :**
- اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة ، بحثٌ في النظرية ، دار الفكر ،  
القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1990 .
- **محمد عبد الله جبر ( دكتور ) :**
- الضمائر في اللغة العربية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1980 .
- **محمد عبد المطلب ( دكتور ) :**
- تقابلات الحداثة في شعر السبعينات ، هيئة قصور الثقافة ، القاهرة ،  
1995 .
- **محمد المبارك ( دكتور ) :**
- فقه اللغة ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1964 .
- **محمود السعران ( دكتور ) :**
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1962 .
- **محمود سليمان ياقوت ( دكتور ) :**
- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، دار المعرفة الجامعية ،  
الإسكندرية ، 1986 .
- العلامة في النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،  
الطبعة الأولى ، 1985 .
- فقه اللغة وعلم اللغة " نصوصٌ ودراساتٌ " ، دار المعرفة الجامعية ،  
الإسكندرية ، 1991 .

- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ، دار المعارف ، 1985
- معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1994 .
- منهج ابن هشام في شرح بانة سعاد ، دار قطري بن الفجاءة ، الدوحة ، 1986 .
- النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993 .
- النحو العربي " تاريخه - أعلامه - نصوصه - مصادره " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1994 .
- محمود عبد السلام شرف الدين ( دكتور ) : صوتيات فعليات بين العوض والبدل " فصلٌ في المعنى الفعلي " ، القاهرة ، 1409 هـ - 1989 م .
- محمود فهمي حجازي ( دكتور ) : علم اللغة العربية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، د . ت .
- مدخل إلى علم اللغة ، دار الثقافة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1987 .
- ابن منظور ( أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور ت 711 هـ ) : لسان العرب ، بولاق ، القاهرة ، 1300 هـ - 1307 م .
- نايف خرما ( دكتور ) : أضواء على الدراسات العربية المعاصرة ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد التاسع ، 1978 .
- ابن النديم ( محمد بن إسحاق ت 385 هـ ) : الفهرست ، القاهرة ، 1348 هـ .
- النَّحَّاس : شرح المعلقات التسع ، تحقيق أحمد خطاب ، مديرية الثقافة ، وزارة الإعلام العراقية ، 1393 هـ - - 1973 .
- هادي نهر ( دكتور ) : الحروف والأصوات العربية في مباحث القدماء والمحدثين ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد الثامن ، 1404 هـ - 1984 .
- ابن هشام ( أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ت 761 هـ ) : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د . ت .

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1407 هـ - 1987 .
- **هويدي شعبان هويدي (دكتور) :**
- ألفاظ الحكم والإدارة في اللغة العربية في العصر الأموي ، دراسة تاريخية دلالية ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، 1986 .
- علم الدلالة بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 1993 .
- **ياقوت الحموي :**
- معجم الأدياء ، دار الفكر ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1400 هـ - 1980 م .
- **ابن يعيش ( موفق الدين بن علي بن يعيش ت 643 هـ ) :**
- شرح المفصل ، طبعة المنيرية ، د . ت .
- **ثانياً – المراجع الأجنبية :**

**-Bach , Emmon :**

-An introduction to transformational grammars ,  
U.S.A.1964 .

**-Bloomfield ,Leonard:**

-Language , twelfth impression , Lodon , 1976 .

**-Chomsky ,noam :**

-Aspects of the thory of syntax , U.S.A. 1964 .

**- Crystal , David :**

-Linguisttics , penguin Book , 1982 .

**-Lyons , John :**

-Semantics , cambridge university ,cambridge London .

**-Palmer , Frank :**

-Grammer , penguin books , 1971 .

**-R.H.Robbins :**

-General Linguistics ,An introductory survey , first edition , 1964 .

معجم المصطلحات الأجنبية



	A	
Absolute synonymy		الترادف المطلق
Actual speech event		أحداثاً منطوقة بالفعل
Addition		الزيادة
Apocopation		الترخيم
Antonymy		الأضداد – التضاد
Audible effect		تأثيرٌ سمعيٌّ معين
	C	
Clipped word		كلمة مرخّمة
Co – occurrence		الوقوع المشترك
Context of situation		سياق الحال
Consonant shift		الإبدال الصوتي
The Context theory of meaning		نظرية السياق
	D	
Deep structure		البنية العميقة
Deletion		الحذف
Dental alveoler		أسناني لثوي
Drivation		الاشتقاق
Descriptive method		المنهج الوصفي
Assimilation		المغايرة
Distinguishers		مميزات
Dynamic force		القوة المُحرّكة
	E	
Etymology		علم أصول الكلمات
Expansion		الاتساع
	F	
Form		الشكل أو الصيغة
Fronting		التقديم
	G	
Generative sentence		جملة توليدية
Generic noun		اسم الجنس الجمعي

Glottalization		تحقيق الهمز
Grammatical categories		الفصائل النحوية
	H	
Hard palate		الحنك الصلب
Homonymy		المشترك اللفظي
Hyponymy		الاشتمال
	I	
Interversion		القلب المكاني
Intonation		التنغيم
	L	
Labial		شفوي
Law of Least effort		قانون الجهد الأقل
Lexical root		الجذر المعجمي
Linguistic context		السياق اللغوي
Linguistic systems		النظام اللغوي
	M	
Metathesis		القلب المكاني
Morpheme		المورفيم
Morphological analysis		التحليل المورفولوجي
Morphological Level		المستوى الصرفي
	N	
Narrowing		تضييق
Native speaker		ابن اللغة
Near – synonymy		شبه مفخم
Non – emphatic		غير مفخم
Normative		معياري
	O	
Obligatory deletion		الحذف الإجمالي
	P	
Permutation		إعادة الترتيب
Pharyngeal		حلقّي
Plural noun		اسم الجمع
Polysemy		تعدّد المعنى
Prefixes		السوابق

Prescriptive	معياري
Phonemes	الفونيمات
Phonetics	علم الأصوات اللغوية
Phonetical level	المستوى الصوتي
Phonology	علم الأصوات الوظيفي

## R

Rank	الرتبة
Redundant proposition	حرف الجر الزائد
The relative noun	الاسم المنسوب
Replacement	الإحلال
Rounded	مستدير

## S

Semantic	علم الدلالة
Semantic change	التغير الدلالي
Semantic field theory	نظرية المجالات الدلالية
Semantic Level	المستوى الدلالي
Semantic Relations	العلاقات الدلالية
Short Vowels	الصوائت القصيرة
Sort palate	الحنك اللين
Sound shift	الإبدال الصوتي
Spoken Language	اللغة المنطوقة
Spread	مُنبسط
Surface structure	البنية السطحية
Suffixes	اللواحق
Standard	المعيارية
Stress	النبر
Structural semantics	علم الدلالة التركيبي
Synonymy	الترادف
Systematicness	المنهجية

## T

Transitive	انتقالي
------------	---------

## U

The underlying structure	الأصل المُقدّر
Ungrammatical	غير صحيح نحويًا

Universals

W

عالميّ

Widening

توسيع

## الفهرست

الصفحة	الموضوع
4	المقدمة.....
9	التمهيد.....
10	أولاً - التعريف بالشاعر.....
15	ثانياً - التعريف بالشارح.....
22	ثالثاً - التعريف بالدراسات السابقة.....
24	رابعاً - التعريف بالمادة موضوع البحث ومنهج ثعلب فيها
34	<u>الفصل الأول : المستوى الصوتي</u> .....
35	توطئة.....
39	المبحث الأول : الإبدال الصوتي.....
42	- النون والميم.....
43	- الباء والميم.....
44	- الفاء والكاف.....
44	- الراء واللام.....
45	- الشين والجيم.....
46	- الشين والسين.....
46	- الياء والواو.....
48	- أسباب الإبدال الصوتي.....
52	- فائدة الإبدال الصوتي.....
54	<u>المبحث الثاني : الإحلال بين الصوائت القصيرة</u> .....
56	أولاً - الفتح والكسر.....
57	ثانياً - الفتح والضم.....
58	ثالثاً - الكسر والضم.....
59	رابعاً - التسكين والتحريك.....
60	<u>المبحث الثالث : القلب المكاني - تعريفه</u> .....
60	- أسبابه.....
61	- آراء العلماء فيه.....
62	- مواضعه في الشرح.....
66	<u>المبحث الرابع : أشياء تخصُّ الهمزة</u> .....
66	أولاً - الربط بين الهمز والدلالة.....
67	ثانياً - تحقيق الهمز وتزكته.....

69	..... ثالثاً – قلب الهمزة عن صوتٍ آخر.....
71	..... المبحث الخامس : الإظهار " فَكُّ التضعيف "
74	..... المبحث السادس : التقاء الساكنين.....
77	..... المبحث السابع : حذف التنوين.....
80	..... المبحث الثامن : الأصوات وعلاقتها بالدلالة.....
84	..... المبحث التاسع : غير الصحيح صوتياً " المعازلة "....
86	..... نتائج الفصل الأول.....
88	..... <u>الفصل الثاني : المستوى الصرفي</u> .....
89	..... <u>توطئة</u> .....
94	..... المبحث الأول : الوزن الصرفي للكلمات.....
97	..... المبحث الثاني : المشتقات.....
97	..... أولاً- المصدر :.....
98	..... (أ) المصدر الميمي.....
98	..... (ب) المصدر الصريح.....
101	..... ثانيًا – صيغ المبالغة.....
102	..... ثالثًا – اسم المفعول.....
103	..... رابعًا – اسم الآلة.....
103	..... خامسًا – اسم المكان.....
105	..... <b>المبحث الثالث : أبنية الأفعال</b> .....
105	..... أولاً – فعل وأفعل.....
107	..... ثانيًا – فعال وفعيل.....
107	..... ثالثًا – فعل وأفعل.....
108	..... <b>المبحث الرابع : المقصور والممدود</b> .....
109	..... أولاً – ما يُفتح أوله فيُقصّر ويُمدُّ والمعنى مختلف.....
110	..... ثانيًا – ما يُكسر أوله فيُقصّر ويُمدُّ والمعنى مختلف.....
111	..... ثالثًا – ما يُفتح أوله فيُقصّر ويُكسر، فيمدُّ والمعنى واحد.....
111	..... رابعًا – المقصور الذي لا يشبهه شيء.....
112	..... خامسًا – الممدود المكسور أوله.....
114	..... <b>المبحث الخامس : التصغير</b> .....
115	..... <b>المبحث السادس : النسب</b> .....
115	..... أ – النسب إلى مذكر صيغة فعيلة.....
116	..... ب – النسب إلى الثنائي.....
116	..... ج - النسب على اللفظ.....
117	..... د – النسب إلى المنتهي بياءٍ قبلها ساكن صحيح.....

117	..... هـ - شواذ النسب
119	<b>المبحث السابع : التحويل في الصيغ الصرفية</b> .....
119	..... معنى التحويل في اللغة والاصطلاح
120	..... أولاً - التحويل في الفصائل النحوية
122	..... ثانيًا - التحويل في القراءات القرآنية
122	..... ثالثًا - التحويل في المصدر
123	..... رابعًا - التحويل في صيغة فعيل
124	..... نتائج الفصل الثاني
126	<b><u>الفصل الثالث : المستوى النحوي</u></b> .....
127	<b>توطئة</b> .....
129	<b>المبحث الأول : الفصائل النحوية</b> .....
129	..... أولاً - التذكير والتأنيث
132	..... أ - ألفاظ يمكن استعمالها في حالة التذكير والتأنيث
132	..... ب - ألفاظ تختص بالمذكر أو المؤنث
133	..... ج - بيان المذكر والمؤنث لبعض الألفاظ
134	..... د - دور القياس في درس اللغوي
134	..... أهمية معرفة التذكير والتأنيث
135	..... ثانيًا - المفرد والمثنى والجمع
136	..... أ - بيان جمع ما هو مفرد
137	..... ب - بيان مفرد ما هو جمع
138	..... ج - المثنى
138	..... د - ألفاظ تستعمل بصيغة واحدة في المفرد والمثنى والجمع
139	..... هـ - تعدد صيغ الجمع لبعض الكلمات
139	..... و - اسم الجمع
142	..... ثالثًا - الضمائر
143	..... أ - مرجع الضمير
148	..... ب - استعمال ضمير الغائب استعمال اسم الإشارة
149	..... ج - الألف واللام خلفاً عن الضمير
151	<b>المبحث الثاني : الإعراب واختلاف وجوهه</b> .....
152	..... إعراب الكلمات
155	..... وجوه الإعراب
159	<b>المبحث الثالث : الحروف</b> .....
160	..... أولاً - تعرّض الشارح لمعاني بعض الحروف
162	..... ثانيًا - الإحلال بين الحروف

164	.....ثالثاً - أحوال هيئة الحروف.
166	.....رابعاً - أصول الحروف.
167	.....المبحث الرابع : تعليق شبه الجملة.
170	.....المبحث الخامس : المطابقة بين النعت والمنعوت.
172	.....المبحث السادس : الأساليب النحوية.
172	.....أولاً - الترخيم.
174	.....ثانياً - التندبة.
175	.....ثالثاً - القسم.
179	.....المبحث السابع : تحليل التراكيب النحوية.
181	.....أولاً - الحذف.
182	.....أ - الحذف في الأسماء.
183	.....ب - الحذف في الأفعال.
183	.....ج - الحذف في الحروف.
185	.....ثانياً - الزيادة.
186	.....أ - زيادة " من ".
188	.....ب - زيادة " ما ".
188	.....ج - زيادة " لا ".
190	.....ثالثاً - إعادة الترتيب.
198	.....نتائج الفصل الثالث.
200	..... <u>الفصل الرابع : المستوى الدلالي.</u>
201	.....توطئة.
204	.....القسم الأول : المعنى المعجمي.
205	.....أولاً - التفسير بالترجمة.
210	.....ثانياً - التفسير بالنظير.
212	.....ثالثاً - التفسير بالضد.
213	.....رابعاً - التفسير بالسياق.
214	.....أ - السياق اللغوي.
217	.....ب - سياق الحال " المقام ".
222	.....المبحث الثاني : في أهداف المعجم وواجباته.
222	.....أولاً - طريقة النطق.
225	.....ثانياً - التحديد الصرفي.
226	.....ثالثاً - شرح الكلمات.
234	.....القسم الثاني : المعنى الدلالي.
235	.....المبحث الأول : تحرير المعنى.



246	.....المبحث الثاني : العموم والخصوص
247	.....أولاً - العموم
248	.....أ - عموم الوقوع المشترك
251	.....ب - عموم الاشتغال
253	.....ثانياً - الخصوص
257	.....المبحث الثالث : مظاهر التغير الدلالي
257	.....أولاً - توسيع " تعميم " الخاص
260	.....ثانياً - تضيق المعنى " تخصيص العام "
262	.....ثالثاً - انتقال الدلالة
268	.....المبحث الرابع : الاشتقاق
268	.....تعريفه
271	.....أولاً - الربط الاشتقائي
271	.....أ - الربط بين دلالتين حسيّتين
272	.....ب - ردُّ دلالة مجردة إلى أخرى حسيّة
273	.....ثانياً - التأصيل أو الأصل الاشتقائي
273	.....أ - الطريقة الأولى
275	.....ب - الطريقة الثانية
276	.....ج - الطريقة الثالثة
278	.....المبحث الخامس : العلاقات الدلالية
278	.....أولاً - المشترك اللفظي
285	.....ثانياً - الأضداد
295	.....ثالثاً - الترادف
305	.....نتائج الفصل الرابع
308	.....الخاتمة
311	.....المصادر والمراجع
311	.....أولاً - المصادر والمراجع العربية
326	.....ثانياً - المراجع الأجنبية
328	.....معجم المصطلحات الأجنبية
332	.....الفهرست